



کتابخانه مجلس شورای ملی

۹۳

فخرالدین الرازی

منطق الملاحض

مقدمه، تحقیق و تصحیح

احمد فرامرزی قزاملکی
آدینه اصغرئی شراو





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

منطق
الملخص

فخرالدین الرازی

مرکز تحقیقات کتب و اسناد اسلامی

تقديم، تحقيق و تعليق

الدكتور احد فرامرز قراملكى و آدينه اصغرى نژاد

فخر رازی، محمد بن عمر، ۹۵۴۱ - ۶۰۶ ق. [الملخص]
 منطق الملخص / فخرالدین الرازی
 مقدمه، تصحیح تعلیق: احد فرامرز قراملکی و آدینه اصغری نژاد
 تهران: دانشگاه امام صادق (ع)، ۱۳۸۱. [۴۷۹] ص. جدول، نمونه.
 ۵۰۰۰ ریال (۵۰۰۰۰ با جلد گالینگور) ISBN 964 - 7764 - 01 - 6
 فهرستی براساس اطلاعات فیا.

عربی

کتابنامه: ص. ۴۶۷-۴۷۹.

۱. منطق - - متون قدیمی تا قرن ۱۴. ۲. کلام - - متون قدیمی تا قرن ۱۴.
۳. علوم طبیعی - - متون قدیمی تا قرن ۱۴. ۱. منطق اسلامی. الف. فرامرز قراملکی، احد، ۱۳۴۰ - ، مصحح.
- ب. اصغری نژاد، آدینه، مصحح ج. دانشگاه امام صادق (ع). د. عنوان ه. عنوان: الملخص.

۱۶۰

۳ آف ۶۶/ BC

۲۷۷۲۹-۸۱ م

کتابخانه ملی ایران



انتشارات دانشگاه امام صادق (ع)

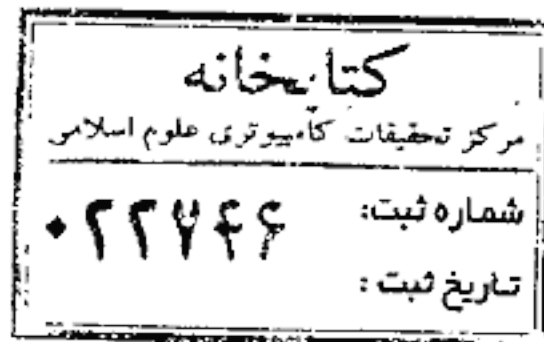
مرکز تحقیقات و پژوهش‌های اسلامی

- نام کتاب منطق الملخص
- مقدمه، تصحیح و تعلیق دکتر احد فرامرز قراملکی و آدینه اصغری نژاد
- ناشر انتشارات دانشگاه امام صادق (ع)
- نوبت چاپ اول
- سال چاپ ۱۳۸۱
- شمارگان ۱۵۰۰
- قیمت ۴۵۰۰۰ ریال (با جلد گالینگور ۵۰۰۰۰ ریال)
- شابک ۹۶۴-۷۷۶۴-۰۱-۶
- چاپ و صحافی ایرانشاپ

کلیه حقوق محفوظ و متعلق به ناشر می‌باشد.

تهران - بزرگراه شهید چمران - پل مدیریت - ص پ: ۱۵۹-۱۴۶۵۵

تلفن: ۸۰۹۴۰۰۱-۵ نمابر: ۸۰۹۳۴۸۴



فهرست اجمالی

صفحه	عنوان
..... بیست و سه	مقدمه
..... ۱	الملخص
..... ۳۵۷	تعليقات
..... ۲۵۱	نمايه
..... ۴۶۷	ماخذ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

فهرست تفصیلی

عنوان	صفحه
مقدمه	بیست و سه
فخر رازی (۶۰۶-۵۴۴)	بیست و سه
آثار فخر رازی	بیست و شش
آثار منطقی فخر رازی	بیست و هفت
آراء منطقی فخر رازی	سی و دو
نظام منطق نگاری فخر رازی	سی و سه
تعریف تصور	سی و پنج
مرکب انگاری تصدیق	سی و شش
ملاک بداهت	سی و نه
بدیهی انگاری همه تصورات	چهل و چهار

ارتباط معرفتی تصور و تصدیق	چهل و نه
تمایز شرح اللفظ، شرح الاسم و تعریف حقیقی	پنجاه و یک
دلالت مطابقی مستلزم دلالت الترام است	پنجاه و دو
عدم کاربرد دلالت الترام در علوم	پنجاه و چهار
اعتبارات سه گانه کلی و تحلیل وجود شناختی آنها	شصت و یک
اعرفیت کلی نسبت به جزئی	شصت و سه
جزئی بودن موضوع و کلی بودن محمول	شصت و پنج
حمل مواظات و اشتقاق	شصت و نه
مقول در جواب ماهو و فرق آن با مقول در طریق ماهو و داخل در جواب ماهو	هفتاد و سه
تحلیل مفاد قضایا	هفتاد و پنج
شرایط تناقض	هفتاد و هفت
منطق موجهات	هفتاد و هشت
یک - موجهات بسیط	هشتاد
دو - موجهات مرکب	هشتاد و یک
سه - نقیض موجهات بسیط	هشتاد و دو
چهار - نقیض موجهات مرکب	هشتاد و سه
پنج - عکس مستوی موجهات بسیط	هشتاد و چهار
شش - عکس مستوی موجهات مرکب	هشتاد و پنج
هفت - مختلطات شکل اول نزد فخر رازی	هشتاد و شش
هشت - مختلطات شکل دوم نزد فخر رازی	هشتاد و هفت
نه - مختلطات شکل چهارم نزد فخر رازی	هشتاد و هشت



مرکز تحقیقات فلسفه و کلام اسلامی

هشتاد و نه	الملخص و سبک فخر رازی در آن
نود	شیوه تصحیح و معرفی نسخه‌ها
نود و دو	تعليقات
نود و سه	تقدير و تشکر
نود و پنج	تصوير نمونه‌هائی از نسخ خطی

الملخص

۵	الترتيب الأول في علم المنطق
۷	المقدمة
۷	الفصل الأول في الحاجة إلى المنطق
۹	الفصل الثاني في موضوع المنطق
۱۱	الجملة الأولى في كيفية اقتناص التصورات ✓
۱۳	القسم الأول في المقدمات
۱۵	[المبحث الأول] في التقسيم الجامع لمباحث هذا الباب
۱۹	[المبحث الثاني] في مباحث المطابقة والتضمن والالتزام
۲۰	[مهورية دلالة الالتزام في العلوم]
۲۲	[المبحث الثالث] في مباحث المفرد والمؤلف
۲۵	[المبحث الرابع] في مباحث الكلّي والجزئي

- ٢٥ [تقسيم الكلّي باعتبار مصداقه]
- ٢٦ [الجزئي الحقيقي و الجزئي الإضافي]
- ٢٧ [الكلّي الطبيعي والكلّي المنطقي والكلّي العقلي]
- ٢٨ [نقد القول بأنّ الكلّي العقلي هو الصورة الذهنية]
- ٣٠ [دليل المصنّف على أنّ الكلّي موجود في الخارج]
- ٣٠ [نقيض الأعم أخص]
- ٣١ [النسب الأربعة]
- ٣١ [أعرفية الكلّي من الجزئي]
- ٣١ [ادراك الشخص المعين من حيث أنّه ذلك الشخص كيف يمكن]
- ٣٢ [الشخصية هل هي امر ثبوتي زائد على الماهية]
- ٣٣ [حمل المواطة وحمل الاشتقاق]
- ٣٤ [المبحث الخامس] في المحمول والموضوع
- ٣٦ [المبحث السادس] في مباحث الماهية
- ٣٦ [نقد قول من قال المقول في جواب "ماهو" هو الذاتي الأعم]
- ٣٧ [الفرق بين المقول في جواب "ماهو" وفي طريق "ماهو" والداخل في جواب "ماهو"]
- ٣٧ [المقول في جواب "ماهو" بحسب الشركة]
- ٣٨ [الدال على الماهية لا يجوز تسميته بالذاتي]
- ٣٩ [المبحث السابع] في مباحث جزء الماهية
- ٣٩ [أجزاء الماهية متقدمة على الماهية في الوجود الخارجي]
- ٤١ [الجزء قد يكون متقدماً على الكل وقد يكون متأخراً]
- ٤٢ [جزء الماهية لا يكون صفة له]

۴۲	[جزء الماهية مقدم في الذهن]
۴۲	[أقسام تألف الماهية]
۴۴	[اختلاف القوم في تفسير الذاتي]
۴۵	[جزء الماهية لا يقبل الاشتداد والضعف]
۴۵	[أجزاء الماهية متناهية]
۴۶	[الماهيات إما محصلة أو اعتبارية]
۴۶	[لا يكون أجزاء الماهية أخفى منها]
۴۷	[معاني الذاتي]
۵۰	[المبحث الثامن] في مباحث اللوازم الخارجية
۵۰	[حد اللازم الخارجي]
۵۱	[وجود اللازم الخارجي]
۵۲	[اللازم بغير وسط]
۵۲	[اللازم ذي وسط]
۵۲	[اللازم القريب للماهية بين الثبوت لها]
۵۴	[العلم بثبوت اللازم ذا الوسط يتوقف بالعلم بذلك الوسط]
۵۴	[هل للماهية البسيطة لازم أم لا]
۵۵	[هل يلزم البسيط لازمان معاً]
۵۵	[تقسيم اللوازم]
۵۸	[المبحث التاسع] في مباحث الجنس
۵۸	[ما هو الجنس]
۶۰	[شكوك في تعاريف الجنس]

- ٦٢ [ردود على الشكوك]
- ٦٢ [هل هذا التعريف حدّ أو رسم]
- ٦٣ [المقوم للنوع هو الجنس الطبيعي]
- ٦٤ [مراتب الأجناس]
- ٦٥ [كيفية ترتّب الأجناس والفصول في الحمل على النوع]
- ٦٦ [المبحث العاشر] في مباحث النوع
- ٦٦ [النوع الحقيقي والنوع الإضافي]
- ٦٧ [إبطال قول من ظن أنّ النوع الحقيقي أخص من النوع الإضافي مطلقاً]
- ٦٨ [النوع في الكليات الخمسة نوع حقيقي]
- ٦٨ [مراتب النوع]
- ٦٨ [نوع الأنواع]
- ٦٩ [هل يكفي في كون الشيء نوعاً شخص واحد]
- ٧٠ [المبحث الحادي عشر] في المباحث المشتركة بين النوع والجنس
- ٧٠ [الجنس المنطقي غير مقوم للنوع الطبيعي ولا للنوع الإضافي]
- ٧١ [في الجنس والنوع قبل الكثرة ومعها وبعدها]
- ٧٢ [في تنامي أجناس الأجناس وأنواع الأنواع]
- ٧٢ [الجنس أزيد من النوع بالعموم والنوع أزيد منه بالمفهوم]
- ٧٣ [المبحث الثاني عشر] في مباحث الفصل
- ٧٣ [الفصل كيف يقوم الجنس]
- ٧٤ [هل الفصل المقوم للنوع يمكن أن يكون مقولاً في جواب ماهو]
- ٧٦ [الفصل مقسم للجنس ومقوم للنوع]

- ٧٦ [الجنس العالي له فصل مقسم وليس له فصل مقوم]
- ٧٧ [كل فصل مقوم للجنس العالي فإنه مقوم للسافل]
- ٧٧ [رد قول من زعم أنه لا يجب في كل فصل مقسم أن يكون مقوماً]
- ٧٨ [الفصل في الدرجة الواحدة لا يكون إلا واحداً]
- ٧٩ [لكل نوع فصل يقوم ويقسم جنسه]
- ٧٩ [نقد الاستدلال على تنامي الأجناس متصاعدة]
- ٨٠ [الفصل الواحد لا يقوم إلا نوعاً واحداً]
- ٨٠ [الفصل ممتنع الزوال مع بقاء النوع]
- ٨١ [الفصل قد يكون مركباً وقد يكون بسيطاً]
- ٨٢ [الفصل المنطقي و الفصل البسيط]
- ٨٢ [مشاركة الفصل للنوع و امتيازها عنه]
- ٨٣ [زعمهم أن المقول في جواب أي بعينه هو المقول في جواب ما هو]
- ٨٣ [رسوم الفصل]
- ٨٥ [المبحث الثالث عشر] في مباحث الخاصة
- ٨٧ [المبحث الرابع عشر] في مباحث العرض العام
- ٨٩ [المبحث الخامس عشر] في كيفية اقتصاص الخمسة
- ٩٢ [المبحث السادس عشر] في المشاركات التي بين هذه الخمسة
- ٩٩ القسم الثاني في المقاصد و هو الكلام في الحدود و الرسوم
- ١٠١ (الأول) في تقسيم التعريفات
- ١٠٢ [شكوك في تقسيم التعريفات]

- ١٠٤ [نقد أجوبة القوم عن الشكوك]
- ١٠٥ [ردود على الشكوك]
- ١٠٧ [الثاني] في تقسيم الماهيات بحسب الحد
- ١٠٩ [الثالث] في البسائط المتصورة تصوراً غنياً عن الاكتساب
- ١١٠ [الرابع] في أنه ليس كل من عرّف الشيء بذكر أجزائه فقد عرّفه بالحد
- ١١١ [الخامس] في أن الحد غير مكتسب بالحجة
- ١١٢ [السادس] في أن الزيادة على الحد غير ممكنة، وعلى الرسم ممكنة
- ١١٣ [السابع] في المناسبة بين الحدود والرسوم
- ١١٥ [الثامن] في القدح في الحدود والرسوم
- ١١٨ [التاسع] في صعوبة تركيب الحدود
- ١١٩ الجملة الثانية في التصديقات
- ١٢١ الباب الأول في أحكام القضايا
- ١٢٣ المقدمة
- ١٢٣ [البحث الأول] في تعريف القضية
- ١٢٤ [البحث الثاني] في تقسيم القضية
- ١٢٧ القسم الأول في القضايا الحملية
- ١٢٩ [أركان القضايا]
- ١٢٩ [النسبة مغايرة للموضوع والمحمول]

۱۳۰	[نسبة الموضوع إلى المحمول غير نسبة المحمول إليه]
۱۳۰	[القضية الثنائية]
۱۳۰	[المكان الطبيعي للرابطة]
۱۳۱	[كل قضية فهي في نفسها رباعية]
۱۳۱	[القضية الموجهة]
۱۳۱	[شكوك و ردود]
۱۳۲	[السور ليس جزءاً من القضية المعقولة]
۱۳۲	[في الإيجاب والسلب]
۱۳۳	[شك على الحكم بالسلب الخاص]
۱۳۳	[الإيجاب أبسط من السلب]
۱۳۴	[البحث عن مادة القضية]
۱۳۴	[في العدول والتحصيل]
۱۳۶	[نقد القول بأن السلب يصح من المعدوم خلافاً للإيجاب المعدول]
۱۳۷	[هل المعدول يدل على العدم المقابل للملكة أو على ما هو اعم]
۱۳۸	[نقد القول بأن الموجهة لا بد من وجود الموضوع]
۱۳۸	[في الخصوص والإهمال والحصر]
۱۳۹	[في المسورات]
۱۴۰	في تحقيق الكلية الموجهة
۱۴۰	[القضية الحقيقية]
۱۴۲	[في تحقيق الكلية السالبة]
۱۴۲	في الجزئية

١٤٤	في المهملات
١٤٦	في الأسوار في المحمولات
١٤٩	[في جهات القضايا]
١٥٠	في الضرورة
١٥٢	في الممكن
١٥٦	في الضرورة والإمكان بحسب الذهن
١٥٧	[الضرورة الذهنية أخص من الضرورة الخارجية]
١٥٧	[في بداهة الضرورة الذهنية والإمكان الذهني]
١٥٨	في تلازم ذوات الجهات
١٦٠	في أقسام القضايا [من جهة الإطلاق والتوجيه]
١٦١	[في المطلقات]
١٦١	[الموجب الكلي]
١٦٣	[السالب الكلي]
١٦٤	الموجهات
١٦٤	[أنواع الجهات]
١٦٦	[الفرق بين ما إذا جعلت الضرورة محمولة وبين ما إذا جعلتها جهة للحمل]
١٧١	[جهة السور و جهة الحمل]
١٧١	[الحكم الدائم في الكليات ضروري]
١٧٢	[موضع أداة السلب في رفع الموجهات]
١٧٢	في الأمور المعبرة في وحدة القضية وتعددتها
١٧٥	[أحكام القضايا]



مركز بحوث ودراسات في العلوم الإسلامية

.....	[الأول] في التناقض	١٧٥
.....	[حدّ التناقض]	١٧٥
.....	[هل الصدق أو الكذب في طرفي التناقض متعين]	١٧٦
.....	[في إرجاع الوحدات الثمانية في التناقض إلى ثلاث]	١٧٧
.....	[نقيض المطلقة]	١٨٠
.....	[الثاني] في العكس المستوي	١٨٤
.....	[عكس المطلقة العامة]	١٨٥
.....	[عكس الوجودية اللاضورية]	١٩٠
.....	[عكس الوجودية اللادائمة العرفية]	١٩١
.....	[عكس الضرورية المطلقة]	١٩٢
.....	[عكس الضرورية المشروطة]	١٩٥
.....	[عكس الضرورية المشروطة بشرط اللادوام]	١٩٥
.....	[عكس الضرورية الوقتية والمستثناة]	١٩٦
.....	[عكس الممكنة]	١٩٦
.....	[عكس الموجهات على ما يراه المؤلف]	١٩٧
.....	[الثالث] في عكس النقيض	٢٠٠
.....	القسم الثاني في أحكام الشرطيات	٢٠٥
.....	في المتصلة	٢٠٧
.....	في المنفصلة	٢٠٨
.....	في أحكام هذه الأقسام	٢١٠

- ٢١٠ [أحكام المنفصلة الحقيقية]
- ٢١١ [أحكام المانعة الجمع]
- ٢١٢ [أحكام المانعة الخلو]
- ٢١٢ [أقسام المانعة الخلو]
- ٢١٣ [الأحكام العامة لجميع المنفصلات]
- ٢١٤ في تركيب الشرطيات
- ٢١٧ في أجزاء الشرطيات
- ٢٢١ في سلب الشرطيات وإيجابها
- ٢٢٢ في صدق الشرطيات وكذبها
- ٢٢٣ في حصر الشرطيات وإهمالها وشخصيتها
- ٢٢٣ [المور في الشرطيات]
- ٢٢٤ [المحصورات الأربع من المتصلات]
- ٢٢٤ [صدق المتصلة الكلية الموجبة]
- ٢٢٥ [المتصلة الموجبة الجزئية]
- ٢٢٦ [المتصلة السالبة]
- ٢٢٧ [المتصلة الجزئية السالبة]
- ٢٢٧ [المحصورات الأربع من المنفصلات]
- ٢٢٩ في كيفية أجزاء الشرطيات
- ٢٣٢ في تلازم الشرطيات
- ٢٣٢ [تلازم المتصلات]
- ٢٣٢ [تلازم المنفصلات]

٢٣٣	[تلازم المتصلات و المتصلات]
٢٣٤	في المحرقات
٢٣٥	في جهات الشرطيات
٢٣٦	تناقض الشرطيات
٢٣٦	العكوس
٢٣٦	في أن الشرطية لا تتركب إلا عن قضيتين
٢٣٧	الخاتمة
٢٣٩	الباب الثاني في القياس
٢٤١	المقدمات
٢٤١	[البحث الأول] في أقسام الحجة
٢٤٢	[البحث الثاني] في القياس
٢٤٥	[اشكوك و ردود]
٢٤٨	[البحث الثالث] في تقسيم القياس
٢٥١	المقاصد
٢٥٢	القسم الأول في الأقيسة البسيطة من الحملات
٢٥٢	الشكل الأول
٢٥٧	[اشكوك على الضرب الأول من الشكل الأول]
٢٥٨	[اجوبة عن الشكوك]
٢٥٩	الشكل الثاني

الشكل الثالث	٢٦٣
الشكل الرابع	٢٦٥
القسم الثاني في المختلطات في الأشكال الأربعة	٢٧٢
المختلطات في الشكل الأول	٢٧٢
[القياس الذي صفراه ممكنة]	٢٧٣
[القياس الذي كبراه عرقية أو مشروطة خاصة و صفراه دائم أو لادائمه أو محتملة لهما]	٢٧٦
[القياس الذي صفراه فعلية أو أخص منها وكبراه لا يعتبر فيها دوام وصف الموضوع]	٢٧٩
[قرائن المختلطات المنتجة في الشكل الاول]	٢٨٥
المختلطات في الشكل الثاني	٢٩٢
[مذهب المتقدمين في انتاج الثاني إذا كانت السالبة وجودية لاضروورية]	٢٩٤
[نقد مذهب المتقدمين]	٢٩٥
[قرائن المختلطات المنتجة في الشكل الثاني]	٢٩٥
المختلطات في الشكل الثالث	٣٠٥
المختلطات في الشكل الرابع	٣٠٦
[١] الضروريات	٣٠٦
[٢] الممكنات	٣٠٧
[٣] اختلاط المطلق والضروري	٣٠٧
[٤] اختلاط الممكن والضروري	٣٠٩
[٥] اختلاط الممكن والمطلق	٣١١
القسم الثالث في الشرطيات	٣١٣
[النوع] الأول ما يتركب من المتصلات	٣١٣

۳۱۴	[النوع] الثاني ما يتركب من المنفصلات.....
۳۱۴	[النوع] الثالث من الحملات والمتصلات.....
۳۱۶	[النوع] الرابع من الحملات والمنفصلات.....
۳۱۷	[النوع] الخامس من المتصلات والمنفصلات.....
۳۱۹	القسم الرابع في الأقيسة التي لا يتكرر الحد الأوسط بتمامه فيها.....
۳۲۰	القسم الخامس في الاستثنائيات.....
۳۲۱	القسم الأول إذا كانت الشرطية متصلة.....
۳۲۶	القسم الثاني أن تكون الشرطية منفصلة.....
۳۲۹	اللواحق ففي الإشارة إلى بعض توابع القياس.....
۳۳۱	[الأول] في أن كل قياس فلا بدّ فيه من مقدمتين لا أزيد ولا أنقص.....
۳۳۲	[الثاني] في الخلف.....
۳۳۴	[الثالث] في العكس والدور.....
۳۳۴	[الرابع] في اكتساب المقدمات.....
۳۳۶	[الخامس] في التحليل.....
۳۳۷	[السادس] في استتزار النتائج.....
۳۳۷	[السابع] في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة.....
۳۳۷	[الثامن] في الاستقراء.....
۳۳۸	[التاسع] في التمثيل.....
۳۳۱	الباب الثالث في البرهان.....

۲۴۳ |تعریف البرهان|

۲۴۴ |مبادئ البرهان|

۲۴۷ |شكوك على رأي الجمهور|

۲۵۴ |في المغالطات|

۲۵۷ |التعليقات|

۲۵۱ |تمایه|

۲۶۷ |مأخذ|



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

مقدمه

فخر رازی (۵۴۴-۶۰۶)

۱- فخرالدین محمد رازی متکلم، مفسر و منطق‌دان قرن ششم هجری، از شخصیت‌های مؤثر در تاریخ فکر اسلامی بویژه در سه دانش منطق، کلام و فلسفه است. ذهنی وقاد و تحلیل‌گر، اندیشه‌ای روشن، معلوماتی گسترده، حافظه‌ای توانمند و بیانی روشن و گویا در گفتن و نوشتن، همه با هم در وجود فخر رازی گرد آمده بود و به برکت کوشش مداوم و تلاش بی‌وقفه‌اش در زندگی شخصیت و دو ساله خود، میراث گران و ارزشمند از کتب و رسائل در علوم و معارف گوناگون به جای گذارد (طاهری عراقی، ص ۶ و ۵). وی در رشد و بالندگی منطق‌نگاری دو بخشی و طرح چالش‌های نوین در این دانش، نقش انکار ناپذیری دارد.

نام و نسب او محمد بن عمر بن حسین بن علی تیمی بکری قریشی است و در زمان خود بتدریج به القابی چون فخرالدین، ابن خطیب و شیخ الاسلام

معروف شد. شاگردان و شارحان وی او را به طور مطلق، امام می خواندند. خواجه طوسی از وی به عنوان فاضل علامه، فخرالدین ملک الناظرین یاد می کند. (ا، ج ۱، ص ۲). لقب مشهور امام المشککین در سده های اخیر از جانب حکیمان و متکلمان شیعه، بویژه در حوزه فلسفی اصفهان به وی داده شده است (میرداماد، ص ۴۰۴، ۴۱۹). استاد مطهری نقدهای فخررازی را چنین ارزیابی می کند: «فخررازی همیشه تشکیکاتش مفید و نافع بوده است؛ یعنی سبب شکافتن مسایل شده و خیلی هم از این راه کمک کرده است» (ج ۹، ص ۲۲).

فخرالدین در خاندانی از اهل علم در ۲۵ رمضان ۵۴۴ (یا به قولی ۵۴۳) در شهر ری متولد شد و روز دوشنبه اول شوال (عید فطر) ۶۰۶ در هرات درگذشت. پدر وی، ابوالقاسم ضیاء الدین عمر، خطیب ری و از فقیهان و متکلمان آن سرزمین بود که فقه را از ابو محمد بغوی (د. ۵۱۶)، فقیه بزرگ شافعی، آموخته و کلام را از ابوالقاسم انصاری (د. ۵۲۱)، از شاگردان امام الحرمین جوینی (۴۱۹-۴۷۸)، فراگرفته بود. غایة المرام فی علم الکلام نوشتاری از ضیاء الدین است که سُبکی آن را از بهترین آثار کلام اشعری می داند و شیوایی و زیبایی نثرش را می ستاید. (ج ۷، ص ۲۴۲)

رازی از دانشمندان اندک استاد است؛ اما در طلب علم به شهرهای فراوانی سفر کرده و با دانشمندان بزرگی به گفتگو نشسته است. پدرش، ضیاء الدین، نخستین استاد وی در دو دانش کلام اشعری و فقه شافعی بود. فخرالدین در آثارش از پدر با تعبیر «الاعام السعید» یاد می کند. پس از مرگ پدر، چندی نزد فقیه شافعی، کمال الدین سمنانی (د. ۵۷۵)، احتمالاً در نیشابور، شاگردی کرد.

وی پس از چندی به ری برگشت و نزد مجدالدین جیلی به تحصیل پرداخت و چون مجدالدین را برای تدریس به مراغه دعوت کردند، فخرالدین نیز به همراه او به مراغه رفت (ابن خلکان، ۴، ۲۵۰) و در آنجا در حلقه درس مجدالدین با شهاب الدین یحیی بن حبش سهروردی، معروف به شیخ اشراق (۵۴۹-۵۸۷)، همدرس شد. (شهرزوری، ۲، ۱۳۲)

جیلی از دانشمندان مؤثر روزگار خود و دارای آثار فراوانی بود (ابن ابی اصیبعه، ۳، ۳۴)، مع الأسف از احوال و آثار وی اطلاع نداریم. شاگردی دو دانشمند مؤثر و تحول آفرین در تاریخ فکر اسلامی، فخرالدین رازی و شیخ اشراق، نزد وی نشان دهنده بینش تحولی او در اندیشه های فلسفی و منطقی است. بررسی مقایسه ای بین آراء این دو دانشمند، از نگرش نوین استاد حکایت می کند که آراء بیش و کم انقلابی وی، مورد دو گونه فهم و تفسیر نزد آنها شده است.

مرکز تحقیقات کمپیوتر علوم اسلامی

تحصیل فخر رازی در مرند (همان، ۳، ۳۴) و در مدرسه ای در محل گجیل تبریز نیز، گزارش شده است. (ابن کربلایی، ۱، ۴۲۴)

فخر رازی پس از طی دوره تحصیلات، مرحله دیگر زندگانی خود را با سفر به بلاد مختلف، آغاز و بیشتر به شهرهای بزرگ خراسان و ماوراءالنهر سفر کرد. خوارزم، بخارا، سمرقند، هرات و فیروزکوه، شهرهایی بود که فخر رازی در آنها به تدریس، خطابه و مناظره، مشغول بود. وی در سمرقند با فریدالدین غیلانی به بحث نشست. فریدالدین غیلانی کتابهای المباحث المشرقیه، الملخص و الانارات فخر رازی را در آن سرزمین تدریس می کرد و این نشانگر گسترش آوازه دانش فخرالدین و نشر آثار وی، در زمان حیاتش

است، پدیده‌ای شگفت‌انگیز و نادر. آوازه‌وی علاوه بر سرزمینهایی که به آنها آمد و شد داشت، در موصل و شام نیز پیچید. (سبکی، ۸، ۳۷۹)

فخرالدین هم در زمان حیات و هم پس از مرگش، دوستداران معتقد و وفادار و نیز دشمنان سرسخت داشت. دوستدارانش او را از شمار مجددان می‌شمردند (همان، ۸، ۲۶، زکریا قزوینی، ۱، ۲۵۳) و وی را شیخ الاسلام و امام خود می‌خواندند و در ترویج اندیشه‌های او می‌کوشیدند و مخالفانش او را به بد دینی، التقاط و فتنه‌گری متهم می‌کردند و وی را امام مشککان می‌خواندند. فخررازی شاگردانی توانمند تربیت کرد که هر یک از آنها نقش مؤثری در توسعه علوم عقلی، بویژه منطق داشته است. مشهورترین شاگردان وی را کسانی چون منطق‌دان معروف اشیرالدین ابهری (د: ۶۶۳)، قطب‌الدین مصری (د: ۶۱۸)، ابوالعباس خوئی (۵۸۳-۶۲۷)، شمس‌الدین خسروشاهی (۵۸۰-۶۵۲)، زین‌الدین کشی، قطب‌الدین اهری (د: ۶۵۷) و بیلقانی (د: ۶۷۶) دانسته‌اند. (طاهری عراقی، ص ۲۸)

آثار فخررازی

فخرالدین رازی به کثرت تألیفات، به دو زبان فارسی و عربی شهره است. گزارشهای فراوانی از آثار وی موجود است. ابن قفطی (۵۶۸-۶۴۶) در تاریخ الحکما (۳۹۸-۳۹۹)، ابن خلکان در وفيات الاعیان (۴، ۲۴۹)، سبکی (د: ۷۷۱) در طبقات الشافعية (۵، ۱۲۸)، ابن کثیر (د: ۷۷۴) در البداية و النهاية، عقیف‌الدین نافع (د: ۷۶۸) در مرآة الاعیان (۴، ۸۷)، عسقلانی (د: ۸۵۲) در لسان المیزان (۴، ۴۲۶-۴۲۷)، اتابکی (د: ۸۷۴) در النجوم الزاهرة (۵، ۱۹۷)، سیوطی (۸۴۹-۹۱۱)

در طبقات المفسرین (۳۹)، حاجی خلیفه (د. ۱۰۶۷) در کشف الظنون (۱۳، ۱۴)، ابن عماد (د. ۱۰۸۹) در شذرات الذهب (۲۱۵-۲۲)، عمر رضا کحاله در معجم المؤلفین و زرکان در فخرالدین رازی و آراء کلامی وی (۴۰-۱۶۴)، آثار فخر رازی را گزارش کرده‌اند.

سامی النشار در مقدمه بر اعتقادات فرق المسلمین و المشرکین (ط ۱۳۵۶ هـ ق) ۹۷ اثر از فخر رازی را گزارش می‌کند (ص ۲۶-۳۴). این رقم در گزارش سعید نفیسی (ص ۲۱-۲۴، ۴۷، ۴۸) به ۱۳۷ رساله بالغ می‌گردد (فانی، ص ۲۷۸). مستشرقان نیز گزارشهای متعددی از آثار او را ارائه کرده‌اند. فانی آثار چاپ شده فخر رازی را تا سال ۱۳۶۵ گزارش کرده است. (ص ۲۷۸، ۲۸۲)

توجه به تنوع موضوعی آثار فخر رازی جایگاه او را در کلام، فلسفه، منطق، تفسیر، اصول، فقه، علوم طبیعی، تاریخ فرق، طب، علم حدیث و... نشان می‌دهد. گرایشهای کلامی در آثار فلسفی و گرایش منطقی در آثار کلامی، سبب شده است تا در تأملات فلسفی، روی آورد نقادانه اخذ کند و در پژوهشهای کلامی سرآغاز مشرب فلسفی در کلام اشعری گردد. به هر روی، فخر رازی کلام و هم فلسفه را، پر حجم‌تر از آنچه پیش از وی بود، کرده است (معصومی همدانی، ص ۹۶).

آثار منطقی فخر رازی

علی رغم کثرت گزارشها، هنوز به گزارش کامل، انتقادی و روشنگر بویژه در خصوص آثار منطقی فخر رازی نیاز مندیم. نیکلارشر نخستین گزارش را از آثار منطقی فخر رازی در تطور منطق عرب (۱۸۶-۱۸۴) ارائه کرده است.

این گزارش نیز محتاج نقد و تکمیل است.

شناخت آثار منطقی فخر رازی، ترتیب نگارش و ساختار آنها، علاوه بر گزارشهای یاد شده، از دو منبع دیگر نیز قابل اخذ است. نخست، ارجاعات خود فخر است. وی در مواضع مختلفی به دیگر آثار خود اشاره می‌کند و اینکه آن اثر را تمام کرده است یا امید می‌برد که تمام کند. مأخذ دوم، شارحان آثار او بویژه کاتبی قزوینی است که فراوان به آثار فخر رازی ارجاع می‌دهد. بر اساس منابع یاد شده، می‌توان آثار منطقی فخر رازی را سه قسم دانست: تک نگاره‌ها که غالباً صیغه منطق پژوهی دارند، متنهای مختصر آموزشی، شامل سه دانش منطق، طبیعیات و الهیات، و شرحهایی که وی بر آثار بوعلی نوشته است:

یک - المنطق الكبير. تک نگاره مفصل که فخر رازی در غالب آثارش مانند شرح عبون الحکمة و الملخص به آن ارجاع می‌دهد. در الملخص اتمام آن را امید می‌برد. حاجی خلیفه و رشر (۱۸۶) از آن یاد کرده‌اند. کاتبی قزوینی در توضیح موضعی که فخر در الملخص به این کتاب ارجاع می‌دهد، می‌گوید: نسخه‌ای از آن یافت نمی‌شود و اگر نیز باشد، معروف نیست (المنصص، ۱، ص ۴۳۸) و در موضعی دیگر گوید: ما این اثر منطقی را نیافتیم، گفته می‌شود، مسوده آن نزد برخی از شاگردان وی بوده و در حادثه راهزنی از بین رفته است (همان، ۲، ۲۵۹). این سخن کاتبی با توجه به اینکه وی به بسیاری از کتابهای متقدمان و معاصران دسترسی داشته است و به افراد زیادی ارجاع می‌دهد، قابل تأمل است.

دو - الآیات الینات. عسقلانی در لسان المیزان (۴، ۴۲۶) صفدی در الوافی و

خیرالدین زرکلی در اعلام آن را گزارش کرده‌اند.

گفته می‌شود، این اثر به دو تدوین صغیر و کبیر و در دانش منطق است. بنا به گزارش زرکلی، ابن ابی الحدید (۵۸۶-۶۵۵/۶) بر آن شرح نوشته است. سه - المختصرة فی المنطق. این اثر را حاجی خلیفه (۱۳) گزارش کرده است و آن را شامل ده باب می‌داند.

چهار - رسالة فی الکلی. رساله‌ای بسیار مختصر در تحلیل کلی است که شرحی هم بر آن نوشته شده است.

پنج - الملخص. این کتاب شامل سه دانش منطق، طبیعیات و الهیات است که در خصوص آن به تفصیل سخن خواهد رفت.

شش - الرسالة الکمالیة فی الحقائق الالهیة. فخر رازی این اثر را بیش و کم به پیروی از دانشنامه علایی بوعلی، اما به زبان فارسی رایج پرداخته است. کتاب، مختصر و شامل ده مقاله است. منطق، مقولات، معرفت باری تعالی، صفات واجب الوجود، افعال باری تعالی، احوال جسم، صفت افلاک، ارکان و عناصر علم النفس و علم هیأت. چنانچه پیداست، وی مقولات را به پیروی از منطق‌نگاری دو بخشی ابن سینا در اشارات، در منطق طرح نمی‌کند و الهیات را که به تعبیر ابن سینا علم ماقبل طبیعیات است، به لحاظ ترتیب نگارش نیز بر آن مقدم می‌دارد. سید محمد باقر سبزواری این اثر را تصحیح و منتشر کرده است (دانشگاه تهران، ۱۳۳۵).

هفت - محصل افکار المتقدمین. اثری معروف در اندیشه‌های کلامی است که مباحث گوناگون منطقی را نیز شامل است. قطب‌الدین مصری (د. ۶۱۸) شاگرد فخر رازی آن را شرح کرده و خواجه نصیرالدین طوسی بر آن نقد

نوشته است (تلخیص المحصل، نورانی، تهران، ۱۳۵۹). کاتبی قزوینی نیز شرحی به نام المفصل فی شرح المحصل بر آن دارد.

هشت - الانارات فی شرح الاشارات. بخش منطق این اثر مهم، تاکنون چاپ نشده است. نگارنده این سطور، آن را تصحیح و توفیق نشر آنرا از خداوند خواهان است. فخر شیفتگی خود را نسبت به نوآوری ابن سینا در منطق نگاری در این اثر نشان داده و در آن به باب الاشارات به عنوان دلیلی بر شیفتگی خود ارجاع می‌دهد. این اثر را به سال ۵۸۲ نزد غیلانی بلخی می‌خوانده‌اند. امیر فرهپور آن را به عنوان پایان‌نامه تحصیلی خود تصحیح کرده است (دانشگاه تهران، ۱۳۷۴) که محتاج تنقیح و ویراستاری است.

نه - لباب الاشارات. گزارش کوتاه و مختصر از اشارات بوعلی است که در دیباچه شرح خود بر اشارات از آن یاد می‌کند. بخش منطق آن شایسته متن درسی و آموزشی است. محمود شهابی آن را تصحیح و به ضمیمه اشارات بوعلی منتشر کرده است (تهران، ۱۳۳۹).

ده - الهدی. فخر در شرح عیون الحکمة (مثلاً ج ۱، ص ۱۹) و نیز الملخص به آن ارجاع می‌دهد و آن را متضمن طرح تفصیلی آراء خاص خود در منطق می‌داند. یازده - شرح عیون الحکمة. شرح مفصل بر عیون الحکمة بوعلی سینا است و برخلاف الانارات روی آورد انتقادی دارد. این اثر در سه مجلد به تحقیق احمد حجازی احمد سقا منتشر شده است (قاهره، ۱۹۸۶) و هنوز محتاج تصحیح انتقادی است.

رازی ظاهراً تنها کسی است که بر عیون الحکمة شرح دارد و آن را پس از الانارات نوشته است (دانش پژوه، I، ۱۱۳). در این اثر به دیگر آثار، خود چون:

الهدی، الملخص و الانارات ارجاع می‌دهد.

دوازده- شرح النجاة ابن سینا. رشر این اثر را گزارش می‌کند (۱۸۶) فؤاد سید امین نسخه‌ای از آن را در فهرست مخطوطات مصورة گزارش کرده که در قرن هفتم به خط فارسی زیبا نوشته شده است (۱، ۲۲۵). دانش پژوه آن نسخه را از آن اسفرایینی (د. ۷۶۰) می‌داند و نه فخر رازی (فهرست فیلمها، ۳، ۲۷۰). بخش منطق شرح نجات بوعلی به قلم محمدبن ابی نصر اسفرایینی نیشابوری توسط عزت الملوک قاسم قاضی و زیر نظر دکتر غلامرضا اعوانی به عنوان پایان نامه تحصیلات تکمیلی تصحیح شده است (کرج، ۱۳۷۴) و محتاج تنقیح و ویراستاری است. اسفرایینی در شرح نجات، سخت از فخر رازی پیروی کرده است، بدون آنکه نام وی را به نحو صریح بیان کند و مانند فخر رازی به کسانی چون صاحب المعبر، ابن سهلون ساوی، فارابی، ابن سینا ارجاع می‌دهد. و همین منشأ انتساب اثر وی به فخرالدین رازی می‌گردد؛ اما اسلوب نگارش شرح نجات اسفرایینی با سبک فخر رازی فاصله زیادی دارد. از تعبیر «قال الامام الاستاذ» می‌توان این تأثر و نیز عدم انتساب به فخر را برداشت کرد.

آراء منطقی فخر رازی صرفاً در آثار یاد شده نیامده است؛ بلکه وی در بسیاری از آثار کلامی، اصولی، حکمی و تفسیری خویش به طرح مباحث منطقی پرداخته است. ارائه نظام منطقی نزد فخر رازی، جز با بررسی ژرف همه این آثار، ممکن نیست. وی در پایان الملخص قصد خود را - که کتابی مفصل، تاریخی و تطبیقی در منطق بنگارد - بیان می‌کند (ص ۳۵۴).

آراء منطقی فخر رازی

فهرست آثار فخر رازی، نشان می‌دهد که وی در بسیاری از دانش‌های روزگار خود اثری پرداخته و مذاقه‌ای به میان آورده است. در این میان، آراء وی در فلسفه، کلام و تفسیر بیش از دیگر دیدگاه‌های او مورد توجه فخر رازی شناسان واقع شده است و در این مقام تک نگاره‌ها و مقالات متعددی نوشته‌اند؛ اما در خصوص آراء منطقی وی، گزارش کامل و تحلیلی که دیدگاه‌های او را در غالب آثارش به صورت مقایسه‌ای و انتقادی ارائه کند، وجود ندارد و گفتار حاضر از نخستین گام‌ها در این مسیر است.

آراء منطقی فخر رازی قرن‌ها پس از وی بویژه در سده‌های هفتم تا یازدهم، موضوع نقد، رد و اثبات قرار گرفت و کمتر کتاب منطقی نسبت به آنها بی‌موضع بود. ملاصدرا بر حسب آمار فهرست موضوعی اسفار، قریب به صد و بیست مورد به آراء فخر پرداخته است. (میری و علمی، ۱۴۲-۱۴۸)

با این همه، آراء منطقی وی هنوز سخت مورد غفلت واقع شده است: بی‌رونقی منطق پژوهی و عدم اقبال به پژوهش در تاریخ منطق، تحت الشعاع قرار گرفتن آراء منطقی وی به وسیله آراء کلامی و فلسفی‌اش، دو سبب عام است؛ اما دلیل عمده آن بخش الهیات شرح فخر بر اشارات بوعلی است.

بخش منطق الانارات و بخش طبیعیات و الهیات آن، دو تصویر متخالف از موضع فخر رازی نسبت به ابن‌سینا ارائه می‌دهد. بخش دوم همانگونه که خواجه طوسی اشاره می‌کند، قلم کسی است که به نام شرح، در مقام جرح و ردیه نویسی و خرده‌گیری بر بوعلی بر آمده است و کمتر مسأله‌ای از کتاب مورد نقد و مناقشه او قرار نمی‌گیرد. بر حسب این بخش از الانارات - که بیش

و کم در دیگر آثار فخر رازی، مانند المحصل، شرح عیون الحکمة نیز منعکس است - او شایسته نام امام المشککین است. اما فخر رازی در بخش منطق الانارات و سایر آثار منطقی اش، شیفته بوعلی، پیرو نوآوریهای او و شارح آثار وی است. البته فخر رازی هرگز مقلد نیست و در منطق نیز در عین شیفتگی به ابن سینا، ملاحظات انتقادی و تکمیلی خود را فرو نمی گذارد و آراء خاصی را در مواردی خلاف اجماع به میان می آورد.

نظام منطق نگاری فخر رازی

ابن سینا را دو نظام منطق نگاری است: وی در شفا در مقام منطق پژوهی در سنت منطق نه بخشی ارسطویی گام بر می دارد و در اشارات نظام نوین منطق نگاری دو بخشی را بنا می نهاد. بهمنیار، لوکری، غیلانی، خواجه طوسی، غیاث الدین دشتکی و نورالدین انصاری پیرو شفا هستند و در مقابل آنها، غزالی، فخر رازی، شیخ اشراق، ارموی، ابهری، کاتبی، سمرقندی، علامه حلی، تفتازانی، میرداماد و ملاصدرا به نظام دو بخشی اشارات متعلق اند. فخر رازی در تهذیب و تکمیل منطق دو بخشی ابن سینا و انتقال آن به سده هفتم نقش بسیار مؤثری داشته است (بنگر: مقدمه نگارنده بر التنقیح ملاصدرا، ص شش تا پانزده).

فخر رازی و شیخ اشراق منطق را نزد مجدالدین جیلی آموخته اند. در روزگار آنها البصائر النصیریة ابن سهلان ساوی، تدوین شده در نظام منطق نگاری تلفیقی، کتاب درسی بوده است. اگر چه ارجاعات فراوان آن را در آثار فخر و شیخ اشراق می یابیم، اما بر اینکه بصائر را به درس خوانده اند،

شاهدی نیافته‌ایم. آراء منطقی فخر و شیخ اشراق علی رغم اختلافهای فراوان، نشانگر اندیشه‌های تحولی و نوین مجدالدین جیلی است و به همین دلیل در مطالعه آراء منطقی فخر، مقایسه آن با شیخ اشراق اهمیت و ضرورت می‌یابد. همچنین، مقایسه فخر رازی و خواجه طوسی روشن‌تر است. رواج بخش الهیات شرحهای فخر و خواجه بر اشارات و غفلت از بخش منطق الانارات، موجب شده است که تصور نادرستی از نسبت بین این دو رواج یابد.

فخر شیفته ساختار دو بخشی منطق اشارات و ساختار الهیات پیشینی یا غیر مبتنی بر طبیعیات اشارات و نوآوریهای بوعلی در مسایل منطقی است. وی با بررسی مقایسه‌ای بین اشارات و شفا نوآوریهای بوعلی را مطرح و از آنها دفاع می‌کند، در حالی که خواجه طوسی سخنگوی منطق نگاری نه بخشی در قرن هفتم است و غالب مواضعی را که از نظر فخر نوآوری بوعلی است، انکار می‌کند و آراء بوعلی را در موارد متعددی نقد و رد می‌کند (مانند دیدگاه بوعلی در حذف مبحث مقولات از منطق).

نگارش محاکمات و داوریه‌ها بین فخر و خواجه، مانند المحاکمات بین شرح الاشارات علامه حلی و المحاکمات بین شرحی الاشارات قطب رازی، مجال بررسی تطبیقی را به دست داده است. (نمونه‌هایی را از دآوری در زبان فارسی بنگرید: به سید حسن حسینی، دانشگاه تهران، ۱۳۷۳ و نرگس عزیزی، بررسی آراء اختلافی فخر رازی و خواجه طوسی در بخش منطق، تهران، ۱۳۸۰)

بررسی آراء فخر در منطق و مقایسه تاریخی آن، محتاج کتاب مفصل است و در اینجا به طرح برخی از آراء و مواضع وی بسنده می‌کنیم:

تعریف تصور

منطق دانان مسلمان غالباً آثار منطقی را با تقسیم علم به تصور و تصدیق آغاز می‌کنند. سرآغاز این تقسیم را فارابی (۲۶۰-۳۲۹) در عیون المسائل (۳) انگاشته‌اند. و لفسن با الهام از ابن رشد (۵۳۰-۵۹۵/۷) منابع ارسطویی و رواقی تقسیم بندی فارابی را نشان می‌دهد. (۴۴۸-۴۵۷)

ابن سینا با الهام از این تقسیم بندی، نوآوری خود در ساختار منطق دو بخشی را بنا می‌نهد. وی تقسیم یاد شده را به مجهول تسری می‌دهد و آنگاه دوگانگی راه وصول به مجهول تصویری و مجهول تصدیقی را مبنای منطق تعریف و منطق حجت قرار می‌دهد (اشارات، ص ۲) و به همین دلیل شیخ اشراق (۵۵۰-۵۸۷) منطق المطارحات را چنین آغاز می‌کند: و از کتابهای منطقی دانستی که مطلوبی نیست مگر تصویری و تصدیقی و موصل به آن دو، قول شارح و حجت است. این تعبیر که دقیقاً از آن بوعلی است، نزد دیگر منطق دانان کمتر دیده می‌شود.

بیان مشهور در تقسیم علم به تصور و تصدیق این است: «علم یا تصور است یا تصدیق» (بوعلی، عیون الحکمة، ص ۲۰؛ شیخ اشراق، التلویحات، ص ۲ واللمحات، ص ۱). فخر رازی بر این بیان خرده می‌گیرد: تصور شرط تصدیق است و شرط نمی‌تواند قسیم و معاند مشروط باشد.

از نظر وی بیان بوعلی در اشارات از جهت رفع این انتقاد، دقیقتر است. بوعلی گوید: «فکما أن الشيء قد يعلم تصوراً ساذجاً و قد يعلم تصوراً معه تصدیق...» (۲۹). فخر یادآور می‌شود که بوعلی تصور عاری از حکم را با تصور همراه حکم قسیم ساخت و این ناشی از دقت بوعلی بر شرایط منطقی

تقسیم است (الانارات، برگ ۱۴). عبارت شیخ در منطق المشرقیین نیز متضمن چنین دقتی است: تصور اشیاء که در اذهان ما حاصل می‌شود یا تصویری است که تصدیق همراه آن نیست (لایصحبه تصدیق) و یا تصویری است که همراه آن تصدیق است. (ص ۹)

فخر رازی به تبع بوعلی الملخص را چنین آغاز می‌کند: «تصور وجود دارد، و اگر دارای حکم باشد، تصدیق است». غالب منطق‌دانان قرن هفتم مانند ابهری (۵۹۷-۶۶۴) در کشف الحقائق، خواجه طوسی (۵۹۸-۶۷۲) در اساس الاقتباس (ص ۱۸)، ارموی (۵۹۴-۶۸۲) در مطالع الانوار (ص ۷) و کاتبی قزوینی در منطق العین (ص ۲۹) همین بیان را آورده‌اند.

شارحان آنها تعبیر «أو معه حکم فهو تصدیق» را نقد کرده‌اند و قید «صورت شیء به اعتبار عدم حکم» را که فخر رازی در تعریف تصور اخذ می‌کرد، به این صورت تغییر دادند: تصور صورت شیء نه به اعتبار حکم است (ابن کمونه در التثقیحات، ص ۹؛ علامه حلی در القواعد الجلیة، ص ۱۸۴؛ کاشف الغطاء در نقد الآراء المنطقية، ص ۶۷، ۶۸).

و به این ترتیب سه مفهوم سازی از تصور به میان آمد: حصول صورت شیء نزد عقل، حصول صورت شیء نزد عقل به تنهایی به اعتبار اینکه حکم در میان نیست (به اعتبار عدم حکم) و حصول صورت شیء نزد عقل به تنهایی نه به اعتبار حکم (قطب رازی III، ص ۹۵).

مرکب‌انگاری تصدیق

منطق‌دانان در بیان نسبت بین تصور و تصدیق اختلاف نظر دارند.

اختلاف آنها در واقع به تفسیرشان از اصل مسبوقیت تصدیق بر تصور بر می‌گردد. بر اساس اصل یاد شده، تصور را در مقابل تصدیق «شناخت نخستین»، «المعرفة الاول» نامیده‌اند (ولفسن، ۴۴۴) و بوعلی نیز گوید: «و تصور که همان علم اول است» (نجات، ۲۰)، «تصور مقدم بر تصدیق است» (منطق المشرقیین، ص ۹).

دو تفسیر عمده در بیان مراد از مسبوقیت تصدیق بر تصور وجود دارد: مسبوقیت مشروط بر شرط بر مبنای نظریه بسیط انگاری تصدیق و مسبوقیت مرکب بر اجزا. تفسیر نخست از آن حکما است و نظریه دوم از آراء خاص فخر رازی است: «فرق بین تصور و تصدیق فرق بسیط و مرکب است» (شرح عیون ۱، ۴۳، الملخص ۷).

برخی از شاگردان و شارحان فخر نیز رأی او را پسندیده‌اند. مانند ابهری در کشف الحقائق، ارموی در مطالع الانوار و اسفراینی (د. ۷۶۰) در شرح النجاة (۱۳). غالب منطق‌دانان متأخر نظریه بساطت را برگرفته‌اند. حکیم سبزواری (۱۲۸۹-۱۲۱۲) گوید: (اللئالی المنتظمه ۲۷-۲۸)

الارتسامی من ادراک الحجا إما تصور یكون ساذجا
أو هو تصدیق هو الحكم فقط و من یرکبه فیرکب الشطط

مفهوم سازی فخر رازی از تصدیق، یکی از چهار تفسیر عمده از چیستی تصدیق در تاریخ منطق نزد مسلمانان است. بنا به تفسیر جمهور متقدمان، که به نام نظریه حکما معروف است، تصدیق همان حکم است.

بنابر رأی شیخ الرئيس، آن گونه که کاتبی در المنصص و قطب الدین رازی (۷۶۷-۶۹۸) در رساله تصور و تصدیق بر مبنای مواضع گوناگون سخن شیخ

در الموجز الكبير، شفا و نجات نشان داده‌اند، تصدیق حکم به اعتبار صدق آن است و مراد از آن، اقرار نفس به معنای قضیه و اذعان به آن است. به همین جهت است که جلال الدین دوانی (۸۷۶-۹۰۸) در حل معمای «کل کلامی کاذب» از برخی فاضلان نقل می‌کند: مدلول خبر صدق آن است (نهایة الکلام، ۱۲۲). بنا به تفسیر فخر رازی، تصدیق مجموع تصورات سه گانه و حکم است و بنا به رأی ارموی در مطالع، تصدیق عبارت از تصور همراه با حکم است. به گونه‌ای که تصور به شرط حکم تصدیق خوانده می‌شود. (رازی، رسالة فی التصور و التصدیق، ۹۶-۱۰۶).

متأخران بر نظریه «تصدیق همان حکم است» تأکید می‌کنند و بر خلاف تحلیل قطب رازی، دیدگاه شیخ را همان دیدگاه نخست می‌دانند. به اعتقاد آنها از سخن شیخ در شفا (مدخل، ص ۱۷) می‌توان استنباط کرد: تصدیق که همان حکم است، عبارت از علم به مطابقت نسبت تام خبری با واقع است (نهایة الکلام، ۱۲۲).

اختلاف در بساطت و ترکیب تصدیق، آثار منطقی فراوانی دارد. همانگونه که ابن کمونه، با الهام از فخر رازی، اشاره می‌کند: اگر تصدیق مرکب از تصورات سه گانه و حکم باشد، در این صورت تصدیق نمی‌تواند بدیهی باشد؛ مگر اینکه تصورات آن هم بدیهی باشند (التنقیحات، ص ۹). به تعبیر خوارزمی بداهت تصدیق بر مبنای فخر رازی به بداهت مجموع اجزای آن است: «مجموع بدیهی نیست مگر به بداهت هر یک از اجزاء». به همین دلیل است که فخر در آثار فلسفی و کلامی خود از طریق بداهت تصدیق بر بداهت تصورات استدلال می‌کند. (لوائح الافکار، برگ ۱۰).

این نکته اهمیت روش‌شناختی دارد. فخررازی اختلاف دانشمندان را در باب یک نظریه غالباً علامت غیر بدیهی بودن آن می‌داند و کسانی چون خواجه طوسی در مقام پاسخ، این نکته را مطرح می‌کنند که اختلاف، ناشی از ابهام تصورات سازنده تصدیق است و نه نظری بودن تصدیق. براساس این تحلیل، بیان فخر مغالطه «اخذ ما لیس بعلة علة» است. بر مبنای فخر این پاسخ قابل دفع است؛ زیرا ابهام در تصور بر اساس مرکب‌انگاری تصدیق، مستلزم عدم بدهت در تصدیق نیز هست؛ اما بر مبنای حکما تصدیق هویتاً بدیهی است؛ اما اذعان به آن منوط و مشروط به عوامل بیرونی از جمله تصورات است.

فخررازی در واقع بر همین مبنا، قاعده‌ای را صورت‌بندی کرده است: «هر تصویری که تصدیق اولی و بدیهی بر آن مبتنی باشد، خود اولی و بدیهی است» (الملخص، ص ۱۰۶) و براین اساس، تصوراتی را که در قضایای محسوس موضوع، محمول و یا نسبت هستند، بدیهی می‌انگارد. براین مبنا، تصوراتی چون سفیدی، شوری و... بدیهی هستند، اگرچه بسیط نیستند. در بحث از بدیهی در دیدگاه فخررازی این مسأله مورد بحث قرار می‌گیرد.

مفهوم‌سازیهایی مختلف از تصور و تصدیق و بیان نسبت بین آن دو موضوع تک نگاره‌های متعددی قرار گرفت. دو رساله قطب الدین رازی و ملاصدرای شیرازی نمونه‌هایی از آنهاست (تحقیق مهدی شریعتی، قم، ۱۴۱۶ق). مرحوم مهدی حائری یزدی رساله اخیر را با عنوان آگاهی و گواهی ترجمه و شرح انتقادی کرده است (تهران، ۱۳۶۷).

ملای بدهت

در بحث از تصور و تصدیق بدیهی، دو پرسش متمایز وجود دارد:

یک - بدیهی چیست؟ (تعریف). دو - بدیهی کدام است؟ (ملاک تمایز). منطق‌دانان در پاسخ به پرسش نخست، اختلاف قابل توجهی ندارند. از نظر آنها، تصور و یا تصدیقی که حصول آن بی‌نیاز از اکتساب باشد، بدیهی است. به همین دلیل، عده‌ای آن را غیرکسبی نامیده‌اند. تعریف، علی‌رغم روشن کردن ذهن، در مقام تعیین مصداق، کارآیی ندارد؛ بلکه در این مقام محتاج ملاک تمایز هستیم، تا بدیهی را از نظری تشخیص دهیم. سخنان منطق‌دانان در این مقام، خالی از ابهام و اختلاف نیست. این پرسش، بر خلاف سؤال نخست در خصوص هریک از تصور و تصدیق، پاسخ جداگانه‌ای دارد.

ملاک بداهت تصور: فخر رازی در بیان ناظر به مصداق دو سخن عمده دارد: یک - وی در الملخص بر آن است که امر بسیط بدیهی است و لذا یا هرگز تصویری از آن حاصل نمی‌شود و یا تصور آن بی‌نیاز از اکتساب است. (ص ۱۰۹) مراد از امر بسیط اعم از مفاهیم ماهوی و مفاهیم انتزاعی و اعتباری است. عده‌ای این تحلیل را به منزله ملاک بداهت در تصورات دانسته‌اند. در این صورت هر بسیطی بدیهی است (اطراد) و هر بدیهی بسیط است (انعکاس): «از اینجا ملاک بدیهی بودن هم روشن می‌شود؛ هر تصویری که بسیط باشد و از مجموع چند تصور دیگر ترکیب نشده باشد، یک تصور بدیهی است. [اطراد] تصور بدیهی، آن عنصر ذهنی بسیط است که قابل تجزیه به اجزا نیست. [انعکاس]» (مطهری، ج ۹، ص ۳۴). از نظر استاد مطهری، این سخن با مبانی فلاسفه مسلمان سازگار است، اگرچه آنها این را روشن نکرده‌اند (همان). براساس این نظریه، بداهت مفهوم نفسی است و نسبی نمی‌باشد.

دو - فخر رازی در الملخص (ص ۳۱) و نیز المباحث المشرقیه (ج ۱، ص ۱۳)

گوید: کلی اعراف از جزئی است؛ زیرا اعم در نسبت با اخص، کمتر مشروط و کمتر دارای معاند است [صغری] و هر امری که چنین باشد، در ذهن بیشتر واقع می‌شود، پس اعراف است [کبری]. براین مبنا، عامترین مفهوم، مثل مفهوم وجود، شیء و...، بدیهی است. بسیاری از فلاسفه برحسب همین تحلیل، اعم‌المفاهیم بودن را ملاک بداهت دانسته و بدیهی بودن وجود را براساس آن اثبات می‌کنند. (ابراهیمی دینانی، I، ج ۱، ص ۴۱-۵۲).

سه - فخر رازی در الملخص (ص ۱۰۹) گوید: هر تصویری که تصدیق اولی بر آن مبتنی است، به طریق اولی بدیهی است. این سخن بر مبنای نظریه مرکبانگاری تصدیق موجه است: بداهت مرکب منوط بر بداهت اجزاء است، پس اگر تصدیق بدیهی باشد، تصورات سازنده آن بدیهی‌اند. فخر در شرح عیون الحکمة (ج ۱، ص ۴۵) سخن خود را بر مبنای نظریه مرکبانگاری تصدیق توجیه نمی‌کند: «تصوراتی که تصدیق بدیهی از آنها حاصل آید، بدیهی‌اند؛ زیرا این تصورات شرایط [در برابر شطر در نظریه مرکبانگاری تصدیق] تصدیق بدیهی‌اند [صغری] و امری که شرط غیرمکتسب باشد، خود نمی‌تواند مکتسب باشد [کبری]». روشن است که کبرای استدلال وی غیرمستدل، بلکه نادرست است.

فخر رازی در اینجا ملاکی را ارائه می‌دهد که برحسب آنها تصورات مأخوذ در قضایای حسی (ظاهری و باطنی) بدیهی می‌گردند: «معلوم است که قضایای محسوسه و وجدانیات اولی و بدیهی‌اند؛ پس رنگها، صوتها، مشاهدات، طعمها، ملموسها، همچنین قدرت، علم، اراده، شهوت، نفرت، درد، الم، لذت و سرور، غضب و امثال آن امور بدیهی و غیرقابل تعریف هستند.»

(الملخص، ۱۰۹ / الرسالة الكمالية، ص ۱۲).

مأخذ عمدة منطق نگاران متأخر که در آثار خود تصور بدیهی را به سفیدی، شوری، حرارت، برودت و سیاهی تمثیل کرده اند (خواجه طوسی، تجرید المنطق، میرسید شریف جرجانی، I، ص ۶، خوانساری، ص ۱۴) این تحلیل فخر رازی است و این تحلیل با ملاک بساطت ناسازگار است؛ زیرا موارد یاد شده، مفاهیم و ماهیات مرکب و تعریف پذیر هستند.

فخر در اصلی که به میان آورده است - تصورات تصدیق بدیهی، بدیهی است - دلیلی و انگیزه هایی دارد. دلیل وی را از شرح عیون الحکمة گزارش و نقد کردیم. یکی از انگیزه های وی پایبندی به نظریه خاص خود در نفی تصور نظری و حصر تصورات حاصل در ذهن در تصورات بدیهی است. از نظریه بدیهی انگاری همه تصورات سخن خواهیم گفت. انگیزه دوم وی را با مراجعه به بحث مفصل وی در ذیل آیه ۷۸ سوره بقره - واللہ اخرجکم من بطون امہاتکم لاتعلمون شیئاً و جعل لکم السمع والابصار والافئدة لعلکم تشکرون - می توان به دست آورد. فخر رازی از «لاتعلمون شیئاً» استنباط می کند که انسان در آغاز کودکی واجد هیچ آگاهی [تصور و تصدیق] نیست و از جمله بعدی، یعنی «جعل لکم السمع والابصار والافئدة...» برداشت می کند که آغاز آگاهی آدمی حواس است. آنگاه تبیین حصول بدیهیات را با توجه به مفاد آیه، خالی از صعوبت نمی یابد و پس از بحث مفصل به این نتیجه می رسد که بدیهیات در آغاز نبوده اند و با اعانت حواس حاصل می شوند و همانگونه که تصدیق حسی بدیهی داریم، تصور بدیهی حسی نیز داریم. (تفسیر کبیر، ج ۲۰، ص ۷۲).

ملاک بدهت در تصدیق: منطق‌دانان تصدیق‌های بدیهی را شش قسم دانسته‌اند. فخر رازی در این میان اولیات را به معنای دقیق کلمه تصدیق بدیهی می‌داند و بقیه موارد را متفرع بر آنها تلقی می‌کند (ص ۳۴۷). خواجه طوسی نیز این نظریه را در منطق تجرید برگزیده است: مبادی برهان، قضایای بدیهی که از پذیرفتن آنها گریزی نیست، شش قسم هستند: اولیات، محسوسات، مجربات، متواترات، حدسیات و فطریات. دو مورد اخیر از مبادی نیستند، بلکه دو مورد قبل آن دو نیز مبادی نمی‌باشد و عمده همان اولیات است. (الجواهر النضید، ص ۲۰۱)

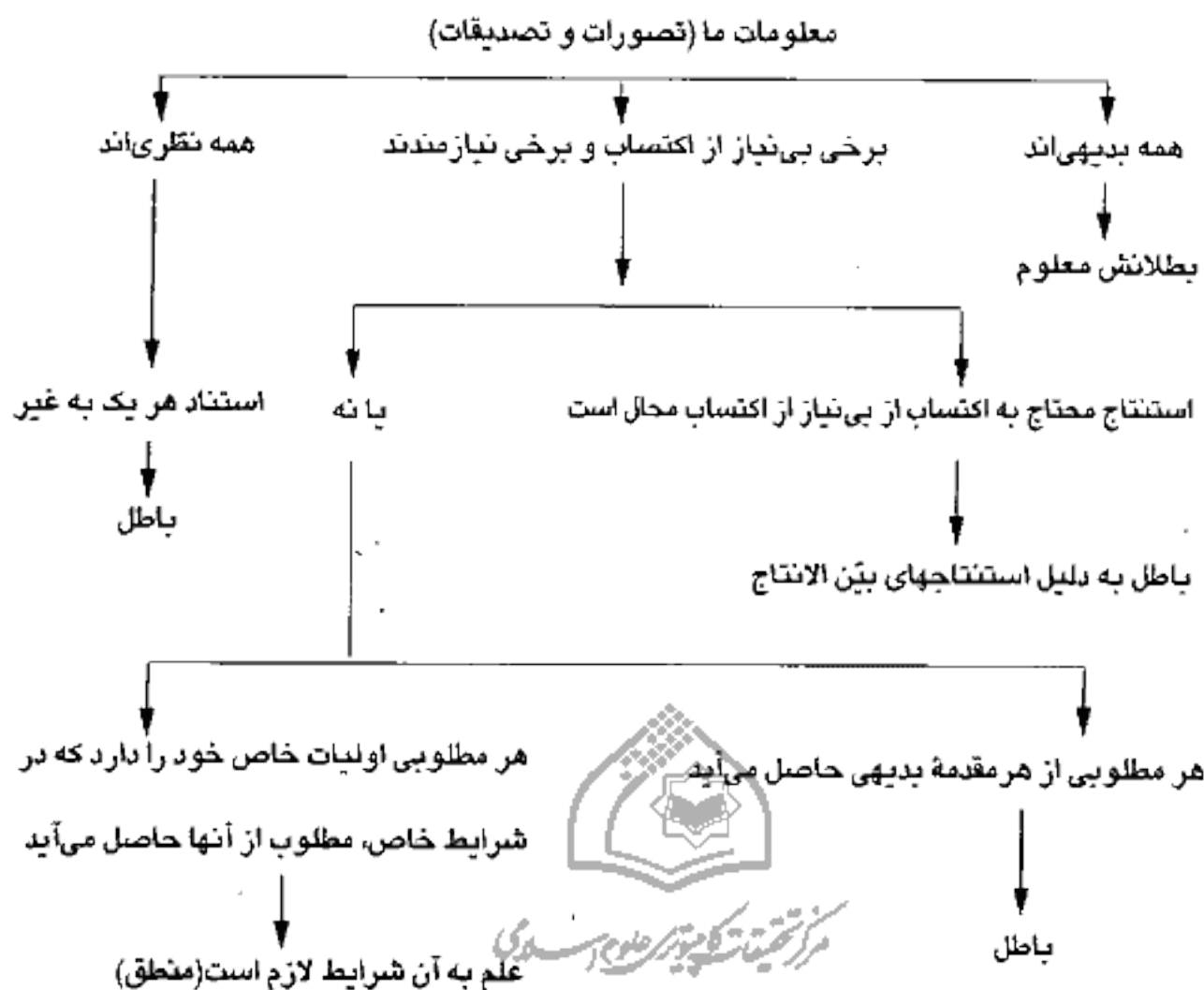
خواجه طوسی در شرح بر اشارات (ج ۱، ص ۵۱) مبنای این نظریه را با ارائه ملاک بدهت در تصدیق بیان می‌کند: قضیه یا اولی است یا مکتسب. قسم اول می‌باید از موضوع و محمولی تألیف گردد که صرف تصور آنها موجب حکم باشد، یعنی حکم جز بر تصور آن دو متوقف نباشد. براساس این ملاک، بدیهی مساوق با اولی می‌گردد. این دیدگاه متصلب‌ترین نوع مبنای‌گرایی در توجیه (justification) است. نظریه مشهور نزد منطق‌دانان، شش قسم‌انگاری تصدیق بدیهی، صورت تعدیل شده مبنای‌گرایی است. مبنای‌گرایان نوین که توسط کسانی چون آنتونی کنی رایج می‌شود، به نظریه مشهور نزدیکتر است (Anthony Kenny, P.19-25).

بررسی مقایسه‌ای بین آراء فخر در ملاک بدهت در تصور و تصدیق نشان می‌دهد که وی در ملاک بدهت تصدیق مسلک حداقل‌گرایانه اخذ می‌کند؛ ولی در ملاک بدهت تصور طریق حداکثر‌گرایانه‌ای دارد و این به دلیل مبنای‌وی در بدیهی‌انگاری همه تصورات است. بنابراین، نمی‌توان گفت:

بر مبنای فخر رازی ملاک بدهت تصور بساطت است؛ زیرا بر مبنای وی باید ملاکی را به میان آورد که بدهت همه تصورات را نشان دهد. این نکته را نیز نمی‌توان انکار کرد که التزام به دیدگاه حداقل‌گرایانه در ملاک بدهت تصدیقی و حصر بدیهی در اولی مستلزم اخذ موضع حداقل‌گرایانه در ملاک بدهت تصویری است و با بدیهی‌انگاری تصورات مندرج در قضایای حسی ناسازگار می‌باشد.

بدیهی‌انگاری همه تصورات

دومین اصل نزد منطق‌دانان در بنیان نهادن دانش منطق و بیان وجه حاجت به آن، شامل دو گزاره جزئی (وجودی) است: برخی از معلومات (تصوری و تصدیق) بدیهی و بی‌نیاز اکتساب است و برخی دیگر محتاج اکتساب است. آنان این دو گزاره جزئی (وجودی) را از نفی دو گزاره کلی - «همه معلومات ما بدیهی‌اند» و «همه معلومات ما نظری‌اند» - به دست می‌آورند. فخر رازی در الملخص، الرسالة الکمالیه و المباحث المشرقیه با همین شیوه طرح بحث می‌کند. وی در بیان وجه حاجت به منطق نوعی استدلال مرکب طرح می‌کند که به روش درختی چنین قابل ترسیم است:



فخر رازی در المحصل که ظاهراً از آثار متأخر وی است، دیدگاه خاص خود را بر خلاف اجماع منطق دانان به صورت صریح ارائه می‌کند و در شرح عیون الحکمة و نیز الرسالة الکمالیه به صورت طرح مسأله آن را به میان می‌آورد؛ نظریه‌ای که کسی از آن تبعیت نکرد. وی بر آن است که نظریه رایج تنها در خصوص تصدیق صادق است؛ اما در باب تصورات باید گفت: همه تصورات بدیهی است و تصور نظری وجود ندارد. وی این سخن را - برخلاف دیدگاهش در الملخص - نه تنها ظاهراً فساد نمی‌داند، بلکه در اثبات آن دو

احتجاج می آورد.

فخر گوید: «و عندی أن شیئاً منها غیر مکتسب (المحصل، ص ۶)» همانگونه که خواجه تذکر می دهد، جمله وی موهم جزئی (و نه کلی) بودن حکم است؛ اما باید دانست که مراد وی کلی و فراگیر است. نخستین دلیل وی استدلال معروفی به شکل قیاس ذو وجهین است: مطلوب اگر مورد شعور نباشد، طلب آن محال است؛ زیرا مجهول نمی تواند مطلوب واقع شود و اگر مورد شعور است، پس در ذهن حاصل و تحصیل حاصل محال است. اگر گفته شود، مطلوب از جهتی مورد شعور است و از جهتی نه، گوئیم: این دو جهت، متغایر و متمایزاند، بنابراین، جهت مورد شعور به دلیل محال بودن تحصیل حاصل، هرگز مورد طلب واقع نمی شود و جهت غیر مورد شعور نیز، به دلیل مجهول بودن مورد طلب واقع نمی گردد. (همان، ص ۷)

خواجه طوسی این استدلال را مغالطه می داند؛ زیرا مطلوب امری است دارای دو جهت و آن امری است نه مجهول مطلق و نه معلوم مطلق، در حالی که فخر گمان می کند، مطلوب دو جهت متغایر این امر است (تلخیص المحصل، ۷). همانگونه که طوسی در شرح خود بر اشارات یادآور می شود، سخن محتاج توضیح است. استدلال فخر تنها وقتی قابل رفع است که دو جهت متغایر یاد شده را به مراتب ادراک برگردانیم و بگوئیم مطلوب به نحو ضعیف، مبهم و ناروشن معلوم است و قصد از طلب آن روشنتر ساختن آن است (ج ۱، ص ۱۵).

فخر رازی در مواضع دیگر الملخص به این نکته اشاره می کند که تنها قول شارح قابل قبول، تعریف اسمی است که آن را نباید با تعریف لفظی در آمیخت.

در تعریف اسمی، مفهومی نزد ما هست و از طریق تحلیل مفهومی آن را روشنتر می‌کنیم.

کاتبی قزوینی در توضیح استدلال اول فخر رازی، ابتدا با ترسیم ساختار منطقی آن نشان می‌دهد که استدلال وی مؤلف از مقدمات متقابل بوده و به همین دلیل خود ستیز است. سپس آن را به صورت زیر بازسازی می‌کند: تصور «مشعور به» یا «غیر مشعور به» است. طلب تصور «مشعور به» محال است و طلب تصور «غیر مشعور به» نیز محال است. پس تصور امری است که طلب آن محال است (المفصل فی شرح المحصل، ۱۰۶، المنصص فی شرح الملخص، ج ۱، ص ۳۵-۳۶).

می‌توان گفت: دلیل نخست فخر اعم از مدعا است. فخر تصدیق را قابل اکتساب می‌داند؛ اما در اثبات قابل اکتساب نبودن تصور، دلیلی می‌آورد که قابل اکتساب بودن تصدیق را نیز نفی می‌کند؛ زیرا مأخذ وی طلب علم به نحو مطلق است و نه طلب تصور. در این صورت، با مبنای وی در خصوص نظری بودن برخی از تصدیقات ناسازگار می‌شود.

دلیل دوم فخر رازی این است که راهی برای تعریف ماهیت شیء وجود ندارد؛ زیرا تعریف به خود شیء، یا به عناصر داخلی، یا به امور خارجی و یا به امور مرکب از این دو است. راه نخست محال است؛ زیرا تعریف شیء به خود مستلزم تقدم شیء بر خود و دور است. تعریف به امور داخلی نیز محال است؛ زیرا تعریف یا به همه امور داخل است و یا برخی از آنها. صورت نخست به تعریف شیء به وسیله خود بر می‌گردد؛ زیرا مجموع امور داخلی چیزی جز همان ماهیت نیست. صورت دوم نیز محال است؛ زیرا ماهیت

مرکب فقط از طریق شناخت همه عناصر آن، شناخته می‌شود.

ماهیت را به وسیله خاصیت‌های خارجی آن نیز نمی‌توان تعریف کرد؛ زیرا ماهیات مختلف ممکن است لازم و خاصیت واحد داشته باشند، در اینصورت وصف خارجی نمی‌تواند معرف ماهیت موصوف باشد، مگر پیشاپیش بشناسیم که این موصوف، موصوف آن است و این نیز مستلزم دور است. از بطلان این راه حل‌ها می‌توان نتیجه گرفت که راه چهارم نیز محال است (المحصل، ص ۹۷).

خواجه طوسی مقدمات این استدلال را مورد نقد قرار می‌دهد و آنها را ادعاهای بدون دلیل و یا سخنان نادرست تلقی می‌کند. به عنوان مثال، این نظریه را که «مجموع اجزای ماهیت همان ماهیت است»، نادرست می‌داند و به رد آن می‌پردازد. اما کاتبی بر این استدلال، انتقادی طرح نمی‌کند.

دلیل دوم فخر برخلاف دلیل نخست اعم از مدعا نیست؛ اما مبتنی بر مبانی ارسطویی تعریف در نظام منطق ماهیات است. اگر تعریف را تحلیل ماهوی بدانیم، این محذورات لازم می‌آید؛ اما اگر تعریف را تحلیل مفهومی بینگاریم، دلیل فخر قابل نقد و پاسخ است. به همین دلیل وی در الملخص تعریف‌ناپذیری تصورات را صرفاً در تعریف ماهوی منحصر می‌کند. تعریف ماهوی یا جواب مای حقیقی مبتنی بر نظریه کلی طبیعی است؛ در حالیکه تحلیل مفهومی بر آن نظریه مبتنی نیست. در تمایز تحلیل مفهومی و تحلیل ماهوی سخن خواهیم گفت.

نظریه فخر رازی در خصوص قابل اکتساب نبودن تصورات لوازم خاصی در دانش منطق دارد که وفاداری به این نظریه را حتی در خصوص فخر رازی

از میان برده است. یکی از لوازم بلاواسطه آن انکار منطق تعریف و تحویل منطق دو بخشی ابن سینا به منطق قیاس و حجت است. لازم دیگر تحول بنیادی در نظام منطق تعریف ارسطویی است، انقلابی که شیخ اشراق نیز به فکر آن بود. یکی از مواضع وفاق فخر رازی و شیخ اشراق که می‌تواند دو تقریر از دیدگاه واحد استاد - مجد الدین جیلی - انگاشته شود، وقوف بر عدم کارایی نظام منطق تعریف ارسطویی است. سهروردی در حکمة الاشراق فصلی را با عنوان «حکومة اخرى فی بیان أن المشائین اوجبوا أن لا يعرف شيء من الاشياء» به آن اختصاص می‌دهد. (مصنفات، ج ۲، ص ۷۳)

دو نکته دیگر وجود دارد که از نظر تاریخی قابل تأمل است: نکته اول، خواجه در بحث از دیدگاه فخر رازی در الإنارات در خصوص اینکه «تصور برخلاف تصدیق شدت و ضعف نمی‌پذیرد» می‌گوید: این اشتباه فخر ناشی از دیدگاه وی در اکتسابی نبودن تصورات است (ج ۱، ص ۱۴). بر اساس برخی نسخ شرح خواجه جمله به صورت معکوس است: از این اشتباه فخر ناشی شده است رأی وی در قابل اکتساب نبودن تصورات. عبارت این نسخ درست و دقیق است.

نکته دوم، ولفسن بر آن است که ابن رشد (۵۲۰-۵۹۵) تقسیم ثانوی معرفت به اولی و اکتسابی را تنها برای تصدیق مطرح می‌کند و نه تصور (ص ۴۵۲). و می‌دانیم ابن رشد معاصر مجدالدین جیلی - استاد فخر رازی - است.

ارتباط معرفتی تصور و تصدیق

علاوه بر این مسأله که تصدیق نسبت به تصورات خود چگونه است، آیا

رابطه آنها مانند رابطه مشروط و شرط است یا مرکب و اجزاء، مسأله مهمتر دیگری نیز وجود دارد که نباید با سؤال اول در آمیخته گردد. آیا در جستار از آگاهی، ابتدا پرسش از تصور می‌کنیم یا پرسش را از تصور پس از حصول تصدیق به میان می‌آوریم؟ آیا اساساً تصور بدون تصدیق تحقق دارد؟ آیا حد را می‌توان از طریق حجت و برهان به دست آورد؟ این پرسشهای در ظاهر غیرمتربط، فرزند مسأله دوم هستند.

فخررازی، در شرح بر اشارات، همسخن با جمهور منطق دانان، تصور بر حسب اسم را مقدم بر تصدیق می‌داند؛ زیرا کسی که معنی اسم مثلاً را در نیابد، نمی‌تواند به وجود آن تصدیق کند و تصور را بر حسب حقیقت پس از تصدیق می‌انگارد؛ زیرا آنچه وجود ندارد، از حقیقتی نیز برخوردار نیست (الانارات، ص ۱۴). بنابراین در ترتیب مطالب علمی، مطلب «مای شارحة الاسم» پیش از پرسش از هستی است و مطلب «مای حقیقی» پس از آن است. خواجه طوسی این سؤال بسیار مهم را به میان می‌آورد که آیا اساساً تصور می‌تواند بدون تصدیق باشد. امروزه نیز این مسأله مطرح است که چگونه می‌توان از امری تصور به دست آورد، بدون آنکه آن را از اغیار و امثال متمایز کنیم و البته تمایز خود حاصل حکم است. خواجه گوید: تصور به حسب اسم عاری از تصدیق است اما تصور به حسب حقیقت و ذات، عاری از تصدیق نیست. پس تصور به حسب ذات، تصور ساده و خالی از حکم نیست (ج ۱، ص ۲۳). مقایسه عبارت خواجه با آنچه فخر در همین مقام آورده است، روشن می‌کند که سخن خواجه تفسیری بر بیان فخر در مسأله اول است.

مسأله سوم کیفیت به دست آوردن تصور است. آیا تصور نظری را

می‌توان از طریق حد به دست آورد. جمهور منطق‌دانان - از ارسطو تا امروز - بر آن هستند که «الحد لایکتسب بالبرهان و الاستقراء». تصور از تصور زاید و تصدیق از تصدیق و همین مبنای منطق‌نگاری دو بخشی شده است. اما فخر رازی بر آن است که حد بر دو قسم است: حد اسمی و حد حقیقی. و آنچه جمهور گفته‌اند در خصوص حد اسمی صادق است اما حد حقیقی را می‌توان و باید از طریق حجت و برهان به دست آورد. (الملخص، ص ۱۱۱).

سه مسأله یاد شده ارتباط منطقی دارند و در مجموع دیدگاه متلائم و سازگاری را به وجود می‌آورند: تصور بر دو قسم است: تصور برحسب اسم که عاری از تصدیق است و لذا جستار از آن مقدم بر جستجو از وجود (تصدیق به هستی آن) است و از طریق حجت و برهان به دست نمی‌آید؛ اما تصور برحسب حقیقت عاری از تصدیق نیست و به همین دلیل پرسش از چیستی حقیقی پس از تصدیق به وجود آن است و از طریق حجت و برهان به دست می‌آید.

تمایز شرح اللفظ، شرح الاسم و تعریف حقیقی

آنچه در این مسأله مهم است، تمایز تصور برحسب اسم از طرفی با شرح اللفظ و از طرف دیگر با تصور برحسب حقیقت است. امری که نزد بسیاری از منطق‌دانان مبهم است. شرح اللفظ صرفاً بیان معنای واژه از طریق تبدیل واژه‌هاست؛ ولی شرح الاسم تحلیل مفهوم و معنا از طریق توضیح مفاهیم سازنده می‌باشد. و لذا جستار نخست برخلاف دوم به دانش منطق متعلق نیست. تفاوت حد اسمی با حد حقیقی نیز در این است که حد اسمی تحلیل

مفهومی است، اما حد حقیقی تحلیل ماهوی می باشد. در مفاهیم ماهوی مانند انسان، هر دو تحلیل یکسان است (حیوان ناطق) و لذا تفاوت صرفاً به اعتبار علم به وجود انسان و یا عدم علم به آن است. اما در مفاهیم انتزاعی و غیرماهوی تنها طریق ارائه حد، تحلیل مفهومی و حد اسمی است.

براساس آنچه بیان شد، تفاوت تصور برحسب اسم و تصور برحسب حقیقت را بر مبنای فخر رازی در جدول یک می توان نشان داد:

ردیف	تصور برحسب اسم	تصور برحسب حقیقت
۱	تحلیل مفهوم	تحلیل ماهیت
۲	مقدم بر تصدیق	متأخر بر تصدیق
۳	عاری از تصدیق	همراه با تصدیق
۴	غیرمکتسب به وسیله حجت	مکتسب به وسیله حجت
۵	شامل مفاهیم ماهوی و انتزاعی	خاص مفاهیم ماهوی
۶	مقدم بر هلیه بسیطة	پس از هلیه بسیطة

جدول یک - تمایز تصور به حسب اسم از تصور به حسب حقیقت

فخر رازی بر آن است که روش نقد حد اسمی نشان دادن صدق و کذب نیست: من فسر اللفظ بشيء لا يمكن أن يقال له أصبت أو أخطأت. (الملخص، ص ۴۵)

دلالت مطابقی مستلزم دلالت التزام است

منطق دانان در بیان نسبت لزومی بین دلالت های سه گانه گفته اند: دو دلالت

تضمن و التزام مستلزم دلالت مطابقی است؛ اما دلالت مطابقی مستلزم هیچ یک از آن دو نیست و بین تضمن و التزام نیز تلازمی وجود ندارد. این نظریه مشهور و مورد وفاق آنان است. به تعبیر حکیم سبزواری در اللثالی المنتظمه:

و استلزام الاولی بلاعکس کما بینهما بالذات لاتلزاما

فخر رازی در اینجا دیدگاه خاصی دارد. وی معتقد است دلالت مطابقی نیز مستلزم دلالت التزام است. یعنی همانگونه که التزام بدون مطابقت یافت نمی شود، مطابقت نیز بدون التزام نیست. دلیل وی آن است که هر امری و ماهیتی دارای لوازمی است، حداقل این لازم را داراست که این شیء است و غیر آن نیست (الملخص) و در انارات گوید: هیچ ماهیتی فاقد لازم نیست هر چند که لازم سلبی باشد (ص ۱۹).

منطق دانان متأخر دیدگاه فخر رازی را مورد نقد قرار داده اند. انتقاد نخست این است که اگر هر ماهیتی دارای لازمی باشد، به گونه ای که از تصور ماهیت، تصور لازم، واجب باشد، در این صورت از تصور هر ماهیتی تصور امور غیر متناهی لازم می آید؛ زیرا لازم ماهیت خود لازمی دارد و این سلسله لوازم را حدی نیست.

کاتبی گوید: این انتقاد ضعیف است؛ زیرا جایز است، سلسله لوازم به لازمی منتهی شود که لازم آن برخی از ملزومات باشد (به مرتبه واحد و یا به مراتب)؛ چرا که تحقق ملازمه ذهنی از هر دو جانب محال نیست، به گونه ای که الف و ب ذهنی لازم و ملزوم یکدیگر باشند، مانند متضایفین (المنصص، ج ۱، ص ۳۷).

وی در پاسخ به فخر رازی در واقع جواب استادش ابهری را - بدون ارجاع

به وی - می آورد: چنین نیست که هر ماهیتی حتماً لازمی داشته باشد، به گونه‌ای که از تصور ماهیت، تصور آن لازم آید. ماهیات متعددی را تصور می‌کنیم، بدون اینکه لازمی را بر آنها در تصور داشته باشیم (کشف الحقائق، ص ۴۳).

نور الدین انصاری می‌گوید: و سخن امام فخر رازی در شرح اشارات و غیر آن از کتب، که مطابقه بی التزام یافت نمی‌تواند شد و هیچ معنی نیست، الا او را لازمی است باین، ثابت نیست بلکه ثابت خلاف او است (تحفة السلاطین، ص ۳۴). انصاری در گزارش خود واژه «باین» را افزوده است. امروزه دیدگاه وی در پرتو آراء جدید، اهمیت، ابعاد و مواضع خلل و قوت خود را بیشتر نشان می‌دهد.



عدم کاربرد دلالت التزام در علوم

فخر رازی مبحث پنجم از مباحث اقسام سه‌گانه دلالت را به بیان مهوریت دلالت التزام در علوم اختصاص می‌دهد. خواجه طوسی سخن وی را نقد می‌کند. اختلاف این دو شارح ابن سینا در واقع به دامنه شمول حکم به مهوریت دلالت التزام مربوط می‌شود. فخرالدین به مهوریت آن در علوم معتقد است، در حالی که نصیر الدین طوسی آن را به حدود تام تخصیص می‌دهد. اختلاف آنها به تفسیرشان از عبارت بوعلی در اشارات بر می‌گردد. داوری بین آنها محتاج سه بحث است: گزارش تحلیلی تاریخی مسأله مهوریت، بیان مفاد و مضمون این نظریه و نقد ادله آن.

یک - گزارش تاریخی مسأله عدم کاربرد دلالت التزام: اولین کسی که مهوریت

دلالت التزام را مورد تاکید قرار داد و آن را به منزله مسأله‌ای تأمل‌برانگیز به میان آورد، بوعلی سیناست؛ اگر چه کاربرد نظریه مهجوریت را در اندیشه فارابی نیز می‌توان رصد کرد. ابن سینا در مدخل شفا در مقام مقایسه بین دلالت «حساس» بر جسم دارای نفس و دلالت «حیوان» بر آن و بیان اینکه اولی نمی‌تواند مقول در جواب ماهو باشد، بر خلاف دومی گوید: «دلالت حساس بر همه ماهیت دلالت التزامی است» (ص ۴۱-۴۲). وی در منطق المشرقیین نیز در مقام استدلال بر اینکه فصل و خاصه به تنهایی نمی‌توانند معرف حقیقی واقع شوند، گوید: زیرا فصل و خاصه بر ذات به دلالت التزام دلالت می‌کنند (ص ۳۳) و همچنین در اشارات نیز در همین موضع با ذکر دو دلیل توضیح می‌دهد که وقتی می‌گوییم «این بر آن دلالت می‌کند»، مرادمان از دلالت، دلالت به طریق مطابقت و یا تضمن است و دلالت التزام نمی‌باشد (ص ۸).

منطق‌دانان در قرون بعد، بحث بوعلی را به شکل مسأله منطقی با عنوان مهجوریت دلالت التزام صورت‌بندی کردند و بویژه در قرن هفتم و هشتم مباحث فراوانی را به میان آوردند. مسأله عدم کاربرد دلالت التزام دو پاسخ مختلف یافت: مهجوریت دلالت التزام در علوم به طور کلی و مهجوریت آن در حدود تام فقط. فخر رازی سخنگوی نظریه عام مهجوریت است و خواجه طوسی بر نظریه خاص مهجوریت اقامه دلیل می‌کند.

. غزالی (۴۵۰-۵۰۵) که از پیروان منطق نگاری دو بخشی است و غالب آثار خود را در ساختار اشارات پرداخته است، در مقاصد الفلاسفه نظریه اول را طرح می‌کند و در معیار العلم به نظریه دوم می‌گردد. در مقاصد گوید: آنچه در علوم کاربرد دارد و در تفهیم و تفاهم بر آن اعتماد می‌شود، طریق مطابقت و تضمن

است و نه التزام (ص ۳۹). متأخران بر اساس این بیان گمان کرده‌اند، وی به نظریه اعم معتقد است؛ یعنی دلالت التزام را همه جا - نه تنها در حدود تام و علوم بلکه در زبان به طور کلی - مهجور می‌داند. غزالی در معیار (ص ۴۳) نامعتبر بودن دلالت التزام در تعریفات را مطرح می‌کند.

ابن سهلان ساوی (۵۰۴ - ۵۶۷) نیز نظریه اول را بیان می‌کند (بصائر ۷) و شیخ اشراق به اجمال مهجوریت دلالت التزام را یاد آور می‌شود و به دامنه شمول حکم اشاره نمی‌کند (مطارحات، ۱۲). منطق دانان قرن هفتم غالباً نظریه نخست را نقد کرده‌اند. افضل الدین خونجی (۵۹۰ - ۶۴۶) نظریه مهجوریت دلالت التزام را در علوم با تعبیر «قیل» گزارش و ادله آن را نقد کرده است و خود نظریه دیگری ارایه نمی‌کند (کشف الاسرار، ص ۵). موضع سراج الدین ارموی (۵۹۴ - ۶۸۲) در دو اثر میان الحق و لسان الصدق (ص ۱۳، ۱۴) و مطالع الانوار (ص ۲۵) نیز چنین است تحلیل معانی نظریه مهجوریت و بیان اینکه مراد از آن دقیقاً چیست، از روی آورده‌های منطق دانان قرن هفتم، مانند اثیر الدین ابهری در کشف الحقائق (ص ۴۴) است.

خواجه طوسی با حصر مهجوریت دلالت التزام در حدود تام نظریه حداقل‌گرایانه مهجوریت را در مقابل دیدگاه فخر رازی طرح می‌کند و آن را موافق سخن شیخ در شفا و اشارات می‌داند. قطب الدین شیرازی (۶۳۴ - ۷۱۱) در درة التاج (ص ۷)، علامه حلی (۶۴۸ - ۷۲۶) در اسرار خفیه (ص ۱۶) و مراصد التدقیق (برگ ۷) و نورالدین انصاری (۱۲۳۵ - ۱۲۸۷) در تحفة السلاطین (ص ۲۸) بر این رأی هستند. قطب الدین شیرازی اگر چه در طرح مسأله تعبیر مهجوریت در علوم را به کار می‌برد، اما در توضیح به حصر آن به حدود تام

تصریح می‌کند: «دلالت التزام در علوم مهور است؛ نه به آن معنی که مستعمل نیست. اصلاً، چه دلالت تمامت حدود ناقصه و رسوم بر محدودات و مرسومات به التزام است و مستعمل در علوم؛ بلکه به آن معنی که بر مسؤول عنه به ما هو و بر اجزاء او به التزام دلالت نکنند».

دو- تحلیل معنای مهوریت دلالت التزام: اثیر الدین ابهری در کشف الحقائق گوید: مراد از مهوریت دلالت التزام این نیست که لفظ دلالت التزام ندارد؛ چرا که بطلان این سخن بدیهی است و مراد این نیست که لفظ دال به دلالت التزام، شایسته جواب ما هو نیست؛ زیرا این امر اختصاص به التزام ندارد، بلکه در خصوص تضمن نیز جاری است؛ بلکه مراد این است که اجزاء شیء (ماهیت) نمی‌تواند در حدّ به طریق التزام ذکر شود (ص ۳۲۲). همانگونه که قطب رازی تذکار می‌دهد، مهوریت در علوم در مقابل عدم مهوریت در محاورات (زبان عرف) است (شرح مطالع ص ۳۵).

در تحلیل مفاد نظریه مهوریت دلالت التزام دو نکته باید متمایز گردد: ساختار معنایی نظریه و دامنه شمول آن. در باب دامنه شمول آن سه تفسیر ممکن است: مهوریت اعم یعنی عدم کاربرد التزام در زبان عرف، محاورات و زبان علم. تفسیر دوم: مهوریت عام یعنی عدم استعمال آن در علم و تفسیر سوم: مهوریت خاص که صرفاً به عدم استعمال در حدود تام حصر توجه می‌کند. کسی بر تفسیر اول صحه ننهاده است و اختلاف منحصر به دو تفسیر دیگر است که به داوری بین آن دو خواهیم پرداخت.

در تحلیل ساختار معنایی نظریه، سؤال این است: آیا قول به مهوریت، در هر دو تفسیر عام و خاص آن، گزاره‌ای است توصیفی و ناظر به واقعیت و یا

گزاره‌ای توصیه‌ای است و قاعده زبانی. روشن است که مهجوریت دلالت التزام به منزله یکی از شرایط منطقی - زبانی به میان می‌آید که آن را باید به کار بست. توجه به توصیه‌ای بودن مفاد نظریه در داوری بین دیدگاه فخر و خواجه روشنگر است.

سه - ادله مهجوریت: منطق‌دانان در بیان عدم کاربرد دلالت التزام دلایل گوناگونی آورده‌اند. ابن سینا در مهجوریت آن در جواب ما هو دو دلیل ذکر می‌کند: ۱ - مدلول به طریق التزام نامحدود است. ۲ - اگر مدلول به طریق التزام معتبر باشد، در اینصورت غیر مقوم می‌تواند در حدّ اخذ شود. منطق‌دانانی که دامنه مهجوریت را فراتر از حد تام می‌دانند و آن را در علوم طرح می‌کنند، ادله دیگری نیز آورده‌اند.

غزالی دلیل نخست را در معیار العلم می‌آورد: دلالت التزام معتبر نیست؛ زیرا دلالت التزام صرفاً به وضع واضع زبان و لغت نیست (ص ۴۲). شیخ اشراق نیز چنین دلیلی می‌آورد: «دلالت التزام لفظی نیست، بلکه دلالت استدلالی است و لذا معتبر نیست (مطارحات، ص ۱۲). فخر رازی در نقد این دلیل گوید: آن به دلالت تضمن نقض می‌شود؛ زیرا دلالت تضمن نیز مانند التزام صرفاً لفظی نیست بلکه عقلی هم هست، در حالی که به مهجوریت آن معتقد نیستند.

غزالی دلیل دوم را نیز مطرح می‌کند: لوازم خود دارای لوازم هستند و لوازم لوازم تا بی نهایت ادامه دارد و اگر دلالت التزام معتبر باشد، به دلیل بی نهایت بودن لوازم، تفاهم حاصل نمی‌آید (مقاصد، ص ۲۹). لوازم نه حد و حصر دارند و نه ضابطه‌مند هستند (معیار، ص ۴۳). وجود دو قید نه حد و

حصر دارند و نه ضابطه‌مند هستند در این استدلال اهمیت زیاد دارد. آن دو را نباید به صورت تفصیلی ملاحظه کرد و استدلال را به گمان وجود دو حد اوسط به صورت تعدد در دلیل تلقی کرد، بلکه این دو مرکباً حد اوسط هستند. یعنی اینکه لوازم از طرفی حد و حصر ندارند و از طرف دیگر ضابطه‌مند هم نیستند و این دو امر سبب عدم حصول تفاهم می‌شود. به همین دلیل متأخران با رد یکی از این دو، تارسایی استدلال را نشان داده‌اند.

ابن سهلان ساوی نیز همین استدلال را ذکر میکند. می‌توان گفت: غزالی و ساوی دلیل بوعلی را چنین تقریر کرده‌اند و عبارت وی را در اشارات به این صورت فهمیده‌اند. فخر رازی این دلیل را نیز نقد می‌کند: «اگر چه لوازم غیر متناهی هستند، اما آنچه در اینجا ملاک است، لوازم بین است و لوازم بین متناهی است». منطق‌دانان دیگر این استدلال را از جهت دیگر نیز مورد انتقاد قرار داده‌اند و آن انکار بی‌نهایت بودن لوازم شیء است.

دلیل سوم از آن فخر رازی است که آن را به شکل قیاس ذو وجهین بسیط صورت‌بندی کرده است: در دلالت التزام یا بین بودن لازم معتبر است یا نه. صورت دوم به دلیل بی‌نهایت بودن لوازم به محال می‌انجامد و صورت نخست به دلیل نسبی بودن و قاعده‌مند نبودن مستلزم بطلان است (الملخص، ص ۲۰ و ۲۱، الانارات ص ۱۸-۱۹). از نظر فخرالدین، بین بودن لازم بر حسب اشخاص و در نسبت با ذهنیت افراد متفاوت است و به همین دلیل ضابطه خاصی ندارد. تعبیر ضابطه‌مند نبودن دلالت التزام در بیان غزالی آمده است (معیار، ص ۴۳).

خواجه طوسی، دلیل فخر را به سبک وی مورد نقد قرار می‌دهد: این

استدلال دقیقاً دلالت مطابقی را نیز مخدوش می‌کند؛ زیرا وضع نیز در نسبت به افراد مختلف است (شرح اشارات، ج ۱، ص ۳۰).

دلیل بر مهجوریت دلالت التزام در حدود تام این است که لوازم متعدّدند و لذا با این دلالت، مطلوب از غیر ممتاز نمی‌شود (درة التاج، ص ۱۷). در حالی که یکی از عمده‌ترین نقش حد، امتیاز بخشی آن است. این بیان قطب الدین شیرازی را می‌توان تقریری از عبارت بوعلی «مدلول به طریق التزام نامحدود است» دانست (مقایسه شود با تقریر غزالی که آن را نامتناهی می‌انگارد).

داوری بین فخر رازی و خواجه طوسی:

قائلین به حصر دلالت التزام در حدود تام را دو دلیل و یک علت است. دلیل نخست، آن است که استعمال دلالت التزام در حد ناقص و رسوم جایز است (طوسی، شرح اشارات، ۱، ۳۰). دلیل دوم، ارجاع به اشارات و شفای بوعلی است (همان، ۷۴) و ما عبارت منطق المشرّیین را نیز بر آن دو افزودیم. علت گرایش به حصر مهجوریت دلالت التزام در حد تام این گمان است که نظریه رقیب دلالت التزام را در همه مواضع اعم از زبان علم و زبان محاورات و عرف مهجور می‌داند (از جمله بنگرید: علامه حلی، الاسرار الخفیه، ۱۶).

دلیل اول «اخذ ما ليس بعلة علة» است؛ زیرا نظریه مهجوریت التزام در علوم قاعدة توصیه‌ای است و با آنچه در واقعیت رایج است، منافاتی ندارد. دلالت التزام را نباید در علوم به کار بست؛ اگر چه آن را در حدود ناقص و رسوم به کار می‌برند (و البته نباید به کار ببرند). دلیل دوم نیز مبتنی بر خطای حکم به «نفی ماعدا» به دلیل «اثبات شیء» است. زیرا آنچه شیخ در مواضع

سه گانه یاد شده تأکید می‌کند، اثبات مهجوریت در حد و مقول در جواب «ما هو» است؛ اما «اثبات شیء» مستلزم «نقی ماعدا» (نقی مهجوریت در سایر مواضع علوم) نیست. مگر اینکه مأخذ بوعلی قابل تسری نباشد و البته قابل تسری است.

دلیل عمده مهجوریت دلالت التزام در علوم، دقّی بودن زبان علم است و این یکی از تفاوت‌های عمده بین زبان علم و سایر زبانها (مانند زبان عرف، زبان نمادی، زبان شعر) است. دلالت التزام به زبان شعر ابهام‌های دلربا می‌بخشد؛ اما در زبان علم سبب ابهام و رهزنی می‌شود. می‌توان گفت: مأخذ ابن سینا همین است و مراد غزالی و فخر رازی از منضبط نبودن دلالت التزام نیز همین است: زبان علوم زبان دقّی است و زبان دقّی صریح و روشن است و دلالت التزام صراحت و روشنی را برمی‌دارد. اما دلالت مطابقی و تضمّن صریح هستند.

مرکز تحقیقات علوم اسلامی

استدلال از طریق نسبی بودن مدلول التزامی در قیاس با ذهنیت فرد با این تفسیر استدلال استواری است و نقض آن از طریق اینکه دلالت مطابقی نیز بر حسب وضع متفاوت است، قیاس مع الفارق است. اختلاف در وضع و علم ما به وضع به صرف لفظ مربوط است و با آگاهی از وضع بر طرف می‌شود، در حالی که اختلاف در مدلول التزامی به عناصر غیر لفظی در ذهنیت افراد بستگی دارد، مگر اینکه با توسل به نظریه‌های جدید صراحت زبان را در همه دلالت‌های سه گانه منکر شویم و زبان را در عین اظهار مایه ستر و اخفا بدانیم (از جمله بنگرید: علی حرب، نقد الحقیقة، ۱۹۹۵).

اعتبارات سه گانه کلی و تحلیل وجود شناختی آنها

بحث از کلیت و جزئیت، دانشمندان منطق را به بیان تمایز سه اعتبار کلی کشانده است: طبیعت (کلی طبیعی)، کلیت (کلی منطقی) و طبیعت کلی (کلی عقلی). فخر رازی در بیان این سه مفهوم به بحث از وجود عینی آنها می‌پردازد. این بحث از مسایل دانش منطق نیست و فخر نیز مانند دیگر حکیمان آن را در الهیات به تفصیل مورد تحلیل قرار می‌دهد.

می‌دانیم فخر رازی از این موضع ابن سینا دفاع می‌کند که بحث از مقولات از مسایل دانش منطق نیست و آن را باید در فلسفه مورد بحث قرار داد. بحث از وجود کلی، طبیعی، عقلی و منطقی نیز مانند بحث از مقولات است. اهمیت طرح چنین مباحثی در منطق تنها در این است که مبانی متافیزیکی و وجود شناختی منطق ارسطوئیان را به وضوح نشان می‌دهد.

فخر رازی وجود کلی طبیعی را امری تردیدناپذیر می‌داند و استدلال معروف و قابل مناقشه سنتی را به میان آورد: حیوان جزئی از این حیوان است و هر گاه مرکب در خارج موجود باشد، بسیط نیز موجود است و الا موجود مرکب از معدوم می‌گردد.

کلی منطقی را نیز نوعی از مقوله مضاف می‌داند و بحث از وجود عینی آن را به بخش الهیات ارجاع می‌دهد. وی در بخش الهیات، ابتدا به گزارش پنج دلیل منکران وجود اضافه می‌پردازد و آنگاه دلیلی را از معتقدان به وجود اضافه در اعیان گزارش و مورد نقد قرار می‌دهد. (ص ۱۹۲)

در خصوص وجود کلی عقلی، فخر رازی ابتدا به نقد دیدگاه حکما می‌پردازد و آنگاه از طریق دیگر وجود عینی کلی عقلی را اثبات می‌کند. وی بر

آن است که تفسیر حکما از کلی عقلی به صورت ذهنی و نظریه وجود ذهنی نارساست. مفصلترین انتقادهای وی را در الانارات، المباحث المشرقیه، الهیات الملخص می توان یافت.

طریق وی در اثبات وجود عینی کلی عقلی این است که اشخاص نوع واحد در طبیعت همان نوع مشترک هستند و در خصوصیات متمایز و این قدر مشترک همان کلی است و در خارج موجود است. وی توضیحی نمی دهد که بر این اساس، فرق بین کلی طبیعی و کلی عقلی را چگونه می توان تفسیر کرد. استدلال وی وجود عینی کلی طبیعی را اثبات می کند؛ اما در اثبات وجود کلی عقلی مغالطه «اخذ ما لیس بعلة علة» است.

و به همین دلیل، ابهری در کشف الحقائق استدلال فخر رازی را چنین نقد می کند: «نمی توان پذیرفت، قدر مشترک همان کلی عقلی است؛ زیرا قدر مشترک ماهیت من حیث هی هی است و آن همان کلی طبیعی است (ص ۵۵). صائن الدین ابن ترکه (۷۷۰-۸۳۰/۳۶) این تلقی را که کلی طبیعی ماهیت من حیث هی هی است، بدون ارجاع به ابهری، مورد نقادی قرار می دهد (المناهج، ص ۱۴).

اعرفیت کلی نسبت به جزئی

خاستگاه طرح کلیات نزد فیلسوفان که آن را از میراث مهم سقراط می دانیم، معرفت شناسی است و اینکه امور جزئی را در پرتو کلی می شناسیم. فخر رازی این مسأله را طرح می کند که کلی شناخته تر از جزئی است و آن را به دو طریق اثبات می کند: ۱- استقراء ۲- حجت. استقرای وی در

واقع ارجاع به فهم عرف است که مفهوم کلی را روشنتر تصور می‌کنیم و کلی در عرف اعراف است. قیاس او هم اقترانی شکل اول است. صغری: اعم نسبت به اخص هم کمتر مشروط است و هم کمتر معاند دارد. کبری: هر چه چنین باشد، در ذهن بیشتر می‌آید و اعراف است.

در تحلیل سخن فخر چند نکته قابل بیان است: نکته اول، استدلال فخر در اثبات کلی طبیعی و کلی عقلی بر این مبنا استوار است که از طریق جزئی به درک کلی می‌رسیم و کلی را در پرتو جزئی می‌شناسیم.

نکته دوم، مراد از کلی و جزئی در اینجا کلی و جزئی حقیقی و یا اضافی است. در باب جزئی حقیقی حکما قاعده «الجزئی لیس بکاسب و لا مکتسب» را بیان کرده‌اند. فخر نیز در نحوه علم ما به امر جزئی به تفصیل سخن گفته است و در باب کلی و جزئی اضافی سخن به قاعده «مفهوم اعم اعراف و بدیهی‌تر از مفهوم اخص است» برمی‌گردد و فخر رازی نیز در المباحث المشرقیة به تفصیل از آن سخن می‌گوید (ج ۱، ص ۱۱) و بر مبنای آن مسأله بداهت وجود را تبیین می‌شود (ابراهیمی دینانی، قواعد کلی فلسفی، ج ۱، ص ۵۲/۴۱).

نکته سوم، استدلال فخر در بیان قاعده، نشانگر این است که ملاک اعرافیت برخورداری از دو امر است: اندکی شرط و قلت معاند. سر مطلب آن است که اعراف بودن مفهوم به معنای برخورداری بیشتر از وضوح و تمایز است؛ همانگونه که دکارت بدیهی را واضح و متمایز معنی می‌کند.

مراد از وضوح، آن است که بتوان هر آنچه هست، به آن نسبت داد و تمایز به این معناست که هر آنچه نیست، از آن سلب کرد. امری که بیشتر مشروط

باشد، به آن نسبت دادن هر آنچه هست، صعوبت و دشواری دارد و لذا از ابهام بیشتری برخوردار است و امری که معاند فراوان دارد، از آن سلب کردن هر آنچه نیست، امر سهل و آسانی نیست و تمایز نهادن آن از غیر، دشوار است.

جزئی نسبت به کلی بیشتر مشروط است. این شخص از عوارض و مشخصات فراوانی برخوردار است، اما مفهوم کلی انسان مقید به هیچ کدام از آنها نیست و لذا تصور واضح امر جزئی مرهون آن است که بتوان امور و شرایط فراوانی را به او نسبت داد و این سبب می‌شود، نسبت به مفهوم کلی از پیچیدگی و ابهام فراوان برخوردار باشد. همچنین جزئی در نسبت با کلی اغیار فراوان دارد و تصور متمایز آن مرهون سلب همه اغیار است؛ زیرا مجموعه «غیر این درخت» اعم از مجموعه «غیر درخت» است، همانگونه که مصادیق غیردرخت اعم از مصادیق غیرجوهر می‌باشد. به همین دلیل فخر رازی قبل از طرح این مسأله به بحث از اعم بودن نقیض جزئی از نقیض کلی پرداخت. بنابراین، تصور متمایز جزئی نسبت به تصور متمایز کلی، مرهون سلب امور بیشتر از آن است.

بر این مبنا، کلی اعرف از جزئی است و جزئی در پرتو کلی قابل شناخت است و لذا یکی از روشهای فهم ژرفتر یک امر، قرار دادن آن تحت مفهوم و مقوله‌ای کلی‌تر و اعم است.

جزئی بودن موضوع و کلی بودن محمول

یکی از مباحث مهم در منطق ارسطویی تحلیل ساختار معنایی قضیه است.

منطق دانان در مواضع گوناگونی از آن سخن گفته‌اند و در ذیل همین مسأله به گزارش اهم آرا در این خصوص خواهیم پرداخت. یکی از مواضع، تحلیل موضوع و محمول است که در برخی از آثار چون اشارات (ص ۳) با عنوان گفتاری در محمول طرح می‌شود و در برخی دیگر از آثار چون نجات (ص ۲۱)، با عنوان فصل در محمول و فصل در موضوع به میان می‌آید.

محمول کلی است. بر اساس اینکه مفاد حمل متعارف در علوم را بنا به تحلیل ارسطویی اندراج بدانیم، هر محمولی مفهوم کلی حقیقی است و جزئی قابل حمل نیست و اساساً کلی و محمول مساوقت دارند. فخر رازی بر این دیدگاه است و در بیان هر دو طرف ادعا «محمول کلی است و جزئی محمول واقع نمی‌شود» استدلالی را طرح می‌کند که مورد نقد کاتبی در المنصص واقع می‌شود (ج ۱، ص ۶۵). کاتبی در اثبات این مدعا طریق دیگری را پیشنهاد می‌کند. اگر چه کاتبی به شیخ اشراق ارجاع نمی‌دهد، اما استدلال کاتبی دقیقاً تقریر بیان شیخ اشراق در منطق لمحات است.

استدلال شیخ اشراق چنین است: حمل جزئی بر مفهوم دیگر محال است؛ زیرا اگر فرض کنیم، جزئی بر مفهوم دیگر حمل می‌شود، آن مفهوم دیگر جزئی و یا کلی است. حمل جزئی بر جزئی محال است؛ زیرا دو جزئی عین هم‌اند که در این صورت حملی در میان نیست (چنین حملی به نحو متعارف و شایع صناعی نخواهد بود) و یا دو جزئی عین هم نیستند، در اینصورت متباین خواهند بود و حمل دو متباین بر یکدیگر محال است.

حمل جزئی بر کلی نیز محال است؛ زیرا در اینصورت، انحصار آن کلی در این جزئی لازم می‌آید و آن مستلزم این است که چیزی که شایسته شرکت

است، شرکت‌ناپذیر باشد. (مجموعه مصنفات شیخ اشراق، ج ۴، ص ۱۴۶)

تصریح و تأکید فخر رازی و شیخ اشراق بر حمل‌ناپذیری مفهوم جزئی، نشانگر بصیرت آن دو به نظام منطق ارسطویی است و مقایسه این دیدگاه با آراء فارابی، ابن سینا و پیروان وی نشان می‌دهد، ظاهراً حمل‌ناپذیر دانستن مفهوم جزئی از آراء مجد الدین جیلی است که شاگردان وی آن را بازگو و به دو صورت مختلف تبیین کرده‌اند. خواجه طوسی نیز در سده بعد بر این دیدگاه تأکید دارد: «هر محمولی کلی حقیقی است زیرا جزئی حقیقی از آن جهت که جزئی است، بر امر دیگری حمل نمی‌شود و هر کلی نیز بالطبع محمول بر مصادیق و افراد خود است.» (شرح اشارات، ج ۱، ص ۳۹)

بر اساس تحلیل فخر رازی، کلیت و محمول واقع شدن (حمل‌پذیری) مساوق هستند و این از طرفی بر تعریف کلی مبتنی است و از طرف دیگر بر نظریه اندراج انگاری حمل استوار است و اندراج موضوع در مفهوم جزئی ممکن نیست و مفهوم جزئی که مفهوم شرکت‌ناپذیر است، محمول واقع نمی‌شود. به همین دلیل در حواشی لوائح الافکار می‌خوانیم: مراد از قضایای متعارف، آن است که محمول صادق بر موضوع باشد، که به معنای صدق کلی بر جزئیاتش است (خوارزمی، برگ ۱۰، ب).

اما، مراجعه به زبان طبیعی در عرف، سخن فخر و مبنای منطقی او را مورد تردید قرار می‌دهد. زیرا در چنین زبانهایی گزاره‌های مؤلف از محمول جزئی وجود دارد: این پسر، مجید است. کتاب شما این کتاب است. مواجهه با چنین گزاره‌هایی دو تفسیر مختلف را به میان آورده است: کسانی که مفهوم جزئی را حمل‌ناپذیر می‌دانند، این نوع گزاره‌ها را درست ساخت

نمی‌انگارند: جزئی آن است که نمی‌تواند بر بیش از یک امر اطلاق شود و لذا حمل نمی‌شود؛ زیرا در تعبیر «زید زید است» فایدتی نیست و محال است، گفته شود «زید عمرو است» و اگر جزئی به صورت نادر حمل شود، حمل نه به طریق طبعی است؛ مثل: «این سفید زید است» یا «انسان زید است» (یوسف تهرانی، نقد الاصول و تلخیص القصول، ص ۳).

اما عددای بر آن هستند که مفهوم جزئی نیز می‌تواند محمول واقع شود. دو منطق‌دان مؤثر در تاریخ منطق نزد مسلمین، یعنی: فارابی (منطقیات ج ۱، ص ۱۵۶) و ابن سینا (العبارة، ص ۵۴) بر این رأی هستند. فارابی گوید: «محمول نیز مانند موضوع گاهی از امور عام است، مانند: زید انسان است و گاهی از امور عینی است، مانند: این نشسته، همان زید است».

گزاره‌هایی را که فارابی و ابن سینا به عنوان مثال ذکر می‌کنند، فاقد ساختاری است که در منطق ارسطویی در خصوص حملیه تحلیل می‌شود؛ زیرا چنین گزاره‌هایی فاقد مضمون اندراج هستند. تحلیل ابن سینا از معنای محمول در آغاز اشارات همین نکته را روشن می‌کند: «اشاره به محمول چون گوئیم، شکل بر مثلث حمل می‌شود، معنای آن چنین نیست که حقیقت مثلث همان حقیقت شکل است بلکه معنایش این است: امری که مثلث بر آن اطلاق می‌شود، به عینه همان است که شکل بر آن اطلاق می‌شود» (ص ۳).

فخر رازی در خصوص موضوع نیز اشاره می‌کند که موضوع مفهوم جزئی است. قضایای مسورد و مهمله و نیز بیان بوعلی در اشارات در ظاهر نشان می‌دهد که مفهوم کلی موضوع واقع می‌شود.

این گمان ناشی از عدم تمایز بین موضوع حقیقی و موضوع زکری است.

(تفصیل سخن در خصوص این تمایز را مراجعه کنید به کلنبوی، البرهان، ص ۱۴۹-۱۵۲). موضوع در حقیقت مصادیق و افراد (جزئی) اند و در قضایای مسوره یا مهمله مانند «مثلت شکل است» مثلت موضوع ذکر می‌شود و موضوع حقیقی افرادی هستند که مثلت بر آنها اطلاق می‌شود. مثلت به عنوان مفهوم کلی موضوع حقیقی نیست و لذا اطلاق آن بر افراد در منطق مسلمانان عقد الوضع و در منطق جدید نیز محمول خوانده می‌شود. در بحث از تحلیل مفاد قضیه مسور به تفصیل در این باب سخن خواهد آمد.

ممکن است، پرسیده شود: قضایای طبیعی چگونه تفسیر می‌شود؛ چرا که موضوع حقیقی در قضایای طبیعی مفهوم کلی است. پاسخ این است که در «انسان نوع است» مفهوم کلی انسان از آن حیث که کلی و مقول بر کثیرین است (با حیثیت حکایتی) موضوع نیست، بلکه از آن حیث که یک مفهوم ذهنی است (با حیثیت استقلالی)، موضوع واقع شده است و لذا می‌توان با تعبیر «این مفهوم» به آن اشاره کرد و به همین دلیل، قضیه طبیعی در حکم شخصیه است و به همین دلیل ملاصدرا در تعریف قضیه طبیعی تعین ذهنی را اخذ می‌کند: «أو طبيعية بشرط تعینها الذهني فطبيعية» (التنقیح، ص ۲۱)

حمل موافات و اشتقاق

تمایز دو گونه حمل به طریق موافاة یا حمل هو هو و حمل اشتقاقی یا حمل ذو هو از مباحث مهم منطقی است. بوعلی در شفا این تمایز را بر حسب ذکر مثال یادآور می‌شود: «حمل بر دو گونه است: حمل موافاة مانند زید انسان است». در این مثال، انسان حقیقتاً و به نحو موافاة بر زید حمل می‌شود و

حمل اشتقاق مانند وصف بیاض در نسبت با انسان که گفته می‌شود: انسان ابیض یا دارای بیاض است و گفته می‌شود آن بیاض است. و مراد ما از حمل در اینجا [در حمل کلی بر جزئیاتش] حملی است که به طریق مواطاة باشد (المدخل، ص ۲۸).

فخر رازی تمایز حمل مواطاة و حمل اشتقاقی را در الملخص، در مقام پاسخ به یک شبهه (پارادکس) در مسأله حمل ارائه می‌کند. شبهه این است که نمی‌توان گفت: هر «ج»، «ب» است؛ زیرا اگر حقیقت «ج» همان حقیقت «ب» باشد، در این صورت «ج» و «ب» دو لفظ مترادف هستند و حملی در میان نیست و اگر حقیقت «ج» غیر از حقیقت «ب» باشد، در این صورت محال است، بتوان گفت: این، آن است؛ زیرا شیء نمی‌تواند همان غیر خود باشد.

وی در پاسخ به این شبهه گوید: اگر امری متصف به چیزی باشد، موصوف می‌تواند بر صفت حمل شود مانند: متحرک جسم است، به این معنا که حقیقت چیزی که دارای صفت حرکت است، همان جسم است و نیز صفت می‌تواند بر موصوف حمل شود؛ مانند: جسم متحرک است، به این معنا که جسم موصوف به حرکت است. اولی حمل مواطاة و دومی حمل اشتقاق نام دارد.

فخر رازی بر مبنای همین تفسیر، تعریف ابن سینا از قضیه حملیه را مورد نقد قرار می‌دهد. بوعلی در عیون الحکمة گوید: حملیه قضیه‌ای است که در آن به وجود چیزی برای شیء و یا به عدم چیزی برای شیء دیگر حکم می‌شود. فخر این تعریف را شامل حمل مواطات نمیداند؛ زیرا معنای حمل مواطات این نیست که به وجود آن برای موضوع حکم می‌شود. نمی‌گوئیم جسم برای

متحرک حاصل می‌شود، بلکه متحرک همان جسم است (شرح عبون الحکمة، ج ۱، ص ۱۲۰).

بنابراین از نظر فخر رازی حمل موافات حمل ذات است و حمل اشتقاق حمل صفت است. فهم رازی و جمعی از منطق‌دانان از توضیح بوعلی چنین است. دیدگاه ابوالبرکات بغدادی (۴۶۸-۵۶۶) که الملخص از المعبر وی تأثیر فراوان دارد، نزدیک به همین تفسیر است: «معنایی که حمل می‌شود، گاهی به اسمش حمل می‌شود و بر خود اطلاق می‌گردد، به گونه‌ای که گویند: موضوع همان محمول است، چنانچه گفته می‌شود: زید همان انسان است. چنین حملی، موافات نام دارد؛ زیرا محمول همان صورت موضوع و معنای آن است و گاهی محمول با لفظی حمل می‌شود که مفاد آن داشتن صفتی در شیء است و نه خود صورت شیء به گونه‌ای که می‌گویند: این دارای آن است یا این در آن است و محمول صورت خود موضوع نیست. همانگونه که بیاض بر زید حمل می‌شود و گفته می‌شود: زید ابیض است یا زید دارای بیاض است یا ناطق است یا دارای نطق است (المعتبر، ج ۱، ص ۱۳).

ذکر دو مثال و ارائه دو بیان برای هر یک از آن دو برای رفع خطایی است که در قرن هفتم برخی از منطق‌دانان دچار آن شدند. تفسیر فخر همان برداشت ابوالبرکات بغدادی است.

شارحان و متأخران در خصوص تفسیر فخر اختلاف نظر پیدا کردند. کسانی چون ابهری در کشف الحقائق و ابی‌نصر اسفراینی (د. ۷۶۰) در شرح نجات بوعلی (ص ۷۹) همان دیدگاه فخر را پسندیده‌اند و عده‌ای چون ارموی در بیان الحق (ج ۱، ص ۲۸) و کاتبی قزوینی در المنصص (ج ۱، ص ۶۶) آن را

قابل مناقشه و نقد یافته‌اند. کاتبی بر آن است که تفسیر فخر رازی با بیان بوعلی مغایرت دارد؛ ولی عبارتهایی را که کاتبی از بوعلی گزارش می‌کند، بویژه در خصوص مثالها با هیچ کدام از نسخ خطی شفا که قابل دسترسی نگارنده این سطور است، سازگار نیافتم.

خواجه طوسی در تمایز حمل موافات و اشتقاق گوید: معنای حمل موافات - آنگونه که شیخ گوید - آن است، چیزی را که مثلث گویند، همان است که آن را شکل گویند و گاه باشد که گویند: ضحک محمول بر انسان است و با این نه آن خواهند که آنچه او را انسان گویند، هم او را ضحک گویند، بلکه آن خواهند که آنچه او را انسان می‌گویند، او را ضحک حاصل است؛ یعنی ذو ضحک است و این نوع حمل به طریق هو ذو هو است و آن را حمل اشتقاق خوانند، چه از ضحک لفظی اشتقاق کنند و آن را به موافات بر انسان حمل توان کرد و آن ضاحک است (اساس الاقتباس، ص ۱۸ / شرح اشارات، ج ۱، ص ۳۱/۳۰).

بنا به تفسیر فخر رازی ملاک تمایز موافات از اشتقاق این است که اگر محمول بلاواسطه حمل شود، حمل موافات و اگر با واسطه‌ای چون «دارای» حمل شود، اشتقاق است (شهابی، رهبر خرد، ص ۷۹). فخر و خواجه در خصوص قضایایی چون «انسان ناطق است» اختلاف نظر دارند. در بیان ابوالبرکات تصریح به اشتقاق بودن آن است و بر مبنای فخر نیز چنین است؛ اما از نظر خواجه طوسی و پیروان وی این قضیه موافات است. بر مبنای خواجه، حمل نطق لزوماً اشتقاق است: انسان دارای نطق است، اما «ناطق» بدون واسطه و به نحو موافات بر انسان حمل می‌شود.

فخر رازی در تقسیم «اسم» نیز قریب به همین مبنا را برگزیده است: اسمی که بر شخص معین دلالت نکند یا برای ماهیت معینی وضع شده است، اسم جنس و یا برای صفت معینی وضع شده که بر ماهیت خاصی دلالت ندارد، در این صورت مشتق است. بنابراین، وقتی اسم جنس محمول واقع می‌شود و بر ماهیت موضوع دلالت دارد، حمل موافات و إلا حمل اشتقاق است.

در مقام داوری بین فخر و خواجه این نکته قابل ذکر است:


ابن سینا حقیقت حمل را در تحلیل کلی حمل موافات می‌داند؛ یعنی کلی قابل حمل بر مصادیق و جزئیات خود به حمل موافات است. بر مبنای این سخن در خصوص مفهوم کلی انسان، جسم، حیوان و غیر آن تردیدی نیست که همه نسبت به افراد و مصادیق خود به حمل موافات حمل می‌شوند؛ اما در خصوص مفهوم کلی سفید یا کمیت که دارای افراد بالذات و افراد بالعرض است، دیدگاه فخر و خواجه متمایز می‌شود. پذیرفتن رأی فخر مستلزم آن است که حمل موافات را به فرد بالذات ارجاع دهیم و حمل اشتقاق را فرد بالعرض تحویل کنیم. در اینصورت تقسیم یاد شده منطبق بر دو قسم «محمول علی» و «محمول فی» می‌شود که در دوره شیراز و اصفهان مشهور شد (نقد الاصول، ص ۴).

مقول در جواب ما هو و فرق آن با مقول در طریق ما هو و داخل در جواب ما هو

ابن سینا در تحلیل آنچه در پاسخ سؤال چیستی بیان می‌شود، به نقد تصور ساده انگاران می‌پردازد. ساده انگاران شنیده‌اند که جنس می‌تواند در پاسخ سؤال ما هو ذکر شود و لذا چنین تصور می‌کنند که مقول در جواب

ما هو ذاتی است و چون به آنها گفته شود که فصل نیز ذاتی است، اما جواب ما هو نیست، خطای دیگری مرتکب شده و گویند: مقول در جواب ما هو ذاتی اعم است.

بوعلی پس از گزارش و نقد دو تصور ساده انگاران برای رفع ابهام گوید: باید بین پاسخ ما هو و آنچه داخل در پاسخ ما هو است و آنچه در طریق ما هو واقع می شود فرق نهاد؛ چرا که خود پاسخ ما هو نه داخل در جواب ما هو است و نه در طریق ما هو قرار می گیرد (اشارات، ص ۷).

مفسران اولیه ابن سینا دو اصطلاح «داخل در جواب ما هو» و «واقع در طریق ما هو» را مترادف دانسته اند. بهمنیار بن مرزبان (۳۸۰-۴۴۲) لوکری و ابن سهلان ساوی مقول در طریق ما هو و داخل در جواب ما هو را به معنای ذاتی دانسته اند (التحصيل، ص ۸۴/ بیان الحق بضمان الصدق ج ۱، ص ۱۴۶، البصائر، ص ۱۲).


فخر رازی و خواجه طوسی آن دو را مترادف ندانسته و در تعریف هر یک اختلاف نظر پیدا کرده اند. از نظر فخر رازی مقول در جواب ما هو همان ماهیت و ذات است و نمی توان اصطلاح ذاتی را بر آن اطلاق کرد. ذاتی که به عنوان جزء تعریف، در تعریف اخذ می شود، بر دو قسم است: یا این جزء به دلالت مطابقی در مقول در جواب ما هو بیان می شود؛ مانند مفهوم حیوان یا مفهوم ناطق در «حیوان ناطق». هیچ یک از این دو مفهوم ذات نیست و لذا در جواب ما هو قرار نمی گیرد؛ اما جزء آن است، وی آنها را مقول در طریق ما هو می داند و نه مقول در جواب ما هو. و یا ذاتی در تعریف به نحو تضمنی بیان شود؛ مانند جسم نامی در «حیوان ناطق»، در این صورت آن را داخل در جواب

ما هو می نامد. بیان فخر در الملخص و الانارات در این نکته یکسان است. خواجه طوسی تفسیر دیگری را نیز محتمل می داند: داخل در جواب ما هو ذاتی به معنای جزء ماهیت است به طور کلی، اما واقع در طریق ما هو ذاتی اعم است (شرح اشارات ج ۱، ص ۶۸). وی در اسامی الاقتباس گوید: و ناطق هر چند مقول در جواب ای شیء هو است به اعتباری دیگر، چنانکه گفتیم، اینجا واقع است در طریق ما هو به این سبب که از ذاتیات است. اما اگر در جواب انسان و فرس چیست، به برخی از ذاتیات اقتصار کنند، مثلاً بر جسم نامی، و باقی ذاتیات مانند حساس و متحرک به ارادت یاد نکنند، این جواب نه نفس جواب ما هو است بلکه داخل در جواب ما هو است. (۲۴-۲۵).

برخی از معاصران گفته اند: خواجه در شرح اشارات طریق ما هو را جنس و داخل در جواب ما هو را فصل ذکر کرده است (انوار، تعلیقه بر اساس الاقتباس، ج ۲، ص ۹). اگر چه بین تحلیل خواجه در دو اثرش توافق دقیقی نیست؛ اما سخن یاد شده با آنچه از شرح اشارات خواجه گزارش کردیم، منطبق نیست. غالب منطق دانان در تفسیر سه مفهوم مقول در جواب ما هو، واقع در طریق ما هو و داخل در جواب ما هو تفسیر فخر رازی را برگزیده اند. از جمله: ابهری در کشف الحقائق (۵۶)، خونجی در کشف الاسرار (برگ ۹)، ارموی در بیان الحق و لسان الصدق (برگ ۲۵) و مطالع الانوار (ص ۶۱)، شهابی در رهبر خرد، (ص ۸۵).

تحلیل مفاد قضایا

منطق نگاران دو بخشی در قرن هفتم فصل مستقلی را در تحلیل ساختار

معنایی قضایا به میان آورده‌اند و آن را «فصل في تحقيق المحصورات» نامیده‌اند. این بحث ملهم از اشارات بوعلی است که با تکمیل و تنقیح کسانی چون فخر رازی، در قرن هفتم شکل نهایی یافت. بوعلی در چهار موضع اشارات به بیان چیهستی مضمون قضیه می‌پردازد:

- ۱- اشارة إلى المحمول (ص ۳)، ۲- اشارة إلى الإيجاب و السلب (ص ۱۶)، ۳- اشارة إلى تحقيق الكلية الموجبة في الجهات (ص ۲۶)، ۴- اشارة إلى تحقيق السالبة الكلية في الجهات (ص ۲۷).

وی در تحلیل مفاد موجب کلی گوید: مراد از «هر ج، ب است»، این نیست که کلیت «ج» و یا جیم کلی «ب» است، بلکه مراد این است که هر یک از مصادیقی که موصوف به «ج» باشند، موصوف به «ب» هستند... (ص ۲۶).

فخر رازی و خواجه طوسی در تحلیل کلیت ج اختلاف نظر دارند. از نظر فخر کلیت «ج» به کل مجموعی من حیث المجموع یا همه نه به معنای هر، اشاره دارد، در حالی از نظر خواجه طوسی کلیت «ج»، کلی منطقی است. تحلیل فخر با آنچه شیخ در آغاز القیاس منطق شفا گوید (ص ۱۹)، سازگار است و منشأ تحلیل متأخران از مفاد قضیه می‌باشد.

قضیه «هر ج، ب است» نه مانند «همه دانشجویان یک میلیون نفر هستند»، «کلیت ج» است و نه مانند «دانشجو صنف است». «جیم کلی» است؛ زیرا قضیه نخست موجب کلی است، در حالی دو قضیه دیگر به ترتیب شخصی و طبیعی‌اند و لذا اگر کبرای شکل اول قرار گیرند، قیاس عقیم خواهد بود. تحلیل قضیه مسوّر به «هر آنچه الف است، ب است.» نزد فخر رازی به تمایز بین قضیه حقیقیه و خارجییه می‌انجامد.

اگر چه این تمایز در واقع تفسیر سخن ابن سیناست؛ اما مورد رد و انکار خواجه طوسی و غالب منطق‌نگاران نه بخشی متأخر قرار می‌گیرد. شارحان و پیروان فخر کسانی چون ابهری اعتبار سوم را نیز بر آن افزوده‌اند و قضایای سه‌گانه خارجی، حقیقی و ذهنی را صورت‌بندی کرده‌اند. علی رغم مخالفت منطق‌نگاران نه بخشی، امروزه این تمایز کاربرد فراوانی در تحلیل مسایل کلامی، فلسفی و فقهی دارد. گزارش تاریخی و تحلیل ادله مخالفان و موافقان اعتبارات سه‌گانه قضایا را در رساله تحلیل قضایا و نیز شرح جامع منطق اشارات - که امید انتشار آن را دارم - به تفصیل آورده‌ام.

شرایط تناقض

یکی از نوآوری‌های فخر رازی شرایط تناقض است. تناقض دارای دو گونه شرایط است: اختلاف در کم، کیف، جهت و وحدت‌های هشت‌گانه. فقدان هر یک از شرایط یاد شده موجب ایهام تناقض می‌شود. فخر رازی گوید: سخن ابن سینا در همه آثارش بر این نکته اشاره دارد که تحقق تناقض منوط به اجتماع شرایط هشت‌گانه است و نزد من در تحقق تناقض، وحدت موضوع، محمول و زمان کفایت می‌کند. (شرح عیون الحکمة، ج ۱، ص ۱۵۰، الملخص، ص ۱۷۷). مبنای وی در رساله الکمالیه (ص ۱۶) همچنین است. اما در الإنارات وحدت زمان را نیز به وحدت محمول ارجاع می‌دهد. (ص ۱۰۹)

در بیان وحدت‌های تناقض دو نظریه عمده وجود دارد: دیدگاه حداکثر گرایانه و دیدگاه حداقل جویانه. در دیدگاه حداکثری چند نظریه وجود دارد. نظریه مشهور به وحدت‌های هشت‌گانه اشاره دارد. ملاصدرا حمل را نیز بر آن

افزوده است. نگارنده این سطور وحدت زبان را نیز به منزله وحدت دهم مورد تأکید قرار می دهد. عده ای مانند استاد شهابی وحدتها را تا دوازده مورد بر شمرده اند و فراتر از آن هم می دانند (رهبر خرد، ص ۲۱۴-۲۱۸). شرایطی که مرحوم شهابی بر می شمارد، به وحدتهای نه گانه قابل ارجاع است.

فخررازی سخنگوی نظریه حداقل گرایانه است و شرایط را به سه امر و در الانارات به دو امر بر می گرداند. ارجاع وحدتها به یک وحدت نیز نظریه منسوب به فارابی است. استاد شهابی، این انتساب را رد می کند.

در مقام داوری بین دو نظری حداقلی و حداقلی می توان هر دو را قابل قبول خواند، زیرا در روی آورد نظری، ارجاع فروع به اصول و اخذ موضع حداقلی اولی و اثر است و در روی آورد کاربردی و در جهت پیشگیری از ایهام تناقض تکثیر مواضع شایسته تر است (طوسی، تعدیل المعیار، ص ۱۸۱).

مرکز تحقیقات حکمی و فقهی اسلامی

منطق موجّهات

فخررازی در مباحث موجّهات، تحلیل جهات، عکس و نقیض موجّهات و مختلطات نوآوریهای فراوانی دارد. خواجه طوسی تسمیه وصفی و دوام وصفی به مشروطه و عرفیه را از یادگارهای فخررازی می داند (شرح اشارات، ج ۱، ص ۱۶۵). برای پرهیز از اطاله بحث خلاصه آراء فخر در منطق موجّهات را در جدولهای پیوستی نشان می دهیم. فهرست جدول به شرح زیر است.

یک - موجّهات بسیط

دو - موجّهات مرکب

سه - نقیض موجهات بسیط

چهار - نقیض موجهات مرکب

پنج - عکس موجهات بسیط

شش - عکس موجهات مرکب

هفت - مختلطات شکل اول

هشت - مختلطات شکل دوم

نه - مختلطات شکل چهارم

فخر رازی مختلطات شکل سوم را برحسب آنچه در شکل اول بیان کرده است، تقریر می‌کند و لذا از ارایه جدول جداگانه صرف‌نظر شد. تدوین این جدولها را وامدار همکار فاضل سرکار خانم نرگس عزیزی هستیم.



مرکز تحقیقات کلامی و فلسفی اسلامی

منطق موجّهات نزد فخر رازی

یک - موجّهات بسیط

آثار فخر رازی					
ردیف	موجّهات	انارات	ملخص	شرح عیون	رساله کمالیه
۱	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
۲	ضروریّه ازلیه	ضروریّه مطلقه	ضروریّه مطلقه	ضروریّه مطلقه	_____
۳	ضروریّه ذاتیه	ضروریّه مشروطه به دوام ذات	ضروریّه مطلقه	ضروریّه مطلقه	ضروریّه ذاتیه
۴	مشروطه عامه	ضروریّه مشروطه به دوام وصف	مشروطه عامه	مشروطه عامه	مشروطه عامه
۵	ضروریّه به شرط محمول	ضروریّه به شرط محمول	_____	_____	_____
۶	ضروریّه وقتیّه	ضروریّه به شرط وقت معین	وقتیّه	وقتیّه	وقتیّه
۷	ضروریّه منتشره	ضروریّه به شرط وقت نامعین	منتشره	منتشره	منتشره
۸	دائمّه ذاتیه	دائمّه مشروط به دوام ذات	دائمّه	دائمّه	دائمّه
۹	دائمّه وصفیه (عرفیه)	دائمّه مشروط به دوام وصف	عرفیه عامه	عرفیه عامه	عرفیه عامه
۱۰	حینیّه مطلقه	_____	_____	_____	_____
۱۱	حینیّه ممکنه	_____	_____	_____	_____
۱۲	ممکنه عامه	ممکنه عامه	ممکنه عامه	ممکنه عامه	ممکنه عامه
۱۳	مطلقه عامه وقتیّه	_____	_____	_____	_____
۱۴	منتشره مطلقه	_____	_____	_____	_____

علامت - نشانه عدم ذکر در منبع مورد نظر است.

دو - موجهات مرکب

آثار فخر رازی					
ردیف	موجهات	انارات	ملخص	شرح عیون	رساله کمالیه
۱۵	مشروطه خاصه	_____	مشروطه خاصه	مشروطه خاصه	مشروطه خاصه
۱۶	عرفیه خاصه	_____	عرفیه خاصه	عرفیه خاصه	عرفیه خاصه
۱۷	عرفیه لاضروریه	_____	_____	_____	_____
۱۸	دائمه لاضروریه	_____	_____	_____	_____
۱۹	وجودیه لا دائمه	وجودیه لا دائمه	وجودیه لا دائمه	وجودیه لا دائمه	وجودیه لا دائمه
۲۰	وجودیه لاضروریه	وجودیه لاضروریه	وجودیه لاضروریه	وجودیه لاضروریه	وجودیه لاضروریه
۲۱	ممکنه خاصه	ممکنه خاصه	ممکنه خاصه	ممکنه خاصه	ممکنه خاصه
۲۲	ممکنه اخص	ممکنه اخص	ممکنه اخص	ممکنه اخص	ممکنه اخص

سده - تقيض موجّهات بسيط

آثار فخر رازی					
ردیف	موجّهات	اثارات	ملخص	شرح عیون	رساله کمالیه
۱	مطلقه عامه	دائمه	دائمه	دائمه خالی از ضرورت	دائمه
۲	ضروریّه ازلیّه	_____	_____	_____	_____
۳	ضروریّه ذاتیه	ممکنه عامه	ممکنه عامه	_____	_____
۴	مشروطه عامه	_____	ممکنه عامه وصفی	ممکنه عامه وصفی	ممکنه عامه وصفی
۵	ضروریّه به شرط محمول	_____	_____	_____	_____
۶	ضروریّه وقتیّه	ممکنه عامه در آن زمان	رفع ضرورت در آن زمان	رفع ضرورت در آن زمان	رفع ضرورت در آن زمان
۷	ضروریّه منتشره	ممکنه عامه در همه زمانها	رفع ضرورت در همه زمانها	رفع ضرورت در همه زمانها	رفع ضرورت در همه زمانها
۸	دائمه ذاتیه	مطلقه عامه	رفع دوام محتمل دائمه مخالف و لا دائمه موافق	رفع دوام محتمل دائمه مخالف و لا دائمه موافق	مطلقه عامه
۹	عرفیه عامه	مطلقه عامه وصفی	مطلقه عامه وصفی	مطلقه عامه وصفی	سلب دوام وصفی
۱۰	حینه مطلقه	عرفیه عامه	عرفیه عامه	عرفیه عامه	_____
۱۱	حینه ممکنه	_____	مشروطه عامه	مشروطه عامه	مشروطه عامه
۱۲	ممکنه عامه	ضروریّه	ضروریّه	ضروریّه	ضروریّه
۱۳	مطلقه عامه وقتیّه	_____	_____	_____	_____
۱۴	منتشره مطلقه	_____	_____	_____	_____

علامت «-» نشانه عدم ذکر در منبع مورد نظر است.

چهار - نقیض موجّهات مرکب

آثار فخر رازی					
ردیف	موجّهات	انارات	ملخص	شرح عیون	رساله کمالیه
۱۵	مشروطه خاصه	_____	رفع یکی از قیود	رفع یکی از قیود	ممکنه عامه وصفی مخالف یا ضروریه ذاتیه
۱۶	عرفیه خاصه	_____	_____	_____	مطلقه عامه و وصفی مخالف یا دائمه موافق یا دائمه مخالف
۱۷	عرفیه لازمیه	_____	_____	_____	_____
۱۸	دائمه لازمیه	_____	_____	_____	_____
۱۹	وجودیه لادائمه دائمه موافق	دائمه مخالف یا دائمه موافق	دائمه مخالف یا دائمه موافق	دائمه مخالف یا دائمه موافق	دائمه مخالف یا دائمه موافق
۲۰	وجودیه لازمیه	_____	ضروریه مخالف یا ضروریه موافق	ضروریه مخالف یا ضروریه موافق	ضروریه مخالف یا ضروریه موافق
۲۱	ممکنه اخصی	_____	_____	_____	ضرورت بعضی اوقات یا نقیض اوصاف

پنج - عکس مستوی موجهات بسیط

آثار فخر رازی			موجهه		ردیف
شرح عیون	ملخص	انارات	(اصل)		
ممکنه عامه	ممکنه عامه	ممکنه عامه	م ک و ج	مطلقه عامه	۱
ندارد	ندارد	ندارد	س ک		
ممکنه عامه	ممکنه عامه	ممکنه عامه	م ک و ج	ضروریة مطلقه	۲
ضروریة مطلقه	ضروریة مطلقه	ضروریة	س ک		
ممکنه عامه	ممکنه عامه	_____	م ک و ج	مشروطه عامه	۳
مشروطه عامه	مشروطه عامه	_____	س ک		
ممکنه عامه	ممکنه عامه	_____	م ک و ج	ضروریة وقتیّه	۴
ندارد	عرفیه عامه	_____	س ک		
ممکنه عامه	ممکنه عامه	_____	م ک و ج	ضروریة منتشره	۵
ندارد	عرفیه عامه	_____	س ک		
ممکنه عامه	_____	_____	م ک و ج	دائمه ذاتیه	۶
دائمه ذاتیه	_____	_____	س ک		
ممکنه عامه	ممکنه عامه	_____	م ک و ج	عرفیه عامه	۷
عرفیه عامه	عرفیه عامه	عرفیه عامه	س ک		
_____	_____	_____	م ک و ج	حینیة مطلقه	۸
_____	_____	_____	س ک		
ممکنه عامه	ممکنه عامه	_____	م ک و ج	ممکنه عامه	۹
ندارد	ندارد	_____	س ک		
_____	_____	_____	م ک و ج	حینیة ممکنه	۱۰
_____	_____	_____	س ک		

● م ک و ج مخفف کلمه‌های موجب کلی و جزئی است. س ک مخفف کلمه‌های سالب کلی و س ج

مخفف کلمه‌های سالب جزئی است. علامت «-» نشانه عدم ذکر در منبع خاص است.

شش - عکس مستوی موجهات مرکب

ردیف	موجهه	آثار فخر رازی		
	(اصل)	مسور	انارات	ملخص
۱	مشروطه خاصه	م ک و ج	_____	ممکنه عامه
		س ک	_____	مشروطه عامه
		س ج	ندارد	ندارد
۲	عرفیه خاصه	م ک و ج	_____	ممکنه عامه
		س ک	_____	_____
		س ج	ندارد	ندارد
۳	عرفیه لاضروريه	م ک و ج	_____	ممکنه عامه
		س ک	_____	_____
		س ج	_____	_____
۴	دائمه لاضروريه	م ک و ج	_____	ممکنه عامه
		س ک	_____	_____
		س ج	_____	_____
۵	وجود لادائمه	م ک و ج	_____	ممکنه عامه
		س ک	_____	_____
		س ج	_____	ندارد
۶	وجوديه لاضروريه	م ک و ج	_____	ممکنه عامه
		س ک	_____	_____
		س ج	_____	ندارد
۷	ممکنه خاصه	م ک و ج	ممکنه عامه	ممکنه عامه
		س ک	ندارد	ندارد
		س ج	ندارد	ندارد

نه - مختلطات شكل چهارم نزد فخر رازی

نتایج (در ضروب پنج گانه شكل چهارم)					كبرى	صغرى
م ك و م ك م ج	م ك و س ك س ج	س ك و م ك س ك	م ك و ك م ج			
ممكنه عامه	ممكنه عامه	ممكنه عامه	ممكنه عامه	ممكنه عامه	ضروريه	ضروريه
ممكنه عامه	ممكنه عامه	عقيم	ممكنه عامه	ممكنه عامه	ممكنه عامه	ممكنه عامه
ممكنه عامه	ضروريه	ضروريه	ممكنه عامه	ممكنه عامه	ضروريه	مطلقه عامه
ممكنه عامه	ممكنه عامه	ضروريه	ممكنه عامه	ممكنه عامه	مطلقه عامه	ضروريه
ممكنه عامه	ضروريه	عقيم	ممكنه عامه	ممكنه عامه	ضروريه	ممكنه عامه
ممكنه عامه	عقيم	ضروريه	ممكنه عامه	ممكنه عامه	مطلقه عامه	ضروريه
ممكنه عامه	ممكنه عامه	عقيم	ممكنه عامه	ممكنه عامه	مطلقه عامه	ممكنه عامه
عقيم	عقيم	ممكنه عامه	ممكنه عامه	ممكنه عامه	ممكنه عامه	مطلقه عامه

الملخص و سبک فخر رازی در آن

الملخص به شیوه اشارات بوعلی و در سه دانش منطق، طبیعی و الهیات تدوین شده است. منطق الملخص به شیوه منطق نگاری دو بخشی است. فخر در دیگر آثار خود، مانند شرح عیون الحکمة تحلیل دیدگاههای خاص خود را به این کتاب ارجاع می‌دهد. قلم فخر روان، خالی از صعوبت و در عین حال گزیده نویس است. برخی از آراء خاص وی همچون نفی تصور نظری، هنوز در این اثر نیامده است. روی آورد فخر در این اثر آرایه نظام سازگار از منطق با پیروی از نظام دو بخشی ابن سیناست، اما ملاحظات انتقادی و تکمیلی فراوانی را در خصوص آراء بوعلی می‌آورد. در اثبات مسایل منطقی به دو طریق حجت (برهان) و استقراء عطف توجه دارد و در آرایه برهان ابتدا طریق «إن» را اخذ می‌کند و آنگاه به بیان «لم» اشاره می‌نماید. در پاره‌ای از مسایل مثل «قاعدة الواحد» به استدلال کلام بنیان - اخذ مبانی کلامی در ادله خود - روی می‌آورد. (ص ۵۵)

علی رغم پیروی از اشارات در مسایل منطقی، به لحاظ مبانی فلسفی از آن فاصله می‌گیرد. به عنوان مثال، رابطه فصل و نوع را بر انتولوژی مشایی و رابطه علی و معلولی بنا نمی‌نهد و صفت و موصوف را به جای معلول و علت می‌نشانند (ص ۷۳). در تحویل شرطی به حملی از بوعلی فراتر رفته و همانند شیخ اشراق بر آن است که شرطی اساساً حملی است و تفاوت صرفاً در عبارت است (ص ۲۲۱). تصریح می‌کند که در ملاحظات انتقادی به مناقشه در مثال نمی‌پردازد؛ اما ضروریه ذاتیه دانستن قضیه «انسان حیوان ناطق است» را مورد نقد قرار می‌دهد. دو مفهوم از سالب کلی مطلقه آرایه می‌کند: سالبه

مطلقة حقیقه و سالبه مطلقه عرفیه (ص ۱۶۳ و ۱۶۴) و این نام‌گذاری بر تحلیل بوعلی در اشارات است.

در موضعی که دیدگاه یقینی ندارد، به طور صریح بیان می‌کند که در اینجا از متوفقین هستیم. در این کتاب بر آن است تا گزارش مختصر و روشن از مباحث متقدمان و محصل آراء اقدمین را همراه با زیادات نفیس از جانب خود بیاورد و در پایان کتاب این آرزو را به میان می‌آورد که کتاب مفصل در گزارش، نقد و تطبیق آراء منطق‌دانان در مسایل منطقی همراه با تحلیل مبانی خود بنگارد. فارابی، ابن سینا، ابوالبرکات بغدادی و ابن سهلان ساوی منطق‌دانانی هستند که فخر در مواضع مختلف به آنها ارجاع می‌دهد.

کاتبی قزوینی بر ملخص شرح انتقادی و دایرةالمعارف گونه‌ای با عنوان المنصص فی شرح الملخص نوشته است. بخش منطق این اثر گرانقدر در دو جلد به عنوان پایان‌نامه تحصیلی توسط علی نظری علی آبادی (بخش نخست) و قربانعلی رحیم اوغلی (بخش دوم)، زیر نظر جناب دکتر مقصود محمدی و نگارنده این سطور تصحیح شده است و امید می‌بریم، صورت منقح آن را به نشر بسپاریم. کاتبی بر مآخذ مهمی دسترسی داشته است و آراء فخر را در تطبیق با مبانی وی و نیز در پرتو آراء متقدمان و متأخران مورد توضیح و نقد قرار می‌دهد. گزیده‌ای از ملاحظات تکمیلی و انتقادی وی را در بخش تعلیقه آورده‌ایم.

شیوه تصحیح و معرفی نسخه‌ها

برای تصحیح این اثر روش توأم اخذ شده است. در روش توأم، اصیل‌ترین

نسخه محور قرار گرفته و در شرایط مساوی و در اوضاع فقدان مرجع، به عنوان متن اصلی برگزیده می‌شود و دیگر نسخ در شرایط رجحان برگزیده می‌شوند. ما بر دو گونه نسخه اعتماد کرده‌ایم: نسخ الملخص و آنچه مورد اعتماد و یا ملاحظه کاتبی در المنصوص بوده است:

۱- نسخه «آک»: متعلق به دانشگاه آکسفورد که تصویر نگاتیو آن به کتابخانه ملی تعلق دارد (شماره ۱۱۱). کتابت این نسخه به سال ۶۳۱ ه. ق یعنی بیست و پنج سال پس از درگذشت فخر به اتمام رسیده است. نسخه دارای آغاز و پایان است (از صفحه ۱ تا ۱۶۳). خط آن نسخ است و صفحات آن به ابعاد ۱۲×۲۰ و دارای ۲۲ سطر است، از حواشی و نسخه بدل‌های بسیار اندک برخوردار است. این نسخه را اصل قرار داده‌ایم.

۲- نسخه «مج»: متعلق به کتابخانه مجلس شورای اسلامی (شماره ۸۵۶) است. خط آن نسخ و قسمت منطق از صفحه ۲ آغاز و به صفحه ۶۴ پایان می‌یابد. نسخه کامل بوده و هر صفحه به ابعاد ۱۶×۱۹ دارای ۲۸ سطر است. در بادی امر چنین می‌نماید که کاتب دقت فراوان ندارد؛ اما دقت در متن و حواشی نشان می‌دهد که کاتب با متن بیگانه نیست و احتمالاً خود، متن را تا حدودی تصحیح و با دیگر نسخه‌ها مقابله کرده است. دارای حواشی کوتاه و مفصل است که غالباً رفع از قلم افتادگیها است. این نسخه در مجموعه کتابهای طباطبایی قرار دارد.

۳- نسخه «دا»: متعلق به کتابخانه دانشگاه تهران (شماره ۲۵۶)، اهدایی مرحوم مشکوة. بر روی این نسخه نوشته‌اند، احتمالاً در سده هفتم هجری کتابت شده است. این نسخه افتادگی و اغلاط دارد و کاتب آن را با بی‌دقتی

کتابت کرده است و احتمالاً از نسخه «آک» متأثر بوده است. خط آن نسخ کهنه و بی نقطه است و هر صفحه به ابعاد 14×18 و دارای ۲۴ سطر می باشد.

۴- نسخه «مل»: متعلق به کتابخانه ملی جمهوری اسلامی (شماره ۳۷۱- ۲۸۰۱/۲۲۶۲) و فاقد آغاز و انجام است. ابعاد صفحات 8×16 و دارای ۱۷ سطر است. گفته می شود، نسخه به خط محمد کاظم ابوالقاسم الحسنی است. مزیت این نسخه در حواشی فراوان آن است که ملاحظات تکمیلی و انتقادی را نسبت به متن شامل است. خط حواشی با خط متن متفاوت است. کاتب متن ظاهراً از نسخه «آک» و یا نسخه «دا» متأثر و از بی دقتیهای آن دو نسخه برخوردار است. نویسنده حواشی از المنصص کاتبی تأثر فراوان یافته است. غالب حواشی این نسخه را در تعلیقات آورده ام.

۵- نسخه «مص»: متن مورد اعتماد کاتبی در المنصص فی شرح الملخص فخررازی است. از آنجا که شرح کاتبی مزجی نیست، همه عبارتهای الملخص را نمی توان در آن یافت. اما در موارد فراوانی کاتبی در خصوص صحت نسخه و نسخه بدلهای اظهار نظر کرده است. در موارد اختلافی، مواضعی که کاتبی به نسخه ای اعتماد داشته است، در پاورقی (بصورت، مص، برابر متن) نشان داده ایم. از المنصص چهار نسخه در اختیار داشتیم و از تصحیح آن برمبنای نسخه های چهارگانه استفاده کرده ایم. تصویر صفحات نخست و پایان هر یک از نسخه ها به پیوست آمده است.

تعلیقات

بخش تعلیقات، ملاحظات توضیحی، انتقادی و تکمیلی است. گزیده های از

شرح کاتبی بر الملخص و همچنین حواشی نسخه «مل» در تعلیقات آمده است. مواضع دیگری که محتاج توضیح و یا نقد بوده است، نیز مورد بحث قرار گرفته است و برای حفظ انسجام بین سه تعلیقۀ مختلف (کاتبی، حواشی «مل» و قراملکی) بخش تعلیقات به زبان عربی نگارش شده است.

تعلیقات علاوه بر ملاحظات تکمیلی و انتقادی، متضمن گزارش و بررسی مآخذ مصرّح و مضمّر الملخص و شرح کاتبی بر آن نیز است.

تقدیر و تشکر

مساعدت و لطف همکاران و دوستان فراوانی در نشر این اثر مهم منطقی، مؤثر بوده است و اکنون که این اثر جامۀ طبع به خود می‌پوشد، جا دارد که با ذکر نامشان در اینجا قدردان و سپاسگزار یاریشان باشم. سرکار خانم آدینه اصغری نژاد تصحیح اولیه متن را به طور کامل برعهده داشتند. آقای دکتر مقصود محمدی تصحیح یاد شده را به دقت مطالعه کرده و نکات مفیدی را یادآور شدند. مسئولان کتابخانه‌های مرکزی دانشگاه تهران، مجلس شورای اسلامی و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران و دانشگاه آزاد اسلامی واحد کرج و به ویژه سرکار خانم عارف‌نیا در دستیابی به نسخ خطی کمال همکاری داشتند. از ملاحظات آقای دکتر موسویان و دکتر محمدزاده نیز بهره بردم. آقای علی اصغر جعفری نیز با دقت فراوان نقش مؤثری در رصد کردن اغلاط ناپیدای متن و صفحه‌آرایی اولیه متن داشتند. مدیران محترم دانشگاه امام صادق (ع) به ویژه معاونت پژوهشی و سرپرست محترم دفتر نشر دانشگاه و

همکاران ایشان با همت بر نشر این اثر احیاگران میراث علمی را ترغیب کردند.

همی جستم از خسرو ره‌شناس که نیکیش را چون گزارم سپاس

احد فرامرز قراملکی

زمستان ۱۳۸۱



مرکز تحقیقات کتب و تاریخ علوم اسلامی

حكمه مصوره بعد ذلك الحكم لا يقال الصمم حكمته على غير المعلوم
 بانه متصور في نفسه وزعمتم ان ذلك سمته صادقة فالمحكوم عليه غير مبتدئ
 فليس حكمه ان غير المعلوم معوم منه انه غير معوم ولا يكون المحكوم عليه غير
 معلوم متوكل غير المعلوم له اعتبار ان في الامر الذي عرفت
 انه غير معوم بـ مجرد هذا الاعتبار اعني الالمعومية فان كان
 المحكوم عليه في القضية المدلورة الاول كان المحكوم عليه من حيث انه
 محكوم عليه غير مبتدئ فستحجب الشك وان كان الثاني كان الحكم عليه
 بانه لا يصح الحكم عليه بالان ذلك معلوم صحيح الحكم عليه واولوته معلومة
 لا ما بقول الشك في الضرورات لا يقع فيها موقوف كل واحد
 من الضرورات والتمتعقات اما ان يكون غيبا عن الكسبان هو
 ظاهر الفساد او محتاجا اليه وهو باطل لانه يلزم لسناد كل واحد
 منها الى غير انا في موضوعات متناهية او غير متناهية وهو محال
 ويتعذر صحة ما مطلوب حاصل لانه اما ان يوجد فيها ما يوجب
 لدائه في الدهر شيئا فيفيد كون لورومه عنه غير مكسب وان يكون ذلك
 بعضي الا يوجب شيئا منها شيئا ولا يكون شيئا منها مكسبا واما ان يكون
 بعضها غيبا وبعضها محتاجا وحينئذ لا محال واما الاول فستحتاج
 الاحتجاج عن الغنى وهو باطل لما تعلم بالضرورة ان من علم ان شيئا ليس علم
 مع ذلك وجود المعلوم او عدمه الا ان علم الاول وحيث اللازم من
 الثاني عدم المعلوم او يكون حينئذ اما ان يحصل كل مطلوب من كل شيء
 كيف كان وهو اولي البطلان او كل مطلوب اوليات مخصوصة ولا
 تفرق فوعها على شرائط متعينة وحينئذ لا بد من بيان كل الشرائط
 ليكون العالم بها ممكنا من حيث لا يمكن ان يكون بحيث لا يخطئ الا بالاداء

الكلام الى المنطق ويسفل الى العلوم الحكيمة بقول الله وحسن عمره
وحسبنا الله ونعم الوكيل ثم في حوزة ١٢٠٥ م سنه ١٣١٠
بسم الله الرحمن الرحيم ربنا انعم بالخير
الكتاب الاول في الامور العامة وما يجري مجراها
ومجري انواعها وهي الوجود والماهية والوجودات
والعدم والحدوث وفيه تمت ابواب كتاب الاول
في الوجودية بحثا في الله تعالى عن التعريف ثم في الوجودات
بوجودي بدعي والوجود جبري ووجود العلم بالمرسوس
على العلم بالكل السابق على الاول في باب التعريف
بأن المقيضي لا يمتنع وان لا يمتنع في الوجودات
المخلو عن العدم والوجود واجب انصاف فيلجأ في هذه الحالة
مستوفى تصور الوجود والعدم والوجوب والاستناع وكون
الوجود مفار للعدم والمغايرة عبارة عن التبيين
تصورها مستوفى بتصور الوحدة بتصورها بتصور
بتصورها بتصورها بتصورها بتصورها بتصورها
عن الامور اوله في تعريف الوجود بنفسه محال وباعترافه
ايضا له ان كانت وجودات اتم بوجه الشيء في نفسه وان
لم تكن عند احتمالها اما ان يحصل ازيد فكل الوجودات
بوجود او يحصل فكون هو الوجود وكل الامور هي خاصة فلا
تكون اجزائه اجزائه او باخراج عنه وهو محال لما عرفت
المنطق لو فهمت ان الوجود لا يمتنع في الماهية المرسومة
بأن لا يمتنع هو على الله تعالى اعرف من الوجودات في الوجود
مشرك او غير ذلك اذا عرفت ان الماهية له سبب جبرتها في الوجود

تتم اولها والوجود في الكل واحد فالوجود المطلق اولها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه نتوكل وبه الحول والقوة
 اما بعد فمن مقتضى الامر لوجود وجوده وتوحيده المشرك لكال وجوده والصدق على محرم خلقه وعلى اصحابه وعترته
 من تاركى طريقتهم فان اجل ما يسمو اليه اعتناق الصراط واشرف ما يهوى اليه افئدة العزائم لم انفس ما يتنافسون
 من الرغبت واعز ما يرفع فيه من الغرائب معرفة الموجودات باجسامها وانواعها والعلوم التي استغلتها
 وان كان هذا مشتمل على ملخص اثبات المقتدبر ومجمل اراء الاولين مع زيادات نفيسة من قبلنا ان لم يكن
 اجل ما ذكرنا وان لم يكن اجل منها ولا اصغر معية معيار البحث السليم والنظر المستقيم فاذا الاح لنا في مطلوب
 اثر الرحمان وسطع نبع الحق من افق البرهان ونحضر اليه وعولنا عليه وان تكافأت الكساف ولم تميز الرغبت من
 الحق ان بل رجع طرف الذهن عن ادراك حسيها تركها في جرة الغار من اسير او قد تبتنا هذا الكتاب على تصنيف
 الاول علم المنطق وهو مرتب على مقدمة وحلقات الاولى في التصديقات والثانية في المضديقات والثالثة في المقولات
 كت الاولى في الاصول العلمية وما جرى مجراها ونحوها وانواعها الكتاب الثاني في احكام الجواهر والاعراض وهو مرتب
 على مقدمة وحلقات علمية في احكامها الكلية والجملة الاولى احكام الاعراض والثانية في احكام الجواهر خاصة
 الكتاب الثالث في العلم الاكبر الذي علم المنطق وهو مرتب على مقدمة وحلقات اما المقدمة فيها فصلان
الفصل الاول في الحاجة الى المنطق ان تصورنا وان احكم عليه شي او اثبات كان المجموع غصدا
 وزرق ما بينه كالمركب البسيط والمركب بكل تصديق فيه ثلث تصورات للعلم الاولى ان صحة الحكم والحكمة به وعليه
 لم يكن متصوره فذلك الحكم لا يتصور الا بالاسم حكمته على غير المعلوم بانه متبع الحكم عليه وزعم ان ذلك متصور
 فالحكم عليه غير متصور فلن قلنا ان غير المعلوم معلوم منه انه غير معلوم فلا يكون الحكم عليه غير معلوم وقول غير المعلوم
 اعتبارا بين الاول الامر الذي من له انه معلوم الثاني محقق هذا الاصل هو ان الامر معلوم فان كان الحكم عليه
 القضية المذكورة الاول كان الحكم عليه متصورا في وجه الشك وان كان الثاني كان الحكم بانه لا يصح
 الحكم عليه كاذبا لان كل معلوم معلوم عليه ولو لم يكن معلوما لانا نقول **في الاستكشافات الضرورية** لا يصح فيها
 ثم نقول كل واحد من التصورات والتصديقات اما ان يكون غيبا عن الاكتساب وهو ظاهر الفساد او محتاجا اليه وهو
 باطل لانه يلزم استناد كل واحد منها الى غيره اما في موضوعات متناهية او غير متناهية ومقدر صحة فالمطلوب حاصل لانه
 اما ان يوجد فيها ما يوجب لذهنه في الدرس شيئا جديدا يكون لروقه غير مكتوب او لا يكون وذلك يشي ان لا يوجب شي فيها شيئا
 فلا يكون شي منها مكتوبا وان كان كوفي بعضها غيبا وبعضها محتاجا وجبده لا علم ان لا يمكن استنتاج المحتاج عن الغيب وغير
 باطل بالمعلم بالضرورة ان من علم الغيب شي لم يعلم ذلك وجود المعلوم او عدم اللازم علم من الاول وجود اللازم ومن الثاني
 عدم المعلوم او كونه جديدا اما ان يحصل كل مظهر من كل متغير كيف كان وهو اول البطلان او كل مظهر اوليات مخصوصة
 ولا من وقوعها على شرايط مخصوصة وجبده لا يمكن بيان تلك الشرايط لكن العالم لها متمكنا من استطاع المحولات بحيث
 لا ي. الانا ذكرنا العلم المشتمل على المنطق لا يقتضي هذا المنطق ان كان من الاوليات فليست عن طوله والافئدة

الى المنطق اخر ولا يكثر من ان لم يتعلم هذا العلم القسب العلم بالمجولات لا يات من الاول بان اكثر المباحث الصلبة من غير العلم
 امور متى جردت غلبت صحتها بالبداهة والقرينة كذا كذا يعني الى الاول لا محالة وعن الثاني اننا لا نقول المذهب وحده لا يعني
 ان اصابع الحق بل قد يكون نادرا في البعض وفي البعض لا يمكن محتاج الى الاستعانة بالمنطق في موضوع المنطق
 موضوع بل علم ما بحث فيه عن عوارضه فهو موضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث انه يمكن ان يتلوه واسطفا
 من المعقولات الى المجولات وتفسير المعقولات الثانية ان الانسان يتصور حقايق الاشياء اولاً ثم يحكم على بعضها بعض
 بما يتقيد بها الوجزياً فكون الماهية محكوماً عليها على هذا الوجه امر لا يلحقها الا بعد صيرورها معطومة او لا فهو في الدرجة
 الثانية فاذ انشئت من هذه الاعتبارات لا مطلقاً بل من حيث انه كيف يمكن ان يتأخر واسطفا من المعقولات الى المجولات
 شأني أصلاً فاذال هو المنطق فلا جرم كان موضوعه المعقولات الثانية من الثانية اعتباراً المذهب ولما عرفت ان المقصد الا
 من هذا العلم معرفة الثنائيات التي لها معنى اقصاص المجولات من المقصودات في التقايق التي لا جرم فيها مقصودات من هذا العلم
 على علمه **العلم الاول** في كيفية اقتصاص المقصودات والكلام فيها مرثب على منه صيرورته لاولاً في المقدمات وفيها عشر
 مباحث فان القسم الجامع لمباحث هذا الباب اللفظ المعيد لها ان جبر العيان الى تمام واسطفا من الماهية الى ما اورد في فيه وحش
 كذا كذا الى الخارج اللامه في القسم الاول المطابقة الثاني الضم الثالث الالتزام والمطابقة ولما عرفت ان اللفظ هو ان
 يكون ذاتاً على جبر المعنى وهو المولود او لا يكون وهو المعزود وهو المان مع نفس تصور مشترك في الماهية فلهذا سبوت او هلك وهو ان
 هو المان يكون لا على تمام حصة الشيء او على ما يكون ذاتاً لها او على ما يكون خارجاً عنها اما الدال على الماهية فاما ان يكون ذاتاً
 على ماهية محض واحد هو المولود اجواباً على الخصوصية المحضة او على ماهية الخاصة وهي اما ان يكون محلياً في شيء من الماهيات
 فكون تام الجبر المشترك بينهما مقولان جواباً ماهية المشتركة المحضة او لا يكون وهو المولود اجواباً على المشتركة والخصوصية
 اما على الخصوصية فظاهر ولما بحثنا المشتركة طالع كل ما لول واحد منها من الماهيات حاصل للآخر والافدا خصص خصوصاً
 للآخر فكون الاختلاف بينهما وبين ذلك الآخر من العدد مقبول بالذاتيات قد غصت النعير كذا في هذا خلف وان كانت تمام
 ما لكل واحد منها من الذاتيات على الخصوصية مشتركاً بينهما وبين غيره لا جرم كان ذكر جواباً على السؤال عن ماهية تلك الاشياء
 المشتركة واما الدال على جبر الماهية فاما ان يكون ذاتاً على كمال الجبر الذي به يشار له وهو الجبر وهو المولود اجواباً على المشتركة
 المحضة ذاتاً واما اعتباراً او على كمال الجبر الذي به يشار له وهو الفصل او لا يكون واحداً من العنصرين وسنبرهن الدلالة على
 ان يكون ذلك جبر جبر او فصل فصل او فصل فصل على اختلاف مراتبها ثم ان الجبر قد يشار له بمعنى الاندراج
 تحت جبر اخر فهو فكون نوعاً بالنسبة الى ذلك الجبر ثم ان الاجناس قد يشار له بمصادرة لا الهية لكن الى ما لا جبر فيه
 وهو جبر الاجناس والافاد مسانلة الى ما لا نوع عنه وهو نوع الافاد والعقل قد يشار له ايضا في الاندراج تحت
 جبر فكون نوعاً بالنسبة اليه ولما كان الفصل اجبر كل الجبر الذي هو فصله المقسم غير الذي هو نوعه واما الدال على الحاجة من الماهية
 فمعية على وجهه كذا في الخارج اما ان يكون لا زماً او لا يكون واللام اما ان يكون لا زماً او لا يكون والاول اما ان يكون
 لا زماً فالوجه للارادة او لا يكون كالمحسوس الجبر والثاني السواد للزجرك الوصف الخارج اما ان يعتبر

والن اكن لا فاطما ان كذا على الرمال
سيد المشهور

باعتقاد خصمین کما نزل اعتقاد کل واحد من الخصمین ببقاء خصوصیه اخرى بمفهوم السلب و احد من خصمیه سلب فان كان
 المتقبل له انما یجاب بمعلقه المفهوم بطل الجبر او منقده المهور و یحذف هذا المطلب فیه ان الوجود را بدلی ما هات المکات و جود السور
 مثلا اما ان لم یصر کونه سوادا او لا یخلو فیه او لا یخلو فیه لا دلالة بان الوجود بعضها جمعا و بعضها منفردا منها اما العاطفه و جودها
 انما یصح تعقل المبتع عند الشارک بمجوده الخارج عما لا یخلو فیه فی وجوده الذی لم یثبت لانه لو کان کذلکما للشعور به و لکن غیره لا یقبل للوجود
 به و لکن و لکن من علم المبتع انما وجوده الذی و المتشکل فیه لم یفسر غیر المتشکل و لا یخلو فیه اما المستحکم الوجودی فلیتدبر به
 التشکک لانه یثبت الوجود للوجود هو منقده لعدم احتمال الوجود لعدم الوجود و ان الیه التشکک یحصل له الماهیه بقومین ما قلناه و یجب
 السواد من عدمه مع الوجود لکن هذا الشرط لا یلزم لعدمه و بالکسر و انما الضمان قطع الظن عن الوجود لعدمه کان قاطعا لوجوده الماهیه **ایران**
 لها معارضة للیقین المعادین له و اما الحرف اخصه الذی یجوز فی الوجود من الماهیه فان وجود السواد لو کان مرفوعا سوادا لکان
 لا یشارك الیاضع وجوده کما لا یشارک به سوادیه و یسود لکن قیاسا الجوهر موجودا نازلا من قولنا الجوهر جوهری عدم القایه و الذی
 یبطل لکنه اخلایها امران فان کان کذلک لکان لم الذی انما لا یشاركه و یكون خیفا و یكون خیفا لا یشاركه و یكون خیفا لا یشاركه و یكون خیفا لا یشاركه
 موجوده و یكون الجبر اخلای طایفه الفصل فانفصله عن النوع یستدعی فضلا آخر المیزان القایه بسلوک الفصل المنقسم علیه الوجود
 فلیکن الوجود وجود آخر و هذا علی قول الشيخ و لکن لیشارک الواجب من المیزان فصل مقوم فیکون الواجب مرکبا یسود لکن الوجود مقوما
 للوجود المتدبجه فیه لکن فیه ان کان غنیة عن الموضوع کان جوهره جوهر من الغرض و کان الغرض جوهره اخلای و ان کان غنیة
 عنه و هو جبر من الجوهر کان الجوهر عروضا و اخلای و ان واجب الوجود هو الوجود و هو نفس الوجود و الوجود الوجود
 یلزم علیه خمسة برامیر و ان الوجود اما ان یكون سوادا الوجود المکات و انما الوجود و انما الوجود و انما الوجود و انما الوجود و انما الوجود
 وجوده فانما الماهیه عنه و لا یكون هذا القول باطل لکن و انما هو هو ان یقتضی ان یكون تقاضا الماهیه او
 یقتضی ان لا یكون تقاضا الماهیه او لا یقتضی انما الماهیه و انما الوجود و انما الوجود و انما الوجود و انما الوجود و انما الوجود
 و ان کان الشی فی وجود المکات غیر متقارن لشی من الماهیات فانما یخلو فیه لان المکات موجوده و وجودها هو نفس ما هیاتها لکنها
 فی ما هیاتها متعلقه فی وجودها ايضا متعلقه ههنا اخلای و ان کان المکات لم یقتض الوجود یا حده من المیزان الا لعله یجوز وجود
 واجب الوجود عن الماهیات لعله فواجب الوجود لغایه ممکن الوجود لغایه ههنا اخلای و یجب انما الوجود و انما الوجود و انما الوجود
 یقتضی انما الوجود لکنه او لا یقتضی اخلای فیه او لا یقتضی عنه و الا و لکن باطلان و الا لکن و یجوز کذلک فلا یكون المکات و وجودها هو نفس ما
 لکن طایفها سببه و وجودها نفس ما هیاتها ههنا اخلای و ان کان لا یقتضی عنه فذلك لطایف اما ان یكون لا یقتضی او لا یقتضی او لا یقتضی
 و لا یقتضی اما ان یكون لا یقتضی او لا یقتضی او لا یقتضی او لا یقتضی او لا یقتضی او لا یقتضی او لا یقتضی او لا یقتضی او لا یقتضی
 المخل و ان لم یقتضی کان کذلک فلهذا الفرق و اما ان یقتضی الی ما یقتضیه لغایه و یجوز الایرام و ان کان ملزوما لکن الوجود متقارنا له
 و قد فرض غیره و قد اخلای و ان کان الشی کان قیام واجب الوجود من الوجود و لکنه فصله فلا یكون واجب الوجود لکنه و لکن الوجود
 لانه ههنا اخلای و یجب فواجب الوجود غیره و یقول للبشر و وجوده معقول لم یحسب غیره و یجب انما الوجود و انما الوجود و انما الوجود
 الذی لکنه فلا یقتضی حقیقه اخرى یعلم علیها بان الوجود واجب لها و کما یقتضی الوجود یقتضی لکنه لا یخلو اما ان یكون

در منطق و حکمت الهی و طبیعی

تاریخ کتاب این کتاب ظاهر از ماه هفتم



مرکز تحقیقات فلسفه و کلام اسلامی

فهو بحال الأول لغرض من إطلاق الالفاظ فافهم المعاني فاذالم يحصل ذلك لم يكن اللفظ مفيداً له الثالث سمي باخت المفرد والمولف المفرد ينقسم بنوعين أحدهما من التقسيم الأول بحال اللفظ بالنسبة إلى المعنى على أربعة أوجه فانه إما أن يحد اللفظ والمعنى أو تكثير اللفظ وتحد المعنى أو بالعكس والآخر لا يخلو إما أن يكون نفس مفهوم اللفظ ممكناً لحصوله في كثير من أوجه يكون فإن كان الأول فاما على السوية فهو المتواطى أو لا على السوية وهو المشكك وإن كان الثاني فهو العلم والثاني لا سيما المتباعدة والثالث المتباعدة سواء كانت من لغة واحدة أو من لغات والرابع لا يخلو إما أن يكون وضعه له على السواء أو لا يكون والحدول الالهام المشتركة سواء كانت من لغة واحدة أو من لغات والثاني المنقولة فإما أن يكون لنقل من موضوعه الحدول إلى الثاني بسبب مناسبة بينهما أو لا يكون والحدول المجاز ثم إن تلك المناسبة إن كانت مشابة في بعض الحروف كان اللفظ متعارفاً ولا فلا والثاني المنقول الثاني لللفظ المفرد فإما أن يكون بحيث يصلح أن يخبر به عن شيء ولا يكون والثاني الحرف والحدول فإما أن يدل على الزمان المعين لذلك المعنى وهو الفعل ولا يدل وهو الاسم وهو إما أن يكون موضوعاً لجزء وهو العلم أو كلي وهو إما أن يكون لما هيته معينه وهو اسم الجنس ولذي صفة معينة من جنس دلالة على خصوصية ما هيته ذلك الموصوف وهو المشتق وأما المؤلف فالمشهور أنه إما أن يتلف من اسمين اسم وفعل ونقصوه بالنداء واجب عنه بأن حرف النداء في تقدير الفعل أي أنا الذي نداء واجب عن هذا الجواب بأنه لو كان كذلك حمل التصديق والتكذيب وشك آخر وهو أن قولنا الفعل والحرف لا يخبر عنهما خبر فالمخبر عنه في هذا الخبرات كان في سماء كانت القضية كاذبة وإلا كانت متناقضة لكن لا يتقصا في هذه المباحث مما لا حاجة بالمنطق إليه الرابع في مباحث الكلي والجزئي وهي إحدى عشر بحثاً الكلي والجزوي بالذات المعنى وبالغرض اللفظ المعنى الكلي

ان كيانكم هذا سهل على النوقف في كثير من المسائل بسبب تعارض الخ دله وذلك
تخرج في العلوم الضرورية لكن تلك الدلالة العودية المتعارضة مركبة لا محالة من
مكونات فكل واحد من تلك المكونات ان كان لعقل جاريا بها غير محال الفتح فيها
بوجه من الوجوه مع انما تعلم بالضرورة ان بعضها كادب لا سبحانه صدق الموجود
المسا قصة محسنة قد وجدنا ما حرم العقل به جرما نفسا من غير تردد واحتمال
مع انه كان كادما وادان كان الحد مركب كذلك اربع النوب عن جميع العقول فادرك
الى الفتح في الاوليات ه وان كان العقل متمكنا من الفتح في سائر تلك المقدمات
لم يتصور وقوع الخ بدس ان سائر مقدمات احد الحاسب محتمل والمحمول له بعد
المسرح حسنة لا يحتاج فيه الى التوقف فهذا جملة الحسنة التي تذكرها السور
سور المتكردن للضرورة ه واعلم انما ان حجبنا في الحزم صحة البند هات الى الجواب
عن هذه الشبهة فلا سريان الجواب عنها نظري غير ضروري محسنة بوقوع الخ
بصحة الضرورات على النظر لكن النظر مركب من الضرورات وعلوم الدوره وان لم يح
في الحزم بها الى الجواب عن هذه الشبهة لم يكن الجواب عنها لحرما علينا لسه بل كان
ذلك كالبرماده المسعى عنها وهذا طبع في كتاب هاته في الجواب عن هذه الشبهة
فان لا دها لمطالع ذلك الكتاب ولكن هذا احراما بقوله في علم الارباعان واما
الكلام في فصل المقال فها هو ايضا كالقصل المستغنى عنه لكن الحسان اذ انا مع
في محصل الصور انهم ظلمت لتعدد تعاقب الاوليه فيها فكل ما وجدته كذلك ركب
العاس منه على الشرايط التي مرت في اعسار التركيبات فيكون العاس بها ما
لا محاله وما لا يكون كذلك اليه ه وعلى هذا الطريق كان الاستعمال بالاشياء
التي ذكرناها امورا غير محتاج اليها حدا فكان ذكر هذه الكتب المطولة اولى
وان خيرا لله تعالى في الخ جل صنفتنا كتابا في المنطق بورد منه جميع ما للمورد من كل
باب مما سطر عليه الراي الصحيح وبوجه الحق الصريح ه واما الذين قلعوا
بالقدر الذي ولهم الكلام في المنطق ولسفل الى العلوم الحكيمه بعون الله وحسن تيسيره

و حسا

صفحة آخر - الف - نسخة دا (كتابخانه دانشگاه تهران)

وحسب الله ونعم الوكيل به **بسم الله الرحمن الرحيم**
 الكتاب الأول في الأصول العامة وما يحكى محكى اها ومحكى ابواعها
 وفي الوجود والماهية والوحدة والكثرة ح والرحوب والمكان والسماع
 د والعدم والحدوث وعبه خمسة ابواب الباب الأول في الوجود
 ع كما قاله عني عن المعرف لئله اوجه فاعلم على نوحودى يدعى والوجود
 حرم من جودى والعلم بالحسنى على العلم بالكل والساكن على الاولى اولى ان يكون
 اولها والوجود في الكل واحد فالوجود المطلق اولى من الوجود في الماهية بان
 انفسه في جميعها ولا يرفعان ليس في الماهية ما به يسمع الخلق عن العدم
 والوجود وحقا في نصاب ما حدها وهو في محاله مسبوق بصور الوجود والعدم
 والوجود والسماع وكون الوجود معبرا للعدم والمعارضة عباره عن الوجود في
 صورها مسبوق بصور الوحدة ليعرفها بها ومسبوق بصور ما هذه الماهية لدى
 ليس المحرر هو فادى صور اب هذه الامور اوله ح يعرف الوجود نفسه في حال
 وبها جزائه ايضا في نظام كاس وجود اب لم يوفق الى عا نفسه وان لم يكن فعند
 اجماعها ان لا يخلط رايه فيكون الوجود محض في ليس نوحودا ويحصل فيكون
 هو الوجود ونكلا في امور معروضا في فلا يكون احراه احره او بالخارج عنه وهو
 محال لما عرف في المطلق ان الرسم لا يعد بصورا لماهية المرسومة ولا في الاستقرا
 دل على انه كسبي اعرف من لوجوده في في ان الوجود مسبق لوجهه فاعلم
 اذا عرفنا ان الماهية سبب حرمها حسب بوجوه ذلك السبب وترددنا في كونه واجبا
 او حوهر او عرضا في وجود في الحزم الاول ثم اذا اعتدنا كونه واجبا فان ذلك
 في اعتقاد برول باعداد كونه ممكنا ملوك ان لوجود مسبق بجمع الماهيات والادراك
 عند زوال اعداد الخصوصات كما نزل اعداد كل واحد من الخصوصات باعداد
 خصوصية اخرى في مفهوم السبب مفهوم واحد من حيث انه سبب
 فان كان لمقابل له اعقاب محله المفهوم بطل الحصر ومحمدة المفهوم حصل المطلوب

فالمقدمة في احكامها الكلية والجملة الاولى في احكام الاعراض
والثانية في احكام الجوهر والمال في العلم الالهي خاصة
فالاول في علم المنطق وهو مرتبة علي مقدته وعلين اما المقدمة
ففيها خلاص في الحاشية الي المنطق ان تصور اذا الحكم عليه
بنفي او اثبات كان الجوع تصديقا وبنفي ما بينهما كمين البسط
والمرتب وكل تصديق فيه ثمة صوريات للعلم الاولي بان حقيقة
الحكم والمحكوم به وعليه مني لم يكن متصورة فقد ذلك الحكم يقال
الشم حكتم على غير المعلوم بانه متبع الحكم عليه وزعم ان ذلك قضية صادقة
فالمحكوم عليه غير متصور فان قلتم ان غير المعلوم معلوم منه انه غير معلوم
فلا يكون المحكوم عليه غير معلوم متصور عن العلوم له اعتبار ان في
الامر اذ ي عرض له انه غير معلوم ب مجري هذا الاعتبار اعني الا
معلومة فان كان المحكوم عليه في القضية المدخورة الاول كان
المحكوم عليه من حيث انه محكوم عليه غير متصور فيسوجه الكذب وان كان
الثاني كان الحكم عليه بانه لا يصح الحكم عليه كاذبا لان كل معلوم مع العلم
عليه ولو يكونه معلوما لانا نقول الشك في الضروريات لا يقدم
بنهايم قول كل واحد من الضروريات والضروريات اما ان يكون عنا
عن الاشياء وهو ظاهر الفساد او محتجا اليه وهو باطل لا يمكن

وتبين ان القضية هي في الحقيقة في العلم الالهي خاصة

وتبين ان القضية هي في الحقيقة في العلم الالهي خاصة

وتبين ان القضية هي في الحقيقة في العلم الالهي خاصة

وتبين ان القضية هي في الحقيقة في العلم الالهي خاصة

وتبين ان القضية هي في الحقيقة في العلم الالهي خاصة

ان كان العقل حازماً بما يغني عن متن من القدر
 فيها بوجه من الوجوه مع اننا نعلم بالضرورة ان
 ان بعضها كاذب لا سقالة صدق المقدمات
 المساقصة محسنة وقد وجدنا ما جزم العقل به عن
 سنائف عن تردد واحتمال مع ان كان كاذباً
 واذا كان كذلك ارفع التوقف عن جزم العقل
 وتاهى الى القدر في الاوليات وان كان
 العقل متكلماً من القدر في شيء من تلك المقدمات
 لم يجر التوقف بل لا بدف ما ان سافر مقدماً
 لحد الخامس محل والمحل لم يند العنر محسنة
 لا محتج فيه الى التوقف فهذا كله الاشكالات
 التي يزعمها الوسطانيون المنكرون للضرورة
 واعلم انا ان احققنا في الجزم بعبارة البداهيات
 الى الجواب عن هذه الشبهات لا شك ان الجواب
 عنها نظري عن ضروري محسنة بتوقف الجزم بعبارة
 الضروريات على النظم لكن لا ينظر مركب من الضروريات
 فيلزم الدوران لم يمتح في الجزم بها الى الجواب عن



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الملخص



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وعليه نتوكل وبه الحول والقوة.^١ أمّا بعد حمد من يستحق
الحمد لوجوب وجوده ويستوجب الشكر لكمال جوده والصلاة على محمد،^٢
خير خليقته، وعلى^٣ أصحابه وعترته من سالكى طريقته؛ فإنّ أجل ما تسمو إليه
أعناق الصرائم^٤ وأشرف ما تهوى إليه أفئدة العزائم^٥ وأنفس ما يتنافس فيه من
الרגائب وأعزّ ما يرغب فيه من الغرائب معرفة الموجودات بأجناسها وأنواعها،
والعلم بالذي^٦ استقلّ بإبداعها.^٧
وإنّ كتابنا هذا مشتمل^٧ على ملخص أبحاث المتقدمين^٨ ومحصل آراء
الأولين مع زيادات نفيسة من قبلنا، إن لم يكن أجل ممّا ذكروا وأكبر لم يكن أقلّ
منها ولا أصغر، معتبرة^٩ بمعيار البحث السليم والنظر المستقيم. فإذا لاح لنا في

(١) آك: رب اختتم بالخير (بجاء دونه... والقوة).

(٢) آك: - محمد.

(٣) آك: - محمد.

(٤) آك: الصرائم.

(٥) آك: العزائم.

(٦) آك: - علم الذي.

(٧) آك: - علم الذي.

(٨) آك: - علم الذي.

(٩) آك: - علم الذي.

مطلوب أثر الرجحان وسطع صبح الحق من أفق البرهان، جنحنا إليه وعولنا عليه؛ وإن تكافأت الكفتان ولم يتميز^١ الربح من الخسران بل رجع طرف الذهن عن إدراكه حسيراً تركناه في حيز التعارض أسيراً.

وقد رتبنا هذا الكتاب على^٢ ترتيبين: فالأول^٣ في علم المنطق وهو مرتب على مقدمة وجملتين: الأولى^٤ في التصورات والثانية^٥ في التصديقات.

والثاني^٦ وهو^٧ ثلاثة^٨ كتب: الأول^٩ في الأمور العامة وما يجري مجراها ومجرى أنواعها. الكتاب^{١٠} الثاني في أحكام الجواهر والأعراض، وهو مرتب على مقدمة وجملتين. ^{١١} فالمقدمة في أحكامهما^{١٢} الكلية، والجملة الأولى في أحكام الأعراض، والثانية في أحكام الجواهر^{١٣}. الكتاب^{١٤} الثالث في العلم الإلهي خاصة.



مركز تحقيق تراث الفلاس والعلماء

- | | |
|------------------------|--|
| (١) آك: يتبين. | (٢) آك: إلى. |
| (٣) مع: الأول. | (٤) آك: فالأولى. |
| (٥) آك: الثاني. | (٦) مع: القسم الثاني (بجاء «والثاني»). |
| (٧) آك: - وهو. | (٨) آك: ثلاث. |
| (٩) آك: فالأول | (١٠) آك: و. |
| (١١) سرآغاز نسخه «مل». | (١٢) مع، مل: أحكامها. |
| (١٣) مع: + خاصة. | (١٤) آك: و. |



مركز تحقيقات علوم اسلامی

الترتيب الأول^٢

في علم المنطق

(وهو مرتب على مقدمة وجملتين)



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

أما المقدمة

ففيها فصلان



الفصل الأول

في الحاجة إلى المنطق

إنَّ تصوراً^٢ وإذا حكم عليه بنقي أو إثبات، كان المجموع تصديقاً؛ وفرق ما بينهما كما بين البسيط والمركب. وكل تصديق ففيه ثلاث^٣ تصورات للعلم الأولي بأنَّ حقيقة الحكم والمحكوم به وعليه متى لم تكن متصورة تعذر ذلك الحكم.

(٢) توضيح عبارتي را به تعليقات مراجعه كنيد.

(١) آك: فالأول / مل: فا.

(٣) مل: ثلاثة.

لا يقال: أستم حكمتم على غير المعلوم بأنه يمتنع الحكم عليه وزعمتم أن ذلك قضية صادقة، فالمحكوم عليه غير متصور. فلئن^١ قلتم «إن غير المعلوم معلوم منه أنه غير معلوم، فلا يكون المحكوم عليه غير معلوم»، فنقول «غير المعلوم له اعتباران. الأول^٢ الأمر الذي عرض له أنه غير معلوم. الثاني^٣ مجرد هذا الاعتبار، أعني اللامعلومية. فإن كان المحكوم عليه في القضية المذكورة الأول، كان المحكوم عليه - من حيث إنه محكوم عليه - غير متصور فيتوجه الشك. وإن كان الثاني، كان الحكم^٤ بأنه لا يصح الحكم عليه، كاذباً لأن كل معلوم صح الحكم عليه ولو بكونه معلوماً؛ لأننا نقول: التشكيك في الضروريات لا يقدح فيها.

ثم نقول: كل واحد من التصورات والتصديقات، إما أن يكون غنياً عن الاكتساب وهو ظاهر الفساد، أو محتاجاً إليه وهو باطل. لأنه يلزم استناد كل واحد منها إلى غيره، إما في موضوعات متناهية أو غير متناهية، وهو محال. وبتقدير صحته فالمطلوب حاصل. لأنه إما أن يوجد فيها ما يوجب لذاته في الذهن شيئاً، فحينئذ يكون لزومه عنه غير مكتسب؛ أو لا يكون، وذلك يقتضي أن لا يوجب شيء منها شيئاً، فلا يكون شيء منها مكتسباً.

وإما أن يكون بعضها غنياً وبعضها محتاجاً، وحينئذ لا يخلو إما أن لا يمكن استنتاج المحتاج عن الغني وهو باطل لما نعلم بالضرورة أن من علم لزوم شيء لشيء وعلم مع ذلك وجود الملزوم أو عدم اللازم، علم من الأول

(٢) آك، مل: ف «ا».

(١) مل: فإن.

(٢) آك، مل: «ب».

(٣) مع: المعلوم.

(٥) آك، مل: + عليه.

وجود اللازم ومن الثاني عدم الملزوم؛ أو يمكن، وحينئذٍ إمّا أن يحصل كل مطلوب من كل بديهي كيف كان وهو أولي البطلان؛^١ أو لكل مطلوب أوليات مخصوصة ولا بدّ من وقوعها على شرائط مخصوصة وحينئذٍ لا بدّ من بيان تلك الشرائط ليكون العالم بها متمكناً من استعلام المجهولات بحيث لا يغلط إلا نادراً، والعلم المتكفل به هو^٢ المنطق.

لا يقال: هذا المنطق إن كان من الأوليات فليستغن عن تعلّمه وإلاّ قليفتقر إلى منطق آخر، ولأنّ كثيراً ممّن لم يتعلم هذا العلم اكتسب العلم بالمجهولات. لأنّ نجيب عن الأوّل بأنّ أكثر المباحث العقلية من هذا العلم أمور متى جرّدت علّمت^٣ صحتها بالبديهة^٤ والذي^٥ ليس كذلك فينتهي^٦ إلى الأوّل لامحالة؛ وعن الثاني أنّا لانقول: الذهن وحده^٧ لا يكفي في إصابة الحق، بل قد يكفي نادراً في البعض^٨ وقد لا يكفي، فيحتاج إلى الاستعانة بالمنطق.

ب [الفصل الثاني]

في موضوع المنطق

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو،

(٢) أك، مل: - هو.

(١) مل: بالبطلان.

(٣) أك: علم.

(٢) أك: بالبديهة صحتها.

(٦) أك: قسيتها.

(٥) أك، مل: + منه.

(٨) مل، أك: + دون البعض / مع: + البعض

(٧) أك: - وحده.

وموضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث إنه يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات. وتفسير المعقولات الثانية: أن الإنسان يتصور حقائق الأشياء أولاً،^١ ثم يحكم على بعضها ببعض^٢ حكماً تقييداً أو خبرياً. فكون الماهية محكوماً عليها على هذا الوجه أمر^٣ لا يلحقها إلا بعد صيرورتها معلومة أولاً، فهو في الدرجة الثانية. فإذا بُحث عن هذه الاعتبارات، لامطناً، بل من حيث إنه كيف يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات تأدياً صواباً فذاك هو المنطق، فلا جرم كان موضوعه المعقولات الثانية من هذا الاعتبار المذكور.

ولما عرفت أن المقصد الأقصى من هذا العلم معرفة القوانين التي بها يمكن اقتناص المجهولات من التصورات والتصديقات، لا جرم رتبنا مقصودنا من هذا العلم على جملتين.



مركز تحقيقات علوم إسلامي

(٢) آك: ببعضها على بعض.

(١) آك: أولاً حقائق الأشياء.

(٢) آك: مل: - هذا.

(٣) مل (نسخه بدل): + كلية أي الناطق.



مركز بحوث الدراسات الإسلامية

الجملة الأولى

في كيفية اقتناص التصورات

(والكلام فيها مرتب على قسمين)



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مركز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

القسم الأول

في المقدمات

(وفيها ست عشر مباحث^٢)



مرکز تحقیقات کامپیوتر و علوم اسلامی

فدا [المبحث الأول]

في التقسيم الجامع لمباحث هذا الباب

[دلالة] ^١ اللفظ المفيد إمّا أن يعتبر بالقياس إلى تمام مفهومه، أو إلى ما اندرج فيه من حيث هو كذلك، أو إلى الخارج عنه اللّازم له في الذهن. ^٢ فالأوّل ^٣ المطابقة، والثاني التضمن، والثالث الالتزام. والمطابقة على قسمين، لأنّ جزء اللفظ إمّا أن يكون دالّاً ^٤ على جزء المعنى وهو المؤلف، أو لا يكون وهو المفرد؛ وهو إمّا أن تمنع نفس تصور مفهومه ^٥ من ^٦ الشركة فيه ^٧ وهو الجزئي، أو لا تمنع وهو الكلي؛ وهو إمّا أن يكون دالّاً على

(١) دليل افزودن واژه دلالة را به تعلیقات مراجعه کنید.

(٢) آک، مل: ما خرج عنه من حيث هو كذلك (بجای «الخارج...الذهن»).

(٣) مع: والأوّل. (٤) آک، مل: دليلاً.

(٥) آک: معناه / مل: تصوّره (بجای «تصور مفهومه»).

(٦) آک: + وقوع. (٧) آک، مل: - فيه.

تمام حقيقة الشيء أو على ما يكون داخلاً فيها أو على ما يكون خارجاً عنها.
 أمّا الدالّ على الماهية، فإمّا أن يكون دالّاً على ماهية شخص واحد وهو
 المقول في جواب "ماهو" بحسب^١ الخصوصية^٢ المحضة، أو على ماهية
 أشخاص؛ وهي إمّا أن تكون مختلفة في شيء من الذاتيات، فيكون تمام الجزء
 المشترك بينها^٣ مقولاً في جواب "ماهو" بحسب الشركة المحضة، أو لا يكون
 وهو المقول في جواب "ماهو" بحسب الشركة والخصوصية معاً. أمّا بحسب
 الخصوصية فظاهر. و^٤ أمّا بحسب الشركة فلأنّ كل ما لكل واحد منها من
 الذاتيات حاصل للآخر، وإلا فقد اختص بعضها بما ليس للآخر فيكون الاختلاف
 بينه وبين ذلك الآخر ليس بالعدد فقط، بل وبالذاتيات، وقد فرضنا أنّه ليس
 كذلك. هذا خلف. وإذا كان تمام ما لكل واحد منها من الذاتيات على
 الخصوصية،^٥ مشتركاً بينه وبين غيره، فلا جرم^٦ كان ذكره جواباً عن السؤال
 عن ماهية تلك الأشياء بحسب الشركة والخصوصية^٧.
 وأمّا الدالّ على جزء الماهية، فإمّا أن يكون دالّاً على كمال الجزء الذي به
 يشارك غيره وهو الجنس وهو المقول في جواب "ماهو" بحسب الشركة
 المحضة ذاتاً ومغاير^٨ له اعتباراً، أو على^٩ كمال الجزء الذي به يمتاز عن غيره

(٢) آك، مل: بالخصوصية.

(١) آك، مل: - بحسب.

(٣) آك، مل: - أمّا بحسب... فظاهر و.

(٣) مل: + إن كان.

(٦) مع: لا جرم.

(٥) مل: الخصوصيات.

(٧) آك: - والخصوصية / مل: الخصوصية والشركة.

(٩) آك، مل: - على.

(٨) آك، مع: مغايراً

وهو الفصل، أو لا يكون واحداً من القسمين، وسنبيّن بالدلالة^١ أنّه لا بدّ وأن يكون ذلك جنس جنس، أو جنس فصل، أو فصل جنس، أو فصل فصل، على اختلاف مراتبها.

ثم إنّ الجنس قد يشارك غيره في الاندراج تحت جنس آخر فوّه،^٢ فيكون نوعاً بالنسبة إلى ذلك الجنس.^٣

ثم إنّ الأجناس قد تترتب متصاعدة لا إلى اللانهاية، لكن إلى ما لا جنس فوقه وهو جنس الأجناس. والأنواع تترتب متنازلة إلى ما لا نوع تحته، وهو نوع الأنواع. والفصل قد يشارك غيره أيضاً في الاندراج تحت جنس، فيكون نوعاً بالنسبة إليه ويحتاج^٤ إلى فصل آخر، لكنّ الجنس الذي هو فصله المقسم، غير الذي هو نوع له.

- وأمّا الدالّ على الخارج عن الماهية، فتقسيمه على وجهين:

فـ «أ»، ذلك الخارجي إمّا أن يكون لازماً، أو لا يكون.^٥ واللازم إمّا أن يكون لازماً للحقيقة، أو للوجود. والأول إمّا أن يكون بين الثبوت بذاته كالزوجية للأربعة، أو لا يكون كالحدوث للجسم. والثاني كالسواد للزنجي.^٦ وإن لم يكن لازماً فإمّا أن يكون بطيء الزوال كالشيبة والشيخوخة.^٧ [أو يكون سريع الزوال كالقيام والقعود].^٨

(١) آك، مل: + إن شاء الله تعالى.

(٢) آك، مل: - فوقه.

(٣) آك، مل: إليه (بجاء «إلى ذلك الجنس»).

(٤) مع: نحتاج.

(٥) مل: + لازماً.

(٦) آك، مل: كسواد الزنجي.

(٧) آك، مل: - وإن لم يكن... الشيخوخة.

(٨) همة نسخ: - أو يكون سريع... القعود (لليل انتخاب را به تعليقات مراجعه كنيد).

ب: ^١ الوصف الخارجي إمّا ^٢ أن يعتبر من حيث إنّه مختص بنوع واحد لا يوجد في غيره وهو الخاصة، أو من حيث إنّه موجود في أكثر من نوع واحد وهو العرض العام.

وأمّا المؤلف، فنقول: الحاجة إلى القول للإفهام، فالقول المفهم إمّا أن يفيد طلب شيء إفادة أولية، أو لا يفيد. فإن كان الأول فإمّا أن يفيد طلب الإفهام بصيغة مخصوصة وهو الاستفهام، أو بما ^٣ عداه، وهو إن ^٤ كان على طريقة الاستعلاء فهو الأمر، وإن كان على طريقة الخضوع فهو السؤال ويقرب منه الاستفهام، وإن كان على طريقة التساوي فهو الالتماس. وإن كان الثاني فإمّا أن يكون محتملاً للصدق والكذب وهو الخبر، أو لا يكون وهو التنبيه، ويندرج فيه التمني والترجي والقسم والنداء. ولنشرع الآن في أحكام هذه الأقسام.



(٢) مع: لها.

(١) مع: ثم ب.

(٢) آك، مل: فإن (بجاء وهو إن).

(٣) آك، مل: ما.

ب [المبحث الثاني]

في مباحث المطابقة والتضمن والالتزام

(وهي هـ [خمس])



مركز تحقيقات لغوية وأدبية

فأ [١] دلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام مسماه؛ ودلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء مسماه من حيث هو جزؤه. واحترزنا بالقييد الأخير عن دلالة اللفظ بالمطابقة على جزء المسمى بالاشتراك. ودلالة الالتزام دلالة اللفظ على لازم مسماه تبعاً لدلالته على مسماه^١ واحترزنا به عن دلالة اللفظ بالمطابقة على اللازم بالاشتراك.

ب [٢] الدلالة الوضعية هي المطابقة والباقيتان تابعتان، لكن لا مطلقاً بل بشرط كون الماهية مركبة في الأول وملزومة في الثاني. ولما لم يكن وجود

(١) مص: من حيث هو لازم (بجاء «تبعاً...مسماه»).

الجزء لكل ماهية لازماً وكان وجود لازم ما لكل ماهية لازماً وأقله أنه ليس غيره، لم يلزم المطابقة التضمن ولزمها الالتزام؛ وأمّا هما فلا يوجدان إلا عند المطابقة لاستحالة حصول التابع من حيث إنه تابع بدون المتبوع.

ج [٣] يمكن استخراج هذه الأقسام بتقسيم آخر وهو أن دلالة اللفظ على المعنى، إما أن تكون وضعية أو عقلية. والأول دلالة اللفظ على تمام مسماه لأننا نعلم بالضرورة أن دلالة كل لفظ على تمام^٢ مسماه غير واجبة^٣ عقلاً. والثاني دلالة اللفظ على لازم مسماه، وذلك اللازم إن كان داخلاً فيه فهو التضمن، وإلا فهو الالتزام.^٤

د [٤] شرط دلالة الالتزام حصول اللزوم الذهني دون^٥ الخارجي. أمّا الأول فلأن اللفظ^٦ الموضوع^٧ لمعني لو^٨ لم يكن بحيث ينتقل الذهن من مسماه إليه، كان حاله معه كحال جميع الألفاظ التي لا دلالة لها عليه أصلاً معه. وأمّا الثاني فلأن الجوهر والعرض متلازمان مع أن اسم أحدهما لا يستعمل في الآخر. ثم إن الملازمة الذهنية شرط لا سبب.

[مهجورية دلالة الالتزام في العلوم]

هـ [٥] دلالة الالتزام مهجورة في العلوم، لا لما قيل من أنها عقلية وإلا

(٢) مع: - تمام.

(١) أك، مل: مع.

(٣) أك، مل: فالالتزام (بجاء «فهو الالتزام»).

(٢) أك: واجب.

(٤) أك، مل: + الذي يكون.

(٥) أك، مل: لا.

(٨) مل: - لو.

(٧) أك، مل: موضوعاً.

لانتقضت^١ بالتضمن؛ ولا لأنّ اللوازم غير متناهية، لأنّ البيّنة منها متناهية؛ بل لأنّ دلالة اللفظ على لازم مسماه إن اعتبر فيها كون اللزوم^٢ بيّناً فذلك ممّا يختلف باختلاف الأشخاص، فلا يكون المدلول مضبوطاً؛ وإن لم يعتبر فيها ذلك، فهو محال. ^٣ لأنّ الغرض من إطلاق الألفاظ إفهام المعاني فإذا^٤ لم يحصل ذلك لم يكن اللفظ مفيداً.



مركز تحقيقات علوم وادب اسلامی

(١) مل: انتقضت.

(٢) آك: اللازم.

(٣) سرآغاز نسخه «دا».

(٤) مل: وإذا.

ج^١ [المبحث الثالث]

في^٢ مباحث المفرد والمؤلف^٣

وهي على وجهين^٤ [الوجه الأول]: المفرد ينقسم^٥ بنوعين آخرين من التقسيم:
فأ^٦ [١] حال اللفظ بالنسبة إلى المعني على أربعة أوجه: فإنه إما أن يتحد
اللفظ والمعني، أو يتكثرا^٧، أو يتكرر اللفظ ويتحد المعني، أو بالعكس.
والأول لا يخلو إما أن يكون نفس مفهوم اللفظ ممكن الحصول في
كثيرين أو لا يكون. فإن كان الأول، فإما أن يكون^٨ على السوية وهو^٩ المتواطئ،

(١) دا: الثالث.

(٢) دا، مع: - في.

(٣) مع: المركب.

(٤) آك: هي ز / دا: - وهي على وجهين / مع: + فأ / مل: وهي ب فأ.

(٥) آك: يقسم.

(٦) دا: الأول.

(٧) دا: - أو يتكثرا.

(٨) آك، دا، مل: - أن يكون.

(٩) دا: فهو.

أو لا على السوية وهو المشكك. وإن كان الثاني فهو العلم.
والثاني الأسماء المتباينة.

والثالث المترادفة، سواء كانت من لغة واحدة أو من لغات مختلفة.^١
والرابع لا يخلو إما أن يكون وضعه لها على السواء، أو لا يكون. والأول
الأسماء المشتركة، سواء كانت من لغة واحدة أو من لغات مختلفة.^٢ والثاني
[الأسماء] المنقولة،^٣ فإما^٤ أن يكون النقل من موضوعه الأول إلى الثاني بسبب
مناسبة بينهما، أو لا يكون. والأول المجاز. ثم إن^٥ تلك المناسبة إن كانت هي
الاشتراك^٦ في بعض الأمور، كان اللفظ مستعاراً وإلا فلا.^٧

ب^٨ [٢] اللفظ المفرد إما أن يكون بحيث يصلح لأن يخبر به عن شيء، أو
لا يكون. والثاني الحرف. والأول إما أن يدل على الزمان المعين الذي^٩ لذلك
المعني وهو الفعل، أو لا يدل وهو الاسم؛ وهو إما أن يكون موضوعاً لجزئي^{١٠}
وهو العلم، أو لكلي^{١١} وهو إما أن يكون^{١٢} لماهية معينة وهو اسم الجنس، أو لذي
صفة معينة من غير دلالة على خصوصية ماهية ذلك الموصوف وهو
المشتق.

(١) دا: - مختلفة. (٢) آك، دا، مل: - مختلفة.

(٣) مج: - المنقولة. (٤) مج: إما.

(٥) مج: - إن. (٦) دا: مشابهة. (بجاء «هي الاشتراك»)

(٧) دا، مل: + والثاني المنقول. (٨) دا: الثاني.

(٩) آك، مل، مج: - الذي. (١٠) مج، مل: أن يدل على شخص معين.

(١١) مج، مل: لا يكون كذلك (بجاء «لكلي»). (١٢) مج، مل: + موضوعاً.

[الوجه الثاني]: وأمّا المؤلف فالمشهور أنّه إمّا أن يتألف^١ من اسمين، أو اسم وفعل. ونقضوه بالنداء. وأُجيب عنه بأنّ حرف النداء في تقدير الفعل^٢. وأُجيب عن هذا الجواب بأنّه لو كان كذلك لاحتمل^٣ التصديق والتكذيب. وشك آخر وهو أنّ قولنا «الفعل والحرف لا يخبر عنهما» خبر^٤. قال المخبر^٥ عنه في هذا الخبر إن كان اسماً كانت القضية كاذبة، وإلا كانت متناقضة. لكن الاستقصاء في هذه المباحث ممّا لا حاجة بالمنطقي^٦ إليه.



مركز تحقيقات كميّات علوم إسلاميّة

(٢) مل، دا: + أي أنادي زيدا

(١) آك، دا، مل: يتألف.

(٢) آك، مل: - خبر.

(٣) مل: احتمل.

(٤) دا: بالمنطق.

(٥) مل: والمخبر.

د^١ [المبحث الرابع]

في مباحث الكلي والجزئي

(وهي أحد عشر بحثاً^٢)



فأ^٣ [١] الكلي والجزئي بالذات المعني وبالعرض اللفظ.

[تقسيم الكلي باعتبار مصداقه]

ب [٢] المعني الكلي الذي يشير العقل إليه: أ-^٤ قد يكون ممتنع الوجود،
كشريك الإله. ب-^٥ وقد يكون ممكن الوجود و^٦ لكن لا يعرف^٧ وجوده،^٨ كحائط

(٢) آك، مع، مل: يا (بجای «أحد عشر بحثاً»).

(١) دأ: الرابع.

(٢) آك، مع، مل: أ.

(٣) دأ: آ.

(٤) آك، دأ: -و.

(٥) آك، دأ: -ب.

(٦) آك: له وجود.

(٧) مل: لا نعرف.

من ياقوت^١. ج-^٢ وقد يكون موجوداً لكن يمتنع أن يكون في الوجود منه أكثر من الواحد، كإله تعالى. د-^٣ وقد يكون الموجود منه واحداً فقط وإن جاز وجود مثله، كالشمس. هـ-^٤ وقد يكون الموجود منه^٥ اشخاصاً كثيرة متناهية كالكواكب. وقد يكون غير متناهية، كالإنسان.

[الجزئي الحقيقي والجزئي الإضافي]

ج [٣] الجزئي يقال بالاشتراك على الشخص وعلى كل أخص تحت أعم. والفرق أن الجزئي بالمعنى الأول غير مضاف ولا كلي، وبالمعنى الثاني مضاف إلى ما فوقه وقد يكون كلياً.

د [٤] لاشك أنه لامناغة بين المعنيين، لأن كل شخص جزئي بهما، وإن كان الثاني أعم من الأول^٧. لأن كل شخص فله ماهية فإذا اعتبرت ماهيته محذوفاً عنها مشخصاتها، ثم أضيف إليها، كان بهذا الاعتبار جزئياً مضافاً^٨ لكنه ليس جنساً له، لأنه يمكننا تصور الشخص مع الذهول عن الاعتبار المذكور.

(١) آك، مل: + بحر من زبيق لم يذكرهما الشيخ وذكرهما أبو البركات (دلائل عدم انتخاب ابن دو

نسخه را به تعليقات مراجعه كنيد) (٢) آك، دا: ج

(٣) دا: واحد. (٤) آك، دا: د

(٥) آ، دا: هـ. (٦) مل: فيه.

(٧) دا: من. (٨) آك: مضاف.

[الكلي الطبيعي والكلي المنطقي والكلي العقلي]

هـ [٥] إذا قلنا مثلاً للحيوان^١ أنه كلي فهناك أمور ثلاثة: أحدها الحيوان من حيث إنه حيوان. الثاني كونه كلياً وهو مغاير للأول. لأن الكلي قد يكون حيواناً، وقد لا يكون وهو الجماد^٢ وغيره، وبالعكس. ولو كان كونه حيواناً وكونه كلياً^٣ امراً واحداً، أو تقوّم أحدهما بالآخر، لاستحال ذلك. ولأن كونه كلياً أمر نسبي يعرض للحيوان بالنسبة إلى موضوعاته، والنسبة بين الشئيين متأخرة عنهما، فالكلية متأخرة عن ماهية الحيوان، وماهية الإنسان متأخرة^٤ عن ماهية الحيوان لوجوب تأخر المركب عن مفرداته. [الثالث] وإذا عرفت^٥ ذلك ظهر أن المتركب عنهما^٦ مغاير لهما. فلنخص كل واحد منها^٧ باسم خاص: فالأول هو^٨ الكلي الطبيعي، والثاني هو^٩ الكلي المنطقي، والثالث هو^{١٠} الكلي العقلي. أمّا الكلي الطبيعي، فلا شك في وجوده في الأعيان، لأن الحيوان جزء من هذا الحيوان ومتى كان المركب موجوداً كان البسيط موجوداً وإلا كان الموجود مركباً من^{١١} المعدوم. وأمّا^{١٢} الكلي المنطقي، فهو نوع من مقولة المضاف. وسيأتي الكلام في

(١) آك: للحيوان مثلاً. (٢) دا: كالجماد.

(٣) آك: كونه كلياً وكونه حيواناً. (٤) آك، دا: المتأخرة.

(٥) دا: عرض. (٦) دا: منهما.

(٧) آك، دا: منهما. (٨) آك: - هو.

(٩) آك، دا: - هو. (١٠) آك، دا: - هو.

(١١) آك، دا: متركبا عن. (١٢) مع: + الثاني هو.

أنّ الإضافة هل لها وجود في الأعيان أم لا.

[نقد القول بأنّ الكلي العقلي هو الصورة الذهنية]

وأما^١ الكلي العقلي، فالمشهور أنّه هو^٢ الصورة الذهنية. قالوا: لأنّ الموصوف بالكلية موجود، لأنّ عدم الصرف يستحيل^٣ أن يكون مشتركاً فيه بين كثيرين، وكل موجود فإمّا في الخارج أو في الذهن. والأوّل محال، لأنّ كل موجود في الخارج فهو^٤ شخص معيّن متميّز عن كل ما عداه وكل ما كان كذلك لم يكن مشتركاً فيه بين كثيرين، فلم يكن كلياً. ولما بطل كون الكلي موجوداً في الخارج، ثبت أنّه في الذهن.

ثم سألوا أنفسهم وقالوا: ^٥ الصورة الذهنية صورة شخصية^٦ في نفس شخصية. فما ذكرتموه من الإلزام حاصل فيها.^٧ وأجابوا بأنّا إذا قلنا للصورة الذهنية أنّها كلية، فلانعني بها كونها بعينها مشتركاً فيها بين الأشخاص الخارجية، بل المراد أنّ أيّ واحد من الأشخاص الموجودة في الخارج من النوع الواحد إذا سبق إلى النفس بدلاً عن غيره وأخذت النفس تلك الماهية مجردة عن جميع لواحقها، لم يكن الحاصل في النفس إلّا ذلك الأثر أو ما^٨ يساويه.

(١) مع: + الثالث هو.

(٢) دا: هي.

(٣) دا: استحال.

(٤) مع: - فهو.

(٥) أك: فقالوا و/ دا: فقال.

(٦) مع: مشخصة.

(٧) دا: فيه.

(٨) دا: - ما.

هذا منتهى كلامهم: ^١ وهو مشكل من وجهين: ^٢ و ^٣ [الوجه الأول]: هذا بناء على القول بالصورة الذهنية وهي عندنا ^٤ باطلة. وبتقدير القول بها، لكنه لا يصح تفسير الكلي بها وإلا كان ^٥ تقسيم الكلي إلى الذاتي المفسر بجزء الماهية وغيره ^٦ خطأ. لأن الصورة الذهنية التي قد تكون حادثة بعد حدوث الشخص، يستحيل أن تكون جزءاً من ماهية الشخص الموجود في الخارج.

ب ^٧ [الوجه الثاني]: المراد من قولنا «إن تأثر النفس عن كل تلك الأشخاص واحد» هو أننا نتصور قدراً مشتركاً بين تلك الأشخاص، وتصور القدر المشترك، إن لم يتوقف ^٨ على تحقق ^٩ القدر المشترك، لم يكن التصور الذهني مطابقاً للأمر الخارجي فكان ^{١٠} جهلاً؛ وإن كان مطابقاً فلا بد من حصول قدر مشترك في نفس الأمر. فذلك الأمر ^{١١} المشترك هو الكلي في الحقيقة، والصورة الذهنية إنما تسمى كلية مجازاً لكونها ^{١٢} علماً متعلقاً بما هو الأمر الكلي. [وجه آخر] ثم نقول: ^{١٣} لم ^{١٤} لا يجوز أن يجعل ^{١٥} كل شخص في الخارج كلياً

(١) مل: - أعم من الأول (ص ٢٦) ... كلامهم. (٢) مج: لوجهين.

(٣) دا: فالأول. (٤) دا: عندي.

(٥) دا: لكان. (٦) آك، مج، مل: - وغيره / مج (نسخه بدل): وغيره.

(٧) دا: الثاني. (٨) مج (نسخه بدل): إن توقف.

(٩) دا: تحقيق. (١٠) دا: وكان.

(١١) دا: - الأمر. (١٢) دا: لكونهما.

(١٣) مل، دا: - ثم نقول / آك: ج (به جاي ثم نقول).

(١٤) آك: ج ولم / دا، مل: ولم. (١٥) مج، مل: لا يجعل.

بشرط حذف الشخصيات عنه؟

[دليل المصنف على أن الكلي موجود في الخارج]

والذي نقوله: أننا نعلم بالضرورة أن أشخاص النوع الواحد^١ مشتركة^٢ في طبيعة ذلك النوع ويمتاز كل واحد منها^٣ عما عداه بخصوصيته^٤ وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فذلك القدر المشترك هو الكلي، فيكون الكلي موجوداً في الخارج.

وأما الذي يعتقد في المشهور من إثبات صورة مجردة في الذهن، فسيأتي إبطالها في الحكمة إن شاء الله.^٥

[نقيض الأعم أخص]

و^٦ [٦] الكلي وإن كان أعم من الجزئي، لكن عدمه أخص من عدم الجزئي. فإنه لما كان كلما صدق السواد صدق اللون ولا ينعكس، لاجرم حكمنا بأن اللون أعم من السواد. فكذلك^٧ كلما صدق اللالون صدق اللاسواد ولا ينعكس، فوجب أن يكون اللالون أخص من اللاسواد؛ ولميته أن الذي يعاند^٨ هذا الشخص أكثر ممّا^٩ يعاند^{١٠} هذا النوع.

(١) دا: - والذي نقوله... الواحد.

(٢) مع: مشترك.

(٣) دا: - منها.

(٤) مع، مل: بخصوصية.

(٥) دا، مع: - إن شاء الله.

(٦) دا: + و (مكرر).

(٧) دا، مل: فذلك.

(٨) آكه مل: يغير.

(٩) دا: بهذا.

(١٠) مع: من التي (بجاء «متا»).

(١١) آكه مل: يغير.

[النسب الأربعة]

ز [٧] كل معقولين^١ فلا بد وأن يكون أحدهما مع الآخر، إمّا^٢ أخص منه مطلقاً، أو أعم منه مطلقاً، أو لا أعم ولا أخص، أو أعم من وجه وأخص من وجه كالحيوان والأبيض. وكل ذلك ممكن. فأمّا أن يكون أعم منه مطلقاً وأخص مطلقاً من وجه واحد، فذلك محال.

[أعرفية الكلبي من الجزئي]

ح [٨] الكلبي أعرف من الجزئي للاستقراء والحجة. فإنّ الأعم أقلّ شرطاً ومعانداً من الأخص^٣ وما كان كذلك كان أكثر وقوعاً في الذهن فهو أعرف.

[إدراك الشخص المعين من حيث إنّه ذلك الشخص كيف يمكن]

ط [٩] إدراك الشخص المعين من حيث إنّه ذلك الشخص إمّا بالوجدان وهو كما يعلم كل أحد ذاته المعيّنة من حيث هي هي، وإمّا بالحس وهو كما إذا أبصرنا زيدا وأشرنا إليه.

وهاهنا^٤ بحث، وهو أنّ الحس^٥ تعلّق به من حيث هو هو، أو بالأمر المشترك بينه وبين غيره. والمشهور هو الأوّل، وفيه شك. لأنّنا إذا فرضنا جسمين يساوي كل واحد منهما الآخر في الشكل واللون والمقدار وسائر الصفات المحسوسة، فإنّه يشتبه أحدهما بالآخر حتى إذا رأينا أحدهما ثم غاب عنا ثم رأيناه مرّة أخرى،^٦ فلاندرى أنّ الذي رأيناه أولاً هو الذي رأيناه ثانياً أو

(٢) آك، دا، مل: - إمّا.

(١) دا: مقولتين.

(٣) مل: هنا.

(٢) دا: + كل.

(٤) مع: ثانياً. (بجاء «مرة أخرى»)

(٥) دا: الجنس.

غيره الذي يماثله. ومن المعلوم أنَّ الأمر الذي به^١ امتاز كل واحد منهما^٢ عن غيره غير مشترك فيه لاستحالة أن يكون ما به الاشتراك عين به الامتياز. ولو كان الحس حين تعلُّق بالشخص المعين تعلُّق بذلك الأمر الذي لأجله هو هو، لاستحال أن يشتبه هو بغيره لاستحالة حصول ذلك الأمر في غيره. فلمَّا حصل الاشتباه علمنا أنَّ الحس لم يتعلَّق به من حيث هو هو بل بالقدر المشترك، أو^٣ إن كان الحس متعلقاً به من حيث هو هو^٤ لكنَّ الخيال لا يستثبته. وإذا عرفت ذلك ظهر أنَّ الذي يشير إليه^٥ كل واحد منَّا إلى نفسه بقوله "أنا" غير الذي يشير إليه غيره إنَّه^٦ هو.

[الشخصية هل هي أمر ثبوتي زائد على الماهية]

ي [١٠] أمَّا أنَّ الشخصية هل هي أمر ثبوتي زائد على الماهية أم لا، وبتقدير كونه كذلك فهل هي مقولة على شخصية كل شخص بالتواطؤ أم بالاشتراك، وبتقدير كونه بالتواطؤ فكيف يتشخص الشخص بانضمام^٧ كلي إلى كلي؟ فالقول فيه سيأتي في الحكمة.

و^٨ لكنَّا نقول الآن: إنَّا^٩ إذا أشرنا إلى الشخص المعين^{١٠} وفرضنا أنَّ

(١) مل: - به. (٢) مل: منها.

(٣) مل: و.

(٤) آك، مل: - هو / مع: تعلُّق به (بجاء «كان الحس... هو هو») / مص: كان الحس... هو هو.

(٥) دا: - إليه / مل: إليه يشير. (٦) آك، دا، مل: بأنَّه.

(٧) آك: من انضمام. (٨) آك، مع: - و.

(٩) مع: - إنَّا. (١٠) مع: شخص معين.

الإشارة تعلّقت به من حيث إنّه هو، فهذه الإشارة لا تكون متناولة للصفات التي لا تتوقف شخصيته^١ على تحققها؛^٢ وهل يتضمن الإشارة إلى الشخصيات، فيه تردد، لأنّه يحتمل أن يقال الشخصيات علل التشخيص^٣ والإشارة متعلقة بالمتشخص لا بما لأجله التشخيص. ويحتمل أن يقال: التشخيص ليس حكماً حاصلاً للماهية معللاً بالمشخصات، بل لا معني للتشخيص إلا انضمام^٤ تلك الأمور إليه^٥ حتى يكون المجموع ذلك الشخص. وفي كل واحد من الاحتمالين تدقيقات^٦ سيأتي تفصيلها في الحكمة.

[حمل المواطاة وحمل الاشتقاق]

يا [١١] كل كلي محمول بالطبع وكل جزئي موضوع بالطبع. لأنّ الكلي^٧ هو القدر المشترك بين الأعداد وذلك المشترك إمّا أن يكون ذاتاً أو صفة. فإن كان الأوّل كان محمولا حمل المواطاة. وإن كان الثاني كان محمولا حمل الاشتقاق. وأمّا الجزئي فهو الشخص المشار إليه وهو بالنسبة إلى كلية لا بدّ وأن يكون موضوعاً. ولنتكلم^٨ ها هنا^٩ في حقيقة المحمول والموضوع.^{١٠}



- | | |
|------------------|--------------------------------|
| (١) دا: شخصية. | (٢) دا: + أي العرضية المفارقة. |
| (٣) مل: الشخص. | (٤) دا: الانضمام. |
| (٥) دا: إليها. | (٦) دا: بدقيقات. |
| (٧) مل: للكلي. | (٨) دا: وليتكلم. |
| (٩) آك، مل: هنا. | (١٠) دا: الموضوع والمحمول. |

هـ^١ [المبحث الخامس]

في المحمول والموضوع

إذا قلنا «كل ج ب» فلسائل^٢ أن يقول: إن كانت^٣ حقيقة الجيم هي بعينها^٤ حقيقة الباء، فيكون الجيم والباء لفظين مترادفين، فلاحمل هناك في الحقيقة ولاوضع؛ أو غيرها، فيمتنع أن يقال: إن أحدهما هو^٥ الآخر، لأن الشيء لا يكون نفس غيره.

وجوابه أن شيئاً إذا كان موصوفاً بشيء فإنه يُحمل الموصوف على الصفة كقولنا^٦ «المتحرك جسم» على معنى أن حقيقة الشيء الذي له وصف الحركة هي الجسم، وتُحمل الصفة على الموصوف كقولنا «الجسم متحرك» على معنى أن الجسم موصوف بالحركة، والأول يسمى حمل المواطاة والثاني حمل الاشتقاق.

(٢) مع: فلسائل.

(١) دا: الخامس.

(٣) دا: بعينه.

(٣) دا، مل: كان.

(٤) مع: كقولك.

(٥) آك، مع: هو.

لا يقال: الإشكال بعد^١ باق، لأننا إذا قلنا: الجسم موصوف بالحركة، فإمّا أن يكون المفهوم من الجسم هو المفهوم من الموصوف بالحركة،^٢ فحينئذٍ يعود الإشكال ولأنّ المفهوم من^٣ الموصوف بالحركة شيء ما له الحركة من غير بيان أنّ ذلك الشيء جسم أو غير جسم. اللهم إلا أن يعرف^٤ ذلك بنظر آخر. وإمّا أن يكون مغايراً له، فحينئذٍ يمتنع أن يقال: إنّ أحدهما هو^٥ الآخر.

لأنّا نقول: المفهوم من^٦ المتحرك شيء له الحركة، لا على معنى إسناد الحركة إلى الشيء^٧ المطلق من حيث هو شيء^٨ وإلا لكان^٩ قولنا "متحرك" قضية، ولما جاز أن يقال «زيد متحرك» لأنّ الشيء الواحد في الخبر^{١٠} الواحد لا يمكن إسناده^{١١} إلى أمرين،^{١٢} بل المراد أنّ شيئاً متعيناً في نفسه مجهولاً عند القائل وجدت له الحركة. فإذا قلنا «الجسم متحرك» بقولنا^{١٣} "الجسم" نبين^{١٤} ماهية ذلك الشيء الذي تثبت^{١٥} له الحركة.^{١٦}



مركز تحقيقات كميّات علوم اسلامی

- | | |
|--------------------------|------------------------------------|
| (١) دا: - بعد. | (٢) دا: - فإمّا... بالحركة. |
| (٣) مل: - المفهوم من. | (٤) مل (نسخه بدل)، دا: يفهم. |
| (٥) آك، مج: - هو. | (٦) دا: - من. |
| (٧) دا: اللا شيء. | (٨) دا، مل: + مطلقاً. |
| (٩) آك، مج: كان. | (١٠) دا، مل: الحين / مص: برابر متن |
| (١١) آك: استناده. | (١٢) دا، مل: + مختلفين. |
| (١٣) آك، دا، مل: فقولنا. | (١٤) دا: + به. |
| (١٥) آك، دا: ثبتت. | (١٦) دا، مل: الحركة له. |

و^١ [المبحث السادس]

في^٢ مباحث الماهية



مركز تحقيقات علوم إسلامي

[نقد قول من قال المقول في جواب "ما هو" هو الذاتي الأعم]

فأ^٢ [١] قال بعضهم: الدالّ على الماهية هو الذاتي الأعم. وهو باطل لأنّ لفظة "ما هو" سؤال عن حقيقة الشيء، فيكون جوابه بذكر تمام الماهية^٥، والذاتي الأعم وحده ليس تمام ماهية^٦ الشيء،^٧ وإلاّ لكان^٨ الشيء نفس ما ليس هو

(١) دا: السادس.

(٢) دا: - في.

(٣) دا: - وهي د.

(٤) دا: الأول.

(٥) مع: + للشيء.

(٦) آك: الماهية.

(٧) آك، مع: للشيء.

(٨) آك، مل: كان.

ولكان^١ الجزء هو الكل ولكان^٢ وجود^٣ الجزء الآخر^٤ و^٥ عدمه بمثابة واحدة.

[الفرق بين المقول في جواب "ماهو" وفي طريق "ماهو" والداخل في جواب "ماهو"]

ب^٦ [٢] الفرق بين المقول في جواب "ماهو"، وبين المقول^٧ في^٨ طريق "ماهو"، والداخل في جواب "ماهو"، أن السؤال^٩ الطالب لتمام الماهية لا يكون جوابه إلا بذكر جميع أجزائها، فتمام هذا الجواب هو المقول في جواب "ماهو"، وكل واحد من أجزائه هو المقول^{١٠} في طريق "ماهو" لو^{١١} كان مذكوراً بالمطابقة، والداخل في جواب "ماهو" لو^{١٢} كان مذكوراً بالتضمن.

[المقول في جواب "ماهو" بحسب الشركة]

ج^{١٣} [٣] قد عرفت أن المقول في جواب "ماهو" على أقسام ثلاثة: ^{١٤} منها المقول في جواب "ماهو" بحسب الشركة وهو تمام الجزء المشترك بين الأمور المختلفة بالماهية. فنقول: تلك الأمور إما أن تكون أنواعاً تحت جنس واحد، أو

(٢) آك، مع، مل: كان.

(١) آك، مع، مل: كان.

(٤) مل: الأخير.

(٣) دا: موجود.

(٦) دا: الثاني.

(٥) دا: - الآخر و.

(٨) آك: - المقول في.

(٧) مل: - بين المقول.

(١٠) دا: مقول.

(٩) مع: سؤال

(١٢) دا: إن.

(١١) دا: إن.

(١٢) آك: ثلاثة أقسام .

(١٣) دا: الثالث.

لا يكون. فإن كان الأول - فسواء كثرت تلك الأنواع أو قلت - كان الجواب واحداً؛ لأنّ تمام القدر المشترك بين كل اثنين منها هو بعينه تمام القدر المشترك بين كلها. وإن كان الثاني فكلّما كانت^١ الأنواع أكثر تباعداً في الجنس كان الجواب بذاتيات أقلّ.

[الدال على الماهية لا يجوز تسميته بالذاتي]

د^٢ [٤] الدال على الماهية لا يجوز تسميته بالذاتي. لأنّ الذاتي إمّا أن يكون ذاتياً لنفسه وهو محال، لأنّ الذاتي منتسب إلى الذات والشئ يستحيل انتسابه إلى نفسه؛ أو لغيره وهو باطل،^٣ لأنّ الذي يكون هو ذاتياً له لا بد وأن يكون مركباً منه ومن غيره، فحينئذ يكون^٤ هو أحد أجزائه فلا يكون دالاً على ماهيته،^٥ لأنّ أحد أجزاء المركب لا يكون دالاً على تمام الماهية.^٦

مركز تحقيق مكتبة العلوم والحقوق
* * *

(٢) دا: الرابع.

(١) مع: كان.

(٤) دا: فيكون حينئذ.

(٣) مع: محال.

(٦) آك، دا، مل: ماهيته.

(٥) مع: الماهية.

ز^١ [المبحث السابع]

في مباحث جزء الماهية

(وهي أحد عشر بحثاً^٢)

مركز بحوث كويتية للعلوم الإنسانية

[أجزاء الماهية متقدمة على الماهية في الوجود الخارجي]

فأ^١ [١] الماهية إذا كانت مركبة من أمور^٢ فلاشك أنَّ كل واحد منها جزء الماهية، وكل^٣ فإنَّه محتاج في طرف الثبوت إلى ثبوت^٤ كل واحد من أجزائه معاً وفي طرف اللانثبوت إلى لاثبوت واحد منها؛ وهذا التقدم مقرَّر أيضاً^٥ في

(١) دا: السابع. (٢) آك، مع، مل: يا (بجاء «أحد عشر بحثاً»).

(٣) آك: - من أمور / مع: أجزاء (نسخه بدل): أمور.

(٤) دا: فكل. (٥) آك، دا، مل: - ثبوت.

(٦) مع: أيضاً مقرر.

العقل، فإننا نعقل أنه لو لا أن^١ للأجزاء^٢ وجوداً وعدماً لما^٣ تقرّر لكل وجود ولاعدم. لا يقال [فأ]: تلك الأمور إذا اجتمعت فإن حصلت لها وحدة فهي إن حصلت لكل واحد من تلك الأجزاء لزم قيام العرض الواحد بالمحال الكثيرة،^٤ وهو محال. أو لكل^٥ واحد منها بعضها فتتقسم الوحدة، أو لا تحصل لها وحدة أصلاً فلا تحصل عند اجتماعها ماهية واحدة، فلا يكون تلك^٦ البسائط أجزاء لشيء.^٧ ب، [لا يقال أيضاً]: تقدّم الجزء على الكل إمّا بنفس الماهية وهو محال. لأنّ الماهية إذا اعتبرت من حيث هي لم يكن محكوماً عليها^٨ لا بالسبق^٩ ولا بالتقدم ولا بالتأخر، ولا بالمعية.^{١٠} وإمّا بنفس الوجود وهو محال لأنّ التقدم بالوجود لا يحصل إلا مع الوجود، واعتبار حال أجزاء الماهية معها اعتبار حاصل قبل الوجود.

لأنّا نجيب عن الأول: بأنه منقوض^{١١} بجميع الهيئات الاجتماعية. وعن الثاني: لمّ لا يجوز أن يكون تقدم جزء الماهية عليها بنفس الماهية؟ قوله «الماهية إذا اعتبرت من حيث هي لم تكن متقدمة عليها^{١٢} ولا متأخرة»، قلنا:

(١) مع (نسخه بدل)، آك، دا، مل: - أن.

(٢) مع (نسخه بدل) دا، مل: الأجزاء.

(٣) دا: بما.

(٤) آك، دا، مل: - الكثيرة.

(٥) آك، دا: بكلّ.

(٦) آك، مع: - تلك.

(٧) آك، دا، مل: الشيء.

(٨) مع: عليه.

(٩) دا: بالنية.

(١٠) دا، مع، مل: - ولا بالمعية.

(١١) مل: مقبوض.

(١٢) آك، دا، مل: على غيرها / مع (نسخه بدل): على عنها.

إن عנית به^١ أن نفس تلك الحقيقة ليس نفس تقدمها، فالأمر كذلك؛ وإن عנית أنها لا تقتضي شيئاً من هذه الاعتبارات، فممنوع. وهذا كالسلب والإيجاب، فإن شيئاً من الماهيات لا يخلو عنهما وإن كان كل ماهية من حيث هي هي مغايرة لمفهومهما. ومما يحقق ذلك أن كون الماهية بحيث يصح أن يعرض^٢ لها الوجود اعتبار لا يمكن توقفه على الوجود، وهو^٣ من لواحقها، فلا يكون تقدمها عليه بالوجود.^٤

وإن^٥ سلمنا^٦ ذلك، فلم^٧ لا يجوز^٨ التقدم بالوجود؟ قوله «التقدم بالوجود لا يحصل إلا مع الوجود». قلنا: هذا ممنوع،^٩ لأن الشئيين إذا كانا بحيث متى وجدا كان^{١٠} وجود أحدهما متوقفاً^{١١} على وجود الآخر، كانت تلك الحثية حاصلة قبل تحقق الوجود وتلك الحثية هي المراد بالتقدم.

[الجزء قد يكون متقدماً على الكل وقد يكون متأخراً]

ب^{١٢} [٢] الجزء قد يكون متقدماً على الكل كما ذكرناه^{١٣}، وقد يكون

(١) آك، دا، مل: - به.

(٢) مل: يفرض.

(٣) مع: هي.

(٤) آك، دا، مل: + وإن.

(٥) مع: - وإن.

(٦) مع: + لا يحصل.

(٧) آك: ولكن لم (بجاء «فلم»).

(٨) آك، مل: لا يكون.

(٩) دا، مع، مل: معه.

(١٠) مل: + من وجهين.

(١١) دا: وجد لكان.

(١٢) آك: متقدماً.

(١٣) مل: ج / دا: الثاني

(١٤) مع: ذكرناه.

متأخرا عنه كالأجزاء المقدارية بناء على نفي الجزء.

[جزء الماهية لا يكون صفة له]

ج^١ [٣] جزء الماهية لا يكون صفة لها؛ لأن الصفة حالة في الموصوف والحال متأخر عن المحل، فالصفة متأخرة. ولا شيء من الجزء بمتأخر، فلا شيء من الصفة بجزء وبالعكس. ولأنه لو اتصفت الماهية المركبة^٢ بشيء من أجزاء نفسها^٣ لكان ذلك الجزء جزءاً من الموصوف بنفسه، فالموصوف^٤ متقدم وجزؤه متقدم عليه، فيتقدم^٥ الشيء على نفسه بمرتبتين.^٦

ولقائل أن يقدر^٧ في المقدمة القائلة بأن الحال متأخر^٨ عن المحل فيقول: لم لا يجوز أن يكون ماهية كل واحد من تلك البسائط تقتضي أن تكون حالة^٩ في تلك الماهية المركبة عنها بشرط تكونها عنها؟ وعلى هذا التقدير يكون ذواتها سابقة على ذات الماهية المركبة، وحلولها فيها متأخر^{١٠} عن تكون^{١١} تلك الماهية المركبة.^{١٢}

(١) دا: الثالث / مل: د.

(٢) مع: - المركبة.

(٣) دا: أجزائها.

(٤) دا: - بنفسه فالموصوف / أك، مل: والموصوف.

(٥) دا: فتقدم.

(٦) مل: - الشيء على نفسه بمرتبتين.

(٧) دا: أن يقول إنما تقدم (به جاي أن يقدر)

(٨) مل: يتأخر.

(٩) مل: حالاً.

(١٠) مع، مل: متأخرة.

(١١) دا: كون / مل: - تكون.

(١٢) مل: + على نفسه.

[جزء الماهية مقدم في الذهن]

د^١ [٤] جزء الماهية قد عرفت أن تقدمه متصور. فاعلم الآن أن تصوره أيضاً متقدم. والشيخ لما ذكر أن تصور الذات^٢ لا بد وأن يكون مسبوقاً بتصور أجزائها قال «إن تلك الأجزاء قد لا تكون معلومة على التفصيل و^٣ لكنّها متى أخطرت بالبال تمتلئت مفصلة».

و فيه نظر؛ لأن كل واحد^٤ من بسائط الماهية المركبة إن كان معلوماً فلا بد وأن يتميز عن غيره في الذهن،^٥ لأنّا متى عقلنا ماهيتين مختلفتين فمن الممتنع أن لا يعقل^٦ امتياز إحداهما^٧ عن الأخرى^٨ حال علمنا بهما؛ وإن لم تكن معلومة^٩ مع أنّنا نعلم الذات، فذلك يقدر في أن تصور الذات متوقف على تصور أجزائها،^{١٠} مع أن ذلك معلوم بالضرورة.

[أقسام تألف الماهية]

هـ^{١١} [٥] تألف الماهية عن^{١٢} أجزائها، قد يكون تألفاً طبيعياً كتألف^{١٣} بدن الحيوان عن الأعضاء، وقد يكون صناعياً كتألف^{١٤} السرير عن أجزائه.

(٢) أك: الذاتيات / دا، مل: الماهيات.

(١) دا: الرابع / مل: هـ.

(٢) مل: واحدة.

(٣) أك، دا: و.

(٤) دا: لانعمل

(٥) أك، دا، مل: في الذهن عن غيره.

(٨) أك، مل: أحدهما عن الآخر.

(٧) مع: كل واحد منهما.

(١٠) أك، دا، مل: أجزائه.

(٩) أك، دا، مل: معلوماً.

(١٢) دا: من.

(١١) دا: الخامس / مل: و.

(١٣ و ١٤) مع: كتأليف.

[اختلاف القوم في تفسير الذاتي]

و^١ [٦] اختلفوا في تفسير الذاتي:

[الأول] فمنهم من فسرهُ بأنّه الذي يمتنع خلواته عنه ويندرج^٢ فيه جميع لوازم الوجود والماهية.

[الثاني] ومنهم من فسرهُ بأخص منه وهو الذي يمتنع خلواته في ماهيته عنه.

[الثالث] ومنهم من فسرهُ بأخص منه وهو الذي يمتنع رفعه عن الماهية.

[الرابع] ومنهم من جعله أخص منه^٣ وهو^٤ الذي يكون بين الثبوت

لامحالة. وقد ذكر أن^٥ بين^٦ الثبوت للشيء هو ما يكون^٧ بحيث يمتنع شعور الذهن بالشيء إلا مع شعوره بذلك الوصف. وإنما كان هذا^٨ أخص من الثالث لأنّه^٩ من الجائز أن يكون الوصف بحيث تمكن الغفلة عنه مع الشعور بالموصوف، إلا أنّه متى حصل الشعور بثبوت الموصوف فإنّه لا يمكن الذهن من إزالته عنه.

[الخامس] ومنهم من جعله^{١٠} أخص وهو الذي يكون جزء الماهية، وهم

المحققون.

(١) دا: السادس.

(٢) مل: فيندرج.

(٣) دا، مع، مل: - منه.

(٤) آك، دا، مل: + أنّه.

(٥) آك، مع، مل: - قد ذكر أنّ.

(٦) آك، مل: البيّن.

(٧) آك: الذي يكون / دا، مل: الذي (بجاء «ما يكون»).

(٨) آك، دا، مل: - هذا.

(٩) دا، مل: لأنّ.

(١٠) دا: جعل.

والنزاع^١ في هذه التفاسير إمّا في اللفظ وهو غير لائق بالمباحث^٢ الحقيقية، وهو أيضاً متعذر، لأنّ الذاتي مفهومه في اللغة^٣ المنتسب إلى الذات، من غير بيان أنّه داخل، أو خارج، أو لازم، أو^٤ مفارق. وإمّا في المعنى وهو^٥ غير ممكن، لأنّ من فسّر اللفظ^٦ بشيء لا يمكن أن يقال له أصبت أو أخطأت.^٧ نعم،^٨ الذي يجب الاشتغال به تمييز هذه المفهومات بعضها عن البعض،^٩ والاحتراز عن الغلط الواقع بسبب الاشتراك.

[جزء الماهية لا يقبل الاشتداد والضعف]

ز^{١٠} [٧] جزء الماهية لا يقبل الأشد والأضعف. لأنّ الماهية بعد ضعف ذلك الجزء إن بقيت كان الزائل غير معتبر في تحققها، وإن لم تبق كان الضعف عدماً. وكذا القول في الاشتداد إن بقيت الماهية كانت الزيادة حشواً، وإن لم تبق كان ذلك^{١١} كونا.

[أجزاء الماهية متناهية] مركزية تكميلية علوم إسلامية

ح^{١٢} [٨] أجزاء الماهية متناهية وإلّا لم يكن معقولة. ولأنّ كل عدد فهو^{١٣}

(١) آك: + الواقع. (٢) آك: + العقلية.

(٣) آك: في اللغة مفهومه / دا: + هو. (٤) مل: و.

(٥) دا: فهو. (٦) دا، مع، مل: لفظه.

(٧) مل: أخطأت أو أصبت. (٨) دا: بل.

(٩) مع: بعض. (١٠) دا: السابع.

(١١) دا: كون (به جاي كان ذلك). (١٢) دا: الثامن.

(١٣) دا: - فهو.

إمّا شفع أو وتر، وعلى التقديرين فلا بد فيه^١ من نقصان واحد وكل ما كان كذلك فهو^٢ متناه. ولأنّ كل عدد فنصفه أقلّ منه فيكون متناهياً،^٣ فكله^٤ أيضاً متناه.^٥ وهذان الوجهان لا يستقيمان على أصول الحكماء.

[الماهيات إمّا محصلة أو اعتبارية]

ط^٦ [٩] الماهيات المترتبة^٧ إن كانت محققة^٨ استحال أن يكون شيء^٩ من أجزائها عديمياً. لأنّ المعدوم لا يكون جزءاً للموجود.^{١٠} وإن كانت اعتبارية كالأعمى والمظلم والجاهل جاز. وهذه العدميات^{١١} ليست أموراً يشار إليها في أنفسها وإلا كانت^{١٢} ثابتة متميزة عما عداها، فيكون العدم ثبوتياً^{١٣} فيكون أحد النقيضين عين^{١٤} الثاني.



[لا يكون أجزاء الماهية أخفى منها]

ي^{١٥} [١٠] إنه لا يمكن أن يكون شيء من أجزاء الماهية أخفى منها، لأنّها

- | | |
|---------------------------|--|
| (١) آك: - فيه. | (٢) آك: كان. |
| (٣) مل: - فيكون متناهياً. | (٤) دا: فكل. |
| (٥) دا: متناهياً. | (٦) دا: التاسع. |
| (٧) دا: المركبة. | (٨) مع، مل: متحققة. |
| (٩) آك: شيئاً. | (١٠) آك: من الموجود / دا: من الماهية الموجودة. |
| (١١) مل: العدميات. | (١٢) دا: لكانت. |
| (١٣) آك، مل: ثبوتاً. | (١٤) دا: غير. |
| (١٥) دا: العاشر. | |

ليست إلا مجموع تلك الأجزاء، فلا يمكن تصورها إلا بعد تصورها، فلا يمكن أن يكون تصور الماهية أجلى منها.

[معاني الذات]

يا^١ [١١] لفظ الذاتي قد^٢ يقال^٣ على معان متعلقة^٤ بالحمل، وعلى ما لا يكون^٥ كذلك. فالأول يقال بالاشتراك على ثمانية معان:
 فأ^٦ [الأول]: يقال محمول بالذات إذا^٧ كان الموضوع مستحقا لموضوعيته كقولنا «الإنسان أبيض». وبإزائه المحمول^٨ بالعرض كقولنا «الأبيض إنسان».

ب [الثاني]: وعلى الوصف الحاصل للشيء حقيقة، سواء كان^٩ عن طبيعه^{١٠} أو بقاسر أوجده فيه، كقولنا «الحجر متحرك بالذات»، وإن كان ذلك بالقسر. وبإزائه المحمول بالعرض، كقولنا للساكن في السفينة «أنه متحرك».
 ج [الثالث]: وعلى حمل الأعم على الأخص، كالحیوان على الإنسان. وعكسه الحمل بالعرض، وهو قريب من الأول.

د [الرابع]: وعلى ما لا يكون بينه وبين موضوعه واسطة، كقولنا «سطح أبيض». وبالعرض على ما يكون هناك واسطة كقولنا «جسم أبيض».

(١) دا: الحادي عشر.	(٢) آكد: قد.
(٣) آك: + بالاشتراك.	(٤) مع: يتعلق.
(٥) دا: ليس.	(٦) دا: الأول.
(٧) دا: إن.	(٨) آك: الحمل.
(٩) دا: كانت.	(١٠) دا، مل: بطبعه.

هـ [الخامس]: وعلى ما إذا كان وروده على الموضوع^١ ليس غريباً خارجياً، بل شيئاً يقتضيه طبعه كما يقال «الحجر متحرك إلى أسفل»، وبإزائه المحمول بالعرض «كالحجر متحرك^٢ إلى فوق».

و [السادس]: وعلى ما ليس من شأنه أن يفارق الشيء في حال. وبإزائه المحمول بالعرض ويشبه^٣ أن يكون «كون الحجر منحدرًا» من المحمولات بالعرض^٤ على هذا^٥ التفسير.

ز [السابع]: وعلى ما يكون مقوّمًا للموضوع، وقد مرّ.

ح [الثامن]: وعلى الوصف الذي يلحق^٦ الماهية لا لأمر أعم كقولنا «الحيوان متحرك»، أو أخص كقولنا «الحيوان ضحاك^٧»، وهو^٨ المسمّى في كتاب البرهان عرضاً ذاتياً وهو إما أن يكون لاحقاً له لذاته أو لغيره، وعلى التقديرين فإما أن يكون^٩ ذلك اللاحق أعم، أو مساوياً، أو أخص.^{١٠} فهذه أقسام ستة: فأ^{١٢} [٨ - ١]: الذي^{١٣} يلحقه لذاته ويكون أعم، كالفردية للثلاثة.

ب [٨ - ٢]: الذي يلحقه لذاته ويكون مساوياً، كقولنا «الممكن محتاج».

(١) آك: المحل. (٢) آك، مج: يتحرك.

(٣) آك، دا، مل: فيشبهه. (٤) آك: العرضية.

(٥) دا: بهذا. (٦) آك: يلتحق.

(٧) آك، دا، مل: ضاحك. (٨) دا: من.

(٩) آك: - له. (١٠) دا: - لاحقاً له... أن يكون.

(١١) آك، دا، مل: أو أخص أو مساوياً. (١٢) دا: فالأول.

(١٣) دا: + لا.

ج [٨ - ٣]: الذي يلحقه لذاته ويكون^١ أخص،^٢ وذلك إذا اقتضى الشيء الاتصاف بأحد الأمرين لابعينه^٣ فكل^٤ واحد منهما أخص، كالموجود مع الواحد والكثير.

د [٨ - ٤]: اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له^٥ وهو أعم.

هـ [٨ - ٥]: اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له وهو مساو، كالضاحك المحمول على الإنسان بواسطة المتعجب.^٦

و [٨ - ٦]: اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له وهو أخص، كفعل الضحك بواسطة قوة التعجب المساوية لقوة النطق. وأما اللذان لا يتعلقان بالحمل:

فأ [١] يقال للشيء القائم بذاته «أنه موجود بذاته»، والقائم^٧ بغيره «أنه ليس^٨ بذاته».

ب [٢] يقال بذاته للشيء الذي هو سبب موجب له، كالذبح للموت، وأما إذا عرض برق فعثر على كنز لا يقال له بذاته بل بالاتفاق.

(٢) دا، مل: + منه.

(١) مع: هو.

(٤) آك، دا، مل: وكل.

(٣) دا: بعضه.

(٦) مع: التعجب.

(٥) آك: - له.

(٨) مل: + موجوداً.

(٧) آك، مل: للقائم.

ح [المبحث الثامن]

في مباحث اللوازم الخارجية

(وهي ج [٨])

مركز تحقيقات كميوتير علوم إسلامي

[حد اللزوم الخارجي]

فأ [١] في حد اللزوم الخارجي. قال الشيخ «إنَّه الذي يصحب الماهية ولا يكون جزءاً منها». وهو منقوض بالمفارق إلا أن يفهم من الصحبة دوامها، وحينئذٍ ينتقض بالأشياء التي تدوم كل واحد منها مع الآخر على سبيل الاتفاق، كقولك^٢ «كلما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق»، ألا أن يحمل ذلك على الصحبة الدائمة الواجبة.

(٢) آكه، مل: كقولنا.

(١) مل: على.

[في وجود اللازم الخارجي]

و أمّا أن^١ لازماً، فهو معلوم^٢ بالضرورة. و^٣ لكن لقائل أن يقول: لو لزم شيء شيئاً فذلك اللزوم إمّا أن يكون عدمياً وهو محال، لأنّه لا فرق بين لزوم عدمي وبين عدم اللزوم، وإلاّ حصل التمييز^٤ في العدميات^٥ والتمييز^٦ من خواص الوجود فيكون العدم وجوداً. ^٧ هذا خلف. أو وجودياً والمرجع به^٨ إمّا إلى ذات الملزوم أو^٩ اللازم وهو محال. لأنّا^{١٠} نعقلهما مع الذهول عن ذلك اللزوم. ولأنّ اللزوم نسبة بين الأمرين^{١١} فهي متاخرة عنهما، فهي مغايرة لهما. أو إلى زائد وهو محال؛ لأنّه إن كان لازماً كان لزومه زائداً عليه ولزم التسلسل، وإن لم يكن لازماً فبتقدير زواله لا يبقى اللزوم فلا يكون اللازم لازماً. هذا خلف. ولأنّه لو تحقق اللزوم لكان عدم الملزوم لازماً لعدم اللازم؛ فيكون اللزوم حاصلًا بين العدميين وما كان وصفاً للعدم، يستحيل أن يكون ثبوتياً. والجواب: أنّه تشكيك في الضروريات،^{١٢} فلا يستحق الجواب.

(١) مل: + كان / مص: - برابر متن. توضيح در خصوص ساختار جمله را مراجعه کنید به

تعليقات. (٢) آک: فمعلوم.

(٣) آک، مل: - و. (٤) مل: التمييز.

(٥) مل: العدميات. (٦) مج: التمييز.

(٧) مج: الوجود عدماً. (٨) آک: فيه.

(٩) مج، مل: و. (١٠) آک، مل: + قد.

(١١) مج: أمرين. (١٢) آک، مل: الأوليات / مص: برابر متن.

[اللازم بغير وسط]

ب [٢] في إثبات لازم للماهية لا متوسط بينه وبينها. لأن لزوم اللازم للملزوم إن لم يكن بواسطة شيء آخر فهو المطلوب. وإن كان بواسطة شيء فالكلام في لزومه لتلك الوسطة ولزومها للملزوم كالكلام في الأول. فإن كان ذلك بتوسط لوازم آخر^١ لزم التسلسل وهو محال. وبتقدير تسليمه فالمقصود حاصل. لأن تلك الأشياء إما أن يكون فيها ما يقتضي شيئاً منها فحينئذ لا يكون بين المقتضي والمعلول واسطة، وإلا كان المؤثر تلك الوسطة لا هو، فلا يكون المقتضي مقتضياً. هذا خلف. أو لا يكون وذلك ينفي^٢ اللزوم^٣ بالكلية.

[اللازم ذي وسط]

ج^٢ [٣] في إثبات لازم ذي وسط. هذا على وجهين:
 فأ: أن يكون الماهية مقتضية صفة وهي صفة أخرى.
 ب: أن يكون الماهية مقتضية صفة، ثم إنها مع تلك الصفة تقتضي صفة أخرى، ولا امتناع في واحد منهما.

[اللازم القريب للماهية بين الثبوت لها]

د [٤] في أن كل من تصور الماهية فإنه لا بد وأن يعقل^٥ لازمها القريب.

(٢) أك، مل: نفى.

(١) مع: لازم آخر

(٣) مل: -ج.

(٣) مل: للزوم.

(٥) مص: يتصور.

قيل: لأنّ الماهية علة للآزمها القريب والعلم بالعلة علة للعلم بالمعلول، والكلام المستقصي فيه في الحكمة.

والأقوى أن يقال: ^١ لو لم يلزم من العلم بالماهية، العلم بآزمها القريب، لاستحال تعرّف القضية المجهولة من مقدمتين معلومتين. وفساد التالي يدلّ على فساد المقدم.

بيان الشرطية أنّ محمول النتيجة لابد وأن يكون خارجاً عن ماهية موضوعها، وإلاّ لم يكن مجهول الثبوت له. وإنّما يكون كذلك لو كان خارجاً عن ماهية الواسطة، أو كانت الواسطة خارجة عن ماهية الموضوع، وإلاّ كان محمول النتيجة جزءاً لجزء موضوعها ^٢ فيكون جزءاً ويعود ^٣ المحال.

وإذا كان كذلك فلو لم يجب في الوصف الخارجي القريب أن يكون بيّن الثبوت للشيء، لافتقر كل واحدة ^٤ من المقدمتين المذكورتين أو إحداهما إلى مبيّن آخر. وذلك إمّا القياس ويكون الكلام فيه كالكلام في الأوّل ولزم التسلسل؛ أو الحس وهو محال، لأنّه لا يعطي المقدّمة الكلية على ما ستعرف. ^٥ فثبت أنّه لو لم يكن اللازم القريب للماهية بيّن الثبوت لها، لاستحال تعرّف القضية المجهولة.

لا يقال: لازم اللازم، لازم قريب لذلك اللازم، فلو كان اللازم بيّن الثبوت للشيء ويلزم من العلم به العلم بآزم اللازم فيلزم أن يكون جميع اللوازم بيّنة الثبوت. ^٦

(٢) مل: موضوعهما.

(١) مج: يقول.

(٤) أك: واحد.

(٣) أك: فيعود.

(٦) أك، - الثبوت.

(٥) مل: ستعرفه.

لأننا نقول: إننا لاندعي أن كل لازم قريب فهو بين الثبوت للملزوم إلّا بشرط حصول تصوّره في الذهن، ولمّا لم يجب ذلك لم يجب كون اللوازم بأسرها بيّنة.

[العلم بثبوت اللازم ذا الوسط يتوقف بالعلم بذلك الوسط]

هـ^٢ [٥] في أن اللازم ذا الوسط لا يمكن العلم بثبوتّه إلّا بواسطة العلم بذلك الوسط. قيل: لأنّ اللازم^٣ ممكن لذاته، واجب بذلك^٥ الوسط، وما كان كذلك استحال أن يعرف وجوده إلّا بواسطة سببه، والكلام فيه مستقصي^٦ في الحكمة.

[هل للماهية البسيطة لازم أم لا]

و[٦] في أن الماهية البسيطة هل لها لازم أم لا. لمن أنكره أن يقول: تلك الماهية إمّا أن يكون مقتضية وجود ذلك اللازم، فحينئذٍ يكون البسيط قابلاً وفاعلاً معاً؛ أو لا يقتضيه فلا يكون لازماً.

وجوابه: أن البسيط لم لا يجوز أن يكون قابلاً وفاعلاً معاً؟^٧ ولئن^٨ سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز أن يجب ذلك اللازم لعموم الفيض من المفارق ويكون تلك الماهية قابلة؟

(١) آك، مل: حضور. (٢) دا: - اللذان لا يتعلقان بالحمل (ص ٢٨) ... ذلك.

(٣) دا: - هـ. (٤) مج: اللوازم.

(٥) آك: لذلك / دا، مل: لذلك. (٦) آك: المستقصي فيه (بجاء «فيه مستقصي»).

(٧) آك، دا، مل: - معاً. (٨) آك، دا، مل: إن.

ولمن أثبتته^١ أن يقول: كل ماهية قلها صحة المعلوماتية والمذكورية وهي حكم من لوازم تلك الماهية.^٢

[هل يلزم البسيط لازمان معاً]

ز [٧] في أن البسيط هل يلزمه لازمان معاً؟ المشهور إنكاره، «لأن البسيط لا يصدر عنه أكثر من واحد»^٣. وهذه المقدمة عندنا باطلة؛ ولئن^٥ سلمناها لكن لم لا يجوز أن يلزمه لازمان أحدهما لذاته والآخر لعموم الفيض من المفارق؟^٦

[تقسيم اللوازم]

ح [٨] في تقسيم اللوازم سوى ما مر وذلك هـ [٥]:

فأ: اللازم قد يكون لزومه لنفسه كالعرض، فإنه لذاته يلزم الجوهر؛ وقد يكون للملزوم وهو إذا كانت طبيعة اللازم غنية عن ذلك الملزوم و^٧ لكن طبيعة الملزوم ممتنعة الانفكاك عن اللازم، فالملزوم إذا اقتضى اللازم^٨ عرض لذلك اللازم كونه لازماً لذلك الملزوم. ولزوم ما في كل نوع من الجنس لفصله ليس إلا على هذا الوجه. وقد يكون لأمر منفصل، كالوجود للعالم عند من يرى وجوب

(١) آك: أثبت. (٢) آك، دا، مل: - يقول.

(٣) مل: + وكل واحد من البسائط له صحة الانضمام إلى المركب وكأنه إنما لم يتنبه فبعضها ليس

له صحة الانضمام. فأعرفه. (٤) آك: الواحد.

(٥) آك، دا، مع: ثم إن. (٦) دا، مع، مل: - من المفارق.

(٧) آك، دا، مل: - و. (٨) آك: اللزوم.

تأثير المؤثر فيه.

ب: اللزوم إما أن يكون من الجانبين: إما لذاتيهما كما في المضافين؛ أو لا لذاتيهما ولا بد حينئذٍ من أن يكون أحدهما علة للآخر، أو يكونا معلولي علة واحدة فإنه لو لم يكن كذلك لكان كل واحد منهما غنياً عن الآخر وعن كل ما احتاج إليه الآخر وذلك يقتضي إمكان ثبوت كل واحد منهما دون الآخر وهو يقدح في اللزوم.

ومن منع أن يصدر عن البسيط أكثر من الواحد لم يجوز في التلازم من الجانبين أن يكون ذلك، لكونهما معلولي علة واحدة^١ بل أوجب أن يكون لأحدهما تقدماً على الآخر؟

وإما أن يكون الملازمة من جانب واحد، وذلك إنما يتحقق في العلة التي تكون أخص من المعلول؛ أو^٢ في المشروط مع الشرط؛ أو^٣ في الدليل مع المدلول، وإن كانا قريبين من الأول.

ج: كون الشيء لازماً لغيره إما أن يكون لذاته، أو لما يحلّ فيه، أو لما يكون^٤ محلاً له؛ أو لما لا يكون حالاً فيه ولا محلاً له. وكل^٥ هذه الأقسام صحيح في الجملة وإن كان قد يكون باطلاً في بعض المواضع لشيء يخصه إلا الأخير.

فإنه قيل في إبطاله على الإطلاق: لو لم يكن لأحد المتلازمين^٦ اقتضاء لتلك الملازمة، لكانت^٧ نسبة ذلك المبين إليها كنسبته إلى غيره فلو اقتضى

(١) آك: واحد. (٢) آك، دا، مل: و.

(٣) آك، دا: و. (٤) مع: كان.

(٥) دا: + واحد. (٦) مع: + نوع.

(٧) آك: لكان.

ملازمتها دون غيرهما لكان ذلك ترجيحاً^١ للممكن من غير سبب. وهو محال.
 د: اللوازم منها حقيقية، كالعرض للجوهر؛ ومنها اعتبارية، ككون الواحد
 نصفاً^٢ للاثنين^٣ وثلاثاً للثلاثة وهلمّ جزاً. والأول موجود في الخارج و^٤ مُتناهٍ^٥ في
 العدد. والثاني لا وجود له في الخارج وإلا لزم حصول صفات غير متناهية في
 الشيء^٦ مع أن لكل واحد^٧ منها أيضاً صفات أخر غير متناهية.

هـ: كون الشيء قابلاً للانقسام إلى نوعين، لازم واحد من لوازمه وإن كان
 كل واحد من تلك الأنواع غير لازم له، وإذا كان كذلك فمن لم يجوز أن يثبت^٨
 للبسيط أكثر من لازم واحد لم يجوز أن يعرض للطبيعة الواحدة من وجوه
 القسمة القريبة إلا وجهاً واحداً، مثلاً لما انقسم الحيوان لذاته إلى الإنسان
 والفرس،^٩ استحال أن ينقسم بالذات إلى الذكر والأنثى، ومن جوز ذلك جوز هذا
 أيضاً^{١٠} وهو الحق.



مركز تحقيقات كميوتير علوم اسلامی
 * * *

(١) آك، د: ترجحاً.

(٢) مع: نصف.

(٣) مع: الاثنین.

(٤) آك: و.

(٥) د: متناه.

(٦) د: مع: شيء.

(٧) مع: واحد.

(٨) مل: يكون.

(٩) مع: + إلى.

(١٠) مع: أيضاً.

ط [المبحث التاسع]

في مباحث الجنس

(وهي هـ [٥])

مركز تحقيقات كويتية للدراسات والبحوث

[ما هو الجنس]

فأ [١] الماهيتان^٢ إذا اشتركتا في بعض الذاتيات وافترقتا في الباقي،^٣ فتمام ما به الاشتراك مغاير لتمام ما به الامتياز؛ والأول^٢ هو الجنس والثاني هو الفصل. ويظهر من هذا أن ماهية كل واحد من الجنس والفصل خارجة عن ماهية الآخر. فالجنس كمال الجزء المشترك والفصل كمال الجزء المميز. وبه سقط شك من قدح في الفصل بأن قال: لو كان الشيء إنما يحتاج في

(١) مص: وهي أربعة. (٢) مل (نسخه بدل): + الحيوانية.

(٣) مل (نسخه بدل): + الناطقية والمصاهلية. (٢) مل: فالأول.

امتيازَه عن غيره إلى الفصل،^١ لاحتاج الفصل في تميزه عن غيره إلى فصل آخر لا إلى نهاية.

لأننا نقول: الشيء إنما يحتاج في امتيازَه عن غيره إلى الفصل لو شارك ذلك الغير في شيء من الذاتيات. والفصل لعلّه لا يشارك غيره في شيء من الذاتيات. نعم إنه مشارك للنوع، لكن امتيازَه عنه بقيد سلبي وهو عدم دخول الجنس في ماهيته، والامتياز بالقيد السلبي لا يوجب الكثرة.

ثم اعلم أن الرسم المشهور للجنس أنه «المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب "ما هو"». فـ "المقول" كالجنس البعيد. ثم المقول قد يكون مقولا على واحد فقط، وقد يكون مقولا على كثيرين،^٢ فيكون المقول على كثيرين جنساً قريباً، ويندرج فيه الخمسة. ولا نعني هاهنا^٣ بالمقول على كثيرين أنه الذي لا يمنع^٤ نفس تصوّره من ذلك، وإلا كان كل نوع جنساً؛ بل وأن يكون مقولا بالفعل على كثيرين. وقولنا "مختلفين"^٥ بالحقائق يخرج الأنواع والفصول والخواص الساقطة. وقولنا «في جواب ما هو» يخرج العرض العام وفصل الجنس. فيبقى^٦ هذا التعريف منطبقاً على مطلق الجنس.

ورسمه الشيخ في الإشارات بأنه كلي يُحمل على الأشياء المختلفة^٧

(١) آك، مل: يَتميّز (دا: يمتاز) عن غيره بالفصل (بجاء «يحتاج في الفصل»).

(٢) آك: ثم المقول قد يكون مقولا على كثيرين وقد يكون مقولا على واحد فقط. (بجاء «ثم

المقول...كثيرين») (٣) آك، دا: هنا.

(٤) مع: يمتنع. (٥) مل: مختلفة.

(٦) دا: فبقي. (٧) آك، مل: أشياء مختلفة.

الحقائق في جواب "ماهو". فزاد^١ فيه لفظ "الكلي" ولا حاجة إليه، لأنّ لفظ المحمول^٢ كالمرادف له.

وقال صاحب المعبر «هوالمحمول الأعم من المحمولين المقولين^٣ في جواب "ماهو"؛ أو إنّهُ المقول في جواب "ماهو" على كليات^٤ تختلف بأوصاف ذاتية».

وكلها متقاربات.^٥

[شكوك في تعاريف الجنس]

ثم فيه شكوك أربعة:^٦ فأ[الشك الأول]: إذا جعلتم المقول على كثيرين جنساً للجنس، كان الجنس نوعاً له، فحينئذٍ قد حملتم النوع على الجنس وأنّه غير جائز.

ولايجاب عنه بأنّ النوع يجوز أن يحمل على الجنس حملاً عرضياً وهاهنا^٧ كذلك. لأنّ المقول على كثيرين عرض له أن كان^٨ جنساً للخمسة. لأنّ كل عارض^٩ إضافي فهو متأخر عن المضافين. فلو كانت الجنسية عارضة للمقول على كثيرين بالقياس إلى الجنس، لزم تأخر الجنسية عن الجنس الذي

(١) آك، مل: زاد.

(٢) آك، مل: + على الأشياء.

(٣) آك، مل: محمولين مقولين.

(٤) مع: + مختلفات.

(٥) آك: متقاربة/دا، مل: - ورسمه... متقاربات. (٦) مع: د.

(٧) آك، دا، مل: هنا.

(٨) مص: صار.

(٩) آك: عارضي.

هو أحد المضافين، فيكون الشيء متأخراً عن نفسه.

لا يقال: لم لا يجوز أن يكون المقول على كثيرين جنساً^١ للجنس جنسية خاصة، فيكون تلك^٢ الجنسية الخاصة متأخرة عن مطلق الجنسية؟ وذلك لا امتناع فيه؛ فإن كل شخص من نوع فمتأخر^٣ عن طبيعة ذلك النوع.

لأننا نقول: تلك الجنسية الخاصة أيضاً فرد من أفراد مطلق الجنسية، فإذا تأخرت تلك الجنسية عن ماهية الجنس، وتلك الجنسية الخاصة حصل فيها أيضاً تلك الماهية، لزم تأخرها عن نفسها. ولأن مطلق الجنسية طبيعة واحدة، فلا يمكن أن يتأخر بعض أفرادها عن بعض.

ب: [الشك الثاني] المقول على كثيرين إما أن يكون المراد منه ما يكون وصفاً للكثيرين^٤ وهو باطل، لأن الجنس تمام الجزء المشترك وقد بينا أن الجزء للشيء^٥ لا يمكن أن يكون صفة له؛ أو غير ذلك، ولا بد من بيانه.

ج: [الشك الثالث] هذا الذي يكون مقولاً على كثيرين من الحيوان مثلاً، إما أن يكون موجوداً في الخارج وهو محال، لأن كل موجود في الخارج مشخص، ولا شيء من المشخص بمقول على كثيرين؛ أو في الذهن وهو باطل. لهذا الوجه. ولأن الصورة الذهنية التي قد تعد مع بقاء الشخص لا تكون مقومة له؛ أو الحيوان من حيث هو حيوان وهو أيضاً باطل،^٦ لأنه جزء من ماهية هذا الحيوان ولا شيء من الجزء بمحمول، فينعكس و^٧ لا شيء من المحمول بجزء و

(١) آك: جنسياً. (٢) دا: - تلك.

(٣) آك، مع: متأخر. (٤) آك، دا: لكثيرين.

(٥) آك، دا، مل: جزء الشيء. (٦) آك، دا، مل: باطل أيضاً.

(٧) مل: - و.

كل جنس محمول، فلاشيء من الجنس بجزء.

د: [الشك الرابع] لفظ الكثيرين لفظ الجمع^١ وأقله الثلاثة^٢. لكن الجنس يكفي في كونه جنساً اندراج نوعين تحته.

[ردود على الشكوك]

و الجواب عن الأول: أن كون المقول على كثيرين جنساً للجنس جنسية خاصة وهي متأخرة عن مطلق الجنسية. وذلك لامتناع فيه، لأن كل شخص من نوع متأخر بالطبع عن طبيعة ذلك النوع.

وعن الثاني: أنا نعني بالمقول، القدر المشترك بين^٣ الأجزاء المقومة.
وعن الثالث: أن الجزء الذي هو الذات قد يحمل على النوع حمل المواطاة؛
أما سائر الأجزاء، فإنما يحمل على الجزء الذي هو الذات لا على المركب.^٤
وعن الرابع: أنا نعني به هاهنا^٥ أقل الجمع^٦ وهو الاثنان.^٧

[هل هذا التعريف حد أو رسم]

ب [٢] في أن هذا التعريف حد أو رسم. المشهور في الكتب أنه رسم.

(١) مج: للجمع (بدون لفظ) / مص: ونسخه بدل مج برابر متن

(٢) آكه، دا، مل: للثلاثة. (٣) آكه، مل: من / دا: به و / مص: برابر متن

(٤) در نسخه «دا» عبارت «أن الجزء الذي... على المركب» قبل از عبارت «أنا نعني... المقومة»

آمده است. (٥) آكه، مل: هنا / دا: .. هاهنا.

(٦) مص: - و (٧) آكه، دا، مل: الاثنین (بجای «و هو الاثنان»).

فإنهم يقولون يرسم الجنس^١ بكذا وكذا.

واعلم^٢ أن هذا التعريف ليس إلا للجنس^٣ المنطقي وكأنه لا ماهية له وراء هذا القدر، فإنه لا معنى لكون الحيوان جنساً إلا كونه مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب "ما هو"؛ فهو بالحدود أشبه لأنه إنما يكون رسماً لو كان الجنس المنطقي حقيقة^٤ مغايرة لهذا الاعتبار و^٥ ملزومة له، لكنه ليس كذلك.

[المقوم للنوع هو الجنس الطبيعي]

ج [٣] في أن الجنس من حيث هو جنس، ليس مقوماً^٦ لماهية النوع، لأن كونه جنساً عارض إضافي^٧ يعرض له^٨ بالنسبة^٩ إلى أنواعه، فهو متأخر عن تلك الأنواع لامحالة والمتأخر لا يكون جزءاً؛ ولأنه لو كان مقوماً للنوع من حيث هو جنس، لوجب في كل نوع، بل في كل شخص أن يكون جنساً، بل المقوم للنوع هو^{١٠} الماهية التي عرضت^{١١} لها الجنسية.

- | | |
|-----------------------------|--------------------------|
| (١) آك، دا، مل: الجنس يرسم. | (٢) دا: إن علم. |
| (٣) مل: الجنس. | (٤) مل: حقيقته. |
| (٥) آك، دا، مل: -و. | (٦) مل: مقوماً. |
| (٧) آك: + للجنس الطبيعي. | (٨) آك: - له. |
| (٩) مع: + له. | (١٠) آك، دا: - للنوع هو. |
| (١١) مع: المعروض. | |

[مراتب الأجناس]

د [٢] في مراتب الأجناس، و^١ هي أربعة: ^٢

لأن الجنس إما أن لا يكون فوقه جنس ^٣ ويكون تحته جنس ويسمى ^٤ جنس^٥ الأجناس. وإما أن لا يكون تحته جنس، وفوقه جنس وهو الجنس الأخير. وإما أن لا يكون تحته جنس ولا فوقه ^٧ جنس وهو الجنس المفرد، ^٨ وهذا القسم مما تركوه. وإما أن يكون فوقه جنس وتحت جنس وهو المتوسط.

ثم لا يجوز جعل الجنس المطلق جنساً لهذه الأربعة. لأن الأول والثاني لا يتقرران إلا ^٩ بأمرين أحدهما عدمي، والمجموع المركب من الثبوت والعدم لا يكون نوعاً للأمر الثبوتي. وأما الثالث فليس له ^{١٠} إلا أصل الجنسية مع سلب وصفين آخرين عنه، ^{١١} فيكون القول فيه كما فيهما. بقي الرابع لكن ^{١٢} الشيء لا يصير جنساً بالنسبة إلى النوع الواحد.

ثم إن جعلنا هذه الأربعة أنواعاً للجنس فجنس الأجناس لا ينقسم إلا إلى جنس أجناس ^{١٣} هو جوهر وجنس أجناس هو ^{١٤} كم وغيرهما. فإن قلنا إن

(١) مل: -و. (٢) مع: د.

(٣) أكد: جنس. (٤) آك، دا، مل: هو المسمى.

(٥) آك، مل: بجنس. (٦) دا: فإما.

(٧) آك، دا، مل: فوقه جنس ولا تحت. (٨) آك، دا، مل: -و هو الجنس المفرد.

(٩) آك: لا يتقرر/ دا: لا يتقرر إلا. (١٠) دا: -له.

(١١) آك: -عنه. (١٢) مع: و.

(١٣) آك: الأجناس. (١٤) مل: هم.

اختلاف معروضات^١ الأمور الإضافية تقتضي تنوع^٢ الإضافات، لم يكن جنس الأجناس نوعاً أخيراً^٣ وإن لم نقل^٤ بذلك، كان نوعاً أخيراً، وفوقه الجنس، وفوقه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، وفوقه المقول على كثيرين بالفعل^٥، وفوقه المقول على كثيرين بالصلاحية وهو الكلّي، وفوقه المضاف. فالمضاف^٦ جنس الأجناس. و جنس الأجناس نوع الأنواع.

[كيفية ترتب الأجناس والفصول في الحمل على النوع]

هـ [٥] في كيفية ترتب الأجناس والفصول في الحمل على النوع. وقد ذكروا أن الجنس القريب علة^٧ لحمل الجنس البعيد على النوع. فإنه من المحال أن يحمل الجسم على الإنسان إلا بعد صيرورته حيواناً. فإن الجسم الذي ليس بحيوان مملوك عن الإنسان، ولما كان كذلك كان حمل الحيوان عليه أقدم من حمل الجسم عليه^٨.

فإن قيل: الجنس البعيد جزء الجنس القريب والجزء متقدم على الكل لبساطته فالجسم أسبق وجوداً من الحيوان، قلنا: لانزاع فيه، لكن لامتناع في أن يكون المتأخر عن الشيء في الوجود علة لثبوت ذلك المتقدم لشيء آخر^٩.

(١) دا: مفروضات.

(٢) دا: بنوع.

(٣) مل: آخر.

(٤) مج: يقل.

(٥) مل: - وفوقه المقول على كثيرين بالفعل. (٦) دا: بالمضاف.

(٧) مل: عليه. (٨) أك، مل: - عليه.

(٩) دا: - هـ [٥] في كيفية... آخر.

ي [المبحث العاشر]

في مباحث النوع

(وهي و [٦])

مركز تحقيق تكويز علوم إسلامي

[النوع الحقيقي والنوع الإضافي]

فأ [١] النوع يقال بالاشتراك على الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط وعلى ما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب "ما هو". والفرق بينهما من خمسة أوجه:

فأ [الأول] النوع بالمعني الأول يستحيل أن يكون جنساً وبالمعني الثاني لا يستحيل.

ب [الثاني] المعني الأول إنما يتحقق لكونه محمولاً على ما تحته والثاني لكونه موضوعاً لما فوقه.

ج [الثالث] المعني الأول قد يكون بسيطاً والثاني لا يكون كذلك.^١ لأن كل ما اندرج مع ما يخالفه تحت جنس، فلا بد وأن يكون امتيازُه عن ذلك المخالف بغير ما به المشاركة، فيحصل التركيب.^٢

د [الرابع] المعني الأول حاجة به إلى الفصل والجنس البتة من حيث هو هو والمعني الثاني محتاج إليهما.

هـ [الخامس] طبائع الأجناس العالية إذا أخذت مجردة عن فصولها المقسمة، كانت أنواعاً بالمعني الأول، لا بالمعني الثاني، إذ ليس فوقها جنس لتكون هي أنواعاً له.

[إبطال قول من ظن أن النوع الحقيقي أخص من النوع الإضافي مطلقاً]

ب^٣ [٢] في إبطال ما ظن أن كل نوع حقيقي فهو نوع مضاف ولا ينعكس. الحق أن كل واحد منهما^٤ قد يصدق على ما يكذب عليه الآخر. أمّا أن المضاف قد يصدق حيث^٥ يكذب الحقيقي فكالأجناس المتوسطة. و أمّا العكس فلأن الماهيات إما أن يكون بسائط أو مركبات. فإن كانت بسائط فكل واحد منها نوع حقيقي وليس بمضاف وإلا لكان له جنس فكان مركباً. هذا خلف. وإن كانت مركبات فهي لامحالة مركبة من^٦ البسائط، وحينئذ يعود فيها ما ذكرناه.

(١) أك: - كذلك.

(٢) د: التركيب.

(٣) د: و.

(٤) مع: - منهما.

(٥) أك: + ما.

(٦) أك، د: عن.

[النوع في الكليات الخمسة نوع حقيقي]

ج [٣] في أنّ النوع الذي هو أحد الخمسة، الحقيقي لا المضاف. لأنّ الخمسة أنواع الكلي، والكلي محمول، فنوعه محمول لامحالة والنوع المحمول هو الحقيقي؛ أمّا المضاف فهو موضوع.

[مراتب النوع]

د [٤] في مراتب الأنواع. أمّا الحقيقي فليست نوعيته بالقياس إلى شيء حتى يتعدّد باختلاف المراتب. وأمّا المضاف فله مراتب أربعة: ^١ لأنّ النوع، إمّا أن لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع، وهو كما إذا فرضنا جنساً عالياً تحته أنواع وليس لأنواعه أنواع. وإمّا أن يكون فوقه نوع وتحته نوع، وهو المتوسط. وإمّا أن لا يكون فوقه نوع ويكون ^٢ تحته نوع، وهو النوع العالي. وأمّا بالعكس، فهو ^٣ الأخير. وأمّا أنّ النوع، هل هو جنس لهذه الأربعة؟ فالكلام فيه ^٤ ما مرّ ^٥ في الجنس.

[نوع الأنواع]

هـ [٥] في نوع الأنواع. يقال عليه النوع بالاشتراك من ثلاثة أوجه: لأنّه لا بدّ وأن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد فقط، فيكون نوعاً حقيقياً من هذا

(٢) آك، دا، مل: - يكون.

(١) آك، مج، مل: أربع.

(٣) آك: فيها.

(٢) مل: وهو.

(٥) آك، دا، مل: + مثله / مص: برابر متن.

الوجه. ولا بدّ وأن يكون فوقه جنس هو نوع^١ له، حتى يكون نوع الأنواع، فيكون نوعاً إضافياً من هذا الوجه. ثم إنّ كونه نوع الأنواع^٢ ليس لكل^٣ واحد من هذين الوجهين وحده، بل لمجموعهما؛ ومن المعلوم أنّ اللفظ إذا قيل على كل واحد من البسيطين وعلى ما يتركب عنهما، لم يكن إلاً بالاشتراك.

[هل يكفي في كون الشيء نوعاً شخص واحد]

و [٦] في أنّه يكفي في كون الشيء نوعاً شخص واحد. قد عرفت^٤ أنّ الشيء لا يصير^٥ جنساً إلاً بنوعين. فاعلم الآن أنّه يكفي في كون الشيء نوعاً أن يكون له شخص واحد، بل الحكماء أثبتوا أنواعاً لا توجد إلاً في الأشخاص.



(٢) دا، مل: - فيكون نوعاً إضافياً... الأنواع.

(٣) مل: عرفنا.

(١) دا، مع: النوع.

(٢) دا: بكلّ.

(٥) مع: لا يكون.

يا [المبحث الحادي عشر]

في المباحث المشتركة بين النوع والجنس^١



مركز تحقيقات علوم إسلامي

[الجنس المنطقي غير مقوم للنوع الطبيعي ولا للنوع الإضافي]

فأ^٢ [١] قد عرفت الفرق بين الكلّي الطبيعي والمنطقي والعقلي، وذلك

يعرّفك الفرق بين الجنس^٣ الطبيعي والمنطقي والعقلي، وكذا النوع والفصل. ثم^٤

الجنس المنطقي غير مقوم للنوع الطبيعي و^٥ للنوع المنطقي.^٦

(٢) دا: - فا.

(١) آك، دا، مل: الجنس والنوع.

(٣) آك، دا، مل: و.

(٢) مل: الجنس.

(٦) مل: للمنطقي.

(٥) آك، دا، مل: + لا.

أما الأول،^١ فلأنّ النوع الطبيعي هو الإنسان مثلاً ومفهوم الجنسية ليس جزءاً من مفهوم الإنسان لوجهين. أما أولاً:^٢ فلأنّ الإنسان من حيث إنّه^٣ إنسان غير مضاف والجنس من حيث هو جنس مضاف، وغير المضاف لا يتقوم بالمضاف. أما ثانياً: فلأنّ الجنس^٤ المنطقي حالة نسبية^٥ يعرض للجنس الطبيعي بالنسبة إلى النوع الطبيعي. والعوارض متأخرة عن المضافين. فالجنس المنطقي متأخر عن تحقق النوع الطبيعي. والمتأخر عن الشيء لا يكون مقوّماً له.

وأما الثاني، فلأنّ النوع المنطقي والجنس المنطقي حالتان نسبيتان لا تجتمعان في الشيء الواحد من الجهة الواحدة، والمتقابلان لا يتقوم أحدهما بالآخر.



[في الجنس والنوع قبل الكثرة ومعها وبعدها]

ب [٢] في الجنس الذي قبل الكثرة والذي معها والذي بعدها؛ وكذا النوع. فالذي^٦ قبل الكثرة، زعموا أنّه الصّورة المعقولة للمفارقات الفياضة. وأما إذا وجدت الماهيات^٧ فالقدر المشترك بين الأشخاص هو الذي مع الكثرة وفيها. ثم إنّ الإنسان إذا شاهدها وحصل في ذهنه عند مشاهدتها معني كلي مجرد،

(١) دا: الأولي.

(٢) دا: الأول.

(٣) دا، مل: هو.

(٤) دا: للجنس.

(٥) دا: - نسبية.

(٦) دا: الذي.

(٧) آك: الماهية في الخارج / دا، مل: الماهية.

فذلك^١ هو الذي بعد الكثرة. وهذا الاعتبار حاصل أيضاً في الخمسة.

[في تناهي أجناس الأجناس وأنواع الأنواع]

ج [٣] قال الشيخ «الأمر التي هي في الطبيعة أجناس الأجناس^٢ فوق واحدة، لكنها متناهية. وأما أنواع الأنواع فالمستحفظات منها في الطبيعة متناهية. وأما هي في أنفسها فغير متناهية بالقوة^٣. فإن أنواع أنواع كثير من المقولات غير متناهية،^٤ كأنواع أنواع الكمية والكيفية^٥ والوضع^٦».

[الجنس أزيد من النوع بالعموم والنوع أزيد منه بالمفهوم]

د [٤]^٧ في أن الجنس أزيد من النوع من وجه، والنوع أزيد من الجنس من وجه. أما الأول فبالعموم، لأن الجنس كما يحوي النوع يحوي غيره. وأما الثاني فبالمفهوم، لأن ماهية النوع كما اشتملت على ماهية الجنس، فهي مشتملة على ماهية الفصل.

(٢) مج: أجناس.

(١) آكه، مل: فذاك.

(٢) مل: .. وأما هي في أنفسها... غير متناهية.

(٣) شفا: في القوة.

(٤) دا: ج [٥] قال الشيخ... الوضع.

(٥) دا، مج: .. والكيفية.

(٧) دا: .. د.

يب [المبحث الثاني عشر]

في مباحث الفصل

(وهي يو [١٦])



مركز تحقيقات كويتية إسلامية

[الفصل كيف يقوم الجنس]

فأ [١] في أن الفصل كيف يقوم الجنس. الفصل يعتبر بالقياس إلى الطبيعة الجنسية المطلقة فيكون مقسماً لها، وبالقياس إلى النوع فيكون جزءاً له، وبالقياس إلى حصة النوع من الجنس^١ ذهب^٢ الشيخ إلى^٣ أن الفصل^٤ يجب أن يكون علة لوجودها.

وعندنا أن ذلك غير واجب، لما أن الفصل قد يكون صفة والصفة محتاجة

(٢) مج: و مذهب (نسخه بدل: فذهب).

(١) آك، دا، مل: + و.

(٣) آك: أنه.

(٢) مج: - إلى.

إلى الموصوف والمحتاج إلى الشيء لا يكون علة له، بل^١ قد يكون الأمر كذلك على تفصيل سيأتي تحقيقه في الحكمة.^٢ ولكن ذلك^٣ لا يكونه فصلاً كما أن الموجبة الكلية قد تنعكس^٤ كلية لا لكونها موجبة كلية. وهذه المسألة هي الأصل في هذا الباب.

وقد يورد على مذهب الشيخ سؤال، وهو أن^٥ الطبيعة الجنسية^٦ إن كانت محتاجة إلى ذلك الفصل كانت محتاجة إليه أبداً،^٧ فلا توجد تلك الطبيعة دونه فلا يكون تلك الطبيعة جنساً. هذا خلف. وإن لم تكن محتاجة إليه كانت غنية عنه، فيكون أبداً غنية عنه،^٨ لأن مقتضى الطبيعة الواحدة لا يختلف.

وجوابه أن المعلول لما هو محتاج إلى علة ما، فلا جرم يكون أبداً^٩ محتاجاً إلى العلة.^{١٠} فأما تعيين العلة^{١١} فليس من جانب المعلول، بل من جانب العلة، لأنها لما هي هي^{١٢} تقتضي إيجاب ذلك المعلول.^{١٣}

[هل الفصل المقوم للنوع يمكن أن يكون مقولاً في جواب ماهو]

ب [٢] المشهور أن الفصل المقوم للنوع لا يمكن أن يكون مقولاً بالنسبة

(١) آك، دا، مل: بلى.

(٢) آك: في الحكمة تحقيقه.

(٣) مل: ذاك.

(٤) دا: + موجبة.

(٥) مع: أي.

(٦) مع: + و.

(٧) آك، مل: أبداً إليه.

(٨) مل: - فيكون أبداً غنية عنه.

(٩) مع، مل: أبداً يكون.

(١٠) آك، مع: إليه.

(١١) مل: المعلول.

(١٢) آك، مع: - هي.

(١٣) دا: - وقد يورد على... المعلول.

إلى النوع في جواب "ما هو" البتة، وأن الجنس لا يمكن أن يكون مقولا بالنسبة إلى النوع^١ في جواب "أيما هو".

والحق أنه إن كان المراد^٢ أن الفصل من حيث هو فصل، لا يكون مقولا في جواب "ما هو"، وأن الجنس من حيث هو جنس، لا يكون مقولا في جواب "أيما هو" فهو صواب. ^٣ لأنه إنما يكون فصلا من حيث إنه يميز شيئا عن شيء، وهو من حيث إنه كذلك يستحيل أن يصير^٥ مقولا في جواب "ما هو".

وإن كان المراد^٤ أن الماهية التي عرضت لها إن كانت^٧ فصلا يستحيل أن يصير^٨ مقولا في جواب "ما هو" بالنسبة إلى ذلك النوع وبالعكس، فهو خطأ. لأن الحقيقة إذا تكوّنت من أمرين كل واحد منها أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه، فإن كل واحد من جزئيه مقول في جواب "ما هو" تارة وفي جواب "أيما هو" أخرى، كالحيوان والأبيض، فإن كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه. فالحقيقة المترتبة^٩ عنهما، إذا أردنا تمييزها^{١٠} عن غير الأبيض كان الحيوان جنساً والأبيض فصلا، وإن أردنا تمييزها^{١١} عن غير الحيوان كان الأبيض جنساً والحيوان فصلا.

(٢) مع: إن أريد به.

(١) آك، دا، مل: إليه.

(٢) مل: + أيما.

(٣) دا، مع: فصواب.

(٤) مع: إن أريد به.

(٥) آك، دا، مل: يكون.

(٨) مل: يكون.

(٧) آك، دا: كان.

(١٠) آك، دا، مل: تمييزها.

(٩) مع: المركبة

(١١) آك، دا، مل: تمييزها.

وتعويل المانعين على أَنَّ الفصل علة لوجود الجنس والجنس معلول له
والعلة لا تنقلب معلولا، وقد^١ عرفت فسادَه.

[الفصل مقسم للجنس ومقوم للنوع]

ج [٢] الفصل بالنسبة إلى الجنس مقسّم وبالنسبة^٢ إلى النوع مقوم.
ومذهبهم أَنَّ العلة البسيطة لا يصدر عنها أثران، فوجب عليهم^٣ أن يجعلوا أحد
هذين الحكمين سابقا على الآخر. والمشهور أَنَّ التقسيم سابق على^٤ التقويم،
لأنَّ تحصيل^٥ الجزء سابق^٦ على تحصيل^٧ الكل. وأمّا نحن فلا نسلم أَنَّ البسيط
لا يصدر عنه أثران ولا نسلم أَنَّ الفصل علة الحصة.

[الجنس العالي له فصل مقسّم وليس له فصل مقوم]

د [٣] الجنس العالي له فصل مقسّم يقسّمه إلى أنواعه. وليس له فصل
مقوم، أعني الذي يميّزه عما يشاركه في الدخول تحت جنسه. والنوع السافل
بالعكس. والمتوسّطات كلّها لها فصول مقسّمة، يقسّمها إلى أنواعها؛ ومقومة
تقوم^٨ أجناسها إليها.

(٢) آك، دا، مل: - بالنسبة.

(١) آك، دا، مل: فقد.

(٣) آك: قبل (يجاء «سابق على»).

(٢) مج: - عليهم.

(٤) مل: السابق.

(٥) آك، دا، مل: تحصيل / مص: برابر متن.

(٦) آك، مل: تحصيل / مص: برابر متن.

(٧) آك، مج، مل: تقسّم / نسخه بدل آك و مص: برابر متن.

(٨) آك، مج، مل: تقسّم / نسخه بدل آك و مص: برابر متن.

[كل فصل مقوم للجنس العالي فإنه مقوم للسافل]

هـ [٥] كل فصل مقوم للجنس العالي فإنه مقوم للسافل. لأن مقوم^١ العالي جزء جزء السافل، فيكون جزءاً له، لكن لا ينعكس، لأن السافل مركب من العالي وغيره وليس كل ما كان جزءاً للمركب كان جزءاً لكل واحد من أجزائه. فكل^٢ فصل مقسم للجنس السافل فهو مقسم للعالي. لأنه متى صدق السافل صدق العالي، فإذا صدق على بعض الجنس السافل أنه كذا وعلى بعضه الآخر أنه ليس كذا، فقد^٣ صدق الحكمان لامحالة على بعض العالي، فيحصل الانقسام؛ لكن لا ينعكس. لأنه ليس^٤ متى صدق العالي صدق السافل، فلا يلزم من قولنا: بعض العالي كذا و^٥ بعضه ليس كذا، صدق ذلك في السافل.

[رد قول من زعم أنه لا يجب في كل فصل مقسم أن يكون مقوماً]

و [٦] منهم من زعم أنه لا يجب في كل فصل مقسم للجنس^٦ أن يكون مقوماً للنوع من وجهين. ^٧ فأ [الوجه الأول] العدم مقسم وغير مقوم، لأن العدم لا يكون علة للوجود. ب [الوجه الثاني] الشيء إذا كان له وصفان كل واحد منهما يميزه عن غيره، فكل واحد مقسم وليس بمقوم وإلا لزم تعليل الشيء الواحد بعلمتين مستقلتين.

(١) دا: مفهوم.

(٢) آك، دا، مل: وكل.

(٣) مل: وقد.

(٤) مل: - ليس.

(٥) دا، مل: - و.

(٦) آك، دا، مل: يقسم الجنس.

(٧) آك، دا، مل: لوجهين.

والجواب عن الأول: أن كون العدم فصلاً مقسماً أمر اعتباري لا خارجي، فلا يمتنع أن يكون مقوماً من هذا الوجه. وعن الثاني: أن التميز لا يحصل بأحدهما وإلا لزم^١ المحال الذي ذكرتموه.

[الفصل في الدرجة الواحدة لا يكون إلا واحداً]

ز [٧] الفصل في الدرجة الواحدة لا يكون إلا واحداً، لأن الفصل كمال الجزء المميز. وذلك لا يكون إلا واحداً وإلا لم يكن كمالاً. واحتج الشيخ بأن الفصل علة لوجود الحصة والمعلول الواحد بالشخص لا يجتمع عليه علتان مستقلتان.

لا يقال: لم لا يجوز وجود شيئين يكون كل واحد منهما^٢ مميزاً، لكن لا يكون واحد منهما مستقلاً بالتحصيل، بل المستقل به^٣ المجموع. لأننا نقول: فالمجموع^٤ بالحقبة فصل واحد وكل واحد منهما جزؤه. وأيضاً كل^٥ واحد من الجزئين إذا لم يكن مقوماً لتلك الحصة وجب أن يكون متقوماً^٦ بها^٧ وإلا لكان^٨ الفصل والحصة يستغني^٩ كل واحد منهما عن الآخر، وقد بينا أن مثل هذين لا يتكوّن من اجتماعهما حقيقة واحدة، وإذا كان كذلك

(١) آك، مل: لزمكم.

(٢) آك: كل واحد منهما يكون.

(٣) آك، دا، مل: بذلك.

(٤) دا: والمجموع.

(٥) آك، دا: فكل.

(٦) مع: أن يتقوما.

(٧) آك، مع، مل: به / مع (نسخه بدل: أن يكون متقوماً بها).

(٨) مل: كان.

(٩) آك: مستغني / دا: مستغنياً.

كانت الحصّة سابقة عليهما وهما سابقان علي المجموع سبق البسيط علي المركب، فلو^١ كانت الحصّة معلولة لذلك المجموع لزم الدور وأنه محال.

[لكل نوع فصل يقوّمه ويقسّم جنسه]

ح [٨] المشهور أنّه لا بدّ لكل نوع من فصل يقوّمه ويقسّم جنسه، وأنّه لا يجوز أن يكون امتياز أحد النوعين عن الآخر بالفصل، وامتنياز الآخر عن الأوّل بعدم ذلك الفصل.

قالوا: لأنّ طبيعة الجنس لو وُجدت خالية عن الفصل وعمّا يقوم مقامه كانت غنية عنه. والغني عن الشيء لا يكون معلولا له. فتكون الحصّة الموجودة في النوع من الجنس غنيّة عن الفصل، فلا يكون الفصل فصلا. هذا خلف.

والجواب: لانسلّم أنّ حصّة النوع من الجنس معللة بالفصل.^٢ وإن^٣ سلّمناه لكن لا استحالة في استناد الأمور المتساوية إلى المؤثرات المختلفة، فلم لا يجوز أن تكون^٤ الطبيعة الواحدة قد يوجد بعض أفرادها بمؤثر مباين ويوجد فرد آخر منها بمؤثر ملاق، فيكون المؤثر الملاقي فصلا له مع أنّه وُجد مثله منفكا عن الفصل. فهذا الاحتمال لا بدّ من إبطاله ليتمّ قولكم.

[نقد الاستدلال على تناهي الأجناس متصاعدة]

ط [٩] مذهب الشيخ في الفصول والأجناس يقتضي أن يكون الفصل

(٢) مل: - بالفصل.

(١) د: ولو.

(٢) د: - تكون.

(٣) مع: لئن.

الأخير هو العلة الأولى، والجنس^١ العالي هو المعلول الأخير. ولا يمكن الاستدلال بذلك على تناهي الأجناس المتصاعدة، لأنّ البرهان إنّما قام على انتهاء الممكنات إلى علة أولى لا إلى معلول أخير. وأمّا على مذهبنا فقد يكون كذلك، وقد لا يكون^٢ بل ربّما كان الفصل الأخير^٣ هو الصفة الأخيرة، والجنس العالي هو الموصوف الأول.

[الفصل الواحد لا يقوم إلا نوعاً واحداً]

ي[١٠] المشهور أنّ الفصل الواحد لا يقوم إلا نوعاً واحداً، لأنّه يمتنع^٤ اقترانه إلا بجنس واحد، ومتى كان كذلك لم يقوم إلا نوعاً واحداً. بيان الأوّل أنّه لو جاز فيه أن يضاف^٥ إلى جنسين لم يكن أخص من ذلك الجنس مطلقاً، بل أعم من وجه وأخص من وجه. وحينئذٍ يصير الفصل جنساً له باعتبار الجنس فصلاً له^٦ باعتبار. وذلك ممّا تقدّم إفساده. وأمّا الثاني فلأنّ الحاصل من تركيب الجنس الواحد والفصل الواحد لا يكون إلا ماهية واحدة. والجواب منع الصغرى.

[الفصل ممتنع الزوال مع بقاء النوع]

يا[١١] الفصل ممتنع الزوال مع بقاء النوع. لأنّ المركب لا يبقى مع انتفاء^٧

(٢) مع: + كذلك.

(١) مل: الأجناس.

(٣) آك، دا: مل: - الأخير.

(٢) دا: يمتنع.

(٤) آك، دا: - له.

(٥) آك، دا: مل: يتضاف.

(٧) مل: عدم.

جزئه. وأما^١ أنه هل يمكن زواله مع بقاء الحصّة، فعند الشيخ ذلك محال لاستحالة بقاء المعلول مع عدم علته. وعندنا هذا الأصل باطل، فلا جرم كان ذلك جائزاً.

فحينئذ^٢ نقول: الفصل إمّا أن يكون ممكن الزوال وحينئذ^٣ يكون الانفصال أيضاً ممكن الزوال وهو كامتياز الإنسان المتكلم عن السباكت؛ ومثل هذا الفصل قد يميّز^٤ الشيء عن نفسه في وقتين؛ وإمّا أن لا يكون وحينئذ^٥ إمّا أن يكون الشيء الذي امتاز عن ذلك النوع ممكن الاتصاف به.^٥ وعلى هذا التقدير يرتفع^٦ الامتياز أيضاً؛ أو لا يكون كذلك فيكون الانفصال باقياً أبداً.

[الفصل قد يكون مركباً وقد يكون بسيطاً]

يب [١٢] المشهور أنّ الماهيات المترتبة لا يتركب إلا من الأجناس والفصول. وخالفهم الشيخ فيه، لأنّ الجسم الأبيض ماهية مركبة لا من الجنس و^٧ الفصل، لأنّ البياض عرض غير مقوم للجسم، والفصل مقوم. لكنك قد عرفت ضعف هذا الأصل.

قال: والعشرة مركبة من الوحدات مع أنّه ليس شيء منها جنساً والآخر

فصلاً.^٨

(١) د: لنا.

(٢) آك، مل: وحينئذ.

(٣) د: فحينئذ.

(٤) د: غير.

(٥) د: به / مل: + أي بالفصل.

(٦) د: تقع / مل: يقع.

(٧) د: -و.

(٨) د: نوعاً.

والذي يحتجُّ به^١ لقول المتقدمين: أنَّ كل حقيقة مركبة فلا بدَّ^٢ وأن يكون مساوية لكل واحد من بسيطيه^٣ في تلك الطبيعة ومخالفة له بالآخر؛ والذي به المشاركة هو الجنس، والذي به المخالفة هو الفصل. لكن هذه^٤ الحجة إنما يتمُّ لو جَوَّزنا كون الفصل عديمًا.

[الفصل المنطقي و الفصل البسيط]

يج [١٣] قالوا: الفصل قد يكون مركباً وهو الناطق، وهو الفصل المحمول المسمَّى^٥ "بالفصل المنطقي"؛ وقد يكون بسيطاً وهو النطق. فالناطق^٦ مقوم للإنسان والإنسان جوهر ومقوم الجوهر^٧ جوهر، فالناطق جوهر^٨؛ والنطق جزء الناطق فيكون^٩ جزء الجوهر^{١٠}؛ وجزء الجوهر جوهر، فالنطق جوهر. وهو^{١١} باطل بالبياض، فإنه جزء الأبيض والأبيض عندهم جوهر^{١٢} والبياض ليس بجوهر.

مركز تحقيق مكتبة التراث الإسلامي

[مشاركة الفصل للنوع و امتيازه عنه]

يد [١٤] قد عرفت أنَّ الفصل جزء من النوع وخارج عن ماهية الجنس.

- | | |
|-----------------|--------------------------------|
| (١) دا: - به. | (٢) آك، دا، مل: فإنَّها لا بد. |
| (٣) دا: بسيطيه. | (٤) آك، دا، مع: هذا. |
| (٥) مع: يسمَّى. | (٦) آك، دا، مل: والناطق. |
| (٧) دا: + هو. | (٨) آك: - فالناطق جوهر. |
| (٩) دا: و يكون. | (١٠) آك: جزء للجوهر. |
| (١١) مع: هذا. | (١٢) آك: جوهر عندهم. |

فامتياز الفصل عن النوع ليس إلا امتياز كل واحد من مفردات [المركب]^١ عن ذلك المركب ولا يكون ذلك^٢ إلا بعدم سائر المفردات فيه،^٣ والامتياز الذي يكون على هذا الوجه لا يستدعي فصلاً.

ثم إنَّ الفصل في ذاته يحتمل أن يكون مشاركاً لغيره في بعض الأمور المقومة فحينئذٍ يستدعي فصلاً آخر؛ لكن لا يتسلسل بل ينتهي إلى أمور بسيطة متباينة بتمام ماهياتها، فيحتنذ لا يحتاج الفصل في انفصاله عن غيره إلى فصل آخر، فلا يلزم التسلسل.

[زعمهم أنَّ المقول في جواب أي بعينه هو المقول في جواب ما هو]

يه [١٥] زعموا أنَّه قد يكون جواب "أي" بعينه هو جواب "ما" فإنك إذا قلت "أي شيء هو؟" فقد طلبت جميع ماله بعد الشيئية وهي صفة عرضية، فقولك "أي شيء هو؟" طالب لجميع الذاتيات وهو بعينه المطلوب "بما".

[رسوم الفصل]

يو [١٦] رسموا الفصل من خمسة أوجه:

فأ: الكلي المقول على النوع في جواب "أي شيء هو" في ذاته من جنسه.

ب: المقول على النوع^٢ في جواب "أيما هو" في ذاته.

ج: الذي يفصل بين النوع والجنس بالذات.

(١) همه نسخ: مركب، متن با استفاده از مص. (٢) دا: ذلك لا يكون.

(٢) مل: - النوع.

(٣) آك، دا، مل: - فيه.

د: الذاتي الذي به يفضل^١ النوع علي الجنس في ماهيته.
 هـ: الذاتي الذي به تختلف الأشياء المتفقة في الجنس.

* * *



مركز تحقيقات كليات العلوم الإسلامية

(١) مع: الذي يفضل به (بجاء «الذي... يفضل»).

يج [المبحث الثالث عشر]

في مباحث الخاصة



مركز تحقيقات كميوتير علوم إسلامي

فأ [١] الخاصة^١ قد تكون مطلقة وهي التي لا توجد خارجة عن ذلك النوع كالكتابة والضحك؛ و[قد تكون] بالإضافة وهي التي توجد في بعض ما يخالف النوع دون البعض،^٢ فتكون خاصة لذلك النوع بالنسبة إلى ما لم يوجد^٣ فيه. ككون الجوهر غير قابل للاشتداد والضعف، فإنه خاصة له، لا بالنسبة إلى الكل، فإن الكم وبعض الكيف كذلك، بل بالنسبة إلى البعض.

ب [٢] الخاصة قد تكون خاصة للنوع الأخير وللنوع المتوسط وللنوع

(٢) مل: + بعد أن تكون لكل ذلك النوع عامة.

(١) دا: - الخاصة.

(٢) مع: لا يوجد

العالي وللجنس العالي. لأنَّ كونه خاصة^١ ليس إلاَّ لأنَّه^٢ حاصل فيه لا في غيره، سواء كان ذلك الذي هو حاصل فيه نوعاً أو جنساً.

ج [٣] الخاصة قد تكون مساوية كالمستعدَّ للضحك للإنسان، وقد تكون أخصَّ كالضاحك بالفعل. ويخرج منه أنَّه قد يكون لازماً وقد يكون مفارقاً.

د [٤] الخاصة قد تكون بسيطة وهي ظاهرة، وقد تكون مركبة وهي أن تكون للنوع صفات، كل واحدة^٣ منها^٤ أعمَّ منه. فإذا^٥ قيَّد البعض ببعض حصلت صفة متقيدة^٦ مساوية لذلك النوع. وأكثر الخواص المذكورة في رسوم طبائع الأجناس العالية كذلك.



(٢) دا: أنه.

(١) مل: + له.

(٢) آك، دا: - منها.

(٣) مل: واحد.

(٦) دا: المتقيدة

(٥) مل: وإذا.

يد [المبحث الرابع عشر]

في مباحث العرض العام



مركز بحوث الدراسات الإسلامية

فأ [١] العرض العام قد يكون عاماً للجنس، كالموجود والواحد؛ وقد يكون عرضاً عاماً^٢ بالنسبة إلى النوع، وإن كان خاصّة بالنسبة^٣ إلى الجنس كاللون فإنّه خاصّة للجسم^٤ وعرض عام للإنسان بل للحيوان؛^٥ وقد يكون لازماً كالموجود والواحد؛ وقد لا يكون كالأبيض والأسود للحيوان.

ب [٢] منهم من ظنّ أنّ هذا العرض هو العرض القسيم للجوهر؛ وهو

(٢) دا: - عاماً.

(١) آك، دا، مل: ذلك.

(٢) آك، دا، مج: الجسم.

(٣) مل: - بالنسبة.

(٥) دا: الحيوان.

خطأ، لأنّه قد يكون جوهراً والجوهر^١ خارج عن ماهية العرض فيكون عرضياً.^٢
وقد أورد بعض المتقدمين في مثال العرض العام، البياض للإنسان.
والشيخ أنكر ذلك، لأنّ البياض لا يحمل على الإنسان بأنّه هو، وكلامنا في
المحمولات؛ وأمّا الأبيض فإنّه محمول، لأنّه^٣ يقال «الإنسان أبيض» فالعرض
العام هو الأبيض، لا البياض.

واعترض صاحب المعبر على قوله «البياض غير محمول»، فقال:^٤
الأبيض معناه ذو البياض فلفظة «ذو» للنسبة،^٥ والمحمول بالحقيقة هو البياض
وإذا كان كذلك فالأبيض ليس بمحمول فقط، بل هو لفظة دالة على ذات المحمول
والنسبة، فالمحمول بالحقيقة هو البياض. واعلم أنّ هذا البحث لفظي.



(٢) آكه، دا، مل: عرضاً.

(١) آكه، دا، مل: لأنّ الجوهر.

(٣) مع: قال.

(٣) دا: فإنّه.

(٥) مل: النسبة.

يه [المبحث الخامس عشر]

في كيفية اقتناص الخمسة

البحث إما أن يقع عن أجناس المسميات وفصولها، أو عن أجناس^١ الماهيات الثابتة في أنفسها وفصولها، والأول^٢ في غاية السهولة، لأنَّ^٣ الإنسان إذا وضع لجملة من الأمور التي تصوورها اسماً، كان تمام القدر المميز هو الفصل، وتمام القدر المشترك بين تلك الأمور المتصورة هو الجنس.^٤ وأما الثاني ففي غاية الصعوبة، لأنَّه إذا وقع بصرنا على موجود معين، علمنا في الجملة أنَّ هناك ذاتاً قائمة بنفسها، وعلمنا أنَّ هناك صفات قائمة بتلك

(٢) مع: فالأول.

(١) دا: الأجناس.

(٢) مع: قلن.

(٣) آك، دا، مل: تمام القدر المشترك بين تلك الأمور المتصورة هو الجنس و تمام القدر المميز هو

الفصل.

الذات؛ فأمّا إذا أردنا أن نعلم أنّ الذات أيّ شيء هي، والصفات أيّ شيء هي، وكم هي، فقد تصعب^١ علينا معرفة ذلك. ثم إذا عرفنا شيئين يشتركان من بعض الوجوه ويتباينان من وجه آخر، فلا يمكننا أن نعرف أنّ تمام القدر المشترك أيّ شيء هو، كيف^٢ هو، وأنّ تمام القدر المميّز أيّ شيء هو، وكيف هو. وإذا كان ذلك^٣ صعباً عسيراً^٤ كان اقتناص الفصول والأجناس على سبيل التحقيق في غاية العسر.

لكن من الطرق المعتمدة فيه، القسمة. وهي تنقسم إلى قسمة الكل إلى أجزائه، وإلى قسمة الكلي إلى جزئياته.

أمّا الأول، فعلي قسمين: لأنّ حصول الكل من الأجزاء، [١-١] إمّا أن يكون ذهنيّاً كتركّب السّواد من جنسه الذي هو اللون وفصله الذي هو قابضية البصر^٥ مثلاً،^٦ فإنّ هذا التركيب غير حاصل في الوجود أصلاً على ما ستعرفه. [١-٢] وإمّا أن يكون خارجياً، إمّا طبيعياً كتركّب البدن عن الأعضاء، أو صناعياً كتركّب السرير. وكل واحدٍ منهما قد يكون تركيبياً^٧ مع الاستحالة،^٨ كتألف الأعضاء من الأخلاط، والسكنجيين من الخلّ والسكر؛ وقد يكون تأليفاً^٩ كالبناء.^{١٠}

(١) آك، دا، مج: يصعب.

(٢) دا: + وكم.

(٣) مل: كذلك.

(٤) دا، مل: عسراً.

(٥) مل (نسخه بدل): قابض للبصر.

(٦) دا، مج: - مثلاً.

(٧) آك، دا: تركيباً.

(٨) دا، - مع الاستحالة.

(٩) آك، دا، مل: تأليفاً.

(١٠) آك، دا، مل: - كالبناء.

وأما الثاني، فالكلي^١ الذي يكون مورداً للقسمة إما الجنس، أو النوع، أو الوصف الخارجي عن الماهية؛ وكل واحد منها إما أن ينقسم^٢ إلى الجنس، أو النوع، أو الصنف، أو الشخص^٣.

وعليك بالتفصيل. وبالجمله فالقسمة طريق إلى تحليل المركبات إلى بسائطها، ومتى حصلت البسائط، تميز^٤ الجزء الجنسي عن^٥ الفصلي؛ أو يكون ذلك أسهل.

* * *



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

(١) دا: فالكلي.

(٢) مل: يقسم.

(٣) دا: - الخارجي - أو الصنف.

(٤) مل: ميمز.

(٥) دا: + الجزء.

يو [المبحث السادس عشر]

في المشاركات التي بين هذه الخمسة

فلنذكر الثنائيات أولاً، وهي ^١ [١٠]: فأ [١] مشاركة الجنس مع الفصل. وهي أربعة: ^٢ فأ، ^٣ في كونهما جزئي الماهية، ويتفرّع عليه الخواص الأربع التي للجزء. ب، ^٤ في أن ما يحمل عليهما ^٥ في جواب "ماهو"، أو في ^٦ طريق "ماهو"، فهو محمول على النوع المتركب منهما في ^٧ طريق "ماهو". ج، ^٨ في ^٩ أن كل واحد منهما من حيث هو ^{١٠} جنس وفصل، مقول في طريق "ماهو" بالنسبة إلى النوع.

(١) آك: د. (٢) آك، دا، مل: - وهي أربعة.

(٣) آك، دا، مل: - فأ. (٤) آك، دا، ب / دا: + و.

(٥) آك، دا، مل: عليه / مص: برابر متن. (٦) و (٧) آك، دا، مل: من / مص: برابر متن.

(٨) آك: ج. (٩) آك، دا، مل: وفي.

(١٠) مع: إنه / مص: برابر متن.

د،^١ في^٢ أنَّ كل واحد منهما غير مقصود إليه بالذات، وإلا لما حصل النوع. والثلاثة الباقية يجوز أن يكون مقصوداً إليها^٣ بالقصد الأول.

ب [٢] ومع النوع، في كونه مقولاً في جواب "ما هو"، وإن كان أحدهما بالشركة والثاني بالخصوصية.

ج [٣] ومع الخاصة، في أنَّ الرسم التام لا يتألف^٤ إلا منهما.

د [٤] ومع العرض العام.^٥ فأ،^٦ في وجوب كونهما مقولين على كثيرين مختلفين بالحقائق.^٧ ب،^٨ وفي كونهما غير صالحين لتعريف الأنواع الموضوعة^٩ لهما. لأنَّ^{١٠} أقلَّ مراتب التعريف التمييز،^{١١} والعام لا يميّز الخاص.

هـ [٥] ومشاركة الفصل مع النوع من وجهين:^{١٢} فأ،^{١٣} في كونهما غير^{١٤} ذاتيين قد يتعاكسان عند من يجعل النوع ذاتياً. ب،^{١٥} وفي وجوب دخولهما تحت الجنس عند من لا يجوز كون الفصل أعم من الجنس من بعض الوجوه.

و [٦] ومع الخاصة، في أنَّه قد^{١٦} يوجد فيهما ما يميّز النوع تمييزاً ناقصاً.

(١) آك: - د.

(٢) دا، مل: وفي.

(٣) دا: إليهما.

(٤) آك: يأتلف.

(٥) دا، مل: - العام.

(٦) آك، دا: - فأ / مل: آ.

(٧) آك، مل: مختلفي الحقائق / دا: مختلفين الحقائق.

(٨) آك، دا: - ب.

(٩) آك، دا: النوع الموضوع.

(١٠) مج: فإنَّ.

(١١) دا: التمييز.

(١٢) آك، دا، مل: - من وجهين.

(١٣) آك، دا: - فأ / مل: آ.

(١٤) مل: - غير.

(١٥) آك، دا: - ب.

(١٦) همه نسخ: - قد / مص: برابر متن. توضیح مطلب را به تعلیقات مراجعه کنید.

ز [٧] ومع العرض العام،^١ فقلّ ما يوجد لهما مشاركة وراء ما للخمسة
لبعد ما بينهما. لأنّ الفصل داخل مساوي والعرض خارج لامساوي.

ح [٨] وكذا القول في مشاركة النوع مع^٢ الخاصة.

ط^٣ [٩] وكذا^٤ النوع مع العرض.

ي [١٠] وأمّا مشاركة الخاصة مع^٥ العرض، ففي كونها خارجيين^٦ عن الماهية.
وأمّا^٧ الثلاثيات، وهي ي^٨ [١٠]:

فأ [١] مشاركة الجنس والفصل مع النوع: فأ،^٩ في كونها أموراً^{١٠} غير
عرضية. ب،^{١١} وفي وجوب^{١٢} أن يكون قولها على ما^{١٣} تحتها بالسوية. لأنّ
التفاوت في تمام^{١٤} الماهية وأجزائها محال. ج،^{١٥} وفي وجوب دوامها. وأمّا
الخاصة والعرض العام^{١٦} فهذان الأمران وإن كانا قد يجبان^{١٧} ولكن^{١٨}



مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامية

- | | |
|---|-----------------------------------|
| (١) مل: - العام. | (٢) آك: و. |
| (٣) مل: - ي. | (٤) آك، دا، مل: - كذا. |
| (٥) آك: و. | (٦) آك، دا، مل: خارجيين. |
| (٧) دا: - و. | (٨) آك: - وهي ي / مج: ي / مل: في. |
| (٩) آك، دا، مل: - فأ. | (١٠) آك، دا، مل: أنها أمور. |
| (١١) آك، مل: - ب. | (١٢) مل: + دوامها. |
| (١٣) دا: - ما. | (١٤) مل: تمامه. |
| (١٥) آك: - ج / مل: ب. | (١٦) آك، دا، مل: - العام. |
| (١٧) مج: تحتاجان، (نسخه بدل): قد يجبان. | (١٨) آك، دا، مل: - و. |

لكونهما^١ عرضاً وخاصةً،^٢ وإلا لكان الكل كذلك.

ب [٢] ومع الخاصة، في أن الأقوال التامة المعرفة^٣ لا تأتلف إلا منها وإن كان الحاصل من الجنس والفصل حدّاً تامّاً، ومنه ومن الخاصة رسماً تامّاً^٤.

ج [٣] ومع العرض في أنه^٥ يمكن بالإمكان العام في طبيعة كل واحد منها^٦ أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفي الحقائق على^٧ قولنا في الفصل أنه^٨ يجوز أن يكون أعمّ من النوع من بعض الوجوه^٩.

د [٤] ومشاركة الفصل والنوع مع الخاصة، في أنه يمكن بالإمكان العام أن يوجد في هذه الطبقات ما يكون متعاكسة.

هـ [٥] ومع العرض، فقلّ ما يوجد للعذر الذي مرّ.

و [٦] مشاركة النوع والخاصة والعرض، في أنها ليست أجزاء^{١٠} الماهية^{١١}. أمّا الخاصة والعرض فظاهر كونهما كذلك. وأمّا النوع فلأنه^{١٢} نفس الماهية لاجزؤها.

ز [٧] مشاركة الجنس والنوع مع الخاصة^{١٣}.

(١) آك، دا، مل: لكونه. (٢) آك: خاصة وعرضاً.

(٣) آك، دا، مل: المعرفة التامة.

(٤) عبارات فخر رازی نارسا است. توضیح مطلب را به تعلیقات مراجعه کنید.

(٥) آك: كونه. (٦) آك، مصر: منهما.

(٧) آك، مل: و. (٨) آك، دا، مل: - أنه.

(٩) دا: الوجود. (١٠) دا: جزء.

(١١) آك، مل: جزءاً لماهية. (١٢) دا: فإنه.

(١٣) آك: والخاصة / دا: + و.

ح [٨] الجنس والنوع مع العرض.

ط [٩] الجنس والخاصة مع العرض.

ي [١٠] الخاصة والفصل مع العرض. فتم^١.

وأما الرباعيات فهي^٢ و [٦]:

فأ [١] مشاركة الجنس والفصل والنوع مع الخاصة، وذلك في أن جميع الموجودات يستحيل اشتراكها في جنس واحد أو نوع واحد أو فصل واحد^٣ أو خاصة واحدة، ولكنها مشتركة في عرض^٤ عام واحد^٥ وهو الموجود والواحد والمعلوم والمخبر عنه، بل وكذا في^٦ جميع القيود السلبية.

ب [٢] مشاركتها مع العرض.

ج [٣] مشاركة^٨ الفصل والنوع والخاصة والعرض والجنس.^{١٠}

د [٤] مشاركة الفصل والنوع والخاصة والعرض.^{١١}

هـ^{١٢} [٥] مشاركة الخاصة والعرض والجنس والفصل في كونها^{١٣} ليست دالة على الماهية بحسب الخصوصية.

(١) آك، دا، مل: - فتم.

(٢) آك، دا: - فهي و / مل: فو.

(٣) آك: فصل واحد أو نوع واحد.

(٤) دا: + و.

(٥) آك، دا: - واحد.

(٦) دا: - عنه.

(٧) آك، دا، مل: - في.

(٨) آك: مشاركتها مع.

(٩) آك، دا: - الفصل و.

(١٠) آك: - والجنس.

(١١) آك، دا، مل: - مشاركة الفصل والنوع والخاصة والعرض.

(١٢) آك، دا، مل: - هـ.

(١٣) آك: أنها.

- و^١ [٦] مشاركة العرض و الجنس و الفصل والنوع.^٢
و أمّا الخماسيات، فهي ط^٣ [٩]:
فأ^٤ [١] فاعلم^٥ أن هذه الخمسة مشتركة في كونها^٦ كليات.
ب^٧ [٢] ويلزم من^٨ ذلك كونها محمولات،^٩ لأن كل كلي محمول بالطبع.
ج^{١٠} [٣] وأن تكون من مقولة المضاف.
د^{١١} [٤] وفي أنها تعطي ماتحتها أسماءها و حدودها.
هـ^{١٢} [٥] وأن المحمول عليها محمول على ما تحتها.
و^{١٣} [٦] وأنه يمكن بالإمكان العام أن يكون محمولة على ما تحتها بالتواطؤ. أمّا الجنس و الفصل و النوع فبالوجوب. و أمّا الخاصة والعرض فقد يكونان كذلك بالوجوب و قد يكونان كذلك بالإمكان الخاص، فيكون الكل كذلك لامحالة بالإمكان العام.
ز^{١٤} [٧] وأنه يمكن بدوامها^{١٥} لموضوعاتها بالتقرير^{١٦} المذكور.

(٢) مع: - ومشاركة العرض... و النوع.

(١) آكه: مل: هـ.

(٤) آكه: دا، مل: - فـا.

(٣) آكه: - فهي / دا: ط / مل: قط.

(٦) مل: كونهما.

(٥) مع: اعلم.

(٨) آكه: دا، مل: - من.

(٧) آكه: مل: - بـ.

(١٠) آكه: دا، مل: - جـ.

(٩) آكه: مل: محمولة.

(١٢) آكه: دا، مل: - هـ.

(١١) آكه: مل: - دـ.

(١٤) آكه: مل: - زـ.

(١٣) آكه: مل: - وـ.

(١٦) دا: بالتقدير.

(١٥) آكه: بدوام.

ح^١ [٨] وأنها في أنفسها ممكنة.

ط^٢ [٩] ومفتقرة إلى الأسباب، لأن الماهية المركبة وأجزائها ولواحقها لابد وأن يكون كذلك. هذا في^٢ النوع المضاف، أما في^٢ الحقيقي فلا. وأما المباينات فهي حاصلة في ضمن هذه المشاركات. لأن كل وصف يشترك فيه^٥ أربعة فقط، فإن الخامس يباينها به وكل ما يشترك فيه ثلاثة فقط، فإن الاثنين الآخرين يباينانها به. وعلى هذا ففس. والله التوفيق.

* * *



مركز تحقيقات علوم اسلامی

(٢) آكه، مل: - ط.

(٢) آكه، مع: - في.

(١) آكه، مل: - ح.

(٢) مع: مع.

(٥) دا، مع: فيها.

القسم الثاني



في المقاصد

مركز تنمية وتطوير المهارات

وهو الكلام في الحدود والرسوم

(وذلك تسعة أمور)



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

فأ^١ (الأول)

في تقسيم التعريفات

تعريف^٢ الماهية إما أن يكون^٣ بنفسها وهو محال، لأنَّ المعرّف قبل المعرّف ويستحيل كون الشيء معلوماً قبل نفسه؛ أو بما^٤ يكون داخلاً فيها؛ أو بما يكون خارجاً عنها؛ أو بما يتركب عنهما.

والأول، فإمّا أن يكون تعريف الماهية ببعض أجزائها؛ أو بكلها. فإن كان الأول فذلك الجزء إما أن يكون ملازماً لها^٥ وجوداً وعدماً فيكون حدّاً ناقصاً، وإمّا أن لا يكون كذلك، فلا يصلح للتعريف. وإن كان الثاني كان ذلك حدّاً تامّاً^٦.

وإن كان الثاني، فذلك الخارجي إن كان مساوياً^٧ وجوداً وعدماً وكان

(٢) مع: - تعريف.

(١) مع: الأول.

(٣) مع: يُعرّف.

(٤) آك: وإمّا أن / دا، مل: وإمّا بما.

(٥) آك: - وإن كان الثاني... تامّاً.

(٦) آك، مل: له.

(٧) دا: متساوياً.

أعرف من الماهية كان رسماً ناقصاً، وإلا فلا يصلح^١ للتعريف.
 وإن كان الثالث، فإمّا أن يكون بين تلك الأمور عموم وخصوص، أو
 لا يكون. فإن كان الأوّل فإمّا أن يكون العام ذاتياً والخاصّ عرضياً، أو بالعكس.
 والأوّل هو الرّسم التام، وليس للباقي اسم مخصوص.

[شكوك في تقسيم التعريفات]

لا يقال: [أو لا] التقسيم غير منحصر، لأنّ التعريف بالمثال خارج عنه.
 [ثانياً] وإن سلّمناه، لكن لانسلّم صحة شيء من هذه الأقسام: أمّا تعريف
 الماهية بجميع أجزائها فلأنّ جميع أجزاء الماهية، إمّا أن يكون^٢ نفس الماهية، أو
 داخلاً فيها، أو خارجاً عنها. والأوّل يقتضي تعريف الشيء بنفسه وقد أحلّموه.
 والأخيران محالان لوجهين: أمّا أو لا،^٣ فللعلم الضروري بأنّ مجموع أجزاء
 الماهية يستحيل أن يكون بعض أجزائها، أو خارجاً عنها^٤. أمّا ثانياً: فلأنّه لو
 كان كذلك لكان ذلك غير القسم الذي نحن فيه.
 وأمّا تعريفها ببعض أجزائها فمحال أيضاً، لأنّ ذلك الجزء إمّا أن يفيد
 تعريف تلك الماهية بواسطة تعريف أجزائها، أو بواسطة ذلك^٥. والثاني محال،
 لأنّ الماهية لاشيء^٦ وراء مجموع تلك الأجزاء، فكل ما لا يفيد معرفة^٧ شيء من

(٢) آك، مل: + هو.

(١) آك، دا، مل: لم يصلح.

(٣) مل: + و (نسخه ببل: أو خارجها).

(٢) دا: الأوّل.

(٤) آك: + منها.

(٥) آك، دا: لا بواسطة / مل: - ذلك.

(٧) دا: - معرفة.

تلك الأجزاء استحال أن يفيد معرفة تلك^١ الماهية. والأوّل لا يخلو إمّا أن يفيد معرفة جميع الأجزاء، فيكون معرّفاً لنفسه^٢، هذا خلف؛ أو معرفة^٣ بقية الأجزاء، فيكون تعريفه إياها تعريفاً^٤ خارجياً، وذلك غير القسم^٥ الذي نحن فيه. وأمّا تعريفها بالأُمور الخارجية فلا يخلو^٦ إمّا أن يكون المطلوب تعريف خصوص^٧ الماهية التي عرض لها ذلك الوصف الخارجي، أو تعريف هذا القدر وهو أنّه أمر ما له ذلك الوصف الخارجي. والأوّل باطل، لأنّ الحقائق المختلفة^٨ يجوز اشتراكها في لازم واحد، فلا يمكن التوصل من ذلك الوصف الخارجي^٩ إلى خصوصية الموصوف. اللهم إلّا أن يكون قد ثبت بالحسّ، أو بالدليل اختصاص ذلك الوصف بذلك الموصوف، ولكن^{١٠} ذلك ممّا لا يمكن معرفته إلّا بعد معرفة الموصوف، فلو استفدنا معرفة الموصوف من ذلك الاختصاص لزم الدور وهو محال. والثاني باطل، لأنّ الكاتب شيء ما له الكتابة فلو جعلناه معرّفاً لشيء ما له الكتابة، لا لخصوصية ذلك الشيء كان المعرّف نفس المعرّف، وهو محال.

[ثالثاً] ثم إن سلّمنا صحة هذه الأقسام، لكن لانسلّم أنّه يمكن طلب معرفة الماهيات المجهولة. بيانه أن من طلب معرفة ماهية، فإمّا أن يكون متصوِّراً لتلك

(١) مع: + تلك (مكرر).

(٢) مع: لنفسها.

(٣) مل: معرّفاً.

(٤) مع: - تعريفاً.

(٥) مل: + و.

(٦) مل: فلا يخلو.

(٧) آك، دا، مل: خصوصية.

(٨) مل: المشتركة.

(٩) آك، دا: - الخارجي.

(١٠) مع: - لكن.

الماهية، أو لا يكون^١. فإن كان الأول لم يمكن طلبها، لأنَّ تحصيل الحاصل محال. وإن كان الثاني استحال طلبها، لأنَّ ما لا يتصوره الإنسان ولا يخطر بباله حقيقة، استحال كونه طالباً له^٢، ولأنَّه إذا وجده كيف يعلم^٣ أنَّه هو الذي كان طالباً له^٤.

[نقد أجوبة القوم عن الشكوك]

ولا يمكن أن يجاب عنه بأحد هذين الوجهين: فأ: أنَّه^٥ يجوز أن يكون معلوماً من وجه ومجهولاً من وجه آخر، فلكونه معلوماً أمكن توجه الطلب نحوه، ولكونه مجهولاً أمكن أن يكون طالباً لتحصيله. ب: أنَّه يكون عالماً به علماً ناقصاً، فيطلب العلم الكامل^٦ به.

لأنَّ الجواب الأول ضعيف، فإنَّه وإن جاز في الشيء الواحد أن يكون معلوماً من وجه و^٧ مجهولاً من وجه آخر، لكنَّه يستحيل أن يكون مطلوباً من الوجه الذي هو معلوم، لا استحالة^٨ تحصيل الحاصل؛ ويستحيل أن يكون مطلوباً من الوجه الذي هو غير معلوم، لأنَّ ذلك الوجه لمّا لم يكن مشعوراً به استحال طلبه^٩.

والجواب الثاني أيضاً ضعيف، لأنَّ القدر المعلوم، حال حصول العلم

(١) آك، دا، مل: + متصوراً لها. (٢) آك، دا، مل: لها.

(٣) آك: يعرف. (٤) مع: يطلبه.

(٥) مع: -أنَّه. (٦) دا: العامل.

(٧) مع، مل: -و. (٨) آك، دا، مل: + طلب.

(٩) آك، دا، مل: توجه الطلب إليه (بجاء «طلبه»).

الناقص به^١، غير المطلوب علمه بالعلم الكامل، وحينئذ يعود الإشكال.
واعلم أن هذا السؤال أورده القدماء في أن تعرّف^٢ المجهول محال.
وأجيب^٣ عنه في المطالب التصديقية بأننا إذا طلبنا أن العالم هل هو^٤
محدث أم لا؟ فتصور العالم والحدوث حاصل، والمجهول هو نسبة أحدهما - إما
بالثبوت أو الانتفاء - إلى الآخر^٥. فإذا وجدنا المطلوب علمنا أن الذي وجدناه هو
الذي طلبناه أولاً بواسطة التصورات التي كانت معلومة قبل ذلك.
لكن هذا الجواب لا يتأتى في التصورات. فإنّ التصرّو الذي يطلبه، إن لم
يكن حاصلًا عنده استحالة أن يطلب تحصيله. لأنّ ما^٦ لا يخطر ببال العاقل
استحالة أن يطلبه، سواء حصل عنده ألف تصوّر سواء، أو لم يحصل؛ وإن كان
حاصلًا استحالة طلبه أيضاً على ما مرّ.



[ردود على الشكوك]

لأننا نجيب عن الأول: بأنّ التعريف بالمثال تعريف رسمي، لأنّ المثال
شبيه^٧ بالممثل^٨ من وجه، فتلك المشابهة لازم من لوازم تلك^٩ الماهية، فتعريفها
بها تعريف بوصف خارجي.

(٢) دا: تعريف.

(١) آك، دا، مل: - به.

(٢) آك: - هل هو.

(٣) آك، دا، مل: أجيبوا.

(٦) دا: لازماً.

(٥) آك: إلى الآخر إما بالثبوت أو الانتفاء.

(٨) آك، دا، مل: للممثل.

(٧) آك، دا، مل: مشابه.

(٩) مع: - تلك.

وعن الثاني: أنا^١ لانعني بالتعريف إلا تفصيل مادل الاسم عليه إجمالاً^٢.
وهو الجواب عن الثالث. وعلى هذا الوجه^٣ تسقط الشكوك.



(٢) مل: - إجمالاً.

(١) مل: أنه.

(٣) دا: للجواب.

ب [الثاني]

في تقسيم الماهيات بحسب الحد (إنها على أربعة أقسام)



فأ [١] المركب^١ الذي لا يتركب عنه غيره فإنه يُحدّ، لأنّه لا يُعرف إلّا بعد معرفة أجزائه؛ ولا يُحدّ به^٢، لأنّه ليس جزءاً من ماهية غيره.

ب [٢] بسائط الماهيات المركبة^٣ لا تحدّ لبساطتها، ويحدّ بها لكونها أجزاء من ماهيات آخر.

ج [٣] المركبات التي يتركب عنها^٤ غيرها تحدّ لتركبها، ويحدّ^٥ بها لتركب غيرها عنها.

(٢) أك: - به.

(١) دا: فالمركب.

(٢) أك، دا، مل: منها.

(٣) دا: المتركة.

(٥) مع (نسخه بدل): لا يحدّ.

د [٤] البسائط التي لا يتركب عنها غيرها^١ لاتحدّ لبساطتها، ولا يحدّ بها لأنها ليست أجزاء من غيرها.

فقد^٢ ظهر من هذه التقديرات^٣ أنّ البسيط إمّا أن لا يكون متصوراً أصلاً^٤؛ أو^٥ إن كان، كان^٦ تصوره غنياً عن الاكتساب.

* * *



مركز تحقيقات تکوین و علوم اسلامی

(١) آک، مل: شيء (بجای «غيرها»)، (٢) آک، مل: وقد.

(٣) آک، مع، مل: التقديرات / مص: برابر متن. (٤) مع: - أصلاً.

(٥) مل: و. (٦) دا: - كان.

ج [الثالث]

في البسائط المتصورة تصوراً غنياً عن الاكتساب

كل تصوّر يتفرّع عليه تصديق أولي كان بالأولية أولى. ومن المعلوم^١ أنّ القضايا المحسوسة^٢ والوجدانية أولية. فالألوان^٣ والأضواء والأصوات والطعوم والروائح والملحوسات، وكذا العلم والقدرة والإرادة والشهوة والنفرة والألم واللذة والسرور والغضب وأشباهاها أمور لا يمكن تعريفها إلا على سبيل تبديل لفظ بلفظ أوضح منه تفهيماً للسائل، ولأنّه ليس في الوجود شيء أعرف من الوجدانيات والمحسوسات حتى نعرفها^٤ به^٥.

(١) مل: القضا بالمحسوسة.

(١) دا: العلوم.

(٢) مل: يعرفها.

(٣) مع: فأما الألوان.

(٥) آك، مل: بها.

١٥ [الرابع]

في أنه ليس كل من عرّف الشيء بذكر أجزائه فقد عرّفه بالحد



لأنَّ^٢ الأجزاء إذا كانت معرفة بالرسوم^٣ كانت الماهية المعرفة بها مرسومةً لامحدودة. لأنَّ تلك الماهية ليست إلا مجموع تلك الأجزاء. وإذا^٤ لم يكن كل واحد منها متصوِّراً في نفسه بل المتصور لازم من لوازمه؛ كانت الماهية في نفسها غير متصورة بل المتصور منها مجموع أمور كل واحد منها لازم لكل واحد من أجزاء الماهية. فالمفهوم من^٥ الحاصل خاصّة مركبة.

* * *

(٢) دا: - لأنَّ.

(١) مع: الرابع.

(٣) مع: مرسومة / نسخه بدل مع: برابر متن (٢) آك، دا، مل: فإنّ.

(٥) مع (نسخه بدل)، آك، دا، مل: في.

هـ [الخامس]

في أن الحد غير مكتسب بالحجة

فأ^١، لأن [١] الحد ليس إلا تفصيل ما دلّ عليه الاسم^٢ بالإجمال، وذلك ممّا لا يمكن وقوع النزاع فيه إلا من جهة اللغة، وذلك ليس بحثاً عقلياً. ولأنه [٢] أيضاً نزاع في التصديق.

ب، ولأن [٣] حدّ الشيء مجموع ذاتياته ويستحيل أن يكون للشيء شيء أعرف من مجموع ذاتياته له، والحجة يجب كونها كذلك، فالحدّ غير مستفاد من الحجة.

هذا إذا كان الحد بحسب الاسم، أمّا إذا كان بحسب الحقيقة - وهو أن يشير إلى موجود معين ويزعم^٣ أن حقيقته مركبة من كذا وكذا - فلا شك أنه لا بدّ له^٤ من حجة^٥.

(٢) آك، مل: الاسم عليه.

(١) آك، دك - فأ / مل: آ.

(٢) مل: فيه.

(٣) آك: زعم.

(٥) آك، دا، مل: الحجة.

و [السادس]

في أنّ الزيادة على الحد غير ممكنة، وعلى الرسم ممكنة^١



أمّا الأول، فلأنّه عبارة عن ذكر مجموع أجزاء الشيء وذلك غير قابل للزيادة والنقصان، لأنّ الزائد على المذكور إن كان جزءاً، لم يكن المذكور أولاً مجموع أجزاء الشيء^٢، وآلا لم يكن ذكره زيادة في الحدّ. ومن هذا يظهر^٣ أنّ الماهية الواحدة ليس لها إلا الحدّ الواحد، وأنّ الجاهل بالحدّ جاهل بالمحدود والعالم به عالم به لامحالة.

وأمّا الثاني، فلأنّه ذكر خواصّ الشيء وصفاته الخارجية؛ وذلك قابل للزيادة والنقصان.

(٢) آك، دا، مل: الأجزاء (بجاء «أجزاء الشيء»).

(١) مع: ممكن.

(٣) مل: ظهر.

ز [السابع]

في المناسبة بين الحدود والرسوم^١

الحدّ أتمّ من الرسم لوجهين: ^٢أمّا أولاً: فلأنّه يفيد تصوراً مطابقاً للشيء في نفسه، والرسم لا يفيد ذلك. ^٣وأمّا ثانياً: فلأنّ الوصف الخارجيّ لا يفيد معرفة الشيء إلّا إذا كان حاصلًا له لغيره، لكنّ العلم بحصول الوصف الفلاني له موقوف على العلم به. فلو استقدنا العلم به من ثبوت ذلك الوصف له لزم الدّور. ^٤أمّا العلم بأنّ ذلك الوصف غير حاصلٍ لغيره، فلأنّه لا يحصل إلّا بعد العلم بكلّ ما يغيّره والأُمور المغايرة له ^٥غير متناهية. فيلزم توقّف العلم به على العلم بما لانهاية له، وهو محال.

(١) مج: الحدّ والرسم / مص: برابر متن.

(٢) آك: الأوّل.

(٣) آك، دا: - له.

(٤) مل: وأمّا.

(٥) دا: + التوقف.

وأما الرسم فإنه أعمّ من الحدّ، لأنّ البسائط لاحدود لها البتة^١ وقد يكون لها رسوم. وأما المركبات فقد لا يمكن تعريفها إلّا بالرسوم أيضاً لعدم الاطلاع على أجزاء ماهياتها. والإضافات لا يمكن تعريفها إلّا بالرسوم، لأنّه لا يمكن تعريفها إلّا بأسبابها الفاعلية والقابلية^٢ والأسباب خارجة عن المسببات، فتعريف المسبب بالسبب تعريف^٣ رسمي لامحالة.



(١) آك: - البتة.

(٢) آك، دا: - الفاعلية والقابلية / مل: الفاعلية أو القابلية.

(٣) مع: - تعريف.

ح [الثامن]

في القدر في الحدود والرسوم

من الناس من أنكر ذلك، لأن التعريف إذا لم يكن مشتملاً^١ على شيء من الدعاوي كان حاصله راجعاً إلى الإشارة إلى الماهية المعينة التي يشير العقل إليها من غير حكم عليها لا بالنفي ولا بالإثبات^٢ أصلاً، وذلك ممّا^٣ لا يحتمل الإثبات والإبطال.

وقول من قال «الحد يبطل^٤ بالنقض^٥ أو^٦ المعارضة» خطأ، لأنه لو لا التصديق بثبوت المحدود في غير موضع الحد، أو بالعكس وإلا لا يتوجه^٧

(١) آكه: لم يشتمل. (٢) آكه، دا، مل: بالنفي أو الإثبات.

(٣) دا: ممّا. (٤) دا: يبطل.

(٥) مل: بالنقض. (٦) مع: و.

(٧) آكه، دا، مع: ما يتوجه / مص: لم يتوجه.

النقض. وأمّا المعارضة فغير قاذحة، لأنّ الحقيقة التي أُشير إليها في المعارضة من حيث إنّها تلك الحقيقة، لا ينافي الحقيقة المذكورة أو لا من حيث هي هي. اللهم إلا عند ضمّ شيء من الدعاوي إليه.

وأمّا الذين زعموا إمكان الاعتراض على التعريفات فقالوا^١: إنّ مداخل الخل فيها إمّا أن يكون لفظية وهي أن يكون الألفاظ مستعارة، أو مجازية غير مستعملة، أو غريبة وحشية؛ وإمّا أن يكون معنوية وهي إمّا أن يكون مشتركة بين الحدود والرسوم، أو مختصة بكل واحد^٢ منهما. أمّا الأوّل فهو تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة، أو بما هو أخفى منه، أو بنفسه، أو بما لا يعرف إلا به.

ولقائل أن يقول: هذه الوجوه غير معقولة في الحدّ، وذلك لأنّ جزء الماهية لا بدّ وأن يكون تعقله قبل تعقلها، ومتى كان كذلك كان أعرف من الماهية فاستحال أن يكون التعريف الحدّي واقعا على شيء من تلك الأقسام. اللهم إلا أن يسمّى ما ليس بعد حدّاً، بل يجب تخصيص هذه القوادح بالرسوم. وأمّا الأمور التي تختص^٣ بالحدود فلا يمكن إلاّ أحد أمور خمسة:

أ: أن لا يكون المذكور في مقام الجنس جنساً.

ب: أن لا يكون المذكور في مقام الفصل فصلاً.

ج: إن كان جنساً لكنّه لا يكون جنساً قريباً.

د: إن كان فصلاً لكنّه لا يكون فصلاً قريباً.

(١) مج (نسخه بدل) زعموا.

(٢) مج (نسخه بدل) بواحد.

(٣) مل: ذلك.

(٤) آك، دا، مل: المختصة (بجاء «التي تختص»).

هـ: إن كان المذكور^١ جنساً قريباً^٢ وفصلاً قريباً^٣ لكنه قدّم الفصل على الجنس^٤ وهو غير جائز، لأنّ الجنس اعمّ من الفصل فيكون أعرف منه والأعرف مقدّم على ما ليس كذلك^٥.
وأما الأمور المختصة بالرسوم، فهي^٦ أن لا يكون الرسم أعرف من المرسوم.

ولقائل أن يقول: هذا إنّما يتقرّر^٧ لو كان المرسوم معلوماً قبل الرسم، ليعرف^٨ أنّ الرسم أخفى منه أو أعرف، ولو^٩ كان كذلك لم تكن معرفة المرسوم مستفادة من الرسم، فلا يكون الرسم رسماً، هذا خلف^{١٠}.



(١) آك: - المذكور. (٢) مل: - الجنس.

(٣) مل: + ويجب أن يكون أعرف من التعريف الطبيعي.

(٤) آك، دا، مل: فهو. (٥) مص: + إن.

(٦) مل: ليعلم / مص: برابر متن. (٧) مج (نسخه بدل): وإذا.

(٨) دا، مج، مل، مص: - هذا خلف.

ط [التاسع]

في صعوبة تركيب الحدود

سببها صعوبة معرفة الجنس القريب والفصل القريب على ما مرّ تقريره.
والشيخ لما قرّر ذلك اعترض عليه صاحب المعتبر وقال^١: إنّ ذلك في غاية
السهولة، لأنّ الحدود حدود الأسماء، والأسماء أسماء للأُمُور^٢ المعقولة، فكل^٣
أمر معقول فإنّه لا بد وأن يعقل^٤ أنّ كمال الجزء المشترك فيه أيّ شيء هو
وكمال الجزء المميز أيّ شيء هو، فكان الحدّ سهلاً من هذا الوجه.
والإنصاف إنّّه إن كان الغرض منه تفصيل^٥ مدلول الاسم، كان الأمر كما
قاله^٦ صاحب المعتبر؛ وإن كان الغرض منه معرفة الماهيات الموجودة، كان
ذلك^٧ في غاية الصعوبة. وبالله التوفيق.^٨

(٢) مل: أسماء الأمور.

(١) آك، دا، مل: فزعم.

(٢) مع: - أن يعقل.

(٣) آك، دا: وكل.

(٤) دا: قال.

(٥) دا: تفصيل.

(٦) مع: - وبالله التوفيق.

(٧) مل: + كما قاله الشيخ.



مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

الجملة الثانية

في التصديقات

(وفيها ثلاثة أبواب)



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

الباب الأول

في أحكام القضايا

(والكلام فيه في مقدمة وقسمين)



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

أما المقدمة

(ففيها بحثان)



فأ [البحث الأول]

في تعريف القضية

قيل: إنها التي ^١ يقال لقائلها إنه صادق أو كاذب؛ وربما قيل: إنها ^٢ التي
يحتمل التصديق والتكذيب، أو إنها ^٣ التي ^٤ حكم فيها ^٥ بنسبة معنئ إلى معني
بإيجاب أو سلب ^٦.

(٢) آك، دا: - إنها / مع: إنه.

(٣) آك، دا، مع: إنه.

(٤) آك، دا، مع: فيه.

(١) آك، دا، مع: الذي.

(٣) آك، دا، مع: الذي.

(٥) آك، دا، مع: الذي.

(٧) مل: بسلب.

ولقائل أن يعترض على الأول بأن الصدق لا يمكن تعريفه إلا بأنه الخبر المطابق، فتعريف الخبر به^١ دور^٢. وعلى الثاني بأن^٣ التصديق لا يمكن تعريفه إلا بأنه إخبار^٤ عن كون المتكلم صادقاً^٥، فيعود الدور^٦. وعلى الثالث أن الحكم قريب^٧ من أن يكون مرادفاً للخبر، والسلب والإيجاب نوعان، فيلزم الدور. والحق أن ماهية الخبر غنية عن التعريف [أولاً] لأن كل عاقل يدرك التفرقة بالبديهية بين الخبر والأمر، حتى أن من أورد الأمر في موضع لا يليق به إلا الخبر أو بالعكس يعرف^٨ بالبديهية فساد ذلك الكلام. و[ثانياً] لأن كل أحد^٩ يعلم بالضرورة أنه موجود أو^{١٠} ليس بمعدوم وهذا خبر خاص. والعلم بالخبر الخاص مسبق بتصور أصل الخبر، فهو إذاً أولي^{١١}.

ب [البحث الثاني]

في تقسيم القضية

مركز تحقيق مكتبة العلوم الإسلامية

هي قد تكون حملية، كقولنا «الإنسان كاتب»؛ وشرطية متصلة، كقولنا

(١) آك: الخبرية به / دا: الخبرية. (٢) مل (هامش): مع تعريف الشيء بنفسه.

(٣) مج: أن. (٤) آك، دا، مج: الإخبار.

(٥) آك (نسخه بدل): + أو كاذباً.

(٦) مج: فتعريف الخبر به دور (به جاي فيعود الدور) / مص و مج: (نسخه بدل): برابر متن.

(٧) مج: قربت. (٨) آك، دا، مج: لعرفوا.

(٩) دا: واحد. (١٠) مج: وأنه.

(١١) دا (نسخه بدل): بكونه بديهياً (بجاي «بتصور... أولي»).

«إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»؛ وشرطية منفصلة، كقولنا «إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً وإمّا أن يكون فرداً». ولكل إيجاب من هذه الثلاثة سلب يقابله.

و [وجه] الحصر أنّ الحكم في القضية، إمّا أن يكون موقوفاً على شرط أو لا يكون؛ والثاني هو الحملية لأنّ الحكم في قولنا^٢ «الإنسان حيوان» حاصل جزماً^٣ وغير متوقف على شرط. وأمّا الأول فإمّا أن يكون تعلقه بذلك الشرط تعلق اللزوم، سواء كان لذاته أو لا لذاته ولكن^٤ بالاتفاق، وهو المتصل، أو^٥ تعلق العناد وهو المنفصل.

واعلم أنّ الحملية والمتصل والمنفصل هو الموجب^٦، أمّا السالب^٧ فلا. لأنّنا إذا قلنا «زيد ليس بكاتب» فقد رفعنا الحمل ومع رفع الحمل كيف يتحقق الحمل؟ وكذا المتصل والمنفصل؛ إلّا أنّ أجزاء هذه السوالب لمّا كان^٨ لها استعداد قبول الحمل والاتصال والانفصال، فلا جرم^٩ سمّيت حملية ومتصلة ومنفصلة^{١٠} لأجل ذلك الاستعداد على سبيل المجاز.

واعلم أنّ تسمية المتصلة بالشرطية مطابقة^{١١} للعربية، أمّا^{١٢} تسمية

(١) آك، دا، مل: - هذا.

(٢) آك، مل: قولك.

(٣) دا: - جزماً.

(٤) دا: + تعلقه

(٥) دا: + هو.

(٦) آك: الموجبة.

(٧) آك: السالبة / دا: + ليست.

(٨) مج: كانت.

(٩) آك، دا، مل: لا جرم.

(١٠) مج: متصلة ومنفصلة وحملية.

(١١) مج: مطابق.

(١٢) آك: وأمّا.

المنفصلة بها فمجاز. فإنهم لما سمّوا المنفصلة^١ شرطية وكان الحكم فيها غير جازم، سمّوا كل ما كان الحكم فيه غير جازم شرطياً^٢.



مركز تحقیقات کتب و تدریس علوم اسلامی

(١) مل: المتصلة.

(٢) آک، دا، مل: شرطية.



مركز تحقيقات كميوتير علوم دسدي

القسم الأول

في القضايا الحملية

(والكلام في أركانها وأحكامها)



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

[أركان القضايا]

أما الأركان فهي إما صورتها وهي النسبة التي بين طرفيها، وإما مادتها^١ وهي الموضوع والمحمول. أما الصورة، فالبحت إما عن معناها، وإما عن اللفظ الدالّ عليها^٢. أما المعنى ففيه بحثان:

مركز تحت كونه علوم إسلامي

[النسبة مغايرة للموضوع والمحمول]

فأ: كل قضية ففيها لامحالة ذات الموضوع وذات المحمول والنسبة التي بينهما، وهي مغايرة لهما لإمكان تعقل كل واحد منهما مع الذهول عنها^٣ تعقلها مع الذهول عن خصوصية كل واحد منهما؛ ولأن النسبة بين الشئيين متأخرة عنهما والمتأخر مغاير^٤ للمتقدم^٥.

(١) دا: ذاتها. (٢) مع: عليه.

(٣) مع: + إن كان. دليل انتخاب را به تعليقات مراجعه كنيد.

(٤) دا: مغايرة. (٥) آك، دا، مع، مل: - للمتقدم.

[نسبة الموضوع إلى المحمول غير نسبة المحمول إليه]

ب: نسبة أحدهما إلى الآخر غير نسبة الآخر إليه، لأنَّ نسبة أحدهما إلى الآخر نسبة الموصوفية والمحلية، ونسبة الآخر إلى الأول نسبة الوصفية والحالية. وقد يكون إحداهما^١ بالوجوب والأخرى بالإمكان. ولذلك لم تحفظ القضايا الجهات عند العكوس. لكنَّ النسبة التي هي جزء ماهية القضية موصوفية ذات الموضوع بالمحمول^٢، و^٣ الأخرى فخارجة لازمة. وأما اللفظ ففيه خمسة أبحاث:

[القضية الثنائية]

فأ [١] إن كانت النسبة مدلولاً عليها تضمنناً في اسم المحمول، كما في المشتقات والكلمات، لم يجر أفرادها بالمطابقة، إلّا وقع التكرار. فهذه^٤ القضية ثنائية في اللفظ^٥، بالطبع.

مركز بحوث وتطوير علوم إندونيسيا

[المكان الطبيعي للرابطة]

ب [٢] المكان الطبيعي للرابطة، التوسّط بين الموضوع والمحمول، لأنَّ النسبة بينهما، فاللفظ الدال عليها^٦ لابدّ وأن يتوسّطهما^٧.

(١) مل: أحدهما. (٢) مل: والمحمول / مص: - بالمحمول.

(٣) مع: + أمّا. (٤) مل: وهذه.

(٥) مع (هامش)، دا (هامش): + ثلاثية. توضيح مطلب رابه تعليقات مراجعه كنيد.

(٦) مل: - عليها. (٧) مل: يتوسطها.

[كل قضية فهي في نفسها رباعية]

ج [٣] كل قضية فهي في نفسها رباعية، لأنه لا بد للرابطة في نفسها من كيفية مخصوصة، إما الضرورة أو اللا ضرورة. أمّا في اللفظ فقد يكون وقد لا يكون.

[القضية الموجهة]

د [٤] إذا قلنا «الإنسان واجب أن يكون حيواناً» احتمل أن يكون الواجب محمولاً وذكر ما بعده ليكون معرفاً^١ له، لأنّ الوجوب أمر نسبي، فلا يمكن ذكره بخصوصه إلا بذكر المنسوب. وأن يكون جزءاً منه. وأن يكون خارجاً عنه. فعلى التقدير الأول والثاني لا يكون القضية موجهة في اللفظ بل مطلقة، بل إنّما يكون موجهة على التقدير الثالث.

مركز تحقيقات كميّة وعلوم إسلاميّة

[شكوك وردود]

بقي الشكّان. فأ: كل محمول فإنّ نسبته إلى موضوعه إمّا بالوجوب أو الامتناع أو الإمكان. فإن صحّ جعل هذه الثلاثة محمولاً أو جزءاً منه، كان ثبوتها لموضوعها على إحدى هذه الجهات، فيلزم التسلسل. ب: إن سلمنا إمكان جعلها محمولاً^٢ أو جزءاً منه^٣ أو خارجاً عنه^٤ أو^٥ فبمّ يتميّز بعض هذه الاحتمالات عن البعض^٦.

(١) آك، دا: - إنّها / مج: يكون معرفاً. (٢) آك، مل: محمولات.

(٣) دا، مج: و. (٤) مل: منها.

(٥) دا، مج، مل: و. (٦) آك، دا، مل: بعض / مص: برابر متن.

والجواب عن الأول: أنَّ ذلك إنمَّا يلزم لو جعلنا هذه الثلاثة أموراً ثبوتية في الخارج، لكنَّ الأمر ليس^١ كذلك، على ما سيظهر في الحكمة. وعن الثاني: أنَّ الرابطة إن تقدّمتها كانت محمولاتٍ أو جزءاً منها، وإن تأخّرت كانت جهات، وإن لم تكن مذكورة فبالنية.

[السور ليس جزءاً من القضية المعقولة]

هـ [٥] السور على ما سيأتى تفسيره - إن شاء الله تعالى^٢ - وإن كان جزءاً من القضية المسموعة، لكنّه ليس جزءاً من القضية المعقولة. فإنّه ليس إلا اللفظ الدالّ على القدر الذي ثبت له المحمول وذلك^٣ القدر هو نفس الموضوع، فليس للسور في الحقيقة اعتبار مغاير^٤ للموضوع بخلاف الرابطة والجهة^٥. ولذلك لم يقسموا القضية لأجله إلى الخماسية كما قسموها^٦ بسبب الرابطة والجهة^٧ إلى الثنائية والثلاثية والرابعة.

مركز تحقيق تكوير علوم إسلامي

[في الإيجاب والسلب]

وإذ قد تكلمنا في النسبة، فلنتكلم^٨ في قسميها^٩ في الإيجاب والسلب.

(٢) مج: - إن شاء الله تعالى / مصر: برابر متن.

(١) آك، دا، مل: ليس الأمر.

(٣) آك: اعتباراً مغايراً.

(٣) دا: ذاك.

(٦) مج: قسموا / مل: تسعّموها.

(٥) آك: الجهة والرابطة.

(٨) دا: فليتكلم.

(٧) آك: الجهة والرابطة.

(٩) آك، مل: قسمتها.

فالإيجاب^١ الحلمي هو الحكم بثبوت شيء لشيء، والسلب هو الحكم بلاثبوت شيء لشيء، والعلم الضروري حاصل بان كل واحد منهما قضية. ثم هاهنا^٢ بحثان:

[شك على الحكم بالسلب الخاص]

فأ: الحكم بالسلب الخاص بعد تعقل أصل السلب، لأنَّ تعقل المركب بعد تعقل بسائطه. لكنَّ السلب المطلق غير معقول، لأنَّ كل معقول متميز في نفسه عن غيره وإلا لم يتمكن العقل من الإشارة إليه دون غيره إشارة مطابقة، والتميز في نفس الأمر لا يتحقق إلا مع الثبوت، فالسلب ثبوت. وأيضاً كل^٣ تميز يفرض فإنَّه يقابله سلب، فلو كان للسلب تميز لوقع في مقابلة ذلك التميز سلب، وذلك السلب له ذلك التميز أيضاً، فيكون الشيء مقابلاً لنفسه.

والجواب أنكم إن عقلتُم من قولكم «السلب ليس بمعقول» أمراً، فقد ناقضتم؛ وإلا فما ذكرتموه غير منصور لكم، فلا يستحق الجواب.

[الإيجاب أبسط من السلب]

ب: المشهور^٤ أنَّ الإيجاب أبسط من السلب لاعلى معنى أنَّ الإيجاب جزء من السلب، لأنَّ أحد النقيضين لا يكون جزءاً^٥ من الآخر، بل على معنى أنَّ

(٢) دا، مل: هنا.

(١) مع: الإيجاب.

(٤) آك: - المشهور.

(٣) مع: فكل.

(٦) مل: الأجزاء.

(٥) دا: - جزءاً.

السلب لا يمكن أن يكون مذكوراً ولا معلوماً إلا بعد أن يكون^١ الإيجاب كذلك، لأنَّ السلب المطلق غير معقول ابتداءً. فالقضية السالبة محتاجة إلى الموجبة في المعقولية، فبهذا التأويل قلنا: إنَّ^٢ الإيجاب أبسط من السلب.

[البحث عن مادة القضية]

وإذ قد تكلمنا في صورة القضية، فلنتكلم^٣ في مادتها: في المشترك^٤ بين الموضوع والمحمول، فالكلام فيه ببيان^٥ العدول والتحصيل.

[في العدول والتحصيل]

الاعتبار^٦ في كون العملية موجبة أو سالبة بإثبات الحكم^٧ ونفيه، لا يكون^٨ المحكوم عليه والمحكوم به ثبوتياً أو عدمياً. فإنك إذا قلت «ما ليس بحيّ فهو غير عالم»، فقد حكمت على الآحي^٩ بأنّه لاعالم، فهذه القضية موجبة؛ والدليل عليه أنك في الشرطية متى أثبتّ اللزوم كانت موجبة، سواء كان الطرفان ثبوتين أو عدميين أو مختلطتين. فإنك إذا قلت «كلّما لم يكن الذات حيّة لم يكن عالمة»، فقد أثبتّ اللزوم بين عدم الحيّة و^{١٠} عدم العالمية، فيكون الشرطية

(١) د: - يكون. (٢) آك، مج، مل: - إن.

(٣) مج (نسخه بدل) + الآن. (٤) د: المشتركة.

(٥) مج: وذلك لبيان / مل: وذلك ببيان. (٦) آك، مل: فالاعتبار

(٧) د: الحكماء. (٨) مل: لا يكون.

(٩) د: الآحي. (١٠) د: + بين.

موجبة بمعنى أنَّ اللزوم ثابت، وإن كان كل واحد من طرفيها عديمياً.
فالحاصل أنَّه متى كان السلب جزءاً من ماهية الموضوع أو ماهية
المحمول أو منهما، كانت القضية معدولة، لأنك ربطت أحد السلبين بالآخر،
فيكون الحكم ثابتاً^١، وإن لم يكن جزءاً من ماهية واحد منهما، كان لامحالة
خارجاً عنهما، رافعاً لتحقيق النسبة التي بينهما، فكانت سالبة^٢. فقد ظهر^٣ الفرق
بين المعدولة والسالبة في نفس الأمر.

وأما أنَّه كيف يتبين^٤ في اللفظ، فالقضية إما أن يكون معدولة بموضوعها
فقط، أو بمحمولها فقط، أو بهما جميعاً. فإن كان الأول، فقد^٥ تميزت المعدولة
عن السالبة، سواء كانت القضية ثنائية أو ثلاثية. فإنك إذا قلت «الإنسان أعجم»
فكل أحد يعلم أنَّ القضية موجبة، وأنَّ حرف السلب جزء من ماهية الموضوع.
وأما^٦ الثاني، فالقضية إما أن يكون ثنائية أو ثلاثية^٧. فإن كانت الثلاثية نَظَرَ فإن
كان لفظ السلب مقدماً على لفظ الربط كانت القضية سالبة، لأنَّ حرف^٨ السلب
رفع ذلك الربط؛ وإن كانت^٩ بالعكس كانت موجبة معدولة، لأنَّ الرابط ربط كل
مابعد بالموضوع، عديمياً كان أو وجودياً^{١٠}. وإن كانت ثنائية، لم يتميز العدول
فيها عن التحصيل إلا بالنية، و^{١١} الاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ

(٢) دا: السالبة.

(١) مص: + عليه

(٤) دا: يبين.

(٣) دا، مج، مل: فظهر.

(٦) مج: فإمّا.

(٥) دا، مج، مل: - فقد.

(٨) آك، دا، مل: - حرف.

(٧) آك، دا، مل: ثلاثية أو ثنائية.

(١٠) آك، دا، مل: ثبوتياً.

(٩) آك، دا، مل: كان.

(١١) مص: أو.

بالعدول وبعضها بالسلب. والحكم في الثالث كالثاني.

واعلم أنَّ الناس ذكروا فرقين آخرين بين الموجبة المعدولة والسالبة

البسيطة:

[نقد القول بأنَّ السلب يصح من المعدوم خلافاً للإيجاب المعدول]

فا[١] السلب يصح من المعدوم، والإيجاب المعدول لا يصح إلا على الموجود. واعلم أنَّ هذا الفرق فرق بالنظر لا إلى ماهيتيهما، بل إلى حكميهما اللذين لا يعرفان إلا بعد معرفة^١ ماهية الإيجاب المعدول والسلب البسيط، ومع ذلك ففي كل واحدة من المقدمتين شك:

أما الأولى، فهو أنهم^٢ إن عتوا بقولهم «السلب يصح عن المعدوم» أنَّ السلب يصح عما يكون^٣ معدوماً في الخارج وفي الذهن معاً، فهو باطل^٤. لأنَّ ما لا يكون في الذهن لا يكون معلوماً وما لا يكون معلوماً يستحيل الحكم عليه بالسلب والإيجاب. وإن عتوا به أنَّ السلب يصح عن المعدوم في الخارج إذا كان موجوداً في الذهن، فهذا لا يظهر الفرق بينه وبين الإيجاب. لأنَّ الإيجاب يصح أيضاً^٥ على المعدوم في الخارج إذا كان موجوداً في الذهن، لأنَّ الإيجاب هو حكم الذهن بنسبة أمر إلى أمر، ومعلوم أنَّ هذا الحكم لا يتوقف على وجود المحكوم عليه والمحكوم به في الخارج.

(١) أك، مع، مل: - معرفة.

(٢) دا: اعلم.

(٣) أك: كان.

(٤) مع: - فهو باطل.

(٥) أك، دا، مل: أيضاً يصح.

أما الثانية، وهو أنَّ الإيجاب المعدول لا يصح إلا على موضوع موجود، ففيها شك، لأننا إذا قلنا «زيد هو غير بصير» فالمحمول بالحقيقة هو العدم المخصوص، أعني عدم البصر، لكنه^١ لما لم يمكن الإشارة إلى العدم المخصوص إلا بذكر الإيجاب الذي في مقابلته، لاجرم ذكرنا ذلك الإيجاب لنتمكن^٢ بواسطته من الإشارة إلى العدم المخصوص الذي أردنا حمله^٣.

وإذا كان المحمول بالحقيقة العدم، فنقول: العدم لا يقتضي محلاً ثابتاً. أما أولاً، فلأنَّ ذلك العدم يصير موصوفاً بأنه ثابت لذلك الموضوع الموجود، فلو كان الإثبات يقتضي موصوفاً موجوداً لزم التناقض. أما ثانياً، فلأنَّ^٥ الموضوع المعدم، إما أن يصدق عليه عدم المحمولات الوجودية، أو لا يصدق. فإن كان الأول لم يكن عدم الصفة مقتضياً وجود الموصوف وهو المطلوب. وإن كان الثاني وجب أن يصدق عليه وجود تلك المحمولات فيلزم اتصاف المعدم بالصفة الموجودة^٦ وهو^٧ محال. وبتقدير تسليمه فهو يناقض^٨ أصل^٩ الكلام.

[هل المعدول يدل على العدم المقابل للملكة أو على ما هو أعم]

ب [٢] المعدولة هي القضية التي حكم فيها بعدم شيء عن شيء^{١٠} من

(١) آك، مل: لكن.

(٢) مل: ليتمكن.

(٣) دا: أردناه جملة.

(٤) آك، دا، مل: - أما أولاً... ثانياً.

(٥) آك، دا، مل: لأن.

(٦) آك: الوجودية.

(٧) آك، دا، مع: أنه.

(٨) آك، دا، مل: مناقض.

(٩) آك، دا، مل: لأصل.

(١٠) آك: + عما.

شأنه أن يكون له^١ في ذلك الوقت. ومنهم من زاد فقال^٢: عدم شيء عن شيء^٣ من شأنه أن يكون له في ذلك الوقت أو قبله أو بعده؛ أو^٤ إن لم يكن من شأنه بعينه ذلك، لكن من شأن نوعه أو جنسه القريب أو البعيد ذلك. والشيخ أبطله بقوله^٥ «الجوهر لا عرض»، فإنه^٦ موجب^٧ مع أنه^٨ ليس للجوهر جنس حتى يكون العرضية ممكنة له بحسب ذلك الجنس.

[نقد القول بأن الموجبة لا بد من وجود الموضوع]

ولقائل أن يقول: إنه يصح أيضاً^٩ أن يقال «المعدوم لا موجود^{١٠}»، فهذه القضية موجبة. ثم^{١١} إما أن يكون المحكوم عليه باللاموجود موجوداً، فيكون أحد النقيضين عين الآخر. هذا خلف. أو لا يكون، فيكون المحكوم عليه في القضية الموجبة المعدولة غير موجود، والشيخ حكم بأنه لا بد وأن يكون موجوداً. هذا خلف^{١٢}.

مركز تحقيق مكتبة التراث الإسلامي

[في الخصوص والإهمال والحصر]

ولنتكلم الآن فيما يخص الموضوع في الخصوص والإهمال والحصر.

- | | |
|-------------------------|---|
| (١) آك، دا، مج: - له. | (٢) مج: قال وزاد فيه (بجاء) «زاد فقال». |
| (٣) آك: + عتاً. | (٤) مل: و. |
| (٥) آك، دا، مل: بقولنا. | (٦) دا: فإنها. |
| (٧) آك، دا: موجبة. | (٨) آك، دا، مل: و (بجاء) «مع أنه». |
| (٩) آك: - أيضاً. | (١٠) مل: لا موجودة. |
| (١١) آك: - ثم. | (١٢) دا: - ولقائل أن يقول... خلف. |

موضوع القضية إن كان شخصاً معيّناً سمّيت القضية مخصصة، موجبة كانت أو سالبة. وإن كان كلياً، فإمّا أن يكون كمية الحكم مبيّنة، أو لا يكون. وأعني بالكمية بيان أنّ الإيجاب أو^١ السلب في كل أفراد الموضوع أو في بعضه^٢. والثاني المهملة^٣، والأوّل^٤ المحصورة^٥ وأقسامها أربعة. لأنّ الذي بيّن فيه الإيجاب الكلي هو الكلية الموجبة، والذي بيّن فيه السلب الكلي هو الكلية السالبة، والذي بيّن فيه الإيجاب الجزئي هو الجزئية الموجبة^٦، والذي بيّن فيه السلب الجزئي هو الجزئية السالبة^٧.

[في المسوّرات]

ثم ها هنا^٨ أبحاث عن المسوّرات^٩ والمهملات. أمّا المسوّرات فمن وجوه ثلاثة: فأ [١] اللفظ الدالّ على كمية الحكم يسمّى سوراً، وهو في الكلية الموجبة "كل؛ وفي الكلية السالبة "لا شيء" و "لا واحد؛ وفي الجزئية الموجبة "بعض" و "واحد؛ وفي الجزئية السالبة "ليس كل"، "ليس بعض"، "بعض ليس". والفرق بين هذه الثلاثة أنّ قولنا "ليس كل" يدلّ بالمطابقة على سلب الحكم عن الكل،

(١) دا: و. (٢) دا: بعضها.

(٣) آك، دا، مع، مل: - والثاني المهملة / مع (نسخه بدل) والثاني المهملة.

(٤) دا: الأوّل. (٥) مع، مل: محصورة.

(٦) مع: الإيجاب الجزئي هو الجزئية الموجبة والذي بيّن فيه السلب الكلي هو السالبة الكلية (بجاء

«السلب الكلي هو... الموجبة») / مل: الموجبة الجزئية.

(٧) مع: السالبة الجزئية. (٨) دا، مل: هنا.

(٩) دا (نسخه بدل) السوريات. (١٠) آك، دا: - و / مص: برابر متن.

وبالالتزام على سلبه عن^١ البعض، لما أننا نعلم أنه لو لم يكن مسلوباً عن بعض الأفراد، لكان ثابتاً لكلها، وقولنا "ليس بعض" بالعكس. وقولنا "بعض ليس"، فالفرق^٢ بينه وبين قولنا "ليس بعض" أن الثاني قد يذكر للسلب الكلي دون الأول.

ب [٢] هذه الأسوار قد تذكر لبيان كمية الجزئيات، على مامر، وبيان كمية الأجزاء. والفرق أن الأول لا يتحقق في المخصوصات، والثاني لا يتحقق في المحصورات؛ ولأن السور الدالّ على الجزئي لا يكون إلا من جانب الموضوع، والدالّ على الأجزاء قديكون من جانبيهما^٣.

ج [٣] قول^٤ هذه الأسوار على الأجزاء والجزئيات^٥ بالاشتراك المعنوي^٦، فإنها لبيان كمية العدد، سواء كانت لكميته^٧ في الأجزاء أو في^٨ الجزئيات.

في تحقيق الكلية الموجبة

إذا قلنا «كل ج» فهذا يستعمل تارةً بحسب الحقيقة وتارةً بحسب الوجود الخارجي. أمّا الأول، فإذا قلنا «كل ج» اعتبرنا فيه خمس شرائط:

[القضية الحقيقية]

فأ: لانعني به الجيم الكلي، ولا الكل من حيث هو كل، بل كل واحد^٩.

(١) آك، دا، مل: + ذلك.

(٢) مل: الفرق.

(٣) دا: جانبيهما / مل: بينهما.

(٤) دا: قلنا.

(٥) دا: + ليس / مل: أو الجزئيات.

(٦) دا: المعني.

(٧) آك، دا، مل: الكمية.

(٨) آك، دا، مل: - في.

(٩) مل: + واحد (مكرر).

والفرق بين المفهومات الثلاثة قد مرّ وسيأتي تمامه^١.

ب: لانهني به ما يكون حقيقته^٢ ج فقط، أو ما يكون موصوفاً بأنه ج، بل ما يكون أعمّ منهما وهو الذي يصدق عليه أنه ج. فإننا لو عنيينا بقولنا «كل ج» ما يكون حقيقته أنه ج، لم يتعدّ^٣ الحكم من الأوسط إلى الأصغر؛ ولو عنيينا به ما يكون موصوفاً به، لافتقر كل موضوع إلى آخر.

ج: ولانهني به ما يكون موصوفاً بالجيمية في الخارج، بل ما يكون أعمّ^٤ منه وهو الذي لو وُجد في الخارج لصدق عليه أنه ج، سواء كان في الخارج أو لم يكن. فإنّه يمكننا أن نقول «كل مثلث شكل» ولو لم يكن^٥ شيء من المثلثات موجوداً في الخارج^٦، بل على معني أن كل ما إذا وجد و^٧ كان مثلثاً فإنّه لا بدّ وأن يكون بحيث متى وجد كان شكلاً.

د: ولانهني به ما يكون ج دائماً أولاً دائماً، بل ما^٨ يكون أعمّ منهما وينقسم إليهما. هذا إذا قلنا^٩ «كل ج» وسكتنا^{١٠} عليه؛ أمّا^{١١} إذا قلنا^{١٢} «كل ج

(١) مج (نسخه بدل): بيانه / مص: برابر متن. (٢) آك: + أنه

(٣) دا: يبعد. (٤) آك، دا، مج: هو.

(٥) آك: يوجد. (٦) آك: في الخارج موجوداً.

(٧) آك، دا: -و. (٨) مل: دائماً.

(٩) آك، دا، مج، مل: قال / مج (نسخه بدل): مص: برابر متن.

(١٠) آك، دا، مج، مل: سكت / مج (نسخه بدل): مص: برابر متن.

(١١) دا، مج، مل: فأما.

(١٢) آك، دا، مج، مل: قال / مج (نسخه بدل): مص: برابر متن.

بالضرورة أو لا بالضرورة^١ أو دائماً أو لا دائماً»، فله ذلك، وحينئذ تكون هذه الجهات أجزاء من الموضوع، لكن لا يكون كونها مطلقة وموجهة بحسب ذلك، بل بحسب كيفية ثبوت المحمولات لها.

هـ: زعم الفارابي أنه ليس يعتبر في قولنا «كل ج» حصول الجسمية بالفعل، بل كل ما أمكن اتصافه بها. وهو بحث لفظي، لأن من قال «كل ج» فله أن يريد به ما شاء، لكن اللغة تأباه، لأن الأسود لا يتناول الذات الخالية عن السواد في جميع الأوقات، وإن كانت ممكنة الاتصاف به.

وقولنا «كل ج» بعد رعاية الأمور المذكورة يحتمل وجهين: أحدهما، أن كل ج على الوجوه المذكورة حال كونه ج. والثاني: كل ما صدق عليه^٢ أنه ج بالفعل، سواء كان حال الحكم عليه بذلك أو قبله أو بعده. وبين الاعتبارين فرق، لأنه بالتقدير الأول لا يصح أن يقال «كل متحرك ساكن»، وعلى التقدير الثاني يصح ذلك.

وأما^٣ الثاني، وهو^٤ أن نعني بقولنا «كل ج» أن كل واحد مما وجد في الخارج من آحاد ج، أو كل ما حضر من الآحاد^٥ ج. وعلى هذا التقدير لو لم يوجد شيء من المسبّعات في الخارج لمّا صبح أن يقال «كل مسبّع شكل»، ولو لم يوجد في الخارج من الأشكال إلا المثلث لصح أن يقال^٦ «كل شكل مثلث». وأما على

(٢) دا: - عليه.

(١) مل: - أو لا بالضرورة.

(٣) آك، دا، مل: - وأما.

(٤) آك، دا، مل: - وهو.

(٥) مل: آحاد.

(٦) آك، دا، مل: - أن يقال.

الاعتبار الأول^١، فهما^٢ كاذبتان^٣.

فهذا هو الكلام في الشروط المعتمدة في موضوع القضية الموجبة، وهي بعينها معتبرة في السالبة من غير فرق.

[في تحقيق الكلية السالبة]

لكن في السالبة بحث^٤ آخر وهو أننا إذا قلنا «لا شيء من ج ب» فلانعني به أن حقيقة الجيم من حيث هي ج ليست حقيقة الباء من حيث هي ب، لأن موضوع القضية إن كان عين^٥ محمولها لم يكن هناك حمل ولا وضع البتة. وإن لم يكن فحينئذ يكون الصادق السلب على هذا التقدير^٦. ويلزم أن لاتصدق الموجبة في شيء من القضايا أصلاً، بل نعني به أن الوصفين لا يجتمعان في الذات الواحدة، وله مزيد غور سيأتي في عكس السالبة الكلية. إن شاء الله^٧.

مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامي

في الجزئية

إذا قلنا «بعض ج كذا أو ليس كذا» عنينا أن بعض ما يصدق عليه أنه ج^٨ على الشروط المذكورة، فإنه موصوف بكذا أو غير موصوف به^٩.

(١) مع، مل: + هو كل ج حال كونه ج: (٢) مع (نسخه بدل): + أي الشرطيتان.

(٣) مع: كاذبان. (٤) آك، مل: بحثاً.

(٥) مل: غير. (٦) آك، دا، مل: التفسير.

(٧) آك، دا، مل: - إن شاء الله. (٨) آك، دا، مل: - به.

في المهملات

إنّا نعلم بالضرورة أنّ أشخاص كل نوع مشتركة في طبيعة ذلك النوع ويتميّز كل واحد منها^١ عن الآخر بأمر، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فطبيعة ذلك النوع مغايرة لتلك المخصصات. فاللفظة^٢ الدالة^٣ على تلك الحقيقة من حيث هي هي^٤ من غير دلالة على شيء من أحوالها العدمية والثبوتية هي اللفظة^٥ المطلقة والمهملة.

وإذا عرفت ذلك فنقول: القضية المهملة يتوقف صدقها على صدق الجزئية ولا يتوقف صدقها على صدق الكلية وكل قضية كذلك، فهي في قوة الجزئية.

أمّا الصغرى: فالدليل على^٦ الأول، أنّا إذا قلنا «الإنسان كاتب» قلوم يكن شخص من أشخاص الناس^٧ ولا في وقت من الأوقات كاتباً^٨، لكذب^٩ ذلك، لأنّ السلب الدائم في الكل لا يتقرّر معه الثبوت.

وعلى الثاني، أنّه متى صدق «هذا الإنسان كاتب» صدق «الإنسان كاتب»، لأنّ هذا الإنسان عبارة عن الإنسان المقيد^{١٠} بقيد كونه هذا، والحكم لمّا صدق على المركب^{١١} صدق على مفرداته؛ لكن لا يتوقف صدق قولنا «هذا الإنسان

(١) آك: منهما. (٢) دا، مج: فاللفظ.

(٣) دا، مج: الدالّ. (٤) آك، دا، مل: - هي.

(٥) دا: اللفظ. (٦) آك: + ذلك.

(٧) آك، دا، مل: + كاتباً. (٨) آك، دا، مل: - كاتباً.

(٩) دا: كذب. (١٠) دا، مل: المتقيّد.

(١١) مج: المقيد.

كاتب» على صدق الكلية، فإذا لايتوقف صدق المهمة على صدق الكلية.
وأما الكبرى: فلأن الجزئية إذا كانت معلومة والكلية مجهولة حذفوا
المجهول وقنعوا بالمعلوم، فلاجرم نزلوا المهمة منزلة الجزئية.
لايقال: [أولاً] لايلزم من كون المركب موصوفاً بصفة أن يكون كل واحد
من بسائطه موصوفاً بها، فإن مجموع أجزاء العشرة موصوف بالعشرية وكل
واحد منها غير موصوف بها.

[ثانياً] ثم الذي يدل على أن المهمة لا يصدق إلا عند صدق الكلية، أن هذه
الماهية مع قطع النظر عما عداها من القيود، لما كانت موصوفة بصفة فأينما
تحققت^١ تلك الماهية فقد تحقق^٢ الموصوف بتلك الصفة، وأينما تحقق
الموصوف بتلك الصفة تحققت تلك الصفة، فأينما تحققت تلك^٢ الماهية تحققت
الصفة.

لأننا نجيب عن الأول: بأننا لا ندعي أن كل حكم ثبت لمركب فإنه ثابت لكل
واحد من مفرداته، بل ندعي ذلك في هذه الصورة، لأن الكتابة إذا وجدت مع هذا
الإنسان فلا بد وأن تكون موجودة^٢ مع كل واحد من أجزاء مفهوم هذا الإنسان.
وعن الثاني: أن قولكم الماهية لما كانت موصوفة بتلك الصفة، فأينما
تحققت وجب تحقق تلك الصفة مصادرةً على المطلوب، لأنه لا يتقرر ذلك إلا إذا
ثبت أن الحكم على الماهية من حيث هي يقتضي العموم.

(٢) مع: يتحقق.

(١) مع: تتحقق.

(٢) مع: موجوداً.

(٣) مع: - تلك.

في الأسوار في المحمولات

منهم من أنكره لأن الشيء من حيث هو هو لا يكون كلياً، بل الكلية إنما يعرض له عند كونه مقولاً على كثيرين، فما لم يعتبر كثرة في موضوعاته لا يعرض له الكلية. والسور لفظة دالة على تقدير تلك الكثرة ولا يدخل^١ على المحمول^٢. ومنهم من جوزه. وقبل الخوض في التفصيل، لابد من بيان^٣ أمرين: فآ: السور^٤ على هذا التقدير يكون جزءاً من ماهية المحمول. فإذا قلنا «زيد بعض الناس» فلانقول المحمول «الناس» ولفظة «بعض» سور، بل نقول المحمول مجموع قولنا «بعض الناس».

ب: المحمول إذا كان شخصياً، استحال دخول السور الموجب الذي بحسب الجزئيات عليه. لكن يمكن إدخال السور الذي بحسب الأجزاء عليه. كما يقال «زيد كل هذه الأعضاء، أو بعض هذه الأجسام».

وإذا^٥ عرفت ذلك فنقول: إذا أدخلنا السور الذي بحسب الجزئيات على المحمول فإما أن يكون الموضوع والمحمول شخصيين^٦، أو كليين، أو الموضوع شخصياً والمحمول كلياً، أو بالعكس.

[١] فالقسم الأول باطل في الموجبتين، لأننا إذا قلنا «زيد كل^٧ ذلك

(١) مل: فلا يدخل.

(٢) مج (نسخ بدل) آك، دا، مل: إلا على الموضوع (بجاء «على المحمول»).

(٣) مج: إثبات. (٤) دا: فالسور.

(٥) مل: فإذا. (٦) دا: شخصيين.

(٧) دا: + هذا.

الشخص أو بعضه»، فإنما يصح لو اندرج تحت ذلك الشخص جزئيات^١ حتى يمكن الحكم على زيد بأنه كلها أو بعضها. ولما كذب ذلك كذبت^٢ القضية المذكورة. و أما السالبتان فصادقتان لكنهما موهمتان للكذب^٣. أما الصديق فلأنه إذا لم يندرج تحت هذا الشخص^٤ أشخاص، صح سلبها عن زيد لصحة سلب المعدوم؛ و أما الإيهام^٥، فلأن قولنا «زيد لا واحد من هذا الشخص» يوهم أن هذا الشخص اندرج تحته أشخاص كثيرة وزيد ليس واحداً منها.

[٢] والقسم الثاني أن يكون الموضوع شخصياً والمحمول كلياً. فإن كان مهماً فهو المخصوصة^٦. وإن كان محصوراً فالموجبة الكلية كاذبة في المواد كلها، كقولنا^٧ «زيد كل إنسان». والسالبة الكلية كاذبة في مادة الوجوب^٨، صادقة في الامتناع، غير معلومة^٩ الحال في الإمكان. والموجبة الجزئية صادقة في الوجوب، كاذبة في الامتناع، غير معلومة الحال في الإمكان^{١٠}. والسالبة الجزئية صادقة في كل المواد.

[٣] و^{١١} القسم الثالث أن يكون الموضوع كلياً والمحمول شخصياً، وحكمه قريب مقام: مركزية كونه معلوماً.

[٤] و^{١٢} القسم الرابع أن يكونا كليين. فإنما أن يكونا مهملين وهو الذي

- | | |
|----------------------|---|
| (١) مع: جزء أ. | (٢) د: كذب. |
| (٣) د: لكذب. | (٤) د: - الشخص. |
| (٥) د، مل: الإيهام. | (٦) د: المخصوص. |
| (٧) آ، د، مل: كقولك. | (٨) د: الوجود. |
| (٩) مع: معلوم. | (١٠) مل: - والموجبة الجزئية... الإمكان. |
| (١١) و (١٢) مع: - و. | (١٣) مل: يكون. |

سمّيناه بالمهملة؛ فإمّا^١ أن يكون الموضوع محصوراً والمحمول مهملاً وهو الذي سمّيناه بالمحصورات.

وإمّا أن يكون الموضوع مهملاً والمحمول محصوراً، فقولنا «الإنسان كل كاتب» كاذب في مادة الوجوب. لأنّ معناه أنّ حقيقة الإنسان من حيث هي هي^٢، موصوفة بكل واحد من الكتابات^٣. وقد عرفت أنّ صدق المهمة مشروط بصدق الجزئية، لكن هذه الحقيقة لا يتّصف في موضع ما بكل هذه الصفات، فيكون لامحالة كاذبة. ولما ظهر كذبها في مادة الوجوب، فكذا القول في الإمكان. وأمّا في الامتناع فكذبها ظاهر. وقولنا «الإنسان لاشيء من الحيوان» صادق في الامتناع، كاذب في الوجوب، غير معلوم الحال في الإمكان. وقولنا «الإنسان بعض الحيوان» صادق في الواجب الأعم كما في هذا المثال، ولم يجب في المساوي كقولنا «الإنسان بعض الضحاك». وقولنا «الإنسان ليس كل حيوان» صادق في الثلاثة.

وإمّا^٤ أن يكونا محصورين^٥ وهو أربعة:

فأ: قولنا «كل إنسان كل حيوان» كاذب، لأنّ معناه أنّ كل واحد من الناس موصوف بأنه كل^٦ واحد من الحيوانات ومعلوم أنّه ليس كذلك، فإمّا إن أريد بالكل لا كل واحد، بل الكل بما هو كل فقد يصدق كقولنا «كل الناس هم كل الضاحكين».

(١) مل: وإمّا.

(٢) آك، دا، مل: - هي.

(٣) دا: الكتابات.

(٤) آك، دا: والقسم / مع: القسم / مل: + د.

(٥) آك، مل: محصورتين.

(٦) مع: بكل.

ب^١: وقولنا «كل إنسان لا واحد من الحجر» صادق في الممتنع، كاذب في الواجب^٢، غير معلوم الحال^٣ في الممكن^٤. وكذا القول في الإيجاب الجزئي.

ج^٥: وقولنا «كل إنسان لا كل حيوان» صادق في المواد بأسرها.

د^٦: قولنا «لا واحد من الناس كل كذا» صادق في الثلاثة. وقولنا «لا واحد من كذا لا واحد من كذا»، معناه سلب السلب فيكون إيجاباً. ويكون معناه أن كل واحد من كذا موجب عليه أنه واحد من كذا وحينئذ يصدق في الواجب ويكذب^٧ في الممتنع ويتوقف فيه في الممكن. وقولنا «لا واحد من كذا بعض كذا» كاذب في الواجب، صادق في الممتنع، غير معلوم الحال في الممكن. وقولنا «لا واحد من كذا ليس كل كذا» كاذب في المواد كلها.

وأما الجزئيتان^٨ فنقيضتا الكليتين، فيصدقان حيث كذبتا وبالعكس.



[في جهات القضايا]

ولنتكلم^٩ الآن فيما يتعلق بالمحمول وهو 'جهات القضايا'، أعني الألفاظ الدالة على كيفية ثبوت المحمول للموضوع. وقبل الخوض فيها فلنتكلم في الضرورة والإمكان.

(٢) مع: الوجوب.

(١) آك، دا، مل: - ب.

(٣) مع: الإمكان.

(٣) آك: - الحال.

(٤) آك، دا، مل: - ب.

(٥) آك، دا، مل: - ج.

(٨) دا: الجزئيات.

(٧) دا: يكون.

(٩) دا: ليتكلم.

في الضرورة

قد وقع خبط^١ في الكتب المنطقية لأنهم يطلقون لفظ الضروري^٢ تارة على ما لا بدّ منه، وتارة على الدائم؛ ولأجله يتخبطون في أجزاء القضايا ونقائضها، لاسيّما في الوجودية.

واصطلاحنا على أنّنا^٣ لا نريد بالضروري إلا ما لا بدّ منه. ثم نقول: كل موجود محفوف بضرورتين سابقة ولاحقة^٤. أمّا السابقة، فلأنّ الموجود إن كان واجباً لذاته كان استحقاقه الوجود من ذاته سابقاً على وجوده، وإن كان ممكناً فإنّه لا يصير موجوداً إلا لمرجح^٥. وما لا يجب صدوره عنه لم يصدر^٦. فيكون وجوب صدوره عنه سابقاً على وجوده^٧. وأمّا اللاحقة^٨، فلأنّ الوجود منافٍ للعدم لذاته، ومنافاة العدم هي الوجوب. فالوجود علّة لهذا الوجوب. والعلّة سابقة على المعلول، فهذا الوجوب متأخر عن الوجود.

وإذا عرفت ذلك^٩ فنقول: الوجوب اللاحق هو الذي يقال له الضرورة بشرط المحمول، كقولنا «بالضرورة كل إنسان ماش ماش مادام ماشياً». وهذا المعنى قلّما^{١٠} يبحث عنه في العلوم.

وأمّا السابقة، فهي على أقسام: فإنّ ذات الموضوع إمّا أن يستحيل

(١) دا: الحفظ. (٢) مج: الضرورة.

(٣) آك، دا، مل: + أنّ / مص: برباط متن. (٤) آك، دا، مل: - سابقة ولاحقة.

(٥) دا: المرجح. (٦) مج (نسخه بدل): + عنه.

(٧) مج: - وجوده. (٨) دا: اللاحق.

(٩) مج: هذا. (١٠) دا: قلّما.

انفكاكها عن المحمول، أو لا يستحيل. فإن كان الأول، فهو الضرورة المطلقة، سواء كانت تلك الاستحالة لنفس ذات الموضوع، أو لواسطة. وهذا على قسمين: لأن^١ ذات الموضوع إن كانت أزلية كان المحمول أيضاً أزلياً^٢، كقولنا «الله عالم»، وإن لم يكن كذلك كان المحمول مثله، كقولك «كل جسم قابل للعرض». فإن الجسم وإن لم يكن أزلياً لكنه متى وجد استحال انفكاك ذاته عن هذه القابلية.

وقد يتمثلون هنا بقولنا «الإنسان حيوان»، فإن أرادوا بالإنسان، النفس الناطقة التي هي لذاتها حية، فالأمر مستقيم، ولكنه يكذب حينئذ قولهم «بالضرورة كل إنسان^٣ جسم». وإن أرادوا به البدن، فليس كذلك، لأن^٤ البدن عبارة عن جسم موصوف بصفات قائمة به^٥. فالذات التي هي الموضوع بالحقيقة إما الجسم أو هيولاه. وكيف ما كان، فإنه لا يجب اتصافه بالحياة لذاته، بل بشرط صفات آخر حالة في ذلك المحل - أعراضاً كانت أو صوراً - على تسليم ما يعتقدونه من الفرق بين الصور والأعراض. وحينئذ لا يكون هذا المثال مطابقاً لهذا القسم، بل لما يكون المحمول ضرورياً للموضوع بشرط وصف الموضوع. وإن أرادوا به مجموع الأمرين كما حدّوه بأنه^٦ الحيوان الناطق، فإنه يصح الاعتباران.

(١) مع: - لأن.

(٢) آك، دا، مل: كذلك.

(٣) مل: فإنذا.

(٤) آك، دا، مل: الإنسان.

(٥) آك، دا، مل: + هذا.

(٦) مل: بها.

(٧) مع: أنه.

واعلم أنا إنما تكلمنا في هذا المثال وإن كانت عادتنا جارية بعدم الالتفات إلى الأمثلة، خطأ كانت أم صواباً. لأنَّ الناس من كثرة استعمالهم هذا المثال ظنَّوه مقدمة أولية، حتى أنَّهم يحتجُّون به^١ في المسائل الكلية، فلا جرم نبهنا^٢ على ما فيه. وأما إذا جاز خلُّو ذات الموضوع عن المحمول لما هي هي فذلك المحمول إنما يصير ضرورياً للموضوع لأحد أمرين:

فأ: أن يقوم بتلك الذات صفة. ثم إنَّ تلك الصفة يستحيل خلُّوها عن ذلك المحمول فيكون ذلك المحمول ضرورياً لذلك الموضوع بشرط اتصافه بتلك الصفة، وهذا هو الضروري بحسب وصف الموضوع. ثم إنَّ الضروري بحسب وصف الموضوع، إن لم يعتبر فيه أن لا يكون ضرورياً مادام الذات، كانت الضرورة المطلقة داخلة فيه. وإن اعتبرناه لكان مبايناً له ومشاركاً إياه اشتراك الأخصين^٣ تحت أعم^٤، وذلك الأعم هو الذي لا يعتبر^٥ فيه ذلك القيد.

ب: أن يكون من جملة أوقات ذات الموضوع، أو صفة من صفاته وقت يجب حصول ذلك المحمول فيه إما معيَّناً أو غير معيَّن. وأقسامه أربعة.

في الممكن

الممكن مقول^٦ بالاشتراك على ثلاثة^٨ معانٍ مترتبة^٩ بالعموم والخصوص:

- | | |
|--------------------|----------------------------|
| (١) مع: بها. | (٢) مع (نسخه بدل): نبهناك. |
| (٣) دا: لم. | (٢) آك: أخصين / دا: الأخص. |
| (٥) دا: الأعم. | (٦) آك: لا نعتبر. |
| (٧) دا: المقول. | (٨) آك: ثلاث. |
| (٩) دا، مل: مرتبة. | |

فأ [١] الذي لا يكون ضرورياً في أحد طرفي الوجود والعدم. فقولنا «يمكن أن يكون» معناه أنه لا يمتنع وجوده. ومعلوم أن ذلك ينقسم إلى ما يمتنع عدمه، وهو الواجب، وإلى ما لا يمتنع ذلك أيضاً فيه وهو الممكن الخاص. وقولنا «يمكن أن لا يكون» معناه أنه لا يمتنع عدمه وهو منقسم إلى ما يمتنع وجوده وهو الممتنع^١، وإلى ما لا يمتنع ذلك أيضاً^٢ وهو الممكن الخاص.

والإمكان^٣ العام تفسيره سلب الضرورة، فإن^٤ كان ذلك عن العدم كان معناه سلب ضرورة العدم فيندرج فيه الواجب والممكن الخاص^٥، وإن كان ذلك عن الوجود كان معناه سلب ضرورة الوجود فيندرج فيه الممتنع والممكن الخاص. فالممكن الخاص داخل فيه على الوجهين.

وفي كلام الشيخ إشارة إلى أن هذا المعنى إنما سمى إمكاناً عاماً لأن العامة يريدون بالممكن ذلك^٦ وهو بعيد لبعد العامة عن إدراك هذه الاعتبارات، بل الأولى أن يكون اشتقاقه من العموم. فإن هذا المعنى بالنسبة إلى غيره أعم. ب [٢] الذي يكون الضرورة^٧ المطلقة مسلوقة عن طرفيه معاً.

ج [٣] الذي يكون الضرورة المطلقة وبشرط وصف الموضوع وبحسب الوقت - معيّن كان أو غير معيّن - مسلوقة^٨ عنه كالكتابة للإنسان. وهذا الإمكان

(١) مج: - الممتنع. (٢) أك، مج: + فيه.

(٣) أك، مج، مل: فالإمكان. (٤) دا: فإذا.

(٥) مل: + وإن كان ذلك عن العدم كان معناه سلب ضرورة العدم فيندرج فيه الواجب والممكن

الخاص (مكرر). (٦) مل: ذلك بالممكن.

(٧) دا: بالضرورة. (٨) مل: مساوية.

غير خالٍ عن الضرورة الحاصلة للسبب الخارجي وإلا لما تحقق، وعن
الضرورة بشرط المحمول.

وإذا عرفت هذه الاعتبارات الثلاثة، فاعلم أنّها قد تعتبر في الشيء حال
وجوده وقد تعتبر بالنسبة إلى الزمان المستقبل.

ومن الناس من أنكر الإمكان أصلاً. لأنّ الشيء لا يخلو عن الوجود
والعدم. فإن كان موجوداً فهو حال وجوده لا يقبل العدم، فلا يكون له إمكان
الوجود والعدم فلا يتحقق الإمكان حينئذٍ. وإن كان معدوماً فهو حال عدمه
لا يقبل الوجود، فلا يكون له الإمكان. ولما امتنع الخلو عن الوجود والعدم وثبت
أنّ الإمكان لا يتحقق البتة في واحدة من^١ هاتين الحالتين^٢ ثبت امتناع تحقق
الإمكان.

وربما قالوا: الممكن إمّا أن يكون سبب وجوده حاصلًا، أو لا يكون^٣. فإن
كان وجب حصوله فيكون واجباً لاممكنا، وإن لم يكن كان وجوده حينئذٍ
ممتنعاً لاممكنا.

واعلم أنّ من الناس من حيره^٤ هذا الإشكال، فزعم أنّ الإمكان لا يتحقق
للشيء بالنسبة إلى الزمان الذي هو حاصل فيه، بل إنّما يتحقق بالنسبة إلى
الزمان^٥ المستقبل. فلانقول^٦ في الموجود في هذا الوقت أنّه يمكن أن يكون

(١) آك: + إحدى. (٢) مل: في واحدة من هاتين الحالتين البتة.

(٣) دا: + حاصلًا.

(٤) آك، مع، مل: جبن عن / دا: حير عن / مع (نسخه بدل): حيره.

(٥) دا: - الذي هو حاصل - الزمان. (٦) آك: فلا يقول.

موجوداً أو معدوماً في هذا الوقت، بل نحكم^١ عليه في هذا الوقت بأنه يمكن أن يكون موجوداً أو معدوماً في الزمان الثاني. فيكون الإمكان حاصلاً في الحال، لكن^٢ لا بالنسبة إلى الحال بل بالنسبة إلى الاستقبال.

لا يقال: الإمكان أمر إضافي، والإضافات لا توجد إلا عند^٣ المضافين. فلو كان الإمكان حاصلاً للشيء في الحال بالنسبة إلى الزمان المستقبل لزم حصول الزمانين معاً. أعني أن يكون المستقبل حاصلاً عند الحال لوجوب حصول المضافين معاً.

لأننا نقول: هذا إنما يلزم لو كان الإمكان أمراً ثبوتياً في الخارج، وليس الأمر عندنا كذلك.

وأما جمهور الفلاسفة، فإنهم اعترفوا بالإمكان الاستقبالي، لكنهم أثبتوا الإمكان الحالي أيضاً. وزعموا^٤ أنه لا امتناع في كون الشيء ضرورياً من وجه^٥ ممكناً من وجه آخر؛ لأن الوجوب الحاصل للشيء حال حصوله إما الوجوب السابق أو اللاحق. أما السابق فلا ينافي^٦ الإمكان، لأن الوجوب السابق هو أنه^٧ يستحق الوجود من غيره وإمكانه هو^٨ أنه لا يستحق الوجود^٩ من ذاته، ولا منافاة بينهما. نعم لو كان يستحق الوجود^{١٠} من ذاته لكان استحقاق

(١) دا: يحكم.

(٢) دا: لكن.

(٣) مع: + وجود.

(٤) دا، مع: فزعموا.

(٥) مع: - و.

(٦) آك، دا: فإنه لا ينافي.

(٧) مع: الذي.

(٨) مع: - هو.

(٩) مع: - الوجود.

(١٠) دا: إلا وجود.

الوجود من الغير منافياً له؛ لكنّه فرق بين قولنا «يستحق اللاوجود» وبين قولنا «لايستحق الوجود». وأمّا اللاحق فكذلك أيضاً، لأنّ كونه من حيث هو لا يقتضي الوجود لاينافي كون الوجود منافياً للعدم.

واعلم أنّ القائلين بالإمكان الاستقبالي اختلفوا في أنّه هل من شرط كونه ممكن الوجود في الاستقبال أن لا يكون موجوداً في الحال أم لا؟
وأباه الشيخ، لأنّه لو اعتبر في ممكن الوجود أن لا يكون^١ موجوداً في الحال لاعتبر في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً في الحال، لكن ممكن الوجود هو بعينه^٢ ممكن العدم، لأنّ الكلام في الإمكان الخاص. فلمّا اعتبر في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً وجب أن يعتبر في ممكن الوجود أن لا يكون^٣ معدوماً وما لا يكون معدوماً كان موجوداً في الحال^٤. فإذا اعتبر في ممكن الوجود أن يكون موجوداً في الحال، وقد كانوا شرطوا أن لا يكون موجوداً في الحال. هذا خلف. وأيضاً فلأنّا^٥ بيّنا أنّ الوجود الحالي^٦ لاينافي الإمكان الحالي، فلأن لاينافي الإمكان^٧ الاستقبالي، كان أولى.

في الضرورة والإمكان بحسب الذهن

كما أنّ حال المحمول بالنسبة إلى الموضوع^٨ في نفس الأمر قد يكون

(١) آك: - يكون. (٢) مل: بعينه هو.

(٣) آك: - يكون. (٤) آك: دا، مل: فهو موجود (بجاء «في الحال»).

(٥) مع: فإنّا. (٦) مع: الحالي.

(٧) دا: + في. (٨) مل: الموضوع.

بالضرورة وقد لا يكون^١، فكذا هذا^٢ الحال في الذهن قديكون بالضرورة وقد لا يكون. فالضرورة^٣ الذهنية هي القضية التي متى حضر في الذهن صورة موضوعها ومحمولها لم يتمكن الذهن من أن لا يثبت ذلك المحمول لذلك الموضوع. فهذه القضية ضرورية ذهنية لأنه لا بدّ فيها من تحقق هذه النسبة في الذهن. والضرورة الخارجية إنما كانت ضرورية^٤، لأنه لا بدّ فيها من تحقق هذه النسبة في نفس الأمر.

[الضرورة الذهنية أخص من الضرورة الخارجية]

فالضرورة^٥ الذهنية أخصّ إذاً^٦ من الضرورة^٧ الخارجية. لأنّ كل ما وجب جزمُ الذهن به لمجرد^٨ تصور طرفيه فهو في الخارج كذلك، وإلا ارتفع الأمان عن البديهيات. لكن لا ينعكس فقد يكون في الخارج ضرورياً ولا يكون كذلك في الذهن، كجميع النظريات. لما كان الضروري الذهني أخص من الضروري الخارجي وجب أن يكون الممكن الذهني أعم من الممكن الخارجي، لما عرفت أنّ مقابل الأخص أعم من مقابل الأعم.

[في بدهة الضرورة الذهنية والإمكان الذهني]

واعلم أنّ هذه الأحوال الذهنية غير مطلوبة بالحجة. أمّا الضروريّ الذهني

(١) مع: + بالضرورة.

(٢) آك، دا، مل: هذه.

(٣) دا: فالضرورية.

(٤) آك، دا، مل: ضرورة.

(٥) مل: ضرورية.

(٦) آك: - إذاً.

(٧) مل: ضرورية.

(٨) دا: بمجرد.

فلأنّ الحجة إنّما تراد لتحصيل^١ غير الحاصل والجزم حاصل هاهنا^٢، فيستحيل أن يكون مطلوباً. وأمّا الإمكان الذهني فهو عبارة عن تردّد الذهن، وذلك ممّا لا حاجة في تحصيله إلى حجة وبرهان.

في تلازم ذوات الجهات^٣

وإذ قد بحثنا عن ماهية^٤ هذه الجهات فلنتكلم في كيفية^٥ تلازمها، وهي طبقات ثلاث^٦؛ الطبقة الأولى للوجوب ونقائضها^٧:

واجب	أن	يوجد	ليس	بواجب أن يوجد
ممتنع	أن	لا يوجد	ليس	بممتنع ^٨ أن لا يوجد
ليس	بممكن	عامي ^٩ أن لا يوجد	ممكن	عامي ^{١٠} أن لا يوجد

الطبقة الثانية للامتناع ونقائضها:

واجب	أن	لا يوجد	ليس	بواجب أن لا يوجد
ممتنع	أن	يوجد	ليس	بممتنع أن يوجد
ليس	بممكن	عامي ^{١١} أن يوجد	ممكن	عامي ^{١٢} أن يوجد ^{١٣}

(١) مع: ليحصل. (٢) آك، دا، مل: هنا.

(٣) آك، دا، مل: في متلازمات ذوات هذه الجهة / مص: في ملازمات ذوات الجهات.

(٤) آك، دا، مل: ماهيات. (٥) آك، دا، مل: كيفيات.

(٦) دا، مع: ثلاثة. (٧) دا: نقضائها.

(٨) آك: يمتنع. (٩) و (١٠) آك، دا، مل: العامي.

(١١) و (١٢) آك، دا: العامي. (١٣) مل: - ليس بممكن... أن يوجد.

الطبقة الثالثة للإمكان^١ الخاص^٢ ونقائضها^٣:

ممكّن أن يوجد ليس بممكن أن يوجد
ممكّن^٤ أن لا يوجد ليس بممكن أن لا يوجد
ثم هاهنا^٥ أبحاث أربعة:

فأ [١] كما أنّ كل واحدة^٦ من هذه الطبقات متلازمة متعاكسة، فكذلك^٧ نقائضها متلازمة متعاكسة.

ب [٢] نقائض كل طبقة لازم أعمّ للطبقة الأخرى. لأنّ الجهات لمّا كانت ثلاثة^٨ اندرج تحت نقيض كل واحد منها الجهتان الباقيتان، فيكون أعمّ من كل واحدة منهما وحده^٩.

ج [٣] إنّما نجعل الإمكان العامي من اللوازم إذا فسّرناه بما يلزم سلب الضرورة. فأمّا إذا فسّرناه بنفس ذلك السلب لم يصح ذلك. لأنّا إذا قلنا: إنّ لقولنا «واجب أن يوجد^{١٠}» لازمين: أحدهما «ممتنع أن لا يوجد^{١١}» والآخر «ليس بممكن^{١٢} العامي أن لا يوجد»، وجب أن يكونا متغايرين؛ لكن قولنا «ليس بممكن

(١) مل: للممكن. (٢) دا، مل: الخاصي.

(٣) مل: + ليس بممكن العامي أن يوجد، ممكن العامي أن يوجد.

(٤) دا: يمكن. (٥) آك، مل: هنا / دا: قلنا.

(٦) مل: واحد. (٧) آك: فكذا / دا، مل: وكذا.

(٨) دا، مل: ثلاثاً. (٩) دا، مع، مل: وحدها.

(١٠) آك، دا: أن لا يوجد. (١١) آك، دا: أن يوجد.

(١٢) مع: بالممكن.

العامي أن لا يوجد» معناه أنه «ليس ليس^١ بممتنع^٢ أن لا يوجد»، وهو نفس قولنا «ممتنع أن لا يوجد»، فلا يكون مغايراً له.

لا يقال: سلب السلب ليس نفس الإيجاب. لأننا نقول: لو كان كذلك لكان لقولنا «واجب أن يوجد^٣» لازم آخر سوى ما ذكرتموه، وهو قولنا «ليس ليس بواجب أن يوجد» ونضم^٤ إليه سلبين آخرين، فيكون ذلك لازماً آخر، وهكذا إلى غير النهاية.

د[٣] الإمكان العامي لازم لكل واحدة من الطبقات الثلاث^٥ - معدولاً و محصلاً - على ما يليق به.

في أقسام القضايا [من جهة الإطلاق والتوجيه]

القضية لا تتحقق ما هيته إلا إذا بين ثبوت المحمول للموضوع^٦ أو لاثبوت^٧ له. فإن بين هذا القدر ولم يبين كيفية ذلك^٧ الثبوت، كانت القضية مطلقة عامة، وإن بينت كانت موجهة.

فلنتكلم الآن^٨ في هذه المطلقة - إيجاباً وسلباً - ثم في الموجهات.

(١) دا: ليس.

(٢) دا: يمتنع.

(٣) دا: أن لا يوجد.

(٤) دا: يضم.

(٥) مع، مل: الثلاثة.

(٦) آك، دا، مل: محمول لموضوع.

(٧) دا: هذا.

(٨) آك، دا، مل: أولاً.

[في المطلقات]

[الموجب الكلي]

فإذا قلنا «كل ج ب» بهذا^١ الإطلاق، فمعناه كل ما يقال له «ج» على الوجه الذي لخصناه فهو ب، من غير بيان أنه كذلك دائماً أو في بعض الأوقات، وأنه كذلك مطلقاً أو بحسب شرط، بل على ما يعمّ الموقت^٢ والمقيد ومقابليهما^٣.

ومن الناس من زعم أن القضية لاتصدق كلية إلا إذا كانت دائمة. ومنهم من زعم أنها لاتصدق كلية^٤ إلا إذا كانت ضرورية.

أما الأول، فقد احتج على قوله بأن كل واحد من «ج» لو لم يكن موصوفاً بالباء دائماً لكان «ج» في وقت ما^٥ غير موصوف بالباء^٦. وإذا صدق أن ذلك الجيم غير موصوف بالباء كذب قولنا كل ج موصوف بالباء.

وجوابه أن الاتصاف بالباء أعم من الاتصاف به دائماً أو غير دائم، لأنه يمكن تقسيمه إليهما. ومورد التقسيم^٧ مشترك بين القسمين. واحتج الشيخ أيضاً^٨ على فسادِه بأننا نحمل الشروق والغروب على الكواكب مع أن ذلك غير دائم.

وأما الثاني، فقد احتج على قوله بأن ثبوت المحمول للموضوع لو لم يكن

(٢) دا: الوقت.

(١) دا: هذا.

(٣) مل: - إلا إذا كانت... كلية.

(٢) مل: مقابلتهما.

(٦) مع: بب.

(٥) مع: - ما.

(٨) مع: - أيضاً.

(٧) مل: القسمة.

ضرورياً لكان ممكناً أن يكون وممكناً^١ أن لا يكون. وما كان كذلك لم يكن في العقل طريق إلى الجزم بوقوعه، بل إنَّما نعلم^٢ وقوعه من جهة الحس والوجدان. فإذا كل ما يمكن وقوعه ولا وقوعه لا يمكن القطع بأحد طرفيه إلا بالحس، لكنَّ الحس لا يفي بإدراك جميع الجزئيات الداخلة في الوجود. ولو وفي به أيضاً لم يكف ذلك^٣ في كون القضية كلية، لأنَّنا إذا قلنا "كل ج" ولا نعني به^٤ كل ما دخل في الوجود من آحاد ج، بل نعني به كل ما لو وجد لكان ج. ومعلوم أنَّ ذلك^٥ لا يمكن^٦ الإحساس به. فعلمنا أنَّ العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية الكلية إلا إذا كانت ضرورية.

فأمَّا^٧ القضية الجزئية فإنَّ العقل يمكنه الجزم بها وإن لم يكن ضرورية لاستقلال الحس بإفادة الجزئي. والحكماء أولى الناس بهذه المقالة، لاعتقادهم بأنَّ^٨ الشيء لا يعرف وجوده إلا من جهة العلم بسبب وجوده. والذي عندي في هذا الموضع أنَّ الذين يقولون «القضية الكلية لا يكون إلا ضرورية» إنَّ عنوا به^٩ أنَّ العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية^{١٠} الكلية إلا في الضروريات، فهو حق. وإنَّ عنوا به أنَّ القضية في نفسها لا يمكن أن يكون كلية إلا في الضروريات، فهو خطأ. لأنَّ أفراد الطبيعة الواحدة يجب أن يكون حكمها

(١) آكه، دا، مل: - ممكنأ.

(٢) مل: يعلم.

(٣) دا: - ذلك.

(٤) آكه، دا، مل: + أنَّ.

(٥) آكه، دا، مل: + مقأ.

(٦) آكه: + وقوع.

(٧) مل: وأمأ.

(٨) دا، مع، مل: أنَّ.

(٩) آكه: - به.

(١٠) دا: فالقضية.

واحدًا. فإذا صحَّ على كل واحد منها الاتصاف بذلك المحمول - وإن لم يكن ضروريًا - صحَّ على كلها أيضًا ذلك في نفس الأمر.
وأما الذي احتج به الشيخ^١ من حديث الشروق والغروب في الكواكب^٢، فمن لم يعتقد وجوب الشروق والغروب في الكواكب^٣، فلا يمكنه^٤ القطع بأن كل كوكب موصوف بالشروق والغروب.

[السالب الكلي]

وأما إذا قلنا «لا شيء من ج ب» فله مفهوم حقيقي ومفهوم عرفي.
أما الحقيقي، فهو أنه لا شيء من آحاد ما يقال له ج على الوجه المذكور إلا ويسلب عنه ب من غير بيان أن ذلك السلب دائم أو غير دائم، أو مشروط أو غير مشروط، بل على ما يعم الأحوال كلها. وعلى هذا التقدير يصدق قولنا «لا شيء من الحيوان بمتنفس» لأنه لا حيوان إلا^٥ ويسلب عنه التنفس في وقت ما. ومتى صدق ذلك السلب في وقت معين فقد صدق أصل السلب.
وأما العرفي، فهو أنه لا شيء من آحاد ج إلا ويسلب عنه ب في جميع زمان ثبوت وصف الموضوع. وعلى هذا التقدير لا يصدق قولنا «لا شيء من الحيوان بمتنفس». فقولنا «لا شيء من كذا كذا» إنما يفهم منه^٦ في العرف هذا المعنى دون الأول. فإن أردنا لفظة يفيد المعنى الأول في العرف قلنا «لا شيء من ج إلا وينفي

(٢) آك، دا، مل: - في الكواكب.

(١) آك، مل: الشيخ به.

(٣) معج: - في الكواكب.

(٤) آك، دا، مل: لا يمكنه.

(٦) معج: - منه.

(٥) دا: - ويسلب عنه ب... إلا.

عنه ب» أو «كل ج ينقي عنه ب» أو «ليس ب». لكن هذه العبارات بالإيجاب المعدول أشبه^١ منها بالسلب.

وبالجملة لما عرفت الفرق، فنحن نسمي^٢ المفهوم الأول^٣ الحقيقي بالسالبة المطلقة الحقيقة، ونسمي^٤ المفهوم العرفي بالسالبة المطلقة العرفية^٥. فهذا مانقله في المطلقات.

و^٦ أمّا الموجهات

فاعلم أنّ الجهة عبارة عن بيان كيفية القضية، وهي قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة. فالبسيطة من وجهين: الدوام أو^٧ اللادوام، والضرورة أو اللاضرورة. والمركبة ما يتركب عنها^٨.



مركز تحقيقات فقهية إسلامية

[أنواع الجهات]

[١] أمّا أنواع الجهات بحسب الدوام واللا دوام فأربعة:

ف «أ» [١-١] التي^٩ يتّين فيها أنّ المحمول دائم بدوام الذات التي هي

(١) أك: أشبه بالإيجاب المعدول / دا، مل: أشبه بالإيجاب.

(٢) دا: يسمي.

(٣) دا، مج، مل: - الأول.

(٤) دا: يسمي.

(٥) مج: العرفي.

(٦) مل: - و.

(٧) مل: و.

(٨) مج: عنهما.

(٩) دا: - التي.

الموضوع في الحقيقة وهي الدائمة. ثم إن كان وصف الموضوع دائماً بدوام الذات إما لأنه هي أو لأنه لازم لها كان المحمول^١ أيضاً دائماً بدوامه، وإلا كان المحمول حاصلاً قبله ومعه^٢ وبعده.

ب [١-٢] التي بيّن فيها أنّ المحمول دائم الثبوت بدوام وصف الموضوع أو دائم السلب بدوام ثبوته وهي المطلقة المنعكسة؛ ويندرج فيها أقسام ثلاثة. لأنّ المحمول الذي يدوم بدوام وصف الموضوع، إما أن لا يدوم وصف الموضوع بدوام ذات الموضوع، كقولنا «كل متعفن الأخلاط محموم»، أو يدوم، وهو إما أن يكون أزلياً، كقولنا «الله عالم»، أو لا يكون، كقولنا «كل جسم قابل للعرض».

ج [١-٣] التي^٣ بيّن فيها أنّ المحمول لا يدوم بدوام ذات الموضوع وهي الوجودية اللادائمة. ثم هاهنا^٤ وصف الموضوع إن دام^٥ بدوام الذات، إما لأنه هي أو لأنه لازم لها، فإنّ المحمول لا يدوم بدوامه؛ وإن لم يدم بدوامه فإنّنا لانلتفت إلى أنّ ذلك المحمول هل يدوم بدوامه أم لا. وعلى التقديرين فوقت ثبوته هو وقت ثبوت وصف الموضوع أو قبله أو بعده. وعلى التقديرات فهل له زمان معين أو غير معين؟ فكل هذه الأقسام مندرج^٦ تحت القضية المذكورة.

د [١-٤] التي بيّن فيها أنّ المحمول يدوم بدوام وصف الموضوع

(١) دا: محمول.

(٢) آك، دا، مل: معه وقبله.

(٣) دا: + هي.

(٤) آك، دا: هنا.

(٥) مل: - بدوام ذات الموضوع... دام.

(٦) مل: يندرج.

ولا يدوم بدوام ذاته وهي الوجودية العرفية^١. وهي مركبة من قيديين: أحدهما، دوام المحمول بدوام وصف الموضوع؛ وثانيهما، لادوامه بدوام ذاته. فهذه الأربعة^٢ هي أنواع القضايا بحسب الدوام^٣ واللاّدوام.

[٢] أمّا اعتبار حالها بحسب الضرورة واللاضرورة، فقبل الخوض فيه لابدّ من الفرق بين ما إذا جعلت الضرورة^٤ محمولة أو جزءاً منه وبين ما إذا جعلتها جهة للحمل أو غيرها.

[الفرق بين ما إذا جعلت الضرورة محمولة وبين ما إذا جعلتها جهة للحمل]
فإذا قلت «بالإمكان كل ج ب» فقد أثبتّ الباء للجيم، وإنّما ذكرت الإمكان لتبيّن^٥ به كيفية ذلك الثبوت. فهذه القضية لاتصدق إلّا عند ثبوت المحمول للموضوع حتى لو لم يكن ذلك^٦ الاتصاف حاصلاً بالفعل لما صدقت. لأنّ القضية الموجبة لمّا كان معناها ثبوت محمولها لموضوعها فهي لاتصدق إلّا عند تحقق ذلك الثبوت، والإمكان ليس نفس المحمول، لأنّ المعنى بالجهة بيان كيفية ثبوت المحمول للموضوع. وذلك مغاير لنفس المحمول وخارج عنه. وإذا كان كذلك^٧ لم يبق إلّا أن يكون المحمول هو الباء نفسه، والموجبة لاتصدق إلّا

(١) أك (نسخه بدل) + الخاصة. (٢) أك، دا، مل: الأربع.

(٣) دا: - الدوام.

(٤) كاتبى الضرورة را سهو می داند و بجای آن اللاضرورة را پیش نهاد می کند به تعلیقات

مراجعة کنید. (٥) دا: ليتبين.

(٦) أك، دا: - ذلك. (٧) أك: لذلك.

عند حصول المحمول. فإذا قولنا «بالإمكان كل ج ب» لا يصدق إلا عند حصول الباء بالفعل للجيم.

فإنما إذا قلنا «كل ج يمكن أن يكون ب» فالمحمول على الجيم ليس الباء، بل إمكان الباء، وإمكان الباء غير الباء، بل هو حالة نسبية لا يتقرر إلا بالقياس إلى الباء. وإنما وجب ذكر الباء لأنه محمول أو جزء محمول، بل لأن الإمكان حالة نسبية والأمور النسبية لا يمكن الإشارة إليها من حيث هي إلا بذكر منسوباتها، فلأجله وجب ذكر الباء. ولما ثبت أن المحمول هاهنا^١ هو هذا الإمكان وهذا الإمكان يصح حصوله بدون الباء لاجرم صدقت القضية، سواء حصل الباء أو لم يحصل.

فإذا القضية الممكنة التي لا يتوقف صدقها على حصول المحمول للموضوع هي التي جعل الإمكان فيها نفس المحمول. وأما^٢ التي جعل الإمكان فيها^٣ جهة للحمل، داخلة تحت المطلقة العامة دخول الخاص في العام. فإذا^٤ عرفت هذا الفرق فنقول: إذا جعلنا الضرورة جهة فهذا يعتبر على وجوه خمسة:

فـ «أ» [٢-١] التي بيّن^٥ فيها أن المحمول ضروري للموضوع مادامت ذاته موجودة وهو الضروري المطلق^٦. فإن كانت الذات أزلية كان اتصافها بالمحمول كذلك، وإلا فلا.

(١) آك، دا، مل: هنا.

(٢) آك، دا، مل: إن.

(٣) مع: + فيها (مكرر).

(٤) آك، مل: وإذا.

(٥) دا: من.

(٦) دا: المطلقة.

«ب» [٢-٢] التي بيّن فيها أنّ المحمول ضروري للموضوع مادام وصف الموضوع حاصلاً وهو الضروري بحسب وصف الموضوع. ويندرج فيها الضرورة المطلقة بقسميها مع ثالث. وهو المحمول الذي يجوز زواله مع بقاء ذات^١ الموضوع وإن استحال زواله عند وصف الموضوع، سواء دام بدوام ذات الموضوع أو لم يدم. لأنّ كلامنا الآن في الضرورة، لافي الدوام. فكل ضروري مطلق دائم ولا ينعكس. فيكون الضروري أخصّ من الدائم. فيكون اللاضروري^٢ أعمّ من اللادائم. فظهر منه أنّ الضروري بحسب وصف الموضوع كالجنس للضروري المطلق.

«ج» [٢-٣] التي بيّن فيها أنّ المحمول ضروري للموضوع مادام وصف الموضوع حاصلاً وغير ضروري له مادامت ذاته موجودة، وهو الضروري بحسب الوصف لا بحسب الذات وهي الضرورية^٣ العرفية. وهي مركبة من قيد الضرورة عند ثبوت وصف الموضوع، واللاضرورة^٤ بحسب ذاته. وهو مباين للضروري المطلق بقسميه.

«د» [٢-٤] التي بيّن فيها أنّ المحمول يجب في وقت معيّن من أوقات وجود الموضوع كقولنا «القمر^٥ منكسف». وهي المسمّاة بالوقتية.

«هـ»^٦ [٢-٥] التي بيّن فيها ذلك، لكن في وقت غير معيّن كقولنا «الإنسان متنفس». وهي المنتشرة.

(١) دا: الذات.

(٢) دا: الا ضروري.

(٣) مع: الضرورة.

(٤) دا: الا ضرورة.

(٥) دا: + القمر (مكرر).

(٦) دا: هـ.

[٣] وأما الإمكان، فإن [٣-١] جعلته^١ جهة للحمل فهي القضية التي حكم فيها بثبوت محمولها لموضوعها إثباتاً بوصف الإمكان. وهذه القضية بالحقيقة هي المطلقة العامة مع اعتبار قيد واحد وهو خروج الضروري المطلق^٢ عنه، وأما سائر الأقسام فداخل فيها ويسمى بالوجودية اللاضروورية.

وأما [٣-٢] إن جعلته نفس المحمول فهي القضية الممكنة في الظاهر. لكن التحقيق أن ثبوت الإمكان للممكن واجب^٣. فإن^٤ بيّنت^٥ هذه الجهة كانت القضية ضرورية، وإلا كانت مطلقة عامة. لأنك ذكرت فيها المحمول وما بيّنت^٦ كيفية الحمل إلا أنها في العرف هي المشهورة بالقضية الممكنة.

وأما أن الإمكان قد يكون عاماً وخاصاً وأخص، فقد^٧ مر ذكره.

فالقضايا^٨ التي تلخصت لنا من البحث هي هذه: ف «أ»، الممكنة العامة. «ب»، الممكنة الخاصة. «ج»، الممكنة التي هي أخص. «د»، الممكنة الاستقبالية. «هـ»، المطلقة العامة. «و»، الوجودية اللاضروورية. «ز»، الوجودية اللادائمة. «ح»، الضرورية الوقتية. «ط»، الضرورية المنتشرة. «ي»، الضرورية المطلقة. «يا»، الدائمة. «يب»، الضرورية المشروطة بشرط وصف الموضوع، نسميها^٩ المشروطة العامة. «يج»، الضرورية المشروطة بشرط وصف الموضوع لادائما^{١٠}

(١) دا: جعلت. (٢) آك، دا، مل: - المطلق.

(٣) مع: ضروري. (٤) مع: فإذا.

(٥) و (٥) مل: ثبتت. (٧) دا: وقد.

(٨) دا: فـ القضايا. (٩) آك، مل: نسميه.

(١٠) مل: لا بحسب الذات (بجاء لادائماً).

ونسَمِّيها^١ المشروطة الخاصة. «يد»، العرفية العامة. «يه»، العرفية الخاصة^٢.
واعلم أنك متى عرفت شرائط الموضوع وعرفت أقسام الجهات^٣، أمكنك
تركيب القضايا كيف ما شئت.

(١) دا: يسميّه.

(٢) معج: المطلقة العامة، الدائمة، المطلقة العرفية، الوجودية اللدائمة، العرفية اللدائمة،
الضرورية المطلقة، الضرورية المشروطة بوصف الموضوع، الضرورية بحسب الوصف
لا بحسب الذات، الوقتية، المنتشرة، الوجودية اللاضرورية، الممكنة العامة، الممكنة الخاصة،
الممكنة بالإمكان الأخص، الممكنة الاستقبالية. (بجاء «الممكنة العامة» بـ «العرفية
الخاصة») / دا: + فه آء، المطلقة العامة. ب: الدائمة. ج: المطلقة العرفية. د: الوجودية اللدائمة. هـ:
العرفية اللدائمة. و: الصفة المطلقة. ز: الضرورية المشروطة بوصف الموضوع. ح:
الضرورية بحسب الوصف أو بحسب الذات. ط: الوقتية. ي: المنتشرة. يا: الوجودية
اللاضرورية. يب: الممكنة العامة. يج: الممكنة الخاصة. يد: الممكنة بالإمكان الأخص. يه:
الممكنة الاستقبالية. / مل (نسخه بدل): + واختيار المصنف هذا: «الممكنة العامة، الممكنة
الخاصة، الممكنة التي هي أخص، الاستقبالية، المطلقة العامة، الوجودية اللاضرورية،
الوجودية اللدائمة، الضرورية الوقتية، الضرورية المنتشرة، الضرورية المطلقة، الدائمة،
الضرورية المشروطة بشرط وصف الموضوع ونسَمِّي المشروطة العامة، الضرورية
المشروطة بشرط وصف الموضوع لا دائماً ونسَمِّي المشروطة الخاصة، العرفية العامة،
العرفية الخاصة.» نقلته من نسخة مولانا الأعظم برهان الإسلام شمس الزمان مدّ الله ظلال
تربيته. دليل انتخاب متن را به تعليقات مراجعه كنيد.

(٣) معج: الجهة.

وقد بقيت هاهنا^١ أمور ثلاثة لا بد من البحث عنها:

[جهة السور و جهة الحمل]

فـ«أ» [١]، الجهة تارة يكون جهة للسور وتارة للحمل. فإذا قلت «يمكن أن يكون^٢ كل إنسان كاتباً» فإن عنيت به أن كون الكل كاتبين أمر ممكن فقد صرفت الجهة إلى السور. وإن عنيت به أن اتصاف كل واحد من الناس بالكتابة^٣ أمر ممكن فقد صرفت الجهة إلى الحمل^٤.

والفرق بين الأمرين ظاهر. فإنّه ليس الحكم على كل واحد هو بعينه الحكم على الكل. لأنّه يصح العلم بأحدهما مع الذهول عن الآخر، ولأنّ الكل مغاير لكل واحد فيكون الحكم على أحدهما غير الحكم على الآخر.

[الحكم الدائم في الكليات ضروري]

«ب» [٢] الظاهر من كلام^٥ الشيخ أن الدائم في الكليات لا يكون إلّا ضرورياً. وأمّا في الجزئيات فقد يكون، وقد لا يكون. وعندي أنّه إن كان المراد أن العقل لا يتمكن من أن يحكم^٦ دائماً إلّا في^٧ الضروريات فالأمر كذلك لما^٨ بيّناه في كلية القضية. وإن كان المراد أن في نفس الأمر لا يمكن أن يكون دائماً

(٢) مع: - يكون.

(١) آك، دا، مل: هنا.

(٤) دا: المحمل.

(٣) مل: بالكناية.

(٦) آك، مع (نسخه بدل): بحكم / دا: من يحكم.

(٥) دا: ظاهر كلام.

(٨) آك: كما.

(٧) آك: + في (مكرر).

إلا إذا كان ضرورياً فليس كذلك. لأن أفراد الطبيعة الواحدة حكمها واحد، فإذا جاز على كل واحد منها^١ الدوام من غير الضرورة جاز أيضاً^٢ في الكل.

[موضع أداة السلب في رفع الموجهات]

«ج» [٢]، القضية الموجهة إنما يناقضها ما قدّمت فيها لفظ السلب^٣ على لفظ الجهة فنقيض قولنا^٤ «يجب أن يكون»، «ليس يجب أن يكون»، وكذلك في^٥ سائر الجهات. وأما إذا أخرت حرف السلب عن الجهة جاز اجتماعهما على الكذب كقولك^٦ «يجب أن يكون»، «يجب أن لا يكون»، وعلى الصدق كقولك^٧ «يمكن أن يكون»، «يمكن أن لا يكون». وهذه الدقيقة لابد من المحافظة عليها.

في الأمور المعتبرة في وحدة القضية وتعددتها

القضية هي التي تقتضي نسبة معلوم إلى معلوم آخر. ومعلوم أن نسبة الشيء إلى شيء مغايرة لتسببه إلى شيء آخر، فالقضية^٨ لا تكون واحدة إلا إذا كان معني الموضوع^٩ ومعني المحمول واحداً. فإن تعدداً أو [تعدداً] أحدهما^{١٠} تعددت القضية.

(١) مع: + حكم. (٢) مع، دا: - أيضاً.

(٣) آك، دا، مل: لفظ السلب فيها. (٤) دا، مل: - قولنا.

(٥) آك، دا، مل: كذا (بجاء «كذلك في»). (٦) مل: فأما.

(٧) و (٨) آك: كقولنا.

(٩) دا: فاقضية. (١٠) مع: + واحداً.

(١١) مع: تعدد أحدهما (بجاء «تعدداً... أحدهما»). / مص: برابر متن.

ولكن هاهنا^١ دقيقة وهي أننا إذا قلنا «الإنسان والفرس جسم»، فقد^٢ يكون المراد أن المجموع الحاصل من الإنسان والفرس جسم وعلى^٣ هذا التقدير لا يكون الإنسان وحده موضوعاً ولا الفرس، بل كان واحد منهما جزؤه والموضوع مجموعهما. وقد يكون المراد أن كل واحد منهما جسم. فعلى التقدير الأول يكون القضية واحدة، وعلى التقدير الثاني يكون القضايا^٤ متعددة^٥.

وكذا القول في جانب المحمول. فإننا إذا قلنا «هذا حلوحامض» فإن جعلنا المحمول الأمر المتركب من الحلو والحامض، كانت القضية واحدة، وإلا كانت متعددة.

وإذا عرفت ذلك فنقول: الموضوع والمحمول^٦ إما أن يكون كل واحد منهما واحداً في اللفظ والمعني، أو كثيراً في اللفظ والمعني، أو واحداً في اللفظ كثيراً في المعني، أو بالعكس، أو يختلف الحكم فيه. فالأول، لاشك في كونه قضية واحدة.

والثاني، لاشك في كونه قضايا، لأنه يتوزع الألفاظ على المعاني. فيكون لكل لفظ مفرد معني مفرد^٧.

والثالث، لا يخلو إما أن يكون الموضوع والمحمول مجموع تلك المعاني،

(١) دا، مل: هنا.

(٢) مع: وقد.

(٣) مع: فعلى.

(٤) آك، دا، مل: قضايا.

(٥) آك، دا، مل: متعددة.

(٦) مع: + كل واحد منهما لا يخلو.

(٧) آك: مفرداً.

فحينئذ يكون القضية واحدة، وإلا كانت متعددة.

والرابع، فكما إذا عبّرت عن معني الموضوع ومعني المحمول بحدّيهما. وهذا القسم وإن كانت القضية واحدة فيه بحسب المطابقة لكنّها متعددة بحسب التضمن لما في جانب المحمول من الأجزاء. لأنّ الشيء متى كان موصوفاً بصفة مركبة فهو لا محالة موصوف بكل واحد من بسائطها^١. وليست متعددة تضمّناً لما في جانب الموضوع، لأنّه ليس كل ما يتّصف به مركباً^٢ كان كل واحد من أجزائه موصوفاً به^٣.

وأما الخامس، فقد يمكنك^٤ اعتبار حاله عند الاستعانة بما مرّ.



(٢) آك، دا، مع: مركب.

(١) آك، مل: بسائطه / مع: البسائط.

(٢) آك، مل: فيمكنك / دا: فيمكنه.

(٣) دا: - به.

[أحكام القضايا]

أما^١ أحكام القضايا فهي ثلاثة:^٢
التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض.^٣



وفيه أبحاث ثلاثة:

[حدّ التناقض]

فـ «أ» [١]، حدّه^٥ اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. فالاختلاف كالجنس العالي،

(٢) مل: فتلاثة.

(١) مج (نسخه بدل): في.

(٣) آك، دا، مل: - التناقض... النقيض.

(٢) مج: القول.

(٥) دا: - حدّه.

لأنّ ذلك قد يكون بالإيجاب والسلب، وقد لا يكون، بل لاختلافهما^١ في موضوعاتهما^٢ أو^٣ محمولاتهما^٤. ثم القضايا المختلفة بالإيجاب والسلب^٥ قد لا يكون متنافية، كقولنا «هذا متحرك، هذا ليس بساكن»، وقد يكون. والمتنافية قد يكون تنافياً لا لذواتها، كقولنا^٦ «هذا إنسان، هذا ليس بحيوان» فإنّ المنافاة حاصلة بينهما لكن^٧ لا لذاتيهما بل لأنّ الإنسان يجب أن يكون حيواناً، فالمنافاة حاصلة بين كونه حيواناً وكونه ليس بحيوان. فهذا شرح هذا التعريف.

[هل الصدق أو الكذب في طرفي التناقض متعين]

«ب» [٢]، قد عرفت أنّ القضايا لا تخلو عن الوجوب والامتناع والإمكان.^٨ والصدق في الوجوب إنّما يكون في الثبوت، وفي الامتناع في العدم، والكذب بالعكس. وأمّا في الممكن فالصدق أو^٩ الكاذب متعين فيه في الماضي وفي^{١٠} الحاضر وقوعاً لا وجوباً. وفي المستقبل فالمشهور^{١١} أنّه لا يتعين فيه الصدق والكذب، لأنّا إذا قلنا «زيد يمشي غداً»^{١٢} زيد لا يمشي غداً^{١٣}؛ فإنّما يكون أحدهما

(١) آك، دا، مل: لاختلافها.

(٢) آك، دا، مل: موضوعاتها.

(٣) مع: و.

(٤) آك، دا، مل: محمولاتها.

(٥) مع: - والسلب.

(٦) دا، مل: كقولك.

(٧) دا: - لكن.

(٨) مع: الإمكان والامتناع.

(٩) مع، مل: و.

(١٠) مل: - في.

(١١) دا: في المشهور.

(١٢) مع: غداً يمشي.

(١٣) مع: غداً لا يمشي.

متعیناً، لأن يكون صدقاً لو وجب وقوعه وامتنع وقوع نقيضه. ولو كان كذلك لكان كل واحد^١ مجبراً على فعله غير متمكّن^٢ من تركه، لكنّ الجبر باطل، فما أدّى إليه مثله.

واعلم^٣ أنّ ذلك من تفاريع مسألة القضا والقدر وسنذكر الدلالة في الحكمة إن شاء الله^٤ على استناد الأفعال بأسرها في سلسلة الحاجة إلى واجب الوجود، وإذا كان كذلك كان أحد طرفي النقيض متعیناً في نفس الأمر. نعم إن كان المراد أنّ ذلك التعین ليس لذات^٥ الممكن، أو أننا لانعرف الطرف المتعین فهو حق.

[في إرجاع الوحدات الثمانية في التناقض إلى ثلاث]

«ج» [٣]، قد عرفت أنّ القضية إمّا مخصوصة أو مهملة أو محصورة. فإن كانت مخصوصة فالمشهور أنّ التناقض لا يحصل^٦ إلا مع ثمانية شروط: وحدة الموضوع والمحمول والإضافة والقوة أو^٧ الفعل والجزء أو الكل والشرط والمكان والزمان.

وعندي أنّ وحدة الموضوع والمحمول لابدّ منه^٨ وإلا لم يتوارد السلب والإيجاب على مورد واحد.

- | | |
|------------------|---------------------------|
| (١) مع، مل: أحد. | (٢) مل: ممكن. |
| (٣) مل: فاعلم. | (٤) مل: + تعالى. |
| (٥) مع: لنفس. | (٦) أك، دا، مل: لا يتحقق. |
| (٧) مع: و. | (٨) مع: منهما. |

فأما وحدة الإضافة، فهي داخلة في وحدة المحمول. لأننا إذا قلنا «زيد أبو عمرو»، «زيد ليس أبا خالد» فالمحمول في الأول أبوة^١ عمرو، وفي الثاني أبوة^٢ خالد، وإحدهما غير الأخرى، فلم يكن المحمول واحداً في الموضوعين. وإذا قلنا «الخمير مسكر» وعيننا به^٣ المسكر بالفعل و^٤ «الخمير ليس بمسكر» وعيننا به كونه بحيث يقتضي الإسكار عند شرط مخصوص كان أحد المحمولين غير الآخر.

وكذا وحدة المكان، فإنك إذا قلت «زيد جالس أي على الأرض»، «زيد ليس بجالس أي على السماء» فالجلوس المحمول بالإيجاب في القضية الأولى، غير المحمول بالسلب في الأخرى.

وأما وحدة الجزء والكل، فهي عائدة إلى وحدة الموضوع، لأنك إذا قلت «الزنجي أسود أي كل أجزائه»^٥ وإذا قلت^٦ «الزنجي ليس بأسود أي كل أجزائه ليس كذلك» فالموضوع في القضية الأولى بعض الأجزاء وفي الثانية كلها. وكذا وحدة الشرط، فإنك إذا قلت «الأبيض مفرق للبصر أي مادام أبيض» و^٧ «الأبيض ليس بمفرق للبصر، أي قبل كونه أبيض» فالموضوع في القضية الأولى الجسم الموصوف بالبياض، وفي الثانية الجسم الخالي عنه، فأحد

(١) مل: عمر أبو.

(٢) مل: أبو.

(٣) آك، دا، مل: - به.

(٤) آك، دا، مع: - و.

(٥) آك: أي جلده أسود.

(٦) آك: وإذا قلنا / مع: - وإذا قلت.

(٧) آك، دا، مل: أسود.

(٨) آك، دا، مع: - و.

(٩) آك: مفرقاً.

الموضوعين غير الآخر.

نعم، وحدة الزمان مغايرة^١ لوحدة الموضوع ووحدة المحمول، ولا بد^٢ منه. وأما المهمة فقد عرفت أنها في قوة الجزئية وستعرف أن الجزئيتين^٣ لا تتناقضان.

وأما المحصورة فإنه يعتبر في تحقق التناقض فيها مع الشرائط الثلاث^٤ رابعة وهي الاختلاف بالكمية. فإن الكليتين الدائميتين يستحيل اجتماعهما على الصدق في شيء من المواضع، و^٥ لكنهما قديجتعلان على الكذب في مادة الإمكان. وأما الجزئيتان فإنه يستحيل اجتماعهما على الكذب وإلا لزم صدق الكليتين، ولكنهما^٦ قد يجتمعان على الصدق في مادة الإمكان. أما^٧ إذا كانت إحداهما كلية والأخرى جزئية فإنه يستحيل اجتماعهما على الصدق والكذب معاً في شيء من المواد.

وإذا عرفت ذلك فنقول^٨ الكليتان تسميان بالمتضادتين^٩ تشبيهاً لهما بالضدين من حيث^{١٠} يمتنع اجتماعهما ويصح ارتفاعهما؛ والجزئيتان بالداخلتين^{١١} تحت التضاد؛ والكلية والجزئية^{١٢} بالمتناقضتين^{١٣}.

(٢) مع: فلا بد.

(١) د: + مغايرة. (مكرر)

(٢) د، مع: الثلاثة.

(٣) د: الجزئيتين.

(٤) د: لكنهما.

(٥) د: أو.

(٨) د: نقول / مل: فيقول.

(٧) مع: وأما.

(١٠) مع: + إنه.

(٩) مل: بالمضادتين.

(١٢) مع: والجزئية والكلية.

(١١) د: الداخلتين.

(١٣) مع، مل: بالمتناقضتين.

واعلم أنا بيّنًا أنه لا بدّ في تحقّق^١ التناقض من وحدة الزمان، ولمّا كان تحقّقها^٢ صعباً وجب علينا أن نتكلّم في نقيض كل واحدة من القضايا المذكورة على سبيل التفصيل:

[نقيض المطلقة]

ف «آ»: المطلقة العامة، لا يناقضها من نوعها شيء، لأنّها محتملة اللادوام، فبتقدير أن يكون المادة ذلك لم يتحقّق المنافاة بين الإيجاب والسلب،^٣ لا احتمال أن يكون زمان أحدهما غير زمان الآخر، بل لا بدّ من اعتبار قيد^٤ الدوام في نقيضها، لأنّ السلب الدائم ينافي الإيجاب - دام أو^٥ لم يدم - وبالعكس. ثم الدائم قد^٦ يكون ضرورياً وقد لا يكون، فلا يجوز^٧ أن يعتبر أحد هذين القيدين لصحة اجتماع المطلقة^٨ مع كل واحد من هذين^٩ القسمين^{١٠} [على الكذب]^{١١} عندما يكون الصادق القسم الآخر. فثبت وجوب اعتبار قيد الدوام في نقيض هذه المطلقة لا^{١٢} على معني أن هذه الدائمة نفس النقيض، بل على معني أنه لا يمكن الإشارة إلى النقيض إلّا به.

(١) آك، دا، مل: تحقيق.

(٢) آك، مل: تحقيقها.

(٣) دا، مع: السلب والإيجاب.

(٤) دا، مع، مل: قيد.

(٥) دا: أم.

(٦) دا: قد.

(٧) مل: ولا يجوز.

(٨) ج: + على الكذب

(٩) مع: هذين.

(١٠) مص: القيد.

(١١) همه نسخ: على الكذب / مص: برابر متن. (١٢) دا: لا.

«ب»^١ المطلقة العرفية،^٢ إذا قلنا «كل ج ب» وعنيّا به^٣ ثبوت الباء للجيم في جميع زمان وجود ج، فقد اعتبرنا قيديّن: أحدهما أصل ثبوت المحمول للموضوع وذلك يناقضه^٤ السالبة الدائمة، وثانيهما إثبات دوام ذلك المحمول عند دوام وصف الموضوع وذلك ينافيه لادوامه^٥ له. فإذا نقيض هذه القضية لا يتحقق إلّا بأن لا يوجد المحمول البتة في شيء من زمان وجود وصف الموضوع، أو إن وُجد لكنّه لا يدوم بدوامه.

«ج»، الوجودية اللاضرورية، لمّا كان معناها إنّما يتحقق من أمرين: أحدهما أصل الثبوت وينافيه السلب الدائم، والآخر أن لا يكون ضرورياً وينافيه كونه ضرورياً. فإذا نقيض قولنا «بالوجود كل آ ب» بهذا المعنى إنّما يصدق إذا صدق أن^٦ «بعض آ دائماً ليس ب» أو «بعضه بالضرورة ب». فأما إذا كان «بعضه ب دائماً لا بالضرورة» فهو غير خارج عنه حتى يجعل داخلاً في نقيضه.^٨

«د»، الوجودية اللادائمة، لمّا كان معناها الإثبات بشرط اللادوام كان كذبها إمّا لما^٩ يكذب أصل الإثبات وهو اللادوام في السلب على ما قرّرناه في المطلقة العامة، أو لما^{١٠} يكذب اللادوام وهو اللادوام في الإيجاب أيضاً. فنقيض

(١) د: - «ب». (٢) مل: العرفية المطلقة.

(٣) آك، د: مل: - به. (٤) آك، د: مل: يناقضها.

(٥) د: دوام. (٦) مع: - أن.

(٧) د: ب. (٨) مل: بعضه.

(٩) مع: بما. (١٠) مع: بما.

قولنا «بالوجود كل آ ب» بهذا المعنى إنَّما يصدق إذا صدق أنَّه «دائماً بعض آ ب»، أو «دائماً ليس بعض آ ب». وهاتنا^١ الدوام معتبر في الجزء الموافق والمخالف معاً، لأنَّ الدائم في السلب والإيجاب، سواء كان ضرورياً أو لم يكن، خارج عنه.

«هـ»،^٢ الوجودية اللادائمة العرفية، لما كان معناها إنَّما يتحقق عند اجتماع أمور ثلاثة: أولها أصل الإثبات، وثانيها اللادوام في كل زمان وجود الموضوع، وثالثها الدوام في كل زمان ثبوت^٣ وصف الموضوع، كان كذبها إمَّا لما يكذب أصل الإثبات وهو الدوام في السلب، أو لما يكذب اللادوام وهو الدوام في الإيجاب، أو لما يكذب الدوام بدوام وصف الموضوع؛ فنقيض قولنا «كل آ ب» بهذا المعنى لا يصدق إلا إذا صدق سلب^٤ المحمول عن بعض الموضوع دائماً، أو إيجابه له دائماً، أو سلبه عنه في بعض أوقات وصف الموضوع.

«و»، الضرورية المطلقة، قد عرفت أنَّ المحمول إمَّا ضروري الثبوت للموضوع، أو ضروري العدم له، أو لا ضروري الثبوت ولا ضروري العدم له، فإذا رفعت إحدى الضرورتين بقيت الأخرى مع الإمكان الخاص. والقدر المشترك بينهما هو^٥ الإمكان العام. فلا جرم نقيض الضرورية المطلقة، الممكنة العامة.

«ز»، الضرورية المشروطة، إذا قلنا «بالضرورة كل آ ب مادام آ» فقد

(٢) دا: هـ.

(١) آك، دا، مل: هنا.

(٢) دا: سلبت (بجاء «صدق سلب»).

(٣) آك: - ثبوت.

(٥) آك، دا، مل: - هو.

اعتبرنا^١ في تحققها^٢ قيوداً ثلاثة: أحدها أصل الإثبات، وثانيها قيد الضرورة، وثالثها^٣ حصول هذه الضرورة في جميع أوقات وصف الموضوع؛ فلا جرم كان رفعها برفع^٤ أحد هذه القيود وذلك إما بأن لا يثبت ذلك المحمول عند حصول وصف الموضوع البتة، أو إن ثبت^٥ لكن في بعض أوقاته دون البعض، أو^٦ إن ثبت في كل الأوقات لكن بدوام خالٍ عن الضرورة.

«ح»، الضرورية المشروطة مع شرط اللادوام، معناها إنما يتحقق عند اجتماع^٧ أصل الإثبات وجوب الحصول عند حصول وصف الموضوع، وامتناع الحصول للضرورة دائماً؛ فلا جرم كان ارتفاعها لارتفاع أحد^٨ هذه القيود، إما لدوام سلب^٩ ذلك المحمول عن^{١٠} ذلك الموضوع، أو^{١١} لجواز عدمه عند حصول وصف الموضوع، أو لجواز حصوله عند عدم ذلك الوصف.^{١٢}

«ط»، الضرورية الوقتية، لمّا تعيّن الوقت فيها^{١٣} فنقيضها برفع الضرورة في ذلك الوقت.

مركز تحقيق تكوير علوم اسلامی

(١) دا: اعتبرها. (٢) مل: تحقيقها.

(٣) دا: ثالثها. (٤) آك، دا، مل: لرفع.

(٥) مل: ثبتت. (٦) مل: و.

(٧) دآ: اجتماع. (٨) مع: أحد.

(٩) دا: سلب. (١٠) دا: + سلب.

(١١) دا: و.

(١٢) در خصوص صحت عبارات به تعليقات مراجعه كنيد.

(١٣) مل: فيها.

«ي»، الضرورية المنتشرة، نقيضها برفع^١ الضرورة^٢ عن كل الأوقات.
 «يا»، الدائمة، نقيضها اللادائم^٣ المحتمل للمخالف الدائم والموافق للادائم.
 «يب»، الممكنة^٤ العامة، كما عرفت أنَّ الممكنة العامة لازمة لنقيض
 الضرورية فاعرف أنَّ الضرورية لازمة لنقيض الممكنة العامة. لأنَّ التناقض
 إنما يتحقق من الجانبين، ولأنَّ الممكنة العامة مشتملة^٥ على الممكن الخاص
 وإحدى الضروريتين، فلا تخرج عنها إلا الضرورة^٥ الواحدة.
 «يج»، الممكنة الخاصة، إذا رفعتها بقيت الضرورتان^٦ فكان^٧ رفعها
 مشتملاً^٨ عليهما،^٩ فقولنا^{١٠} "ليس بالإمكان الخاص" يلزمه "إما ضرورة الإيجاب
 أو ضرورة السلب".



حدّوه^{١١} بأنّه تصيير^{١٢} الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً^{١٣} مع بقاء

(١) مج: رفع.

(٢) دا: - في ذلك الوقت... الضرورة.

(٣) دا: اللادوام.

(٤) دا: - الممكنة.

(٥) مل: الضرورية.

(٦) دا: الضروريات.

(٧) مل: وكان.

(٨) دا: مشتملاً.

(٩) مل: عليها.

(١٠) مل: فقولنا.

(١١) دا: حدّه.

(١٢) دا: يصيّر / مج، مل: تصيير.

(١٣) مل: الموضوع محمولاً.

السلب والإيجاب بحاله، والصدق^١ والكذب بحاله. وهذا التعريف^٢ إنما يتناول عكس الحملات فقط،^٣ فإما عكس الشرطيات فخارج عنه. فإذا أردنا أن يندرج فيه عكس الشرطيات قلنا أنه تصيير^٤ المحكوم عليه محكوماً به، والمحكوم به محكوماً عليه مع بقاء السلب والإيجاب بحاله، والصدق والكذب بحاله. ولنتكلم الآن في عكوس القضايا المذكورة:

[عكس المطلقة العامة]

فـ «أ»^٥ [١]، المطلقة العامة: [١-١] فالسالبة الكلية منها^٦ تنعكس عند القدماء كنفسها. وهو^٧ باطل. لأن الموضوع الذي له خاصية مفارقة أو عرض عام قد يفارقه في بعض الأوقات، يمكن سلبهما عنه بهذا المعنى ولا يمكن سلبه عنهما، فيصح أن يقال «لا شيء من الناس بضاحك وبمتنفس» ولا يصح عكسه، بل «كل ضاحك إنسان بالضرورة» و«بعض المتنفس إنسان بالضرورة». واحتجوا بأنه إذا كان «لا شيء من ج ب»، «فلا شيء من ب ج» وإلا فلنفرض^٨ شيء واحد هو ب^٩ و ج، فيكون ذلك الجيم ب، وقد كان لا شيء من ج ب. هذا خلف. وجوابه أن^{١٠} هذا ليس بخلف. لأن قولنا «بعض^{١١} ج ب» لا يناقضه

(١) مل: بحالة الصدق.

(٢) دا: التفريع.

(٣) آكه، دا، مل: فقط.

(٤) دا: تصير / مل: يصير.

(٥) آكه، دا، مل: فا.

(٦) دا: منها.

(٧) مج: هذا.

(٨) آكه: فليفترض.

(٩) مل: ب.

(١٠) آكه، دا، مل: أن.

(١١) دا: كل.

«لاشيء من ج ب» بهذا الإطلاق.

[١-٢] أمّا الموجبة الكلية، فإنّها تنعكس موجبة جزئية كنفسها و لاينعكس موجبة كلية.^١ أمّا أنّها تنعكس جزئية كنفسها^٢ فلوجهين: فـ «آ» [الوجه الاول] الافتراض، إذا كان «كل ج ب» فلا بدّ وأن يوجد جيم ما موصوفاً بالباء،^٣ فيكون ذلك الباء جيم «فبعض ب ج»^٤

«ب» [الوجه الثاني] إذا كان «كل ج ب» «فبعض ب ج» وإلا «فلاشيء من ب ج مادام ب» «فينعكس لاشيء من ج ب مادام ج» على ما ستعرفه^٥ في عكس^٦ السالبة العرفية وقد كان «كل ج ب». هذا خلف.

ولقائل أن يقول: المختار عند الشيخ أنّ عكس الموجبة الضرورية لا يجب أن يكون مطلقة عامة، بل^٨ يجب أن يكون ممكنة عامة. والممكن^٩ لا يجب أن يكون موجوداً. فإذا صدق «بالضرورة كل ج ب» لا يلزم أن يصدق «بالإطلاق العام»^{١٠} بعض ب ج، بل يجوز أن لا يكون شيء من الباء جيماً. وإذا لم يجب في القضية الضرورية^{١١} أن يكون كذلك، لم يجب في المطلقة العامة أن يكون كذلك أيضاً. لأنّ أقوى درجات المطلقة العامة أن يكون ضرورية، ولأنّ المطلق العام

(١) آك، داومج: - ينعكس موجبة كلية. (٢) آك: - كنفسها.

(٣) دا: - كل. (٤) دا، مل: به.

(٥) آك، مل: - فبعض ب ج. (٦) مل: تعرفه.

(٧) مج: عكسية. (٨) مل: لكن.

(٩) دا، مل: + العام. (١٠) مج: - العام.

(١١) دا: الضرورة.

يحتمل أن يكون ضرورياً وبتقدير كونه ضرورياً لا يجب أن يكون عكسه مطلقاً عاماً. فالقول بأن عكس المطلق العام^١ يجب أن يكون مطلقاً عاماً خطأً. وأما أن الموجبة الكلية لا يجب أن يكون انعكاسها كلياً^٢ فظاهر لأن^٣ من المحتمل أن يكون المحمول^٤ أعم من الموضوع، فلا^٥ يلزم من قولنا «كل^٦ آحاد الخاص لا ينفك عن العام» صدق أن^٧ «كل آحاد العام لا ينفك عن الخاص» وإلا بطل العموم.

[١-٣] وأما الموجبة الجزئية، فحالها كحال الموجبة الكلية.^٨

[١-٤] وأما السالبة الجزئية، فلا تنعكس للعلة المذكورة في أن الموجبة^٩

الكلية لا تنعكس كلية.^{١٠}

[عكس المطلقة العرفية]

«ب» [٢]، المطلقة العرفية: [٢-١] فالسالبة الكلية منها تنعكس بالاتفاق

سالبة كلية، لأنه إذا صدق «لا شيء من ج ب مادام ج» صدق أيضاً لا شيء من ب ج مادام ب، وإلا صدق^{١١} نقيضه وهو «بعض ب ج»^{١٢} ثم نتقّم الحجة من ثلاثة أوجه:

(١) آك: - العام. (٢) مل: انعكاسها الكلية (بجاء أن يكون... كلياً).

(٣) آك، دا، مل: فلان.

(٤) مل: المحمول يحتمل أن يكون (به جاء من المحتمل أن يكون المحمول).

(٥) آك، دا، مل: ولا. (٦) دا: - كل.

(٧) مج: قولنا. (٨) آك، دا، مل: الكلية الموجبة.

(٩) دا: السالبة. (١٠) آك، دا: - كلية.

(١١) دا: لصدق. (١٢) مج: + في بعض أوقات كونه ب.

ف «آ» [الوجه الأول]، نفرض شيئاً واحداً هو ب وج، فذلك الجيم ب، وقد كان^١ «لاشيء من ج ب». هذا خلف.

«ب» [الوجه الثاني]، إذا كان «بعض ب ج» و «كان لا شيء من ج ب»، ينتج من رابع^٢ الأول «بعض ب ليس ب». هذا خلف.

«ج» [الوجه الثالث]، إذا كان «بعض ب ج» «فبعض ج ب» لما بيئنا أن الموجبة الجزئية^٣ المطلقة العامة تنعكس كنفسها لابلبناء على هذه السالبة حتى يلزم الدور، بل بالافتراض، فيلزم أن يكون «بعض ج ب» وقد كان «لا شيء من ج ب مادام ج». هذا خلف.

ولقائل أن يزيّف هذا الوجه الثالث خاصّة، بأنّ الافتراض لما كان حاصلًا هاهنا^٤ كان بناء بيانه على الموجبة^٥ الجزئية المبيّنة بالافتراض تطويلاً بلاطائل.

واعلم أنّ الكلام في هذه المسألة غير خالص عن شوائب الشبه من وجوه ثلاثة:

ف «آ» [الشبهة الأولى]، توافقنا جميعاً على أنّ عكس الممكنة الخاصة، ممكنة عامة، لاحتمال انعكاس الممكنة الخاصة في بعض المواد ضرورياً. وتوافقنا^٦ جميعاً أيضاً على أنّ فرض الممكن موجوداً لا يلزم منه محال. وإذا ثبت ذلك

(١) مع: فكان.

(٢) آك، دا، مع، مل: ثالث / مع (نسخه بدل)، مص: رابع.

(٣) آك، دا، مل: الجزئية الموجبة. (٤) آك، دا، مل: هنا.

(٥) دا: الموجب. (٦) دا: توافقنا.

فنقول إنَّ قولنا^١ «كل إنسان يمكن بالإمكان الخاص أن يكون كاتباً» قضية صادقة. وكل ما يمكن بالإمكان الخاص أن يكون، فيمكن^٢ أيضاً أن لا يكون. فإذا «كل إنسان يمكن بالإمكان الخاص أن لا يكون كاتباً». وكل ما يمكن في وقت، يمكن أيضاً في كل وقت وإلا لزم الانتقال من الإمكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي، وهو محال. فإذا «كل إنسان فإنه يمكن أن يكون دائماً لا كاتباً» وقد قلنا أن كل ممكن فإنه لا يلزم من فرض وقوعه محال، فلنفرض صدق قولنا «دائماً لاشيء من الناس بكاتب». فهذه سالبة دائمة غير ممتنعة مع أن عكسها - وهو قولنا «لا شيء من الكاتب بإنسان» - كاذب. فعلمنا^٣ أن هذه السالبة لا تنعكس.

«ب» [الشبهة الثانية]، وهو الوجه اللمى،^٤ أن قولنا «كل ج ب» لانعني به أن كل ج دخل في الوجود و^٥ حصل له الباء، بل نعني به أن الجيم حقيقة لا يوجد فرداً من أفرادها إلا ووصف^٦ الباء حاصل^٨ له. وقولنا^٩ «لا شيء من ج ب» معناه أن الجيم حقيقة لا يوجد فرداً من أفرادها إلا^{١٠} والباء غير حاصل^{١١} له. ومن المحتمل أن يكون سلب الشيء عن الشيء^{١٢} دائماً ممكناً ولا يكون سلب الآخر عن الأول ممكناً، فإذا لم يجب صحة هذا العكس.

(١) مل: قول.

(٢) مل: يمكن.

(٣) دا: قد علمنا.

(٤) دا: الممكن.

(٥) مج: - و.

(٦) مل: + له.

(٧) آك، دا: إلا وصفة.

(٨) آك، دا: حاصل.

(٩) مج، دا: فقولنا.

(١٠) مل: - وصف الباء... إلا.

(١١) دا، مل: حاصل.

(١٢) مج: شيء عن شيء.

«ج» [الشبهة الثالثة]، المذهب الحق وهو الذي اختاره الشيخ في الإشارات وارتضاه المتأخرون أن عكس الموجبة الضرورية لا يجب أن يكون مطلقة عامة، بل الواجب أن يكون ممكنة عامة، ولو ثبت أن عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة لما استمر هذا المذهب. لأن له أن يقول: إذا صدق «بالضرورة كل ج ب» صدق «بالإطلاق العام بعض ب ج» وإلا «فدائماً لا شيء من ب ج» فينعكس «دائماً لا شيء من ج ب» و«قد كان بالضرورة كل ج ب»^١ هذا خلف.

[٢-٢] فأما الموجبة الكلية المطلقة بهذا الإطلاق، فعندهم ينعكس موجبة جزئية للدلالة المذكورة في المطلقة العامة، لكن لا يجب أن ينعكس كنفسها لاحتمال أن يكون ثبوت المحمول للموضوع ضرورياً وثبوت الموضوع للمحمول لا يكون ضرورياً، كقولنا «كل كاتب إنسان^٢ بالضرورة» مع أن «كل إنسان كاتب بالإمكان» بل يجب أن يكون مطلقاً عاماً. وكلامنا فيه ما مر.

مركز تحقيق مكتبة علوم إسلامي

[عكس الوجودية اللاضرورية]

«ج» [٣]، الوجودية اللاضرورية: [٣-١] فالسالبة^٣ الكلية منها لقائل أن يقول إنها تنعكس كنفسها لأنه إذا كان سلب أحدهما عن الآخر لا بالوجوب^٤ كان سلب الآخر عن الأول أيضاً بالوجوب. إذ لو كان ذلك بالوجوب لكان السلب الأول أيضاً بالوجوب، لأن السالبة^٥ الضرورية تنعكس كنفسها^٦ وقد

(٢) مع: إنسان كاتب.

(١) مل: ج ب.

(٤) دا: + كان سلب أحدهما عن الآخر بالوجوب.

(٣) مل: كالسالبة.

(٦) آك، دا، مل: مثل نفسها.

(٥) حمل: + الكلية.

كان لا بالوجوب. هذا خلف. وللخصم أن يقول: هذا بناء على أنها في نفسها تنعكس. وفيه ما مرّ.

[٢-٣] وأما الموجبة، فالكلام فيها وفي جهتها على القانون الذي^١ مرّ.

[عكس الوجودية اللادائمة العرفية]

«د» [٤]: الوجودية اللادائمة العرفية: ^٢ قيل إنها تنعكس كنفسها. وهو خطأ، لأنّه يصدق «لشيء من الكاتب بساكن لادائماً بل مادام كاتباً» ولا يصدق «لشيء من الساكن بكاتب لادائماً بل مادام ساكناً». فإنّ بعض ما هو ساكن يسلب عنه الكاتب مادام موجوداً وهو الأرض.

ثم تحقيقه أنّه لا امتناع في وجود صفتين متنافيتين^٣ لا ينافيهما ثالث. ثم إنّ إحدى الصفتين لا تكون لازمة لشيء من الموصوفات بها، بل قد يطرأ^٤ تارةً ويزول أخرى؛ والصفة الثانية تكون لازمة لبعض آحاد موضوعها دون البعض، فيصدق حينئذٍ على كل ما يتّصف بالصفة الأولى سلب الصفة الثانية^٥ عنه لادائماً، بل في وقت حصولها، ولا يصدق على كل ما يتّصف بالصفة الثانية أنّه يسلب عنه الصفة الأولى لادائماً، بل في بعضها دائماً وفي بعضها لادائماً،^٦ والقدر المشترك هو دوام السلب بدوام الصفة.

(٢) مل (نسخه بدل): + السالبة الكلية.

(١) مع: + ما.

(٣) مل: متنافيين.

(٤) د: نظراً.

(٥) مل: + أنّه يسلب.

(٦) آك، دا، مل: - في.

(٧) مل: - وفي بعضها لادائماً.

واحتج من زعم أن عكسها كنفسها بأن عكسها لو كان دائماً فكان ^١ عكس عكسها - وهو الأصل - دائماً. لأن عكس الدائم دائم، ^٢ فاللادائم دائم. هذا خلف. لكن الكلام في أن السالبة الدائمة هل تنعكس كنفسها ما مر. فإن قيل: لماذا جعلتم عكس هذه القضية مطلقة منعكسة لا مطلقة عامة؟ قلنا: لأنه لو لم يدم انتفاء وصف ^٣ الموضوع في جميع ^٤ مدة ثبوت المحمول، لكان قد ثبت ^٥ وصف الموضوع في بعض زمان المحمول، ففي ^٦ ذلك الوقت قد اجتمع الوصفان؛ فحينئذ يكذب ما ذكرنا ^٧ من دوام انتفاء المحمول في جميع ^٨ زمان ثبوت وصف الموضوع.

[عكس الضرورية المطلقة]

«هـ» [٥]، الضرورية المطلقة: [٥-١] فالسالبة الكلية ^٩ منها تنعكس كنفسها، فإذا كان «بالضرورة لشيء من ج ب» «فبالضرورة لشيء من ب ج» وإلا فليصدق نقيضه وهو «بالإمكان العام بعض ب ج». وكل ما كان ^{١٠} بالإمكان فإنه لا يلزم من فرض وجوده محال، فلنفرض موجوداً هو ب و ج ^{١١} «بعض ^{١٢} ب ج».

(١) مل: لكان. (٢) مل: - دائم.

(٣) آك، دا، مل: - وصف. (٤) دا: جمع.

(٥) آك، دا: ثبتت. (٦) مل: هي.

(٧) دا: ذكره. (٨) مل: - جميع.

(٩) آك، دا، مل: - الكلية. (١٠) آك، مل: - كان / دا: لا.

(١١) آك، دا، مل: - هو ب و ج. (١٢) مج: فبعض.

ثم^١ يلزم الخلف بالوجوه الثلاثة المذكورة في السالبة المطلقة العرفية وذلك الخلف^٢ لم يلزم من فرض كون^٣ الممكن موجوداً على ما مرّ، فهو إذاً إنّما لزم من قولنا «بالإمكان العام بعض ب ج». فنقيضه حقّ وهو «بالضرورة لاشيء من ب ج».

وأقول: ^٤المعني من قولنا «بالضرورة لاشيء من ج ب» أنّ الجيم والباء يستحيل اجتماعهما لذاتيهما. ومتى عرف ذلك عرف بالضرورة أنّه كما يستحيل أن يوجد هذا مع ذاك، استحال أن يوجد ذلك مع هذا. وهذا أجلى من الدلالة التي ذكروها.

[٥٢] و^٥ الموجبة الكلية الضرورية، تنعكس^٦ موجبة جزئية. والمتقدمون جعلوها ضرورية كنفسها. وهو باطل، لأنّه يصدق «بالضرورة كل كاتب انسان» ولا يصدق «بالضرورة بعض الناس كاتب»، بل كلّهم كذلك بالإمكان.

اعتذر المتقدمون عنه من وجهين: ف«أ» [الوجه الاول] لانسلم صدق أنّ «بالضرورة^٧ كل كاتب انسان»، لأنّ^٨ كونه إنساناً ليس نفس كونه كاتباً ولا جزءاً منه.

(١) دا: لم. (٢) مج: - الخلف.

(٣) آك، دا، مل: - كون. (٤) مج: فأقول.

(٥) آك: - و / مل: + أمّا. (٦) مل: فتنعكس.

(٧) دا: بالضرورة. (٨) آك، مل: لأنّه.

«ب» [الوجه الثاني] ولئن^١ سلّمناه، لكن لانسلّم كذب قولنا «بالضرورة بعض الناس كاتب»، لأن «كل إنسان كاتب بالضرورة مادام كاتباً».

والجواب^٢ عن الأوّل، بأنك^٣ إن عנית بقولك «الكاتب من حيث هو كاتب لا يجب أن يكون إنساناً» أنّ المفهوم من الكاتب غير المفهوم من الإنسان، فذلك حق، لكنّه لا يقدح في كون القضية صادقة^٤ ضرورية. لأنّ موضوع القضية ومحمولها أبداً متغايران. وإن عנית به «أنّ المفهوم من الكاتب لا يقتضي لذاته أن يكون مقارناً للإنسانية» فكذبه معلوم.

وعن الثاني، أنّنا إذا قلنا للقضية أنّها ضرورية، لانعني بها^٥ الضرورة^٦ المترتبة^٧ على الوجود، وإلا كان كل شيء ضرورياً؛ بل الضرورة التي تترتب عليها الوجود، ومعلوم أنّها غير حاصلة هاهنا.^٨

ثم اختلف قول الشيخ، فتارة جعله مطلقاً عاماً وتارة ممكناً عاماً. وهو الذي اختاره صاحب البصائر.

والذين جعلوه مطلقاً عاماً^٩ قالوا: إذا صدق «بالضرورة كل ج ب» صدق «بالإطلاق بعض ب ج»، وإلا «فلا شيء من ب ج دائماً» فينعكس «لا شيء من ج ب [بالدوام]^{١٠}» وكان «بالضرورة كل ج ب». هذا خلف.

(١) آك، دا، مل: إن.

(٢) آك، دا: لأنّ نجيب / مل: ونحن نجيب.

(٣) مج: أنك.

(٤) آك، دا، مل: - صادقة.

(٥) آك، دا، مل: به.

(٦) دا: بالضرورة.

(٧) مج، مل: المترتبة.

(٨) آك، دا، مل: هنا.

(٩) آك، دا، مل: - عاماً.

(١٠) آك، دا، مل: - بالدوام / مج: بالضرورة (متن برابر مص و مطابق نظریه فخر رازی در عکس -

وقد عرفت أنك ما لم تعترف بأن السالبة العرفية لاتنعكس، لم تتخلص عن هذه الدلالة.

وأما الذين جعلوه ممكناً عاماً فقد احتجوا عليه بأن عكس الضروري قد يكون ضرورياً، كقولنا «بالضرورة كل إنسان ناطق» و«بالضرورة كل ناطق إنسان»، وقد يكون ممكناً خاصاً، كقولنا «بالضرورة كل ضاحك إنسان» و«بالإمكان كل إنسان ضاحك». والقدر المشترك بين الضروري والممكن الخاص ليس المطلق العام، بل الممكن العام. فعكس الموجبة الضرورية موجبةٌ ممكنة عامة.

[عكس الضرورية المشروطة]

«و»^١ [٦]، الضرورية^٢ المشروطة بشرط وصف الموضوع: [١-٦] فالسالبة الكلية منها تنعكس كنفسها وإلا فليصدق نقيضها، وهو إما الإيجاب الدائم أو في بعض الأوقات، وعلى التقديرين يجتمع وصف الموضوع والمحمول في وقت واحد، فلا يكون المحمول ضرورياً السلب في جميع زمان وصف الموضوع، وقد فرضناه^٣ كذلك. هذا خلف.

[٢-٦] والموجبة الكلية منها تنعكس ممكنة عامة بالبيان الذي مرّ.

[عكس الضرورية المشروطة بشرط اللادوام]

«ن»^٤ [٧]، الضرورية المشروطة بشرط اللادوام: [١-٧] أما السالبة الكلية

→ سالب كلّي دائمه آورده شده است. (١) دا، مل: ز.

(٢) دا: + و. (٣) مج: فرضنا.

(٤) آك، دا: - ز/ مل: ح.

فإنَّها تنعكس سالبة مطلقة عرفية بالبيان الذي مرَّ في الوجوديَّ اللادائم.
[٧-٢] وأما الموجبة الكلية، فموجبة ممكنة عامة.^١

[عكس الضرورية الوقتية والمنتشرة]

«ح»^٢ [٨] الضرورية الوقتية والمنتشرة: [٨-١] فالسالبان^٣ تنعكسان^٤
سالبة مطلقة عرفية. [٨-٢] والموجبتان،^٥ ممكنة عامة.^٦

[عكس الممكنة]

«ط»^٧ [٩]، الممكنة: [٩-١] أما السالبة - فسواء كانت عامة أو خاصة أو
أخص - فإنَّها لاتنعكس. فإنَّ الخاصة المطلقة المفارقة يجوز^٨ سلبها عن الشيء
ولايجوز سلب الشيء عنها.

لايقال: الممكنة الخاصة سلبها يلزم إيجابها، وإيجابها منعكس، فليكن
سلبها كذلك. لأنَّا نقول: الممكنة الخاصة الموجبة تنعكس ممكنة عامة موجبة،
والموجب لا يكون عكساً للسالب، والممكنة العامة لاينعكس موجبها إلى السالب.
[٩-٢] وأما الموجبة الممكنة،^٩ عامة^{١٠} كانت أو خاصة،^{١١} فتنعكس ممكنة^{١٢}

(١) آك، مل: عامية / مع (نسخه بدل): + جزئية. (٢) آك: - ح / دا، مل: ط، ي.

(٣) آك، دا، مل: - فالسالبان. (٤) مل: + أما السالبة.

(٥) آك، دا، مل: الموجبة. (٦) آك، دا: عامية.

(٧) آك: - ط / دا: فأ / مل: يا. (٨) مع: جان.

(٩) آك، دا، مل: - الممكنة. (١٠) آك، دا، مل: عامية.

(١١) آك، دا، مل: خاصية. (١٢) آك، دا، مل: - ممكنة.

عامة،^١ لأنَّ عكسها^٢ في بعض المواد ضروري، وفي البعض ممكن خاص. فالواجب القدر المشترك وهو الممكن العام^٣. وذلك لا بدَّ منه، وإلا فليصدق «بالضرورة لاشيء من المحمول بموضوع^٤» فينعكس «بالضرورة^٥ لاشيء من الموضوع بمحمول». هذا خلف.

[عكس الموجهات على ما يراه المؤلف]

واعلم أنَّ الذي استقرَّ عليه رأيي في العكس ما أقوله الآن: أمَّا السوالب الكلية، فنقول السالبة الوقتية والمنتشرة، كل واحدة^٦ منهما داخله تحت الوجودية اللادائمة، وهي داخله تحت الوجودية اللاضرورية، وهي داخله تحت^٧ الممكنة الخاصة، وهي داخله تحت المطلقة العامة من وجه^٨، وهي داخله تحت الممكنة العامة. ومتى^٩ ثبت في الأخصَّ أنَّه لا يقبل العكس ثبت لامحالة ذلك^{١٠} أيضا^{١١} في الأعم؛ لكنَّ الوقتية والمنتشرة^{١٢} لا تنعكسان فإنَّه يصحَّ أن يقال «لا شيء من الناس بمتنفس» ولا يصحَّ أن يقال «لا شيء من المتنفس بإنسان»، بل «بعض المتنفس إنسان بالضرورة». فإذا هذه السوالب السبع لا تنعكس

(١) آك، دا، مل: عامية.

(٢) آك، مل: عكسه/ دا: عكسيه.

(٣) آك، دا، مل: العامي.

(٤) دا: موضوع.

(٥) آك، دا، مل: بالضرورة.

(٦) آك، دا، مل: واحد.

(٧) دا: الوجودية اللادائمة... تحت.

(٨) آك، دا، مل: من وجه.

(٩) دا: من.

(١٠) دا: ذلك لامحالة.

(١١) مل: أيضا لامحالة.

(١٢) دا: لكنَّ الوقتية والمنتشرة.

شيء منها.

و^١ أمّا السوالب الست^٢ الباقية: فالضرورة تنعكس سالبة ضرورة لما تقرّر في أوائل العقول أنّ أحد الشئيين إذا استحال حصوله مع الآخر استحال حصول الآخر معه.

وأمّا المشروطة العامة، فتنعكس كنفسها، لأنّه لامعني لها إلا التي^٣ حكم فيها باستحالة اجتماع الوصفين ويكون البيان فيه بعينه^٤ ما في الضرورية المطلقة.

وأمّا المشروطة الخاصة، فهي تنعكس مشروطة عامة لما مرّ تقريره^٥ في انعكاس العرفية الخاصة عرفية عامة.

وأمّا السالبة الدائمة، فإمّا أن يؤخذ موضوعها بحسب الحقيقة، أو بحسب الوجود الخارجي.^٦ فإن كان الأول^٧ لم تنعكس للوجوه التي قدّمناها. والخلف والافتراض اللذان ذكرتهما إنما^٨ يتقرران إذا موضوع القضية بحسب الوجود الخارجي، وذلك غير ما نحن فيه. وإن كان الثاني^٩ انعكس مثل نفسه بالافتراض والخلف المذكورين. وإذا عرفت الكلام في الدائمة، فقس عليه^{١٠} الكلام في عكس

(١) مل: -و. (٢) نا، مج: الستة.

(٣) مل: أن. (٤) أك: - بعينه.

(٥) مل: تقرّر (بجاء تقريره).

(٦) مج: بحسب الوجود الخارجي أو بحسب الحقيقة.

(٧) مج: الثاني. (٨) مل: فهما.

(٩) مج: الأول. (١٠) مل: عليها.

السالبتين العرفيتين.

أما الموجبات: فنقول إن موضوع القضية إما أن يكون مأخوذاً بحسب الحقيقة، أو بحسب الوجود الخارجي. فإن كان الأول كان عكس الموجبة الضرورية ممكنة عامة بالبيان الذي تقدّم،^١ وإذا كان كذلك كان عكس المشروطة العامة والعرفية العامة والدائمة والمطلقة العامة والممكنة،^٢ ممكنة عامة لما ثبت أن عكس الأعم لا يجوز أن يكون أخص من عكس الأخص.^٣ وإذا ثبت ذلك في الضرورية المطلقة فبأن يكون عكس الوجوديتين والممكنة الخاصة وأشباهاها ممكنة عامة أولى، والبيان فيه ظاهر ممّا^٤ مرّ.

وأما إن كان موضوع القضية مأخوذاً بحسب الوجود الخارجي، كان عكس الموجبة الضرورية، مطلقة عامة وإلا صدق^٥ السلب الدائم، فحينئذٍ ينعكس سالبا دائماً. لأنّ الموضوع مأخوذ بحسب الوجود الخارجي وقد عرفت أنّ العكس في هذه الصورة واجب. وكذا القول في جميع القضايا التي يعتبر فيها حصول محمولاتها لموضوعاتها بالفعل كالوجوديتين والوقيتين.

وأما الممكن الخاص والأخص والاستقبالي فسواء أخذت موضوعه بحسب الحقيقة أو بحسب الوجود الخارجي فإنّ عكسه ممكن عامي.

فهذا هو الذي تلخص عندي^٦ من مباحث العكوس.^٧

(١) مل: + ذكره. (٢) مل: + العامة.

(٣) مل (هامش): + لأنّ لازم العام لازم للخاص. (٤) مع: لما.

(٥) مل: لصدق. (٦) آك: دا: عندنا.

(٧) مل: العكس.

ج^١ [الثالث]

في عكس النقيض

قال الشيخ: هو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل^٢ محمولاً، وما يناقض الموضوع فيجعل^٣ محمولاً^٤. وهذا الرسم لا يتناول الشرطيات. فإذا أردناه^٥ بحيث^٦ يتناوليهما^٧ قلنا: إنه جعل^٨ مقابل المحكوم عليه بالسلب والإيجاب محكوماً به، ومقابل المحكوم به بالسلب والإيجاب محكوماً عليه. واعلم أننا شرطنا في العكس المستوي أن يكون مساوياً للأصل في الكيفية وهو غير معتبر هاهنا^٩.

والمشهور أن قولنا «كل ج ب» يلزمه «كل ما ليس ب ليس ج». وهو غير صحيح. لأن قولنا «بالإطلاق العام كل إنسان ضاحك بالفعل» لا يلزمه^٩ «بالإطلاق العام كل ما ليس بضاحك بالفعل ليس بإنسان». واحتجوا عليه بأنه^{١٠} لما صدق «كل ج ب» صدق «كل ما ليس ب ليس ج» وإلا فليصدق نقيضه وهو «ليس بعض ما ليس ب ليس ج» أي «بعض ما ليس ب ج»، فينعكس «بعض ج ليس ب» وقد^{١١} قلنا «كل ج ب». هذا خلف. وجوابه أن هذا

(٢) و (٣) دا: فنجعل.

(١) دا: د.

(٤) مج: ما يناقض الموضوع فيجعل محمولاً وما يناقض المحمول فيجعل موضوعاً.

(٦) دا: بحسب.

(٥) مج: أردناه.

(٨) آك، دا، مل: هنا.

(٧) مل: يتناولها.

(١٠) آك، دا: أنه.

(٩) مج: ولا يلزم.

(١١) آك، دا، مج: قد.

ليس بخلف. لأنَّ المطلقتين لا تتناقضان.

ولعلَّ الشيخ إنما تساهل في هذا الباب وفي هذه الحجة، لعلمه بأنَّ كل من عرف كلامه في العكس المستوي عرف الحق هاهنا.^١

والحق أنَّه متى صدق «كل ج ب» صدق «أنَّ كل ما كان دائماً ليس ب فهو دائماً ليس ج». أمَّا اعتبار الدوام في جانب الموضوع، فلأنَّنا إذا قلنا «كل ج ب» فقد أوجبنا أن يكون الجيم موصوفاً بالباء ولو في وقت واحد. فالذي^٢ لا يكون ب البتة ولا في وقت من الأوقات، يجب أن لا يكون ج. وإنَّما قلنا أنَّه يجب أن يكون دائماً ليس ج، لأنَّه لو كان سلب ج عمّا كان دائماً ليس ب غير دائم، لصحَّ في بعض ما يدوم سلب ب عنه أن يكون ج ولو في وقت واحد، فيكون ذلك الجيم مسلوباً عنه الباء دائماً. وقد كان كل ج موصوفاً بالباءية^٣ ولو في وقت واحد. هذا خلف. واعلم أنَّ قولنا «كل ج ب» يدلُّ على ثبوت المحمول لكل ما ثبت له الموضوع، فيكون ذلك في قوَّة شرطية متصلة، وذلك يقتضي^٤ انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم. ومتى أحطت بالشرائط المعتبرة في إنتاج القياس الاستثنائي ازددت علماً بذلك.

وأما المطلقة العرفية، فهي تنعكس كنفسها، فإنَّك إذا قلت^٥ «كل ج ب مادام ج» كان عكس نقيضه «أنَّ كل ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب». لأنَّ المحمول إذا كان لازماً لوصف الموضوع لزم دوام انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم^٦.

(١) آك، دا، مل: هنا.

(٢) دا: فا الذي.

(٣) دا: بالثانية.

(٤) دا: - يقتضي.

(٥) آك: فإذا قلنا.

(٦) مل: - ومتى أحطت... اللازم.

وأما الضرورية المطلقة، فإنها تنعكس كنفسها. لأن كل ما يلزم الشيء بالضرورة يلزم من انتفائه انتفاء الملزوم بالضرورة.

وأما الممكنات، فإذا جعلت الإمكان محمولاً ينعكس^١ كنفسه،^٢ إما عرفت أن هذه القضية في الحقيقة ضرورية؛ وإذا جعلته جهة لم ينعكس، لأنه لا يصدق «كل ما ليس بكاتب ليس بإنسان» بل «بعض ما ليس بكاتب إنسان بالضرورة^٣». وقس عليه حال^٤ سائر الجهات.

واعلم أن الموجبة الكلية كما يلزمها عكس نقيضها فهي لازمة لعكس نقيضها، لأنه متى ثبت أنه يلزم من انتفاء الشيء انتفاء شيء آخر، ثبت أن ذلك الشيء لازم لذلك الآخر.

أما^٥ السالبة الكلية، إذا قلنا «لا شيء من الإنسان بحجر» لا يلزمه «كل ما ليس بحجر إنسان» بل «بعض ما ليس بحجر إنسان^٦»، وإلا «فلا شيء مما ليس بحجر إنسان^٧» «فلا شيء من الناس ليس بحجر» وكنا قد^٨ قلنا «لا شيء من الناس بحجر».

وأما^٩ الموجبة الجزئية، إذا قلنا «بعض ج ب» لزمت «بعض ما ليس ب ليس ج»، فإنه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن ج وب معاً، فيكون «بعض ما ليس ب ليس ج». وأما^{١٠} السالبة الجزئية، إذا قلنا «ليس كل ج ب» يلزمه «ليس كل ما ليس ب ليس ج» وإلا «فكل ما ليس ب ليس ج» «فكل ما هو ج ب».

(١) دا، مع، مل: انعكس.

(٢) مل: كيفيته.

(٣) آك، دا، مل: بالضرورة إنسان.

(٤) مع: حال.

(٥) آك، دا، مل: أما.

(٦) مل: ولا إنسان.

(٧) آك: إنساناً.

(٨) آك، مع، مل: قد.

(٩) و (١٠) آك، دا، مل: وأما.

(١١) مل: ليس ب.

هكذا قاله الشيخ. وفيه نظر، لأنَّ المعتبر في عكس النقيض أن يجعل نقيض الموضوع محمولاً، وهذا الذي ذكره جعل نفس الموضوع فيه محمولاً، فلا يكون ذلك عكس النقيض. فإمّا أن يقال هذا لازم آخر سوى عكس النقيض، أو إن كان لكنّه لا بدّ من تحديد^١ عكس النقيض بغير ما ذكره. ولنختصر الكلام في هذا الموضوع، ولنترك الاستقصاء فيه^٢ للمنطق الكبير،^٣ الذي نرجو من الله^٤ تعالى^٥ أن يوفقنا لإتمامه، إنّه خير موفّق ومعين وبه الحول والقوة وعليه العصمة والتكلان.^٦



مركز تحقيقات كميّات علوم إسلاميّة

(٢) مل: - فيه.

(٢) دا: + سبحانه.

(٦) آكه، دا، مل: - إنّه خير... التكلان.

(١) آكه، مل: تجنيد.

(٣) معج: - للمنطق الكبير.

(٥) مل: - تعالى.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

القسم الثاني

في أحكام الشرطيات



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

[أحكام الشرطيات]

في المتصلة

و^٢ هي التي توجب أو تسلب حصول قضية عند أخرى. ثم إنَّ مقدمها إن اقتضى لذاته أن يتبعه التالي^٣، كانت لزومية، وإلا كانت^٥ اتفاقية. والملزوم في اللزومية قد يكون علة للآزم،^٦ و^٧ معلولاً له^٨ مساوياً و مضائفاً و معلول علة. وقد يكون هذا^٩ اللزوم في كل واحد من هذه الأقسام بديها، وقد لا يكون.

(٢) آك، دا، مل: - و.

(١) مل: - في (نسخه بدل: في).

(٣) دا: الثاني.

(٣) دا: لم.

(٤) دا، مل: اللزوم / مل (نسخه بدل): للآزمه.

(٥) آك، دا، مل: - كانت.

(٨) دا: + و.

(٧) آك: أو.

(٩) آك، دا، مل: - هذا.

ثم هاهنا^١ ثلاثة أبحاث^٢:

فأ: يشبه أن يكون لفظة 'إن' شديدة القوة في الدلالة على اللزوم، و'متى' ضعيفة و'لو'^٣ كالمتوسطة، و'إذا' و'كلما' لا يدلان عليه^٤ البتة، و'لما' صالح للأمرين.^٥

«ب»، المقدم يدل على الوضع فقط، من غير بيان أنه كائن أو ليس، والتالي على الارتباط. فإن حرفي الشرط و الجزء أخرجاهما^٦ عن أن يكونا قضيتين،^٧ وإذا^٨ كان كذلك لم يجب كون كل^٩ واحد منهما مشكوكاً فيه^{١٠} أو معلوماً من حيث إنه جزء المتصلة. نعم، إذا نظر إليهما من الخارج كان المطلوب مشكوكاً.

«ج»، المتصلة اللزومية لا تقتضي إلا حصول التالي عند حصول المقدم، أو انتفاء المقدم عند انتفاء التالي. و القسمان الآخران^{١١} فإنما يلزمان فيما يكون المقدم فيه تالياً للتالي^{١٢}. و تلك^{١٣} شرطية أخرى غير الأولى.

في المنفصلة

إنها إما أن يتركب من القضية و عين نقيضها، أو مساوي نقيضها، أو

- | | |
|---|-----------------------------|
| (١) آك، دا، مل: هنا. | (٢) مج: أبحاث ثلاثة. |
| (٣) آك، دا، مل: إذ. | (٤) مج: - عليه. |
| (٥) مج (هامش): و'إذا' فلا يدلان عليه البتة و'كلما' صالح للأمرين (بجاء «وإذا» و'كلما'... للأمرين). | |
| (٦) مج: إخراجهما. | (٧) آك، دا: قضية. |
| (٨) دا: إذ. | (٩) مل: - كل. |
| (١٠) آك، دا، مل: - فيه. | (١١) آك، مل: الأخيران. |
| (١٢) دا: للثاني. | (١٣) آك، دا: ذلك / مل: ذاك. |

الأخص من نقيضها، أو الأعم، أو الأخص من وجه و الأعم من وجه. مثال الأول، «هذا العدد إما أن يكون زوجاً وإما أن لا يكون». مثال الثاني «هذا العدد إما مساوٍ وإما متفاوت»، فإنّ المقابطة مساوية للا مساواة، و^١ حكمها المنع من الجمع و الخلو، و هي المنفصلة الحقيقية.

مثال الثالث، «هذا الشيء إما أن يكون حجراً أو شجراً». فإنّ الأصل أنّ هذا الشيء إما أن يكون حجراً، أو لا يكون حجراً^٢؛ و اللاّحجر أعمّ من الشجر، فقد وضعنا في مقابلة الحجر الشجر الذي هو أخص من اللاّحجر. و حكمها استحالة صدق الجزئين و إمكان كذبهما [و هي المانعة الجمع].

أما الأول، فلأنّه متى صدق الحجر^٣ صدق اللاّشجر،^٤ لأنّه أخصّ منه؛ و لو^٥ صدق الحجر مع صدق الشجر لزم صدق اللاّشجر و الشجر معاً^٦. هذا خلف. و أمّا الثاني، فلأنّه لو كان كلّما كذب الحجر صدق الشجر،^٧ كان الشجر مساوياً للآحجر و كان أخصّ منه. هذا خلف.

مثال الرابع، «هذا الشيء إما أن لا يكون حجراً وإما أن لا يكون شجراً»، و تقديره^٨ «إما أن لا يكون حجراً وإما أن يكون حجراً»^٩ و متى كان حجراً وجب

(٢) آك، دا، مل: - حجراً.

(١) مل: - و.

(٤) مل: اللاّحجر.

(٣) مل: الشجر.

(٥) آك، دا، مل: فلو.

(٦) مل: يلزم صدق النقيضين (بجاء «لزم صدق... معاً»).

(٨) دا: بتقديره.

(٧) مل: - هذا خلف... الشجر.

(٩) آك، دا، مل: - حجراً.

أن لا يكون شجراً، لكنّ اللاشجرية أعمّ من الحجرية. فإذا وضعنا مقام الحجر^١ اللاشجر فقد ركبنا المنفصلة من الشيء و لازم نقيضه الأعم. وحكمها امتناع اجتماع جزئها على الكذب وإمكان اجتماعهما^٢ على الصدق [وهي المانعة الخلو]. أما الأول، فلأنّه حين كذب «أنّه ليس بحجر» لو^٣ كذب «أنّه ليس بشجر»، ومتى كذب ذلك كذب «أنّه حجر»؛ فيلزم أنّه حين كذب «أنّه ليس بحجر» أن يكذب أيضاً «أنّه حجر» فيكذب النقيضان^٤. وأمّا الثاني، فلأنّه^٥ لو لزم من صدق «أنّه ليس بحجر» كذب «أنّه ليس بشجر»، كان قولنا «ليس بشجر» مساوياً لقولنا «أنّه حجر» وقد كان أعمّ منه. هذا خلف.

و أمّا الخامس، فإنّ الطرفين يصحّ اجتماعهما^٦ على الصدق والكذب معاً. لأنّ الطرفين لما كان كل واحد منهما أعمّ من الآخر من وجهٍ وأخصّ من وجه آخر صحّ أن يوجد^٧ معاً، وأن يوجد كل واحد منهما مع عدم الآخر فلا يكون الاجتماع متعذراً، ولا الخلو أيضاً.

في أحكام هذه الأقسام

[أحكام المنفصلة الحقيقية]

أما الحقيقية،^{١٠} فقد يكون في الظاهر^{١١} أكثر من ذات جزئين، كقولنا «هذا

(١) دا: الحجة. (٢) مل: اجتماعها.

(٣) آك: أو. (٤) دا: النقيضان.

(٥) دا: فلازم. (٦) مل: اجتماعها.

(٧) آك، دا، مع: يوجد. (٨) مل: بحجر.

(٩) آك، دا، مع: لهذه. (١٠) مل: الحقيقة.

(١١) مل: الكلام.

العدد] إما أن يكون زائداً، أو ناقصاً، أو مساوياً» و قولنا «هذا العدد إما أن يكون^١ فرداً، أو زوجاً، أو زوج الزوج، أو زوج الفرد،^٢ أو زوج الزوج و الفرد»؛ و قد يكون ذات أجزاء غير متناهية، كقولنا «هذا المضلع إما أن يكون مثلثاً، أو مربعاً، و هلمّ جرّاً».

لكن التحقيق أنّ هذه المنفصلة هي التي حكم فيها^٣ بوقوع المعاندة بين قضيتين، و هي بالذات لا تتحقق إلا بين النقيضين، فالمنفصلة الحقيقية لا يكون إلا ذات جزئين؛ لكن من الجائز أن ينقسم^٤ أحدهما أو كلاهما إلى قسمين، فيحصل هناك أجزاء ثلاثة أو أربعة، فإذا تركّبت^٥ المنفصلة منها ظنّ في الظاهر أنّها ذات أكثر من جزئين و ليس الأمر كذلك، بل هناك منفصلات بالقوة مترتبة، ليس لكل واحدة^٦ منها إلا جزءان فقط.



[أحكام المانعة الجمع]

و^٧ أما المنفصلة المانعة الجمع، فإنه يمكن تركّبها^٨ من أجزاء غير متناهية، لأنّ حاصلها راجع إلى ذكر الجزئيات المندرجة تحت نقيض الشيء في مقابلته،^٩ و ليس بعضها أولى من الباقي.

(١) آك، دا، مل: إما أن يكون هذا العدد.

(٢) دا: فرداً.

(٣) دا: - فيها.

(٤) دا: يقسم.

(٥) آك، دا، مل: ركبّت.

(٦) آك، دا: واحد.

(٧) مع: - و.

(٨) آك، دا: تركيبها / مل: ترتيبها.

(٩) مع: مقابلة الشيء.

[أحكام المانعة الخلو]

و أما المانعة الخلو، فذلك غير جائز فيها، لأنَّ حاصلها أن يذكر في مقابلة الشيء لازم نقيضه الذي هو أعمّ منه. ثمَّ إنَّ تلك اللوازم لا يمكن إدخال حرف الانفصال عليها أصلاً، لأنَّه يصحَّ اجتماعها وارتفاعها معاً فلا يصحَّ إدخال حرف الانفصال عليها،^١ لا للمنع من الجمع و لا للمنع من الخلو.

[أقسام المانعة الخلو]

و هذه المنفصلة مختصة ببحث آخر و هو أنَّ الجزء الذي ذكرنا^٢ في المنفصلة لازم نقيضه بدلاً عنه إمَّا الجزء السالب، أو الموجب، أو هما جميعاً، و على التقديرات فذلك اللازم إما أن يكون سلبياً، أو إيجابياً؛ فهذه أقسام ستة:

فـ «أ» [١]، أن يترك الجزء الموجب بحاله و يورد في^٣ الجزء^٤ السالب لازمه الأعم، كقولنا «زيد إما أن يكون في البحر و إما أن لا يغرق». و تقديره «زيد إما أن يكون في البحر^٥ و إما أن لا يكون». و نعني بالبحر كل ما مغرق و متى لم يكن في البحر^٦ لم يغرق، لكن لا يلزم من أنَّه لم يغرق أنَّه ليس في البحر، فإذا قلنا «زيد إما في البحر و إما أن لا يغرق» كان المراد.

«ب» [٢]، أن يجعل بدل الجزء السالب موجباً أعمّ، كقولنا «زيد إما أن

(١) آك، دا، مل: - أصلاً لأنَّه... الانفصال عليها. (٢) مع: ذكر.

(٣) مع: - في. (٤) دا: الأجزاء.

(٥) آك، دا، مل: - وإما أن لا يغرق... البحر. (٦) مل: - لم يكن في البحر.

يكون^١ في البحر وإما أن يكون غير غريق». وهي منفصلة مانعة من الخلو دون الجمع من موجبتين^٢.

«ج» [٣]، أن يجعل بدل الجزء الموجب سالباً أعم،^٣ كقولنا «إما أن لا يكون حيواناً وإما أن يكون و متى كان حيواناً لم يكن نباتاً»، لكن الحيوان أخص من اللانبات^٤. فإذا قلنا «هذا إما أن لا يكون حيواناً وإما أن يكون نباتاً» كان المراد.

«د» [٤]، أن يجعل بدل الجزء الموجب موجباً أعم،^٥ كقولنا «هذا الشيء إما أن لا يكون إنساناً أو يكون و متى كان إنساناً كان حيواناً»، فإذا قلنا «إما أن لا يكون إنساناً أو يكون حيواناً» كان المراد.

و أمّا القسم الذي يكون القضية^٦ مركبة عن لازمي جزئيه: «هـ» [٥]، فإما أن يكون لازماً النقيضين موجبين معاً، أو سالبين معاً، «و» [٦]، أو لازم الموجب موجباً و لازم السالب سالباً، أو بالعكس. ولما كانت هذه الأقسام و حشية لاجرم^٧ تركناها.

مركز تحقيقات كميوتير علوم اسلامی

[الأحكام العامة لجميع المنفصلات]

و من الأحكام العامة لجميع المنفصلات أن المقدّم فيها لا يتميز عن التالي بالطبع، كما في المتصلات، بل بالوضع.

(٢) مع: - من موجبتين.

(٣) مل: الإنبات.

(٤) آك، دا، مل: + فيه.

(١) مع: إما أن يكون زيد.

(٣) آك، دا، مل: + منه.

(٥) آك، دا، مل: + منه.

(٧) آك، دا، مل: - لاجرم.

في تركيب^١ الشرطيات

كل واحد من المتصل و المنفصل إما أن يتألف من حمليتين^٢، أو متصلتين، أو منفصلتين، أو حملي و متصل، أو حملي و منفصل، أو متصل و منفصل. و قد عرفت أن المتصلة يتميز فيها المقدم عن التالي، فلاجرم كل واحد من الثلاثة الأخيرة يمكن وقوعه في المتصل على وجهين. فالمتصلة^٣ إذاً يمكن وقوعها على تسعة أوجه، و المنفصلة لاتقع إلا على ستة أوجه.

[تركيب المتصلات]

فلنذكر^٤ المتصلات أولاً:

- ف «أ» [١] من حمليتين^٥: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود».
- «ب» [٢]، من متصلتين: فإنه متى لزمت قضية قضية لزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم، فلاجرم صحّ «إن كان^٦ كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فكلما لم يكن النهار موجوداً لم يكن الشمس طالعة».
- «ج» [٣]، من منفصلتين: لأنه متى انفصلت طبيعة إلى قسمين انفصل جنسها إليها أيضاً، لأنّ مقسم الأسفل مقسم للأعلى.
- د [٤] من حمليّة و متصلة^٨ و المقدم الحملية: «إن كان هذا علة ذاك^٩ فكلما

(١) أك، دا، مل: تركّب / مل (نسخه بدل: ركب). (٢) دا: حملين / مل: حمليين.

(٣) مع: - فالمتصلة. (٤) مع (نسخه بدل): + أمثلة.

(٥) مل: حمليين. (٦) دا: لزم.

(٧) دا: - كان. (٨) دا: منفصلة.

(٩) أك، مل: - ذاك / دا: ذلك.

وجد هذا وجد ذاك».

«هـ»^١ [٥]، عكسها: «إن كان كلما وجد هذا وجد ذاك، فهو لازم لذاك».

«و» [٦]، من حملية و منفصلة والحملية المقدم^٢: «إن كان هذا عدداً فهو

إما زوج وإما فرد».

«ز» [٧]، عكسها: «إن كان هذا إما سواداً وإما بياضاً، فهو لون».

«ح» [٨]، من متصلة و منفصلة والمتصلة^٣ المقدم^٢: و معناه أن الذي

يلزمه لازم مساو لا بد و أن يكون بينه و بين نقيض لازمه^٥ معاندة. فصح «إن

كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود،^٧ فإما أن تكون الشمس طالعة و

إما أن لا يكون النهار موجوداً».

ط [٩] عكسها: متى ثبت التعاند بين الشيئين لازم من نفي^٨ أيهما كان

ثبوت الآخر، فصح «إن كان العدد إما زوجاً^٩ و إما فرداً^{١٠}، فكلما كان زوجاً

فليس^{١١} بفرد».

مركز تحقيقات كميوتير علوم اسلامی

[تركيب المنفصلات]

أما المنفصلة: فـ «أ» [١]، من حمليتين^{١٢}: «هذا العدد إما زوج وإما فرد».

(٢) مل: المتقدم.

(١) دا: هـ.

(٣) مج: مقدم.

(٣) دا: المنفصلة.

(٦) دا: كان.

(٥) مج: بين نقيض لازمه و بينه.

(٨) مل: بقي.

(٧) دا: موجوداً.

(١٠) مج: فرد.

(٩) مج: زوج.

(١٢) دا: حمليين / مل: جملة بين.

(١١) دا: ليس.

«ب» [٢]، من متصلتين^١: فكل متصلتين متناقضتين صحّ تركّب^٢ المنفصلة عنهما^٣، كقولك^٤ «إما أن يكون كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود».

«ج» [٣]، من منفصلتين: وذكروا في مثاله «إما أن تكون هذه الحمي إما صفراوية وإما دموية، وإما أن تكون هذه الحمي إما^٥ بلغمية وإما^٦ سوداوية». قال الشيخ: «وهذه قريبة^٧ القوة من منفصلة واحدة معمولة من هذه الأجزاء». لكنّ التحقيق أنّ العفونة^٨ ينقسم إلى الحارّة وإلى^٩ الباردة، وكلّ واحد منهما إلى قسميه^{١٠}.

د [٤] من حملية و متصلة: فكل ما كان علة لغيره، فإنّه متى وجد، وجد المعلول. فبين كونه علة وأن لا يوجد المعلول منافاة، فصيح^{١١} «أنّه إما أن لا يكون الشمس علة النهار وإما أن يكون كلّما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً».

«هـ»^{١٢} [٥]، من حملية و منفصلة: لأنّ كل طبيعة يلزمها قسمة كان بين عدم تلك القسمة و وجود تلك الطبيعة معاندة، لاستحالة الملزوم عند عدم

(١) دا: متصلين.

(٢) آك، دا، مل: تركيب.

(٣) آك، دا، مل: منهما.

(٤) آك: لقولك.

(٥) مج: - إما.

(٦) آك، دا: أو (بجاء «وإما»).

(٧) مل: قريب.

(٨) آك، دا، مل: العفونية.

(٩) مل: - إلى.

(١٠) دا، مل: قسمته.

(١١) مج: - أنّه.

(١٢) دا: - هـ.

اللازم، كقولنا «هذا الشيء إما أن يكون زوجاً وإما أن يكون^١ فرداً، وإما أن لا يكون عدداً».

و [٦] من متصلة و منفصلة: و معناه أنك ستعرف أن المتصلة و المنفصلة كيف ينبغي أن تكونا حتى تتعاندا، و متى كانتا^٢ كذلك صحّ تركيب^٣ المنفصلة عنهما كقولك «إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و إما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة و إما أن يكون النهار موجوداً».

في أجزاء الشرطيات

ف «أ»^٤ [١]، قد عرفت أن المنفصلة كيف يكون ذات جزئين و أكثر. و أما المتصلة فهي لامحالة ذات جزئين: مقدم و تال، فإن^٥ كان كل واحد منهما قضية واحدة، فلا شك في وحدة القضية^٦ المتصلة. فأما إن كان المذكور قضايا كثيرة، فإن كان في المقدم كانت المتصلة واحدة و يكون مجموعها مقدماً واحداً، و إن كان في التالي لم يكن قضية واحدة، بل قضايا كثيرة، لأنه لا فرق بين أن تقول «إن وجد كذا وجد كذا وكذا^٧» و بين أن يفرد لكل واحدة منهما^٨ شرطية^٩ على حدة.

(٢) دا: كانت.

(١) مل: - زوجاً وإما أن يكون.

(٤) آك، دا، مج: - فأ.

(٣) آك، دا، مل: تركيب.

(٦) آك، دا، مل: - القضية.

(٥) مج: و إن.

(٨) مل: يقول.

(٧) دا: - وكذا.

(١٠) مل: شرط.

(٩) مج، مل: منها.

فإن قيل: قد يكون التالي^١ قضايا كثيرة والمتصلة واحدة، كقولنا «إن كان هذا يوجد^٢ مع عدم ذاك وذاك^٣ مع عدم هذا، فلا هذا شرط ذاك^٤ أو لا ذاك شرط هذا».

و الجواب: أن^٥ هذا بالحقيقة قضيتان، يخالف كل واحدة منهما الأخرى بمقدمها^٦ و تاليها^٧، فإنّ قولك «إن كان يوجد هذا مع عدم ذاك» يلزمه «أنّ هذا غير مشروط بذاك^٨» وهذه قضية تامة؛ وإذا ذكرت الجانب الآخر كانت قضية أخرى غير الأولى.

«ب» [٢]، كل واحد من جزئي الشرطية^٩، إما أن يكون مشاركاً للآخر^{١٠} في جزئيه، أو في أحدهما، أو لا يشاركه في شيء من جزئيه أصلاً. مثال الأول من المتصلة، «إن كان كل آ ب فبعض آ ب^{١١}»؛ و من المنفصلة^{١٢} «إما أن يكون كل آ ب وإما أن لا يكون كل آ ب». ومثال الثاني إما في الموضوع من المتصلة «إن كان كل إنسان حيواناً فكل إنسان جسم»، و من المنفصلة «إما أن يكون هذا الشيء قديماً أو محدثاً»؛ وإما في المحمول من المتصلة «إن كان كل إنسان حيواناً فكل ناطق حيوان»، و من المنفصلة «إما أن يكون السواد في هذا المحلّ

(١) دا: الثاني.

(٢) آك، دا، مل: يوجد هذا.

(٣) مع: ذلك و ذلك.

(٤) مع: ذلك.

(٥) آك، دا: - أن.

(٦) دا: مقدمها.

(٧) مل: ثالثها.

(٨) مع: بذلك.

(٩) مل: الشرطية.

(١٠) دا: للأخرى.

(١١) دا: ب آ.

(١٢) دا: المتصلة.

أو البياض فيه». و^١ مثال الثالث من المتصلة «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، و من المنفصلة «إما أن يكون العالم قديماً أو الصانع موجوداً»^٢.

«ج» [٣]، المتصلات و المنفصلات^٣، قد يكون حرف^٤ الاتصال و

الانفصال فيها قبل الموضوع، وقد يكون بعده. فهذه أقسام أربعة:

ف«أ»: المتصلة^٥ التي^٦ حرف الاتصال فيها^٧ بعد الموضوع، كقولك

«الشمس كلما كانت طالعة كان النهار موجوداً»، و هو قريب من الحملي، لأنك أخبرت عن الشمس بأن من حكمها كذا.

«ب»، التي^٨ حرف الاتصال فيها^٩ قبل الموضوع، كقولك «إن كانت

الشمس طالعة فالنهار موجود». و ظاهر أنها ليست بحملية و إن كانت الحملية لازمة لها. و هاتان القضيتان متعاكستان^{١٠}.

«ج»، التي^{١١} حرف الانفصال فيها^{١٢} بعد الموضوع، كقولك «كل عدد إما أن

يكون زوجاً وإما أن يكون فرداً»، و معناه أن كل واحد مما يقال له عدد لا يخلو^{١٣}

عن هذين الوصفين. و هو في قوة الحملية كأنك قلت: العدد شيء من شأنه أن^{١٤}

(٢) دا: موجود.

(١) مع: - و.

(٤) مل: جزء.

(٣) مع: المنفصلات و المتصلات.

(٦) آك، دا، مل: الذي.

(٥) آك، دا، مل: المتصل.

(٨) آك، دا، مل: الذي.

(٧) آك، دا، مل: فيه.

(١٠) مل: متعاكسان.

(٩) آك، دا، مل: فيه.

(١٢) آك، دا، مل: فيه.

(١١) آك، دا، مل: الذي.

(١٤) دا: أن.

(١٣) آك، دا: لا يخلو.

لا يخلو^١ عن^٢ هذين الأمرين.

د: التي^٣ حرف الانفصال فيها^٤ قبل الموضوع كقولك «إمّا أن يكون كل عدد زوجاً وإمّا أن يكون كل عدد فرداً».

والفرق بين هذه و ما قبلها أن هذه منفصلة مانعة من الجمع فإنّ قولك «إمّا أن يكون كل^٥ كذا^٦ وإمّا أن يكون كل^٧ كذا^٨» يستحيل اجتماع طرفيه على الصدق،^٩ لكن يجوز اجتماعهما على الكذب إذا كان الحق^{١٠} هو البعض فقط. اللهم إلّا لدلالة منفصلة^{١١} على فساد هذا القسم. وأمّا الأولى فهي^{١٢} منفصلة مانعة من الجمع والخلق.

ولميّة الفرق أنك إذا قلت «كل عدد فإمّا وإمّا^{١٣}» كان المورد طبيعة العدد، وإذا قلت «إمّا أن يكون كل وإمّا أن يكون كل» لم يكن^{١٤} المورد^{١٥} العدد، بل كلية العدد، فلا يندرج فيه البعض.

«د»^{١٦} [٣]، كل شرطية يمكن ردها إلى الحملية، و خصوصاً المتصل

- | | |
|-----------------------------|------------------------|
| (١) د: لا يخلو. | (٢) آ: من. |
| (٣) آ، د، مل: الذي. | (٤) آ، د، مل: فيه. |
| (٥) د: كل. | (٦) آ، مل: كذا. |
| (٧) د: كل. | (٨) آ، مل: كذا. |
| (٩) آ: + و. | (١٠) مل: الجوهر. |
| (١١) مع (نسخه بطل) + مانعة. | (١٢) مل: فهو. |
| (١٣) مل: - وإمّا. | (١٤) آ، د، مل: ما كان. |
| (١٥) د: + ليس. | (١٦) مع: هـ. |

المشترك الجزئين في جزء، كقولك^١ «كلما كان الجسم متحركاً بالإرادة فهو حساس»، فإنه^٢ في قوة قولك «كل جسم متحرك بالإرادة حساس».

في سلب الشرطيات وإيجابها

المتصلة الموجبة^٣ معناها الحكم بلزوم قضية لأخرى، سواء كان^٤ اللازم و الملزوم وجوديين كقولك «كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً^٥»، أو عدميين كقولك^٦ «كلما لم يكن هذا حيواناً لم يكن إنساناً». فإنه متى لزم شيء شيئاً كان عدم الملزوم لازماً لعدم اللازم لامحالة، أو يكون الملزوم وجودياً و اللازم عدمياً كقولك^٧ «كلما كان هذا أسود فليس بأبيض»، أو بالعكس كقولك^٨ «كلما لم يكن هذا الخط مستقيماً فهو منحني^٩». فاللزوم^{١٠} في جميع هذه الأقسام حاصل.

و إذا كان المراد من الإيجاب في المتصل إثبات هذا اللزوم، كان سلب الاتصال عبارة عن رفعه، كيف كان الطرفان. والفرق بين سلب اللزوم و بين لزوم السلب ظاهر.

(١) آك: كقولنا. (٢) آك، دا، مل: كأنه.

(٣) آك، دا، مل: - الموجبة. (٤) مع: + ذلك.

(٥) آك، دا، مل: فهو حيوان. (٦) مل: كقولنا.

(٧) مع: كقولنا. (٨) دا: كقولنا.

(٩) مع: منحني / دا: منحرف. (١٠) دا: اللزوم.

فنقيض المتصلة الموجبة للزومية ^١ هو أن يحكم بأن ذلك التالي غير لازم لذلك المقدم، لأن ^٢ يحكم بأن ^٣ عدم ذلك التالي لازم لذلك المقدم، فإن ذلك موجبة.

و كذا ^٤ القول في المنفصلة، فإن الإيجاب فيها عبارة عن الحكم بثبوت المعاندة بين الجزئين. فكان سلبها عبارة عن رفع تلك المعاندة.

في صدق الشرطيات و كذبها

كما أن سلبها وإيجابها ليس لسلب أجزائها وإيجابها، فكذا ^٥ ليس صدقها و كذبها لصدق أجزائها و كذبها. فالمتصلة الصادقة قد تتركب عن صادقتين و عن كاذبتين، لأنه متى لزممت صادقة صادقة، كان نقيض الملزوم لازماً لنقيض اللازم و هما كاذبان؛ و عن مقدم كاذب و تال صادق، لاحتمال كون اللازم أعم من الملزوم. و أما عكسه فمحال لاستحالة أن يكون الكاذب لازماً للصادق. وقد يكونان بحيث لا يتعين الصدق و الكذب فيهما، كقولك «إن كان عبدالله ^٦ يكتب فهو ^٨ يحرك يده ^٩».

و أما الكاذبة فهي أيضاً ^{١٠} على الوجوه الخمسة، لكن الكاذبة من جزئين

- | | |
|---------------------|-----------------------|
| (١) آك: - و. | (٢) دا: لأن. |
| (٣) آك، دا، مل: أن. | (٤) آك، دا، مل: كذلك. |
| (٥) دا: بكذا. | (٦) مع: بصدق. |
| (٧) مل: - الله. | (٨) آك، دا، مل: فإنه. |
| (٩) آك، مل: يديه. | (١٠) مل: - أيضاً. |

صادقين محال^١ في الاتفاقية، و جائز في اللزومية.

و أما المنفصلة، فالحقيقية^٢ و مانعة الخلو لا تكونان كاذبتين^٣ و إلا لزم كذب النقيضين؛ و مانعة الجمع قد يكون كاذبة. و أمّا أجزاءها، فالحقيقية^٤ يكون إحداها^٥ صادقة^٦ و البواقي كاذبة؛ و مانعة الجمع^٧ يجوز كذب الكلّ و لا يجوز صدقها؛ و مانعة الخلو بالعكس.

في حصر الشرطيات وإهمالها و شخصيتها

[السور في الشرطيات]

كما أنّ الاعتبار في السلب و الإيجاب في الشرطيات بالحكم لا بالمحكوم عليه، كذا^٨ الاعتبار في كليتها بكلية اللزوم و العناد لا بكلية الطرفين. فإذا قلت «كلما كان بعض الحيوان إنساناً فبعض الحيوان ناطق» فالقضية كلية لكون اللزوم كلياً. و إذا عرفت ذلك، سهل حينئذٍ معرفة الإهمال و الحصر. لأنّه إن كان هناك ما يدلّ على كلية اللزوم أو العناد أو جزئيهما فهناك^٩ الحصر، و إلاّ فالإهمال. و أمّا الشخصية، فهي التي تقتضي اللزوم أو العناد في الوقت المعين.

(٢) مل: فالحقيقة.

(١) مل: فمحال.

(٤) مل: فإنّه بالحقيقة.

(٣) مج: كاذبين.

(٦) آك، دا، مل: صادقاً.

(٥) آك، دا: أحدها / مل: أحدهما.

(٨) مج: كذلك.

(٧) دا: + قيد.

(٩) دا: هناك.

[المحصورات الأربع من المتصلات]

ولنتكلم الآن في المحصورات الأربع من المتصلات: الموجبة الكلية، فإذا قلنا «كلما كان كل^١ ج ب ف ه ن» فليس كونها كلية لأن الموضوع في المقدم كلي. فإنك تقول «كلما كان زيد يكتب فزيد يحرك يده» فهذه القضية كلية مع أن موضوع مقدمها وتاليها شخصي. ولا تعميم المرار في المقدم حتى كأنه يقول «كل^٢ مرة يكون فيها ج ب ف ه ن»، فإنه يجوز أن يكون المقدم أمراً ثابتاً لا يكون له تكرار، كقولنا «كلما كان الله عالماً فهو حي»، بل المراد تعميم الأحوال، فإن الشيء الثابت قد يمكن أن يقرن به شروط كثيرة في أحوال كثيرة فمعناه أنه لا يفرض حال من الأحوال و لازمان من الأزمنة يتقرر فيه "كون ج ب" إلا و يتقرر معه أيضاً "كون ه ن".



[صدق المتصلة الكلية الموجبة]

ثم لننظر أن هذه الكلية كيف تصدق في الاتفاقية والضرورة: أما الاتفاقية، فهذه الكلية إما أن يكون المراد منها اعتبار الحقيقة، أو الوجود الخارجي. فإن كان الأول، كان معناه أنه لا حال يفرض معه كون الإنسان^٣ بحيث متى كان موجوداً وجب أن يكون ناطقاً إلا و يفرض^٤ معه كون الحمار بحيث متى وجد كان ناهقاً، وذلك حق. وإن كان الثاني، كان معناه أنه لازمان يكون الإنسان فيه موجوداً في الخارج و موصوفاً بالنطق إلا ويكون الحمار فيه موجوداً في

(٣) د: الحمار.

(١) و (٢) مل: - كل.

(٢) د: تفرض.

الخارج و موصوفاً بالناهقية. و ذلك غير معلوم، فإنّ من الجائز أن يكون بعض الأزمنة يوجد فيه أحدهما دون الآخر.

و أمّا اللزومية، فالكلية إنّما يتصور فيها إذا أخذ المقدم على الوجه الذي لا يمتنع وقوعه عليه^١، مثلاً قولك^٢ «كلما كان هذا إنساناً فهو حيوان» معناه: كلما كان هذا إنساناً على النحو الذي يمكن وقوعه عليه كان حيواناً، فإن لم يعتبر هذا الشرط لم يصدق الكلية. فإنّ من جملة الأحوال التي يمكن فرضها للمقدّم أن لا يلزمه التالي، و متى أخذ مع هذا الاعتبار لا يصدق لزوم التالي له، و هذا الاعتبار وإن كان كاذباً، لكن كذبه لا يمنع صدق المتصلة، لما عرفت أنّ كذب المقدم لا يمنع صدق الشرطية.

[المتصلة الموجبة الجزئية]

أما الموجبة الجزئية: فإن صدقت^٣ في مادة صدقت الكلية فيها^٤، كان حكمها^٥ مأمراً، و إلّا ففي اللزومية منها^٦ إشكالان: ف «أ» [الإشكال الاول] حكم الطبيعة الواحدة واحد^٧، فإن اقتضت طبيعة المقدّم حصول التالي تحقق اللزوم في الكل، و إلّا لم يحصل اللزوم أصلاً.

«ب» [الإشكال الثاني] إن عقلنا اللزوم^٨، لكن إذا كانت الجزئية مؤلفة من كليتين لم يعقل ذلك، لأنّا إذا قلنا «قد يكون إذا كان كل فكل» فالكل يستوجب

(١) آك، دا، مل: عليها.

(٢) مل: كقولك.

(٣) دا: حذف.

(٤) مص: فيها الكلية

(٥) مص: فحكمها (به جاي كان حكمها)

(٦) مج: - منها.

(٧) آك، مل: واحدة.

(٨) مج (نسخه بدل) + الجزئي.

الموضوعات، فكيف يصدق ذلك من غير أن يصدق معه الكلي؟
والجواب عن الأول: أنَّ طبيعة المقدم لو كانت ملزومةً للتالي لذاتها
لتوجّه الشك المذكور، لكن كون الشيء ملزوماً قد يكون لذاته وقد يكون لطبيعة
اللازم كحصة النوع من الجنس، فإن لزوم الفصل له ليس لذاته بل لذات الفصل.
وإذا كان كذلك احتمل في أفراد الطبيعة الواحدة أن يكون بعضها ملزوماً لشيءٍ
دون البعض الآخر.^١

و عن الثاني: أنَّ هذا إنما^٢ يصدق إذا كان أمراً ما ممكناً للموضوعات^٣، و
من شأنه أن يعرض ويزول، مثلاً لفرضنا^٤ «كل إنسان كاتب^٥ في الذهن»
حالان: حال فيه «كل إنسان [قاصر] عن تعلّم صناعة أخرى»، و حال لا يفرض^٦
فيه ذلك^٧. و في أحد الحالين^٨ يلزمه شيء و في الأخرى آخر. فالجزئية حينئذٍ^٩
يدلّ على تخصيص الحال و الفرض^{١٠}.

مركز تحقيق تكويز علوم إسلامي

[المتصلة السالبة]

الكلية السالبة، فهي ترفع^{١١} الموافقة أو اللزوم من غير تعرّض^{١٢} لحال

(١) مج: - الآخر.

(٢) آك، دا، مل: - إنما.

(٣) دا: لموضوعات.

(٤) آك، دا: كفرضنا.

(٥) آك، دا، مل: كاتباً.

(٦) دا: لا يفرض.

(٧) آك، دا، مل: ذاك.

(٨) آك، دا، مج: إحدى الحالتين.

(٩) دا: فيحينئذٍ.

(١٠) مل: العرض.

(١١) دا: أربع / آك، مل و مج: لرفع

(١٢) مل: تعريض.

التالي. و كما أن المتصلة المطلقة أعم من اللزومية، كانت السالبة اللزومية أعم من السالبة المطلقة حتى يصدق قولنا «ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقاً يلزمه أن يكون الحمار ناهقاً» مع صدق قولنا «كلما كان الإنسان ناطقاً^١ كان الحمار ناهقاً^٢» بمطلق الاتصال.

[المتصلة الجزئية السالبة]

و^٣ أما الجزئية السالبة، فالحال فيها كالحال^٤ في الجزئية الموجبة.

[المحصورات الأربع من المنفصلات]

أما المنفصلات، فقد عرفت الموجبة الكلية منها. و السالبة^٥ الكلية و هي قولنا «ليس البتة إما و إما» إنما يصدق إما لاجتماع الطرفين على الصدق أو الكذب، أو إن كان أحدهما حقاً و الآخر باطلاً، و^٦ لكنّه لامعاندة بينهما كقولنا «ليس البتة إما أن يكون الاثنان زوجاً و إما أن يكون الاثنان كيفاً». هذا إذا عنيّا بـ «إما»^٧ عناداً أحد الجزئين للآخر؛ أمّا إن^٨ عنيّا به نظير^٩ الاتفاقية في المتصلات^{١٠}

(١) دا: - يلزمه أن يكون... ناطقاً. (٢) آك، دا، مل: فالحمار ناهق.

(٣) مع: - و. (٤) آك، دا، مل: كما.

(٥) آك، دا: فالسالبة. (٦) آك، دا: + دائماً.

(٧) مل: + إنما. (٨) دا، مل: تماماً (بجاء «إما»).

(٩) دا: إذا. (١٠) آك: نظر / دا، مل: نظم.

(١١) دا: المنفصلات.

لم يصدق هذه السالبة إلا بالتقديرين الأولين.

والجزئية الموجبة، فيها إشكالان^١: فأ[الشك الأول]، جزأ المنفصلة لا تنقلب طبيعتهما^٢، فإن كان^٣ بينهما عناد وجب أن يكون^٤ كذلك دائماً، فكانت^٥ الصادقة الموجبة^٦ الكلية، وإلا لزم أن لا يوجد العناد البتة، وحينئذ يكون الصادق السالبة الكلية.

«ب» [الشك الثاني]، إن عقل ذلك، لكن كيف يُعقل تركب المنفصلة الجزئية من كليتين، كقولك «قد يكون إما كل وإما كل»؟

و الجواب عن الأول: أن أجزاء المنفصلة الحقيقية إذا كانت ثلاثة فعند ارتفاع أحدها يبقى الانفصال الحقيقي بين الجزئين الباقيين، فلما تحقق العناد التام عند بعض الاعتبارات - أعني عند فساد القسم الثالث - لاجرم صحّ العناد الجزئي.

و عن الثاني^٧، أنه ربما كانت الأقسام أكثر ممّا عدّ في تلك الجزئية بحسب نفس^٨ الأمر، وأمّا في تلك الحالة^٩ فلا يكون^{١٠} أكثر من قسمين. مثاله: مناسبات المقادير ثلاثة: المساواة^{١١} والزيادة والنقصان؛ و^{١٢} لكن ليس في الوجود مقدار

(١) مل: إشكالات.

(٢) دا: طبيعتهما.

(٣) دا: + كأنه.

(٤) آك، دا، مل: + ذلك.

(٥) مل: وكانت.

(٦) آك، دا، مل: - الموجبة.

(٧) دا: من.

(٨) آك، دا، مل: - نفس.

(٩) آك، دا، مل: الحال.

(١٠) دا: قد لا يكون.

(١١) مج: المساواة.

(١٢) آك، دا، مل: - و.

أعظم من محور العالم، فكل خط موجود، فهو بالقياس إليه إما مساوٍ^١ أو ناقص،
فهاهنا^٢ اعتبار عنده^٣ يكون كل خط إما مساوياً أو ناقصاً^٤، فلا جرم^٥
صدقت هذه الجزئية المركبة من كليتين.

في كيفية أجزاء الشرطيات

لنعتبر^٦ الحال في الكلية الموجبة المتصلة، فنقول قد عرفت أنه يمكن
وقوعها على تسعة أوجه: منها^٧ أن تتركب من حمليتين^٨. فلنعتبر^٩ حالها
فنقول: الحملية إما أن تكون شخصية موجبة أو سالبة، أو مهملة موجبة أو
سالبة، أو كلية موجبة أو سالبة، أو جزئية موجبة أو سالبة، فالمجموع ثمانية.
ثم^{١٠} كل واحد من الستة الأخيرة^{١١} إما أن يكون محصلاً في طرفيه، أو معدولاً
في طرفيه، أو محصل الموضوع معدول المحمول، أو بالعكس. فنضرب^{١٢} هذه
الأربعة في تلك الستة فيحصل^{١٣} كد^{١٤} (٢٤).
ثم إذا جعلنا كل واحد منها مقدماً، أمكن جعل كل واحد من هذا العدد تالياً

(١) مل: مساوياً. (٢) آك، دا، مل: فهنا.

(٣) دا: + قد. (٤) مج: مساوٍ أو ناقص.

(٥) مل: - جرم. (٦) دا: لتغيير / مل: ليعتبر.

(٧) آك: + الأول. (٨) دا: حمليين.

(٩) دا: فلتغيير / مل: فليعتبر. (١٠) دا: لم.

(١١) دا: الأخير. (١٢) مل: فيضرب.

(١٣) آك، مل: فحصل. (١٤) آك، دا، مج: - (٢٤).

له، فيحصل "ثعو" ^١ [٥٧٦]. ثم المقدم و التالي، إما أن يكونا ثنائيين معاً، أو ثلاثيين معاً، أو المقدم يكون ثنائياً و التالي ثلاثياً، أو بالعكس؛ فإذا ضربنا المبلغ المذكور ^٢ في هذه الأربعة حصل "بغ شد" ^٣ [٢٣٠٤].

ثم كل واحد من المقدم و التالي، إما أن يشتركا في الجزئين، أو يتباينا فيهما، أو يشتركا في الموضوع دون المحمول، أو بالعكس؛ فإذا ضرب المبلغ المذكور ^٤ في هذه الأربعة حصل "طغ ريو" ^٥ [٩٢١٦].

ثم يضرب في الأقسام الأربعة الحاصلة بسبب ^٦ كذب المقدم و التالي، و صدقهما، و كذب أحدهما و صدق الثاني ^٧، فيحصل "لوع ضسد" ^٨ [٣٦٨٦٤]. ثم يضرب في الأنواع الخمسة عشر من القضايا، فيحصل "ثنبغ ظس" ^٩. [٥٥٢٩٦٠]

فهذا ^{١٠} اعتبار الحملات ^{١١} المخصوصة و المهمة التي تتركب منها الكلية الموجبة المتصلة. ثم تلك المتصلة إما أن تكون مطلقة، أو وجودية، أو

مركزية

(١) آك، دا: خنو / مل: ضو (٩٦) / آك (نسخه بدل: + مبلغ ٥٧٦) / مج (نسخه بدل): + ٥٧٦.

(٢) آك، دا، مل: الأول.

(٣) آك، مل: يفخكو / دا: يفخكو / مج (نسخه بدل): ٢٣٠٤ / آك (نسخه بدل): + مبلغ آخر ٢٣٠٤.

(٤) دا، مج: - المذكور.

(٥) آك، دا، مل: يفتو / مج (نسخه بدل): + ٩٢١٦ / آك (نسخه بدل): + مبلغ ٩٢١٢.

(٦) دا: لسبب. (٧) دا، مل: التالي.

(٨) آك، دا، مل: مبغكد / آك، مج (نسخه بدل): + ٣٦٨٦٤.

(٩) آك، دا، مل: خشغتص / مج (نسخه بدل): + ٥٥٢٩٦٠.

(١٠) آك، دا: فهو. (١١) مج: - الحملات.

ضرورية؛ وكيف كانت فهي إما لزومية، أو اتفاقية.

و أمّا^١ إذا تركّبت من شخصيتين^٢، فالعدول لا يتحقق في الموضوع^٣ من جزئها، بل لا يمكن تحقيقه إلا في المحمول، فالمقدم يمكن وقوعه على وجهين، وكذا التالي فإذا يمكن وقوعهما على أربعة أوجه. ثم^٤ يعتبر فيه الحساب المذكور ويضمّ إلى المبلغ.

و متى عرفت الحال في الموجبة الكلية المتصلة المركبة من حمليتين، عرفت الحال في البواقي، وأنّ الإشارة إلى هذه القضايا متعذّرة على سبيل التفصيل.

و الذي اعتبره الشيخ على سبيل التفصيل أنّ الكلية الموجبة المتصلة المتألّفة من حمليتين لا يخلو إما أن تكون الحملتان فيها^٥ موجبتين، أو سالبتين، أو المقدم موجب و التالي سالب أو بالعكس، فهذه أربعة؛ وفي كل واحدة^٦ منها فإما أن يكون المقدم و التالي كليين^٧، أو جزئيين^٨، أو المقدم يكون كلياً و التالي جزئياً، أو بالعكس؛ و يحصل من ضرب^٩ أربعة في أربعة ستة عشر.

و لمّا عرفت الحال في الموجبة الكلية فقس البواقي عليها.^{١٠}

(١) دا: - أمّا.

(٢) مل: شخصين.

(٣) مل: موضوع.

(٤) دا: لم.

(٥) مل: - فيها.

(٦) مع، مل: واحد.

(٧) آك: كليتين.

(٨) آك: جزئيتين.

(٩) مع: - ضرب.

(١٠) دا: - عليها / مع: عليه.

في تلازم الشرطيات

[تلازم المتصلات]

أما المتصلات، فمتى^١ تخالفت في الكيفية، و توافقت في الكمية و المقدم، و تناقضت في التوالي، فهي متلازمة متعاكسة. لأنك إذا حكمت على شيء بأنه يوجد معه شيء آخر، أو يلزمه شيء آخر، وجب أن يحكم بأنه لا يوجد ذلك الشيء مع نقيض ذلك الآخر، أو^٢ أن لا يلزمه الآخر، و بالعكس. و هذا الاعتبار لا يختلف، سواء كانت القضية كلية أو جزئية.

[تلازم المنفصلات]

و أما المنفصلات، فالحقيقية^٣ يلزمها من جنسها ما يوافقها^٤ في الكم، و يخالفها في الكيف^٥، و يناقضها^٦ في المقدم، لزوماً غير متعاكس^٧. أما اللزوم، فلأنك إذا^٨ حكمت على شيئين بامتناع اجتماعهما و ارتفاعهما لزم^٩ أن يكون نقيض كل واحد منهما لازماً مساوياً للآخر، و متى كان كذلك استحال وقوع المعاندة بين كل واحد من الجزئين و بين نقيض الآخر. فلا جرم متى صدقت الموجبة صدق أنه لا عناد البتة بين أحد جزئيهما و بين نقيض الآخر. و أما

(٢) آك، دا، مل: ومع.

(١) آك، دا، مل: فهي إذا.

(٤) دا: يوافق.

(٣) آك، دا: + منها.

(٦) دا: تناقضها.

(٥) دا: الكيفية.

(٨) آك، دا، مل: متى.

(٧) آك، دا، مل: معاكس.

(٩) آك، مج، مل: لزمك.

اللامعاكسة، فلأنه ليس يلزم من اللامعائدة بين الشيء وبين نقيض الآخر وقوع المعاعدة بينه وبين ذلك الآخر، لاحتمال أن يصحّ مع الشيء وجود ذلك الآخر وعدمه.^١

[تلازم المتصلات والمنفصلات]

و أما تلازم المتصلات والمنفصلات، فكل قضيتين متفقتين في الكم والكيف، و جعل نقيض أحد جزئي المنفصلة مقدماً والجزء الآخر تالياً، فتلك^٢ المتصلة لازمة لتلك المنفصلة؛ من غير عكس. لأنّ جزئي المنفصلة لما استحال اجتماعهما و ارتفاعهما، فمتى فرض^٣ ارتفاع أحد جزئها فلا بد من حصول الآخر لامحالة. و ظاهر^٤ أنّ هذه المتصلة لزومية. لكن لا يلزم من صدق هذه المتصلة صدق تلك المنفصلة لاحتمال كون التالي أعمّ من المقدم.

و أما^٥ المانعة الخلو فيلزمها من المتصلات ما يساويها في الكم والكيف، و جعل نقيض أحد جزئها مقدماً والآخر بعينه تالياً، لأنّ المتفصلة لما اقتضت امتناع ارتفاع الجزئين متى^٦ فرض زوال أحدهما وجب حصول الآخر. و هذه المتصلة أيضاً لزومية.

و أما المانعة الجمع، فبالعكس.

و اعلم أنّ كل منفصلة حقيقية^٧ موجبة فيلزمها متصلة موجبة، لأنّ

(٢) دا: فلك.

(١) دا: - وعدمه.

(٣) آك، دا، مل: فرضت.

(٤) آك، دا، مل: فرضت.

(٥) آك، مل: فمتى / دا: فهي.

(٦) آك، دا، مل: + المنفصلة.

(٧) مل: حقيقة.

المنفصلة^١ لما منعت ارتفاع الجزئين و اجتماعهما وجب من فرض ارتفاع أيهما كان ثبوت الآخر و بالعكس. و هذه المتصلة الموجبة يلزمها منفصلة سالبة، فإنه إذا كان نقيض أيهما كان يلزمه ثبوت الآخر و بالعكس. فحينئذ لا يكون بين^٢ نقيض أيهما كان و ثبوت الآخر معاندة، و حينئذ يصدق أنه ليس البتة إما أحد جزئي المنفصلة، أو نقيض الجزء^٣ الآخر^٤. لكن لا يلزم من صدق هذه المنفصلة صدق تلك المتصلة لأنه لا يلزم من ارتفاع المعاندة بين الشئيين ثبوت الملازمة بينهما.

في المحرّفات

فـ «أ»^٥، إنها مثل قولنا «لا يكون آ ب و يكون ج د» و هي من المنفصلات في قوة «إما أن يكون آ ب و إما أن يكون ج د» و من المتصلات في قوة «إن كان آ ب فلا يكون ج د». «ب»^٦، و مثل «لا يكون ج د أو يكون آ ب» و هي من المنفصلات في قوة «إما أن لا يكون ج د و إما أن يكون آ ب» و من المتصلات في قوة «كلما كان ج د فأب»، و هي بالمنفصلة أولى لا لتحاقها بها من غير تغير^٨. «ج»^٩، و مثل «ليس يكون ج د إلا و يكون آ ب» و هي^{١٠} للحصر الكلي.

(١) مل: الموجبة.

(٢) دا: - بين.

(٣) دا: جزء.

(٤) مل: - الآخر.

(٥) آك، دا، مل: - فأ.

(٦) آك، دا، مل، مص: أن لا يكون.

(٧) مل: - ب.

(٨) آك، مل: تغيير.

(٩) آك، دا، مل: - يكون.

(١٠) آك، دا، مل: هو.

«د» و مثل^١ «يكون آ ب وليس ج د» وهي من المتصلات في قوة «قد يكون إذا كان آ ب فليس ج د»، بل هي هو بعينه.

«هـ»^٢: و مثل «إنما يكون آ ب إذا كان ج د» وهي متصلة، و يدل لفظة «إنما» على تخصيص التالي باتباعه للمقدم.

و لما لم يكن البحث^٣ عن هذه^٤ القضايا بحثاً معنوياً^٥ كان^٦ التقليل أولى.

في جهات الشرطيات

كما أن العبرة^٧ في السلب و الإيجاب و الكلية و الجزئية ليست بأجزاء الشرطيات^٨ بل بكيفية الاتصال و العناد، فكذا^٩ الأمر في الجهات. قالوا: و اعتبار الجهات في المتصلات أولى من اعتبارها في المنفصلات.

و اعلم أن اللزوم هو الضرورة و كما أن الضرورة ينقسم إلى أقسام كثيرة فكذا اللزوم. فمما ما يكون التالي لازماً للمقدم دائماً، و منه ما يكون كذلك لادائماً، و منه ما يكون لازماً^{١٠} بحسب شرط من غير بيان كيفية الحال فيما وراء الشرط. و إذا قلنا «كلما كان كذا أمكن أن يكون كذا» فالتالي هاهنا^{١١}

(٢) د: هـ.

(١) مع: + أن.

(٤) د: هذا.

(٣) مل: - البحث.

(٦) مل: فكان.

(٥) مل: بحث معنوي.

(٨) آك، دا، مل: الشرطية.

(٧) د: المعتبر.

(١٠) مع: ألزما / د: لازمان.

(٩) آك، دا، مل: فكذا.

(١١) آك، دا، مل: هنا.

الإمكان وهو لازم للممكن، فالقضية^١ ضرورية في الحقيقة.

وأما تناقض الشرطيات

فالحال فيها كما في الحمليات من غير تفاوت أصلاً.

وَأَمَّا الْعَكُوسُ^٢

فالمنفصلات، لا يتميز فيها المقدم عن التالي، فلا يتصور العكس فيها. و
أما المتصلات، فالسالبة الاتفاقية إذا كانت توالياً ممتنعة لا تنعكس، فإننا نقول
«ليس^٣ البتة إذا كان^٤ الإنسان موجوداً فالخلاً موجود» و لا يصدق «ليس البتة
إذا كان الخلاً موجوداً فالإنسان موجود»، لأن الإنسان موجود في نفسه مع
جميع الفروض. وأما سائر الأقسام فالحال فيها كما في الحمليات من غير فرق.
وكذا القول^٥ في عكس النقيض.

في أن الشرطية لا تتركب إلا عن قضيتين

الملازمة و المعاندة^٦، إن اعتبرتهما بين المفردات كانت القضية حملية،
كقولك «كذا يلزمه كذا، أو يعانده كذا». وإن اعتبرتهما بين القضايا كانت القضية
شرطية فإنه لا فرق في العقل بين الشرطية و الحملية إلا من هذه الجهة. وليكن

(٢) دأ: عكوس.

(١) مع: والقضية.

(٣) مل: ليست.

(٢) مل: ليست.

(٤) مع: المضادة.

(٥) مل: الفرق.

هذا آخر كلامنا المختصر في الشرطيات.

أما الخاتمة

ففي بيان هيئات تلحق الحمليات و الشرطيات في اللغة العربية فيفيدها
زيادة أحكام^١:

«ف» [أ]، قد يدخل في الحمليات صيغة «إنما» يقتضي تخصيص
المحمول بذلك الموضوع، كقولك «إنما الإنسان كاتب»؛ و هناك إيجابان:
أحدهما: إيجاب دلّ على حصول المحمول للموضوع، و الثاني إيجاب الحصر. و
أحدهما غير الآخر.

«ب» [٢]، و كذا إذا أدخل الألف و اللام على المحمول أفاد هذا الحصر،
لكن يجب حينئذ أن يصرح بالربط. و ذلك دونه. كقولك «الإنسان هو الضاحك»
فلو حذف الربط لأشعر التركيب المقيد. و قد يصرح بالربط مع تكرّر النسبة في
لغة الفرس فيفيد الحصر أيضاً، كقولك «زيد است كه دبير است».

فإذا أدخل حرف السلب على هذه القضايا أفاد رفع الحصر، لرفع
المحمول. كقولك «ليس الإنسان هو الضاحك». وإن أريد به رفع المحمول وقع
رفع الحصر تبعاً.

«ج» [٣]، و قد يكون حرف السلب داخلاً على موضوع القضية وحرف
الاستثناء داخلاً على محمولها، فيفيد اتحاد المحمول والموضوع تارةً و
تلازمها أخرى، كقولك «ليس الإنسان إلا البشر أو الناطق».

(١) أك: + والله أعلم بالصواب / مل (نسخه بدل): + وحذف هذه البياض في المنسخ منه.

«د» [٤]، وقد يذكر الشرطية المتصلة بـ "لَمَّا" وهي مشعرة بلزوم المقدم للتالي و استثناء عين المقدم لاستنتاج التالي. فيكون هناك أيضاً إيجابان: أحدهما اللزوم والثاني استثناء المقدم. ويدخل هاهنا حرف السلب ولا يدل على عدم تسلم المقدم، بل على عدم لزوم التالي للمقدم.

«هـ» [٥]، وقد يدخل حرف السلب على مقدم المتصلة وحرف الاستثناء على تاليها أو حرف العناد، فيفيد كلية المتصلة، كقولك «لاتكون الشمس طالعة إلا والنهار موجود» وكذلك «لاتكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجود». و [٦] وفي المنفصلات يؤتي بحرف السلب في المقدم وبحرف الربط في التالي، فيفيد التعاند، كقولك «لا يكون هذا العدد زوجاً و هو فرد» وهو يميز له قولك «العدد إما زوج وإما فرد»، وهو من المحرقات.

والإكثار من هذه المباحث غير لائق بالكتب المنطقية. والله الموفق^١.

مركز تحقيق التراث
مكتبة جامعة القاهرة

(١) آك، دا: - فا [١] قد يدخل... الموفق.



مركز تحقيقات كميته علوم اسلامي

الباب الثاني

في القياس

(والنظر فيه في ثلاثة أمور)

في المقدمات والمقاصد واللواحق



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

أما المقدمات

(ففيها ثلاثة أبحاث)

فأ [البحث الأول]

في أقسام الحجة

الاستدلال، إما أن يكون بالكلي على الجزئي، أو بالجزئي على الكلي، أو بالجزئي على الجزئي. فالأول القياس. لأننا إذا قلنا «كل جسم مؤلف و كل مؤلف محدث» فقد تعرّفنا ثبوت الحدوث للجسم من ثبوته للمؤلف الذي هو مندرج فيه.

و الثاني الاستقراء. فإنك إذا قلت «كل حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ» و استدلت عليه^٢ بتصفّح الحيوانات الجزئية، فقد استدلت بتلك

الجزئيات على الكلي.

و الثالث التمثيل. و إنما يتمّ عند اندراجهما^١ في الكلي. و هو بالحقيقة مركّب من القسمين الأولين، لأنك تستدلّ بثبوت الحكم في الأصل على ثبوته في الكلي و هو يشبه الاستقراء، ثم بثبوته في الكلي على ثبوته في الفرع، و هو يشبه القياس.

و أمّا الاستدلال بالكلي على الكلي فهو داخل فيما ذكرناه، لأنّ أحد الكليين^٢ إن كان داخلاً في الآخر كان جزئياً بالقياس إليه و هو القياس^٣؛ و إن لم يكن داخلاً فيه فإما أن يندرجا تحت كلي واحد و هو التمثيل، أو لا يكون كذلك و حينئذٍ لا يمكن الاستدلال بأحدهما على الآخر.



مركز تحقيقات علوم اسلامی

(١) هامش آک: اندراجہ. توضیح عبارت را به تعلیقات مراجعه کنید.

(٣) مع: إذا.

(٢) دا: الکلیتین.

(٤) مل: بالقياس.

ب^١ [البحث الثاني]

في القياس

القياس قول مؤلف^٢ من قضايا إذا سلّمت لزم عنه لذاته قول آخر. فقولنا «من قضايا» احتراز^٣ عن المقدمة الواحدة، فإنه يلزمها عكسها وعكس نقيضها وكذب نقيضها، وأمّا القياس فلا يتألف إلا عن قضيتين.

لا يقال: هذا باطل بقولك «فلان يتحرك فهو حي» وبقولك^٤ «لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود». لأنّا نجيب^٥ عن الأول: بأنه^٦ لا يتم القياس إلا مع مقدمة أخرى محذوفة وهي قولنا «وكل متحرك حي». وهو الجواب عن الثاني، لأنّ المطلوب لا يلزم منه إلا إذا اعتقد أنّ وجود النهار لازم لطلوع الشمس، ثم

(٢) مل: المؤلف.

(١) مج: الثاني.

(٣) آك، دا: قولك / مل: - بقولك / مج: + و.

(٢) مل: احترازاً.

(٥) مج: نقول جواباً / مص، مج (نسخة بلل): نجيب.

(٦) مل: فإنه.

اعقبت طلوع الشمس.

وقولنا «متى سلّمت» لانعني به^١ كونها مسلّمة في أنفسها، بل كونها بحيث لو سلّمت لزم منها^٢ المطلوب، ليندرج فيه جميع أنواع القياس. وقولنا «لزم عنه» أعمّ من اللزوم البين فلذلك يندرج فيه الكامل وغيره.

وقولنا «لذاته» احتراز عن شيئين: فـ«آ» [الأول]، أن^٣ تلك القضايا لا تحتاج في كونها منتجة^٤ إلى قضية أخرى؛ فإنك إذا قلت «آ مساوي لـ ب وب مساوي لـ ج» فيظن في الظاهر أنه ينتج أن «آ مساوي لـ ج»، وفي التحقيق لا يلزمها هذه النتيجة، بل اللازم أن «آ مساوي لمساوي ج»، ثم إذا قلت «ومساوي المساوي مساوي»^٥ فحينئذ يلزم المطلوب.

«ب» [الثاني]، أن لا يكون ذلك اللزوم بسبب مقدمة من لوازم المقدمات المذكورة مثل قولك الدليل على أن جزء الجواهر جوهر أن «جزء الجواهر، يوجب رفعه رفع الجواهر وما ليس بجوهر لا يرتفع بارتفاعه الجواهر، فإذا^٦ جزء الجواهر جوهر»، فهذا لازم عما قيل، لكن لا للكبرى المذكورة، بل لما هي عكس نقيضها وهي «أن ما يوجب رفعه رفع الجواهر، جوهر».

وقولنا «قول آخر» أي تكون النتيجة مغايرة للمقدمات لامحالة.

فهذا هو الشرح المشهور لهذا الرسم. وأقول: المراد من^٧ القول الذي يلزم

(١) مل: بها. (٢) مع: منه.

(٣) آك، دا، مل: - أن. (٤) مع (نسخه بدل)، آك، دا، مل: + للمطلوب.

(٥) دا: مساوي. (٦) مل: فإن.

(٧) آك، دا، مل: - المراد من.

من تسليم مقدماته^١ تسليم النتيجة ليس هو^٢ القول اللساني، فإنَّ مَنْ تَلَفَّظَ بالمقدمات لا يلزمه التلفظ بالنتيجة،^٣ بل الأفكار النفسانية. والفكر ليس إلّا مجموع علوم أو ظنون مرتبة ترتيباً خاصاً يلزم من حصولها في الذهن حصول^٤ علم أو ظن بشيء^٥ آخر.

[شكوى وردود]

ثم لقائل أن يتشكك فيقول: فـ«آ» [الشك الأول]، المقتضي لحصول النتيجة في الذهن إمّا مجموع تلك العلوم، أو كل واحد منها. والأوّل باطل لثلاثة أوجه: فـ«آ»، حصول العلمين في الذهن ممتنع الوجود، فلا يكون علة لشيء. أمّا الأوّل، فلأنّا نجد من أنفسنا أنّا متى وجهنا الذهن نحو العلم بشيء استحال منّا في تلك الحالة^٦ توجيهه نحو العلم بمعلوم آخر والعلم به بعد الاختبار ضروري. وأمّا الثاني، فلأنّ ما لا وجود له في نفسه استحال أن يكون سبباً لوجود غيره.

«ب»، الموجب للشيء يجب أن يكون موجوداً حال حصول الأثر، فلو كان الفكر الذي هو عبارة عن هذه العلوم المرتبة، موجبا لوجود النتيجة، لزم حصول العلم بالمطلوب حال حصول الفكر في طلبه وذلك محال. لأنّا نجد من

(١) آك، دا، مل: تسليمه.

(٢) مع، مل: - هو.

(٣) مع: النتيجة (بجاء «التلفظ بالنتيجة» / مع (نسخة بدل: التلفظ) / مل (نسخة بدل: + نتيجة).

(٤) دا: - حصول.

(٥) آك، دا، مل: لشيء.

(٦) آك: الحال.

أنفسنا وجدانا ضروريا أننا حال كوننا متفكرين لانكون عالمين بالمطلوب.
ولأن الفكر طلب العلم وطلب الحاصل محال.

«ج»، إذا كان كل واحد من تلك العلوم وحده لا يوجب النتيجة، فبعد^١
اجتماعها^٢ إما أن يحصل تغير ما- إما بحدوث ما لم يكن، أو بزوال ما كان- أو
لا يحصل. فإن كان الأول، فالمقتضي لذلك التغير إما كل واحد وحده، أو
المجموع. فإن كان الأول، كان كل واحد مستقلا باقتضاء ذلك التغير. فإن كان
ذلك التغير مستقلا باقتضاء النتيجة، كان كل واحدة^٣ من المقدمات مستقلة
باقتضاء النتيجة، فيكون كل واحد منها منتجا. وإن لم يكن مستقلة^٤ كان الكلام
فيها كالكلام^٥ في الأول.^٦ وإن كان الثاني فلا بد من حدوث أمر وراء ذات كل
واحد^٧ منهما عند الاجتماع حتى يلزم عند اجتماعهما حدوث ذلك الزائد، لكن
الكلام فيه كالكلام^٨ في الأول. فيلزم التسلسل.

وأما إن لم يحصل عند اجتماعهما تغير أصلا، كان حال تلك المقدمات
عند الاجتماع كحالها عند الانفراد^٩ قلما لم يستقل واحدة من تلك المقدمات
بالنتيجة عند انفرادها، فكذا الحال عند الاجتماع.

وأما^{١٠} إن قيل: «المقتضي لحصول تلك النتيجة كل واحد من^{١١} تلك

(١) آك، دا، مل: فعند.

(٢) مع: اجتماعهما.

(٣) مع: واحد.

(٤) مع، مل: مستقلا.

(٥) مع: كما.

(٦) آك، دا، مل: الأول.

(٧) مل: منها.

(٨) مع: كما.

(٩) دا: الأفراد.

(١٠) مع: فأما.

(١١) دا: تلك النتيجة كل واحد من.

العلوم»، فهو باطل. أمّا أولاً، فلأنّ العلم الضروري حاصل بأنّ العلم بإحدى المقدمتين لا يستقل باقتضاء النتيجة. وأمّا ثانياً، فلأنّه إن كان كل واحد منها مستقلاً بالاقتضاء، فحينئذ يجتمع على المعلول الواحد أسباب مستقلة. هذا خلف. وإن^١ كان المستقل ليس إلا الواحد كان ذكر غيره حشواً.

ب: الشك^٢ [الثاني]، العلم بالنتيجة إمّا أن يكون لازماً من العلم بالمقدمتين، أو لا يكون. والثاني، يقدح في اللزوم، وحينئذ يفسد كلامكم. والأوّل لا يخلو إمّا أن يكون العلم بالمقدمتين ضرورياً، أو لا يكون. فإن كان الأوّل فاللزام للضروري^٣ لزوماً ضرورياً ضرورياً، فوجب أن يحصل العلوم النظرية للكل. والثاني يقتضي أن يكون العلم بالمقدمتين نظرياً. ثم يكون الكلام فيه كالكلام في الأوّل فيقتضي إمّا إلى التسلسل وهو محال، أو إلى مقدمات ضرورية فيعود الإلزام، أو إلى مقدمات غير معلومة وحينئذ لا يكون اللازم عنه أيضاً معلوماً.

و^٤ الجواب عن الأوّل: أنّ الموجب للنتيجة مجموع تلك العلوم.^٥ قوله «العلوم لا يجتمع»، قلنا: لانسلم، وبيانه سيأتي في الحكمة. قوله «يلزم أن يكون الفكر مقارناً للعلم بالمطلوب»،^٦ قلنا: تلك العلوم إنّما كانت فكراً لحصولها على الترتيب^٧ الزماني، وهي من حيث إنّها كذلك لا يوجب العلم بالنتيجة. وأمّا من

(٢) آك، دا، معج: - الشك / آك (نسخه ببل): الشك.

(١) دا: وإنذا.

(٣) معج: - و.

(٣) مل: الضروري.

(٦) آك، دا، مل: المطلوب.

(٥) مل: المعلوم.

(٧) معج، دا: الترتيب.

حيث هي هي نظرا إلى حقائقها، فهي علوم بالمقدمات، والجمع بينها وبين العلم بالنتيجة غير ممتنع. قوله «تلك العلوم إمّا أن يحصل لها عند الاجتماع ما لم يكن حاصلًا عند الانفراد، أم لا»، قلنا: لا شك أن الهيئة الاجتماعية حاصلة لها، فبالطريق الذي عقلتم حصولها فاعقلوا النتيجة.^١

وأما الشك^٢ الثاني، فجوابه، أن النظر ليس إلا تلك العلوم الأولية المرتبة^٣ ترتيباً زمانياً، فإن اقتضت الأسباب المفارقة في الذهن حصولها حصل العلم النظري لامحالة، وإلا فلا.

ج [البحث الثالث]

في تقسيم القياس



إمّا أن تكون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل، وهو الاستثنائي؛ أو لا يكون، وهو الاقتراني. مثال الأول «إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان، فهو حيوان»، فهاهنا^٤ النتيجة مذكورة^٥ بالفعل؛ «لكنه ليس بحيوان، فليس بإنسان»، فهاهنا^٦ نقيض النتيجة مذكور بالفعل.

مثال الثاني «كل جسم مؤلف و كل مؤلف محدث» ينتج «كل^٧ جسم

(١) مج (نسخه بدل) مل: المنتجة.

(٢) مج: الشكل.

(٣) مج: المترتبة.

(٤) آك، دا، مل: فهنا.

(٥) مج: + فيه.

(٦) آك، دا، مل: فهنا.

(٧) آك، دا، مل: فكل.

محدث». فلم تكن هذه النتيجة ولا نقيضها مذكورا بالفعل في القياس.

والاقترااني ينقسم إمّا بحسب ما يتركّب عنه: فألى ما يتركب عن الحمليات، أو المتصلات، أو المنفصلات، أو الحمليات و المتصلات، أو الحمليات و المنفصلات، أو المتصلات و المنفصلات.

وإمّا بحسب التركيب: فألى أشكال أربعة، لأنّ كل قضية فلها جزءان: محكوم به و محكوم^١ عليه؛ فإذا كانت النسبة بينهما مجهولة^٢ طلبنا ثالثاً، نسبته إليهما يكون بحيث متى عُرِفَت عُرِفَت^٣ تلك النسبة المجهولة^٤ لامحالة، فذلك الثالث لابدّ و أن يكون له إلى كلا الطرفين نسبة معلومة، و بسبب^٥ ذلك تحصل مقدمتان؛ فهذا الثالث مسمّى بالأوسط لتوسطه بين محمول النتيجة و موضوعها. فظهر أنّ القياس الاقترااني الواحد، لابدّ فيه من حدود ثلاثة.

ولنتكلّم أولاً في الحمليات: ولاشكّ أنّ حدّين^٦ منها موضوع النتيجة و محمولها، و موضوع المطلوب يسمّى بالأصغر و محموله بالأكبر. وإنّما سُمّي^٧ بهما لأنّ القضية الكلية لا يمكن أن يكون موضوعها أعمّ من محمولها و يمكن أن يكون محمولها أعمّ من موضوعها. والمقدمة التي فيها الأصغر يسمّى الصغرى و التي فيها الأكبر يسمّى الكبرى، و اجتماع الأصغر و الأكبر هو النتيجة.

ثمّ الأوسط إمّا أن يكون محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، أو بالعكس، أو محمولاً فيهما، أو موضوعاً فيهما. فالشكل الأوّل، هو الذي يكون

(١) آك، دا، مل: - محكوم.

(٢) دا: محمولة.

(٣) مل: عرف.

(٤) دا: المحمولة.

(٥) دا: نسبة.

(٦) دا: جزئين.

(٧) مج: سُمّي.

الأوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى. لأنَّ الترتيب الطبيعي غير حاصل إلا فيه، لأنَّ الذهن ينتقل من الموضوع إلى الأوسط ومنه إلى المحمول. فلا جرم كان إنتاجه بيتاً. ثم إن عكست كبراه صار الأوسط محمولاً في المقدمتين وهو الشكل الثاني، ولذلك يرتد^١ الثاني إلى الأول بعكس الكبرى. وإن عكست صغراه صار الأوسط موضوعاً في المقدمتين وهو الشكل الثالث، ولذلك^٢ يرتد الثالث^٣ إلى الأول بعكس الصغرى. وإن عكست مقدمتيه معاً^٤ صار الأوسط موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى وهو الشكل الرابع. وهو في غاية البعد عن الطبع لتغير كلتا مقدمتيه عن النظم^٥ الطبيعي^٦ ووقوع الطرفين في الوسط والوسط في الطرفين.

وقد^٧ اشتركت الأشكال الأربعة في أنه لا قياس عن جزئيتين، ولا^٨ عن سالتين، ولا عن صغرى سالية كبراهها جزئية، إلا في الممكنات. والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكم مطلقاً، وفي الكيف إلا إذا كانت الصغرى سالية ممكنة والكبرى موجبة ضرورية.



(٢) دا: كذلك.

(١) دا: يريد.

(٤) دا: - معاً.

(٣) مل: الثالث.

(٦) آكه، دا، مل: والطبع.

(٥) دا: الكم.

(٨) دا، مل: - لا.

(٧) مل: - و.



مرکز تحقیق تکثیر علوم اسلامی

وَأَمَّا الْمَقَاصِدُ

(فخمسة أقسام)



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

القسم الأول

في الأقيسة البسيطة من الحملات ولنتكلم أولاً في المطلقات



مركز بحوث الكمبيوتر في الدراسات الإسلامية

الشكل الأول

وهو^١ ينتج المحصورات الأربع، وشرطه في الإنتاج [١] كون الصغرى موجبة، وإلا لم يندرج الأصغر تحت الأوسط، فلا يتعدى ما يحكم به على الأوسط - إيجاباً كان أو سلباً - إليه. لكنّها لو كانت ممكنة سالبة^٢ يلزمها صدق موجبها، جاز^٣ لكونها في قوة الموجبة. و[٢] كون الكبرى كلية وإلا جاز أن يكون ما حكم به على الأصغر غير الذي حكم عليه بالأكبر، فلا يتحد الأوسط^٤، فلا يتعدى الحكم.

(٢) مع: سالبة ممكنة.

(١) آك، دا، مل: - هو.

(٢) آك، دا، مل: الأوسط.

(٣) مل: - جاز.

ثم نقول: قد عرفت أنَّ القضية إمَّا محصورة أو مهملة أو مخصوصة. والمحصورات أربع. فليفرض^١ الصغرى موجبة كلية فيضم^٢ إليها أربع كبريات، وكذا^٣ البواقي، فيحصل ستة عشر ضرباً. لكن الصغرى^٤ السالبة الكلية والجزئية لا تنتجان فسقطت ثمانية. والكبرى الجزئية لا تنتج فسقطت أربعة أخرى. وبقيت^٥ المنتجة أربعة:

ف«أ» [الضرب الأول] من موجبتين كليتين، تنتج موجبة كلية: «كل ج ب وكل ب آ، فكل ج آ».

«ب» [الضرب الثاني]، من كليتين والكبرى سالبة،^٦ تنتج كلية سالبة:^٧ «كل ج ب ولا شيء من ب آ، فلا شيء من ج آ».

«ج» [الضرب الثالث]، من موجبتين والصغرى جزئية،^٨ تنتج جزئية موجبة:^٩ «بعض ج ب وكل ب آ، فبعض ج آ».

«د» [الضرب الرابع]، من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة^{١٠} كبرى، تنتج جزئية سالبة: «بعض ج ب ولا شيء من ب آ، فليس كل ج آ».

فظهر أنَّ هذا^{١١} الشكل ينتج المحصورات الأربع. وأمَّا المهملات، فهي في

(١) دا، مل: فلنفرض. (٢) آك، مل: فتنضم / دا: فينضم.

(٣) آك، دا، مل: كذلك. (٤) دا: + و.

(٥) دا، مل: بقي. (٦) مل: والصغرى موجبة.

(٧) دا، مل: سالبة كلية. (٨) دا: + موجبة.

(٩) آك، مل: موجبة جزئية / دا: جزئية. (١٠) آك، دا، مل: سالبة كلية.

(١١) دا: - هذا.

قوة الجزئيات والمخصوصات فالقياس^١ ينعقد منها لكنه قليل الفائدة.
ثم هاهنا^٢ بحث وهو أن كل واحد من هذه الأضرُب الأربعة يقع على
وجوه مختلفة لوجوه:

ف«آ» [١]، اعتبار حال حدودها في العموم والخصوص. أمّا الضرب الأول،
فلأنّ الأكبر قد يكون أعمّ من الأوسط، وقد يكون مساوياً له. والأوسط قد يكون
أعمّ من الأصغر، وقد يكون مساوياً له. فلاجرم يقع على أربعة أوجه.
فأمّا^٣ [الضرب] الثاني، فهذا الاعتبار حاصل فيه بين الأوسط والأصغر،
لكون الصغرى موجبة. لا بين الأكبر والأوسط، لكون الكبرى سالبة. فلاجرم
لا يقع إلا على وجهين.

وأمّا [الضرب] الثالث، فالصغرى الجزئية إن صدقت كلية كان الأول، وإلا
كان الأوسط أخصّ من الأصغر من وجه. فيحتمل أن يكون أعمّ منه من وجه
آخر كالإنسان الأبيض، وإلا يكون كالملون الأبيض. و^٤ أمّا وقوع الكبرى
على وجهين فظاهر. فلاجرم يقع هذا الضرب على أربعة أوجه.

وأمّا [الضرب] الرابع، فالصغرى الجزئية محتملة لوجهين^٥ على ما مرّ،
والأكبر المسلوب عن كل الأوسط يحتمل أن يكون مسلوباً عن كل الأصغر، وأن
يكون داخلاً مع الأوسط فيه. فلاجرم يمكن وقوع هذا الضرب أيضاً على أربعة
أوجه.

(٢) آك، دا، مل: هنا.

(١) مع: والقياس.

(٤) آك، دا، مل: - و.

(٣) مل: وأمّا.

(٥) آك، مع، مل: للوجهين.

«ب» [٢]، اعتبار حال حدودها في العدول والتحصيل. فإنّ الصغرى إمّا أن تكون بسيطة، أو معدولة بحسب الطرفين معا، أو معدولة بحسب الموضوع فقط، أو بحسب المحمول فقط. وإذا ضمّنا إلى كل واحد منها هذه الأربعة حصلت ستة عشر ضربا في الضرب الأوّل، لكن ثمانية منها ساقطة لتعذر اتحاد الوسط.

فإنّ الصغرى البسيطة لا ينضم إليها الكبرى المعدولة بحسب الموضوع فقط، ولا معدولة^١ بحسب الطرفين. لأنّ موضوع الكبرى في هذين^٢ القسمين معدول، ومحمول الصغرى فيهما^٣ محصّل فلا يتحد الوسط. لكن ينضم إليها الكبرى البسيطة، والمعدولة بحسب المحمول فقط، لأنّ الموضوع فيهما محصّل. وإذا اعتبرت ذلك في سائر الأقسام عرفت أنّ الذي يمكن اتحاد الوسط فيه ليس إلا ثمانية.

«ج» [٣]، المقدمتان إمّا أن تكونا ثنائيتين^٤، أو ثلاثيتين^٥، أو الصغرى ثنائية والكبرى ثلاثية، أو بالعكس؛ فهذه أربعة أخرى. فإذا جمعت ما يرتفع^٦ من ضرب بعضها في بعض، ثم ضربت^٧ ذلك في أقسام الأقيسة البسيطة والمختلطة^٨ بلغ مبلغا كثيرا.

(١) مل: بالمعدولة. (٢) مج: هذين.

(٣) آك، دا، مل: فيهما. (٤) آك، مل: ثنائيتين.

(٥) آك، مل: ثلاثيتين. (٦) مل: يرفع.

(٧) آك، دا، مج: ضرب. (٨) مل: - والمختلطة.

[شكوك على الضرب الأول من الشكل الأول]

واعلم^١ أن على الضرب الأول من هذا الشكل الذي هو أجلى^٢ الأقيسة وأجلها،^٣ شكوكا:

ف«آ» [الشك الأول] إذا قلنا «كل ج ب» فإمّا أن يراد به^٤ أن الجيم هو الباء بعينه، أو موصوف به، أو معني ثالث.^٥ والأول باطل لوجهين: أمّا أولاً، فلأننا نعلم أن حقيقة الجسم ليست حقيقة المؤلف بمعنى اتحاد المفهوم في قولنا «كل جسم مؤلف» وأمّا ثانياً، فلأن الغرض من هذه الأقيسة، الاستدلال على اتصاف الموضوع بالمحمول واتصاف الشيء بنفسه غير معقول فضلاً عن أن يكون مطلوباً بالحجة.

والثاني أيضاً باطل، لأنه يكون معني القياس حينئذٍ أن الأصغر موصوف بالأوسط والأوسط موصوف بالأكبر،^٦ وذلك لا يقتضي أن يكون الأصغر موصوفاً بالأكبر، لأن حقيقة الأوسط مخالفة لحقيقة الأصغر، فلا يلزم من اتصاف الأوسط بشيء اتصاف الأصغر به بعينه. نعم يلزم منه أن يكون الأصغر موصوفاً بالموصوف بالأكبر، لكن لا يجب أن يكون الموصوف بالموصوف بالشيء موصوفاً بالشيء. وإن أردتم معني^٧ ثالثاً فلخصوه لنتنظر^٨ فيه.

(٢) آك، دا، مل: أجل هذه.

(١) مل: فاعلم.

(٣) مج: به.

(٣) آك، دا، مل: أجلها.

(٤) مل: الأكبر.

(٥) مج: ثالثاً.

(٨) مل: لنظر.

(٧) دا: بمعنى.

[«ب» الشك الثاني] وإن سلّمنا صحة أن^١ الموصوف بالموصوف بالشيء موصوف بالشيء،^٢ و لكنّ القياس الأول إنّما ينتج هذه النتيجة مع هذه المقدّمة. وهذا على خلاف اجماع المنطقيين. فإنّهم اتّفقوا على أن قولنا «كل ج ب وكل ب آ» موجب بالذات «أنّ كل ج آ» من غير إضمار مقدّمة أخرى.

[«ج» الشك الثالث] وإن سلّمنا ذلك لكن قولنا «الإنسان حيوان» و «الحيوان جنس» صادقان والنتيجة وهي «أنّ الإنسان جنس» كاذبة؛ وأيضاً فقولنا «كل ناطق إنسان» و «كل إنسان ناطق»^٣ مقدّمتان حقّتان^٤ ويلزمها «كل ناطق ناطق» و ذلك باطل، لأنّه يقتضي اتصاف الشيء بنفسه و ذلك محال.

[اجوبة عن الشكوك]

والجواب عن الأول: أنّ حاصل هذا القياس يرجع إلى حرف واحد وهو أنّ الذات الواحدة إذا كانت لها^٥ صفتان وثبوت إحداهما لها معلوم وثبوت الأخرى لها مجهول، لكن ثبوتها لكل ما ثبتت^٦ له الصفة الأولى معلوم. فحينئذ يتعرّف من هذين الأمرين المعلومين ذلك المجهول. مثلاً قولنا «كل جسم مؤلّف» معناه أنّ كل جسم فإنّ صفة التآليف حاصلة له، وقولنا في الكبرى^٧ «كل مؤلّف محدث» لا نريد^٨ به أنّ الحدوث ثابت للمولفية، بل أنّ^٩

(١) دا: - أن.

(٢) دا: - موصوف بالشيء.

(٣) آك: - و.

(٤) آك، دا، مل: كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان.

(٥) دا: حقان.

(٦) آك، مل: له.

(٧) مع: ثبت.

(٨) مع: + و.

(٩) دا: يريد.

(١٠) دا: + كان.

كلّما^١ ثبتت^٢ له المؤلفية ثبتت^٣ له الحادّية^٤.

فالحاصل أنّ الكبرى ليس المراد منها إثبات الأكبر للأوسط، بل إثباته لكل ما ثبت^٥ له الأوسط، والإشكال المذكور لازم من التقدير^٦ الأول، لا من^٧ الثاني، وهو الجواب عن الشكّ الثاني.

[والجواب عن الثالث] قوله «الأنسان حيوان والحيوان جنس»، قلنا: لو جعلنا الكبرى كلية كذبت، لأنّه يكون معناها أنّ كل واحد ممّا يقال له حيوان فهو جنس، وإن لم نجعلها^٨ كلية لم يكن شرط الإنتاج حاصلاً. والمثال الثاني يلزمه أنّ كل ما له الناطقية فله الناطقية. وهذا^٩ وإن كان هذراً، لكنّه ليس بكاذب.

الشكل الثاني

وهو الذي يكون^{١٠} الأوسط فيه محمولاً^{١١} في المقدمتين، وحقيقته راجعة إلى الاستدلال بتعاند^{١٢} اللوازم على تعاند الملزومات؛ ولذلك لا تنتج إلا السالبة. وله في الإنتاج شرطان:

أحدهما اختلاف مقدمتيه بالكيف؛ فإنّ المشتركات في لازم واحد - سلبياً

- | | |
|--------------------|--------------------------------|
| (١) دا: + كآته ما. | (٢) آك، دا، مع: ثبت. |
| (٣) مع، مل: ثبت. | (٤) مع: الحادّية له. |
| (٥) آك، دا: ثبتت. | (٦) دا: التقديرين. |
| (٧) دا: كما مرّ. | (٨) دا: لم يجعلها. |
| (٩) مع: - وهذا. | (١٠) مل: - يكون. |
| (١١) مل: محمول. | (١٢) آك: بمعاندة / مل: يتعاند. |

كان أو^١ إيجاباً^٢ - قد يكون متعاندة، وقد يكون متوافقة/أما اشتراك المتعاندات والمتوافقات في السلب، فلأن كل شيئين تعاندا أو توافقا فلا بدّ وأن يشتركا في سلب ما عدهما عنهما. وأما في الإيجاب، فلأن المتعاندات متشاركة في كون كل واحد منها معاندا للآخر، وقد يتشارك في الجنس والمحل والزمان وغيرها، وكون المتوافقات كذلك ظاهر. وإذا كان الاشتراك في اللوازم مشتركا بين المتعاندات والمتوافقات، لم يصح الاستدلال به لا على التعاند ولا على التوافق. فثبت أنه لا بدّ في هذا الشكل من المخالفة في الكيف، وذلك الاختلاف إما أن يكون في العوارض أو في اللوازم. والأول مشترك أيضاً بين المتوافقات والمتعاندات،^٣ لأن الأشياء المتوافقة قد يتخالف في العوارض، بل الشيء الواحد قد يخالف نفسه في العوارض، وأما أن المتعاندات قد يكون كذلك فظاهر. وإذا كان الاختلاف في العوارض مشتركاً بين المتوافقات والمتعاندات، لم يصح الاستدلال به على واحد منهما. فيخرج ممّا قرّرناه أنه لا ينعقد القياس في هذا الشكل من الممكنات الخاصة، والوجودي اللازم، والوجودي اللادائم، والوقتي، والمنتشر. ولما كان الممكن العام والمطلق العام يحتملان أن يكونا كذلك لاجرم^٤ لم ينعقد القياس منهما. فإذا لا ينعقد القياس في هذا الشكل من هذه القضايا السبع - لا بسيطة ولا مختلطة - بعضها ببعض.^٥

وأما إذا كان الاختلاف في اللوازم فإنه ينتج. لأن أحد الطرفين إذا لزمه ما

(٢) مل: إيجاباً.

(١) دا، مج، مل: أم.

(٤) دا: - لاجرم.

(٣) مل: المعاندات.

(٥) مل: مع البعض.

لا يلزم الطرف الآخر، وجبت المبايعة لامحالة.

وأيضاً فربما توافقت المقدمتان ظاهراً في الكيف^١ ومع ذلك يكون منتجاً لأجل حصول الاختلاف في نفس الأمر، على ما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى.^٢

الشرط الثاني أن يكون الكبرى كلية، لأنها لو كانت جزئية لكان^٣ الأكبر الذي حمل على بعضه الأوسط قد يكون غير محمول على الأصغر، كقولنا «كل تلج أبيض وليس كل إنسان أبيض» والحق السلب. وقد يكون محمولاً عليه، كقولنا «كل إنسان^٤ ناطق وليس كل حيوان بناطق»^٥ والحق الإيجاب. والاختلاف دليل العقم.

وأما إذا جعلنا هذه الجزئية صغرى، كقولنا^٦ «ليس كل حيوان بناطق وكل إنسان ناطق» لزم «ليس كل حيوان إنساناً» وهو صادق. لأن سلب الخاص عن بعض العام صادق. وعلى التقدير الأول يلزم سلب العام عن بعض الخاص وهو كاذب.

وإذا عرفت^٧ ذلك فنقول اشتراط كلية الكبرى أسقط من الستة عشر، ثمانية. واعتبار اختلاف في الكيف أسقط أربعة أخرى. فبقيت الضروب المنتجة أربعة:

(١) دا: الكيفية. (٢) آك، دا، مل: - إن شاء الله تعالى.

(٣) آك، دا، مل: كان. (٤) دا: - إنسان.

(٥) مل: ناطق. (٦) مل: لقولنا.

(٧) آك، مل: عرف.

فـ «آ» [الضرب الأول]، من كليتين والكبرى سالبة، تنتج كلية سالبة «كل ج ب ولاشيء من آ ب، فلاشيء من ج آ».^١ بيانه إمّا بعكس الكبرى حتى يصير ثاني^٢ الأول. أو بالخلف: إن كذب «لاشيء من ج آ» صدق «بعض ج آ» و«لاشيء من آ ب» «فبعض ج ليس ب» وكان «كل ج ب». هذا خلف.

«ب» [الضرب الثاني]، من كليتين والصغرى سالبة، تنتج كلية سالبة «لاشيء من ج ب وكل آ ب، فلاشيء من ج آ». بيانه بعكس الصغرى، ثم جعلها كبرى، ثم عكس النتيجة. وبالخلف المذكور. ولميّة هذين الضربين أنّ الأوسط لمّا ثبت لأحدهما دون الآخر وجبت المباينة.

«ج» [الضرب الثالث]، من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى، تنتج سالبة جزئية^٣ «بعض ج ب ولاشيء من آ ب، فليس كل ج آ». بيانه بعكس الكبرى. والخلف.

«د»، [الضرب الرابع]، من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، تنتج سالبة جزئية^٤ «ليس كل ج ب وكل آ ب، فليس كل ج آ». لايمكن بيانه بالعكس، لأنّ الصغرى سالبة جزئية^٥ فلا تنعكس، والكبرى لو عكست صارت جزئية ولاقياس عن جزئيتين. بل بيانه إمّا بالخلف وهو ظاهر. أو بالافتراض^٦ بأن يفرض الجيم الذي ليس ب، د. «فلاشيء من د ب وكل آ ب، فلاشيء من د آ». ثم نقول «بعض ج د ولاشيء من د آ، فبعض ج ليس آ».

(١) آك: آ ب.

(٢) آك: آ ب.

(٣) آك، دا، مل: - من موجبة... جزئية.

(٤) آك، دا، مل: - من سالبة... جزئية.

(٥) مل: الافتراض.

(٦) دا: جزئية سالبة.

واللمية أن الكبرى تدلّ على أن الأوسط لازم للأكبر، والصغرى تدلّ على خلق بعض الأصغر^١ عن الأوسط، فوجب خلق ذلك البعض عن الأكبر استدلالاً بخلق اللازم على انتفاء الملزوم.

الشكل الثالث

الذي يكون^٢ الأوسط فيه موضوع الطرفين، ولا ينتج إلا الجزئيتين^٣. وشرط إنتاجه [١] أن يكون إحدى المقدمتين كلية، والآ احتمال أن يكون البعض الذي فيه الأصغر مغايراً للذي فيه الأكبر فلا يحصل الالتقاء. وأن [٢] يكون الصغرى موجبة؛ لأنّ الأصغر المسلوب عن الأوسط يحتمل أن يكون خارجاً عن الأكبر و^٤ مبائناً له، كقولنا «لا شيء من البياض بسواد وكل بياض مفرّق للبصر» والحق هاهنا^٥ السلب. ويحتمل أن يكون داخل فيه، كما إذا قلنا في الكبرى «وكل بياض لون» والحق هاهنا^٦ الإيجاب، لأنّ سلب العام عن بعض الخاص غير ممكن. أمّا إذا جعلنا السالبة كبرى كان اللازم سلب الخاص عن بعض العام وهو غير منكر.

ولميّة هذا الشكل أن الأوسط فيه لمّا كان موضوع الطرفين^٧ التقيا فيه بالسلب أو الإيجاب. وذلك يقتضي الحكم الجزئي، ولا يجب الكلي لاحتمال أن

(٢) آك، دا، مل: - يكون.

(١) مل: - الأصغر.

(٤) آك، دا، مل: - و.

(٣) دا: جزئيتين.

(٦) آك، مل: هنا.

(٥) آك، دا، مل: هنا.

(٧) مل: للطرفين.

يكون أحد الطرفين أعم من الآخر، فلا يلتقيان خارج ذلك الوسط.

واعلم أنَّ كون الصغرى موجبة أسقط ثمانية، واعتبار أن لا يكونا جزئيتين أسقط ضربين آخرين. فبقيت المنتجة ستة:

ف«أ» [الضرب الأول]، من موجبتين كليتين، تنتج موجبة جزئية «كل ج ب وكل ج آ، فبعض ب آ». بيانه إمَّا بعكس الصغرى حتى يصير ثالث الأول. أو بالخلف.

«ب» [الضرب الثاني]، من كليتين والكبرى سالبة، تنتج جزئية سالبة «كل ج ب ولا شيء من ج آ، فليس كل ب آ». بيانه بعكس الصغرى حتى يصير رابع الأول. أو بالخلف.^١

«ج» [الضرب الثالث]، من موجبتين والصغرى جزئية، تنتج جزئية موجبة «بعض ج ب وكل ج آ، فبعض ب آ». بيانه بالطريقين المذكورين.

«د» [الضرب الرابع]، من موجبتين والكبرى جزئية، تنتج موجبة جزئية «كل ج ب وبعض ج آ، فبعض ب آ». بيانه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة. أو بالخلف.

«هـ»^٢ [الضرب الخامس]، من^٣ موجبة جزئية صغرى و كلية سالبة كبرى، تنتج جزئية سالبة «بعض ج ب ولا شيء من ج آ، فليس بعض ب آ». بيانه^٤ بعكس الصغرى. والخلف.

(١) آك، دا، مل: الخلف. (٢) آك، دا، مل: - فبعض ب آ.

(٣) دا: - هـ. (٤) آك، دا، مل: - من.

(٥) آك، دا، مل: - فليس بعض ب آ. (٦) دا: + ما.

«و» [الضرب السادس]، من ^١ كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى، تنتج جزئية سالبة «كل ج ب وليس كل ج آ، فليس كل ب آ». ^٢ و لا يمكن بيانه بالعكس، لأن الكبرى السالبة الجزئية لاتنعكس والصغرى الكلية الموجبة تنعكس جزئية ولاقياس عن جزئيتين. بل بالخلف وهو ظاهر. وبالاقتراض، يفرض ^٣ الجيم الذي ليس آ، د. «فكل د ج وكل ج ب، فكل ^٤ د ب»، ثم نقول «كل د ب ولا شيء من د آ، فليس كل ب آ».

الشكل الرابع

وهو الذي يكون ^٥ الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى ومحمولاً ^٦ في الكبرى. ^٨ ولا بد من تقديم مقدمات خمس:

ف «آ» [١]، من شرائط ^٩ إنتاجه أنه لا يجوز استعمال الجزئية السالبة فيه. أمّا لمّا فلاناً لو جعلنا إحدى مقدمتيه سالبة جزئية، فلا بد وأن يكون الأخرى موجبة كلية، لأنه لاقياس عن سالتين ولا عن جزئيتين، وحينئذٍ إمّا أن يجعل السالبة الجزئية صغرى أو كبرى. والأول لا ينتج، لأن المحمول قد يكون أعم من موضوعه، فإذا سلب عن بعض ذلك المحمول ^{١٠} شيء وأوجبناه على كل شيء

(١) آك، دا، مل: - من. (٢) آك، دا، مل: - كل ج ب... ب آ / مع: + و.

(٣) مل: يفترض. (٤) مل: وكل.

(٥) آك، دا، مل: - يكون. (٦) آك، دا، مل: موضوع.

(٧) آك، مل: محمول. (٨) آك، دا، مل: - في الصغرى... الكبرى.

(٩) آك: شرائطه.

(١٠) مع: الموضوع / محص، مع (نسخه بدل): برابر متن.

آخر، فمن المحتمل أن يكون ذلك المسلوب وذلك الموضوع متوافقين، كقولنا «ليس كل حيوان بناتق^١ وكل إنسان حيوان». وأن يكونا متباينين، كقولنا «ليس كل حيوان بناتق^٢ وكل فرس حيوان». والثاني لا ينتج أيضاً، لأن الشيء، إذا حمل عليه جنسه ثم سلب عن بعض شيء آخر، فقد يكون ذلك الجنس وذلك الآخر متوافقين، كقولنا «كل إنسان حيوان وليس كل حساس بإنسان»، ومتباينين، كقولنا «كل إنسان حيوان وليس كل حجر بإنسان».

وأما إننا وهو إقناعي. فلأننا لو^٣ جعلنا السالبة الجزئية صفري^٤ لتعذر بيانه^٥ بالرد إلى الأول، لأن ذلك إنما يكون بجعل الصفري كبرى والسالبة الجزئية لا يصلح كبرى للأول.^٦ ولا إلى الثاني، لأن الرابع إنما يرتد^٧ إلى الثاني بعكس الصفري والسالبة الجزئية لاتنعكس. ولا إلى الثالث، لأن الصفري إذا كانت سالبة جزئية كانت الكبرى موجبة كلية. والرابع إنما يرتد^٨ إلى الثالث بعكس الكبرى وعكس الموجبة الكلية جزئية ولا قياس عن جزئيتين.

وإن جعلناها كبرى فلا يمكن بيانه بالأول، لأن السالبة الجزئية لاتصلح صفري الأول. ولا بالثاني، لأن الكبرى إذا كانت سالبة جزئية كانت الصفري موجبة كلية. وإنما يرتد^٩ الرابع إلى الثاني بعكس الصفري وعكس الموجبة

(١) مل: ناطق.

(٢) مل: ناطق.

(٣) دا: إذا.

(٤) دا: ضعيف.

(٥) دا: بنائه.

(٦) مل: الأول.

(٧) مل: يريد.

(٨) آك، مل: يريد.

(٩) دا: يريد.

الكلية جزئية ولاقياس عن جزئيتين. ولا بالثالث، لأنَّ الرابع إنّما يرتدّ إلى الثالث بعكس الكبرى وإذا كانت الكبرى سالبة جزئية لم تنعكس.

فثبت أنَّ السالبة الجزئية لا تستعمل في هذا الشكل؛ وإذا كان كذلك سقطت ^١ من الستة عشر، سبعة. ^٢

وأمّا المحصورات الثلاث ^٣ فنقول: إذا كانت الصغرى موجبة كلية، أمكن جعل الكبرى موجبة كلية، و سالبة كلية، وموجبة جزئية. وأمّا إذا كانت سالبة كلية، أمكن جعل الكبرى موجبة كلية. فأمّا السالبة الكلية فلا، لأنَّه لاقياس عن سالتين. ولا موجبة جزئية، لأنَّه لاقياس عن صغرى سالبة كلية وكبرى جزئية. وأمّا إذا كانت موجبة جزئية، أمكن جعل الكبرى سالبة كلية. و ^٥ أمّا الموجبة الجزئية فلا، لأنَّه لاقياس عن جزئيتين. وأمّا الموجبة الكلية فلا. أمّا لمّا قلنا إذا جعل بعض الأوسط موضوعاً لشيء وحمل كلّ على شيء آخر فذاذك الشئان قد يكونان متباينين، كقولك «بعض اللون سواد» ^٧ وكل بياض لون» و الحق «لا شيء من السواد بياض»، وقد يكونان متوافقين، كقولك «بعض الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان» والحق «كل إنسان ناطق».

أمّا إنّنا فلأنَّ الكبرى إذا عكست حصلت جزئيتان ولاقياس منهما، و الصغرى إن عكست حصلت موجبتان في الثاني وهو غير منتج.

(٢) آك، دا، مل: ثمانية.

(١) دا: سقط.

(٣) مل: إن.

(٢) دا: الثالث.

(٤) آك، دا، مل: أمّا.

(٥) آك، دا، مل: - و.

(٧) مل: سودا.

ولمّا تلخّصت^١ شرائط الإنتاج، ظهر أنّ القرائن المنتجة خمسة.^٢

«ب» [٢]، هذا الشكل ينتج الجزئية الموجبة، والسالبتين،^٣ لكنّه لا ينتج الكلية الموجبة، لأنّها لا تحصل إلّا من موجبتين كليتين، وذلك لا ينتج موجبة كلية.

أمّا لمّا فلانّ الأصغر الذي حمل على كل^٤ الأوسط يجوز أن يكون أعمّ منه،^٥ والأكبر الذي حمل على كلية^٦ الأوسط يجوز أخصّ منه، فحينئذٍ يحتمل أن يكون الأصغر أعمّ من الأعمّ - من الأكبر - فكيف يمكن أن يقال كل الأصغر أكبر؟ وأمّا إنّنا فلانّ بيانه إن كان بالأول فلا بدّ من عكس النتيجة والموجبة الكلية لا تحفظ الكمية. وإن كان بالثاني فهو لا ينتج الموجبة. وإن كان بالثالث فهو لا ينتج الكلي.

«ج» [٣] هذا الشكل يخالف الأول في شرطيه^٧ لجواز^٨ أن يكون صغراه سالبة وكبراه جزئية. والثاني في شرطيه^٩ لجواز^{١٠} اتفاق مقدمتيه في الكيف وكون كبراه جزئية. والثالث في شرط واحد وهو جواز أن يكون صغراه سالبة. فأما^{١١} الشرط الثاني فهو معتبر في الكل.

(٢) آك، مع، مل: خمس.

(١) مل: تحصّلت.

(٤) مل: + واحد.

(٣) آك، دا: السالبة / مل: السالبة كلية.

(٦) أكد كل / دا، مل: كلمة.

(٥) دا: - منه.

(٨) دا: يجوز.

(٧) مل: شرطية.

(١٠) دا: يجوز.

(٩) مل: شرطية.

(١١) مل: وأمّا.

«د»^١ [٤] السالبة المستعملة فيه يجب^٢ أن يكون منعكسة، وآلا لم ينتج

كما في الثاني.

«هـ»^٢ [٥] هذا الشكل يرتد^٣ إلى الأول يجعل صغراه كبرى وكبراه

صغرى؛ وإلى الثاني بعكس الصغرى؛ وإلى الثالث بعكس الكبرى؛ ولميته ظاهرة^٥ ممّا مرّ.

وإذ قد لخصنا هذه المقدمات فلنشرع^٧ في تعديد القرائن الخمسة^٨:

ف«آ» [الضرب الأول] «كل ب ج وكل آ ب، فبعض ج آ». أمّا بيان^٩ الإنّي، فإمّا

بأن نجعل^٩ صغراه كبرى وكبراه صغرى ليرتد^{١٠} إلى الأول وينتج موجبة كلية، ثم بعكسها موجبة جزئية. وإمّا بعكس كبراه ليرتد^{١١} إلى الثالث. أو بالخلف إن كذب «بعض ج آ»، «فدائماً لأشياء من ج آ» وكان «كل ب ج»، «فدائماً لأشياء من ب آ»، «فدائماً لأشياء من آ ب» وكان «كل آ ب». هذا خلف.

وأمّا اللَّمّي، فلأنّ الصغرى دلّت على أنّ الأصغر محمول على كل الأوسط والكبرى دلّت على أنّ الأوسط محمول على كل الأكبر، فيلزم أن يكون الأصغر محمولاً على كل الأكبر والمحمول هاهنا^{١١} يحتمل أن يكون أعمّ من الموضوع

(١) مل: د. (٢) دل: بحيث / مل: بحث.

(٣) دل: هـ. (٤) دل: يريد.

(٥) آك: دل: ظاهر. (٦) دل: ممّا.

(٧) دل: مل: فليشرع.

(٨) آك: مع، مل: الخمس / مع (نسخه بدل) + بيان برهان إنّي ولمّي.

(٩) آك: تجعل. (١٠) دل: من.

(١١) آك: دل: مل: هنا.

فالمتيقن أن بعض الأصغر أكبر.

«ب» [الضرب الثاني]، «كل ب ج^١ وبعض آ ب، فبعض ج آ». بيانه الإنّي بالوجوه المذكورة. واللمّي، فلأنّ الصغرى دلّت على أنّ الأصغر محمول على كل الأوسط والكبرى دلّت على أنّ الأوسط محمول على بعض الأكبر. فيلزم أن يكون الأصغر حاصلاً لبعض الأكبر، فبعض الأصغر أكبر.

«ج» [الضرب الثالث]، «لاشيء من ب ج وكل آ ب، فلاشيء من ج آ». بيانه الإنّي أمّا من الأوّل فنجعل الكبرى صغرى، ثم عكس النتيجة. ومن الثاني بعكس الصغرى و يظهر منه أنّ السالبة لابدّ أن يكون منعكسة. وبالخلف^٢ إن كذب «لاشيء من ج آ» صدق «بعض ج آ» و «كل آ ب»، «فبعض ج ب»، «فبعض ب ج». ^٣ وكان «لاشيء من ب ج». هذا خلف. وأنت تعلم أنّ الخلف إنّما يلزم لو كانت السالبة عرفية.

وأمّا اللّمّي فلأنّ الصغرى دلّت على أنّ الأصغر غير ثابت لشيء من الأوسط والكبرى دلّت على حصول الأوسط لكل الأكبر، فوجب حصول المناقاة الكلية بين الأصغر و الأكبر، فلاشيء من الأصغر بأكبر.

«د» [الضرب الرابع]، «كل ب ج ولاشيء من آ ب، فليس كل ج آ». لا يمكن^٤ بيانه بالأوّل لأنّ السالبة لاتصير صغرى الأوّل. لكن إمّا من الثاني بعكس الصغرى؛ أو الثالث بعكس الكبرى. أو بالخلف إن كذب «بالإطلاق ليس كل ج آ» صدق «دائماً كل ج آ» وكان «بالإطلاق المنعكس لشيء من آ ب»، «فدائماً

(٢) د: + و.

(١) مل: ج ب.

(٤) د: - لا يمكن.

(٣) أك: - فبعض ب ج.

لاشيء من ج ب»، «فدائماً لاشيء من ب ج» «وكل ب ج». هذا خلف.

وأما اللَّمِّي، فقريب مما مرَّ في الثالث. والفرق بينهما أنك إذا جعلت الموجبة الكلية صغرى، احتمال كون الأصغر أعم من الأوسط وأن يكون الأكبر أيضاً داخلاً فيه، فلا جرم إنه وجب سلب الأكبر عن بعض الأصغر لا عن كُله، كما في قولك «كل إنسان حيوان» و«لا شيء من الفرس بإنسان».^١ أمّا إذا جعلتها كبرى كان الأوسط مساوياً للأكبر وإذا دلت الصغرى على كون الأوسط منافياً لكل الأصغر، كان الأكبر المساوي للأوسط وجب أن يكون بكلّيته^٢ منافياً للأصغر.

«هـ»^٣ [الضرب الخامس]، «بعض ب ج ولا شيء من آ ب، فليس كل ج آ».

بيانه بالوجوه المذكورة.

فهذا تمام الكلام في الأقيسة البسيطة من المطلقات^٤ في الأشكال الأربعة. وقد عرفت ما قرّرناه من قبل، أن العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية الكلية الآ في الضروريات، فيكون تكلف الكلام في هذه المطلقات غير منتفع به في العلوم أصلاً. وأمّا الكلام في سائر الموجهات البسيطة فمندرج في القسم الذي يأتي بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

(٢) آك، دا: كليته.

(١) مل: إنسان.

(٤) دا: المطلق.

(٣) دا: هـ.

القسم الثاني

في المختلطات في الأشكال الأربعة



أما المختلطات في الشكل الأول

فقد عرفت أنَّ القضايا خمسة عشر نوعاً، لكنّا لم نُفرّد الممكن الأخص والاستقبالي بالاعتبار، لأنّ من عرف أحكام الممكن العام والخاص في الأشكال الأربعة سهل عليه اعتبار أحكامهما، إلّا في أمور نادرة لا بدّ من تحديد الاعتبار فيها.^١ واعتبرنا حال البواقي على أن نجعل كل واحدة من الثلاث عشرة، صغرى ونجعل كل واحدة منها كبرى وهي قسط (١٦٩)^٢ نوعاً. واعلم أنّ من هذه القرائن^٣ ما^٤ لا ينعقد منها قياس صادق المقدمات

(٢) آك، دا، مج، مل: - (١٦٩) / مل (نسخه بيل: ١٦٩).

(١) مل: فيه.

(٣) دا: القرآن.

(٣) دا: هذا.

(٥) مج: - ما.

ومنها ما ينعقد. وهناك^١ قد يكون النتيجة تابعة للكبرى، وقد يكون تابعة للصغرى، وقد يكون مخالفة لهما جميعا. وقبل الخوض في التعديد لابد من تقديم مقدمات ثلاث:

[القياس الذي صفراه ممكنة]

ف«آ» [المقدمة الأولى]، إذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى^٢ إما أن تكون ضرورية، أو دائمة، أو لازورية^٣ ولادائمة، أو محتملة لكل. أما القسم الأول، فالنتيجة ضرورية، لأن الكبرى دلت على أن كل ما ثبت له الأوسط، كيف كان، ثبت له الأكبر بالضرورة في جميع أوقات وجوده قبل حصول الأوسط وبعده؛ والصغرى دلت على إمكان ثبوت الأوسط للأصغر، فبتقدير وقوع ذلك الممكن يكون ثبوت الأكبر للأصغر ضروريا. وكل ما ثبت كونه ضروريا عند فرض وقوع شيء ممكن الوقوع كان ضروريا، سواء وقع ذلك الممكن أو لم يقع. لأن^٤ من المستحيل أن يصير ضروريا عند وقوع ذلك الممكن، مع أنه قبل ذلك^٥ كان ضروريا.

و بالخلف؛ وليكن القياس «كل ج ب بالإمكان وكل ب آ بالضرورة» فنقول: «إن لم يكن بالضرورة كل ج آ» صدق نقيضه وهو «إما بالضرورة ليس بعض ج آ»، أو «بالإمكان الخاص كذلك»، فإن كان الأول وضممنا إليه الكبرى،

(٢) دا: والكبرى.

(١) آك، مل: هنالك.

(٤) آك، دا، مل: لأنه.

(٣) دا: لازورية أو دائمة.

(٥) آك، مع، مل: + ما.

هكذا «بالضرورة ليس بعض ج آ» و«بالضرورة كل ب آ»، «فبالضرورة بعض ج ليس ب» و^١ «كان كلّه^٢ بالإمكان». هذا خلف. وإن كان الثاني وضممنا إليه الصغرى هكذا «بالإمكان كل ج ب» و«بالإمكان ليس بعض ج آ»، «فبالإمكان ليس بعض ب آ»،^٣ وكان^٤ كلّه بالضرورة.^٥ هذا خلف.

لا يقال: هذا باطل بقولنا «بالإمكان كل نطفة إنسان»، و«بالضرورة كل إنسان حيوان» ولا يلزم «بالضرورة كل نطفة حيوان». لأننا نقول: قد بيّنا أن الكبرى ليست ضرورية مطلقة، بل مشروطة.

وأما القسم الثاني وهو أن يكون الكبرى دائمة، فالنتيجة لامحالة دائمة، بعين هذه الحجة.

وأما القسم الثالث وهو أن لا يكون ضرورية ولادائمة، فالنتيجة ممكنة خاصة، سواء كانت الكبرى ممكنة خاصة، أو وجودية لاضرورية، أو وجودية لا دائمة، أو وقتية، أو منتشرة. لأن الكبرى دلت على أن كل ما ثبت له الأوسط كيف كان، ثبت له^٦ الأكبر بالجهة المعتمدة في الكبرى. والصغرى دلت على إمكان ثبوت الأوسط للأصغر. فإن وقع ذلك الممكن كان الأكبر ثابتاً للأصغر على تلك الجهة. وإن لم يثبت احتمال أن لا يثبت الأكبر للأصغر لأجل أن ثبوته له متوقف على ثبوت الأوسط له. فلما لم يثبت الأوسط له لم يثبت الأكبر أيضاً له،

(٢) مع: + ب.

(١) مع: - و.

(٣) دأ: بإمكان.

(٢) دأ: بإمكان.

(٤) مل: + و.

(٥) دأ: فكان.

(٦) دأ: - له.

ويحتمل أن يثبت لعدم ذلك التوقف، و القدر المشترك هو الإمكان الخاص.
وبالخلف إن كذب «بالإمكان الخاص كل ج آ» صدق نقيضه. ويلزمه «إما
بالضرورة بعض ج آ»، أو «بالضرورة ليس بعض ج آ»، لكنهما باطلان لوجهين:
فـ«آ»، إذا فرضنا الصغرى الممكنة موجودة، كان ذلك فرضاً لا يلزم منه محال. و
بهذا التقدير يكون النتيجة خالية عن الضرورة. وإذا كان كذلك استحال كونها
ضرورية لما بيننا أن ما لا يكون ضرورياً في وقت استحال صيرورته^١ ضرورياً
في شيء من الأوقات.

«ب»: لو فرضنا الحق ضرورة السلب في البعض^٢ فلنجعلها كبرى
ونضمها^٣ إلى الصغرى الممكنة التي فرضناها وجودية، هكذا «بالوجود كل ج
ب» و «بالضرورة^٤ ليس كل ج آ»، ينتج من الثالث على ما ستعلم «بالضرورة
ليس كل ب آ»، وكان^٥ حقا «إن كل ب آ لا بالضرورة». هذا خلف. وإن جعلناها
صغرى وضممنها إلى كبرى القياس، هكذا «بالضرورة ليس كل ج آ» و
«بالوجود كل ب آ» ينتج من الثاني «بالضرورة ليس كل ج ب» على ما ستعلم و
كان «كل ج ب بالإمكان». هذا خلف.

(١) د: ضرورة.

(٢) مل (هامش): + نجعل كلاً منهما كبرى للصغرى الممكنة المفروضة وجودية فينتج عن الثالث

ضرورية تخالف الكبرى؛ أو صغرى لكبرى القياس فينتج عن الثاني ضرورة تكذب

(٣) د: يضمها.

الصغرى.

(٥) مع: لكان.

(٤) د: بالضرورة.

(٦) مل: إن كان.

وأما إذا فرضنا الحق ضرورة الإيجاب فلنجعلها كبرى ونضم^١ إليها الصغرى^٢ الممكنة التي فرضناها موجودة، هكذا: «كل ج ب» و«بالضرورة بعض ج آ» ينتج من الثالث «بعض ب آ بالضرورة»، و كان كله بالوجود. هذا خلف. ولنجعلها صغرى ونضم إليها الكبرى الوجودية، هكذا: «بالضرورة بعض ج آ» و«بالوجود كل ب آ» ينتج «بالضرورة ليس كل ج ب» على ما ستعلم. هذا خلف. ويجب أن تعلم أن هذا البيان الخلفي لا يفيد أن النتيجة لا يجب كونها تابعة للكبرى.

وأما القسم الرابع، وهو ما إذا كانت الكبرى محتملة للضرورة واللاضرورة - وهي في أربع قضايا: الممكنة العامة والمطلقة العامة والعرفية العامة والمشروطة العامة - كانت النتيجة في الكل ممكنة عامة. لأن المحتمل للضرورة إن صدقت في نفسها ضرورية كانت النتيجة ضرورية. وإلا كانت ممكنة خاصة، والقدر^٣ المشترك هو الإمكان العام.

مركز تحقيقات فلسفية إسلامية

[القياس الذي كبراه عرفية أو مشروطة خاصة وصغراه دائم أو لادائمه أو محتملة لهما]

«ب» [المقدمة الثانية]، الكبرى العرفية الخاصة والمشروطة الخاصة، إما أن يكون صغرياتها^٤ لادائمه، أو دائمة، أو محتملة لهما.

القسم الأول، القياس منعقد منه، لأن الأكبر دائم بدوام وصف الأوسط لا بدوام وجوده. والأوسط دائم بدوام وصف الأصغر لا بدوام وجوده. فوجب

(١) دأ، مل: نضم.

(٢) مل: صغرى.

(٣) مل: - القدر.

(٤) دأ: صغرياتها.

أن يكون الأكبر دائماً بدوام وصف الأصغر، لا بدوام وجوده.

القسم الثاني، القياس الصادق المقدمات لا ينعقد منه، لأنك إذا شرطت في الكبرى دوام الأكبر بدوام وصف الأوسط، كما في العرفية الخاصة أو دوام ضرورة الأكبر بدوام وصف الأوسط، كما في المشروطة الخاصة، ثم حكمت في الصغرى بأن الأصغر موصوف بالأوسط دائماً فيلزم من دوام الأوسط للأصغر دوام الأكبر له؛ لكن ذلك باطل. لأننا حكمنا في الكبرى أنه لا شيء من الموصوفات بالأوسط موصوف^١ بالأكبر دائماً. فثبت أن بين المقدمتين معاندة.

لا يقال هاهنا^٢ شكّان: ف«أ» [الشك الأول]، إذا أخذنا موضوع هذه الكبرى لامطلقاً، بل بشرط اللادوام اندفعت المعاندة، مثل أن تقول «وكل موصوف بالأوسط دائماً فهو موصوف بالأكبر دائماً»، لأنه من المحتمل أن يكون الموصوف بالأوسط على قسمين: منه ما اتصافه به^٣ دائم وهو الأصغر، ومنه ما ليس كذلك كالموصوفات بالأكبر.

«ب» [الشك الثاني]، أنكم حكمت بأن الصغرى إذا كانت دائمة والكبرى لادائمة لم ينعقد القياس، ولو كان بالعكس منه ينعقد، فما الفرق؟

لأننا نجيب عن الأول: بأننا إذا فعلنا^٤ ذلك لم يتحد الأوسط^٥ فلا يحصل منهما قياس، بل يكونان قضيتين لاتعلّق لإحداهما بالأخرى. وعن الثاني: أن

(١) آك، دا، مل: بموصوف.

(٢) آك، دا، مل: هنا.

(٣) مل: - به.

(٤) مج: قلنا.

(٥) آك، دا، مل: الأوسط.

الفرق أنالو^١ جعلنا هذه العرفية كبرى دخلت^٢ الصغرى فيها، فكان شرط لدوام المحمول مع شرط دوامه بدوام وصف الموضوع منافيا كون الصغرى دائمة. وإننا لما جعلنا الدائمة كبرى لم يكن معناها إلا أن كل ما ثبت له الأوسط - بأي طريق كان، دائما أو غير دائم - فالأكبر دائم الثبوت له، فلاجرم لم يكن بينها وبين العرفية الخاصة منافاة.

القسم^٣ الثالث، وهو ما إذا كانت الصغرى محتملة للدائم واللدائم، وذلك في قضايا ست^٥: الممكنة العامة، والمطلقة العامة، والممكنة الخاصة، والعرفية العامة، والمشروطة العامة، والوجودية اللاضروورية. والأغلب على الظن أن القياس لاينعقد، لأن الصغرى في نفسها لا بد وأن يكون إما دائمة،^٤ أو غير دائمة، وبتقدير الدوام^٧ لاينعقد القياس الصائب المقدمات، بل إنما ينعقد إذا كانت لدائمة. وإذا كان كذلك لم يصح الجزم بالانعقاد مع هذه القضايا المحتملة للدوام المنافي لصدق هذه الكبرى.

لكن لقاتل أن يقول: فهذا يقتضي أن لاينعقد القياس من المطلقتين العامتين، لاحتمال أن يكون الصغرى في نفسها دائمة والكبرى لدائمة. فلو التزمنا^٨ ذلك لَسَقَطَ أكثر قرائن هذا الباب، وإن لم يمنع هذا الاحتمال من

(٢) آك، دا، مل: دخل.

(١) آك، مل: لئما / دا: بما.

(٣) دا: - إذا.

(٢) آك: والقسم.

(٤) مل: داية.

(٥) دا: ستة.

(٨) مل: ألزمتنا.

(٧) دا: الدائمة.

الانعقاد فكذا فيما ذكرتموه. وبالجمله،^١ فنحن في هذا الموضع من المتوقفين.^٢

[القياس الذي صغراه فعلية أو أخص منها وكبراه لايعتبر فيها دوام وصف الموضوع]
 «ج» [المقدمة الثالثة]، الأصغر متى كان داخلا بالفعل تحت الأوسط - و
 ذلك فيما عدا الممكنتين وهو في أحد عشر نوعا - وكانت الكبرى قضية لايعتبر
 فيها دوام المحمول بدوام وصف الموضوع، وهو ما عدا العرفيتين و
 المشروطتين وهو تسعة أنواع، كانت النتيجة تابعة للكبرى وذلك مائة أضرب
 إلا واحدة، لأنَّ معني^٣ الكبرى في جميعها أنَّ كل ما ثبت^٤ له الأوسط كيف كان،
 ثبت له الأكبر، إمَّا من غير بيان جهة لذلك الثبوت إن كانت مطلقة، أو مع جهة
 خاصة إن كانت موجهة، لكنَّ الصغريات الإحدى عشرة^٥ كلَّها دلَّت على ثبوت
 الأوسط للأصغر، إمَّا مطلقا، وإمَّا مع جهة خاصة؛ ومتى صدق الثبوت المكيف
 صدق^٦ أصل الثبوت لامحالة. فيلزم حينئذ ثبوت الأكبر للأصغر على الوجه
 المعترف في الكبرى، فيكون النتيجة^٧ تابعة للكبرى.
 وإذا عرفت هذه المقدمات فلنرجع^٨ إلى التعديد^٩ على الوجه المذكور:

(١) دا، مل: - بالجمله.

(٢) دا: من المتوقفين / مع: بين التوقيين / مل: من المتوافقين.

(٣) مل: المعني. (٤) آك، دا، مل: يثبت.

(٥) آك: الأحد عشرة / دا: الإحدى عشر. (٦) دا: - صدق.

(٧) مل: + حينئذ. (٨) مل: فليرجع.

(٩) مل: التعديل.

[قرائن المختلطات المنتجة في الشكل الأول]

[قرائنها مع الصغرى المطلقة العامة]

فـ «آ»^١ [١] الصغرى،^٢ المطلقة^٣ العامة: [١-١] مع الكبرى المطلقة العامة، فلاشك في النتيجة مع الإشكال المذكور^٤.

[٢-١] ومع الضرورية، فالنتيجة كالكبرى، للاندراج المذكور. وخالف شامسطيوس، أرسطو فيه وزعم أنها كالصغرى، لأننا نقول «بالإطلاق»^٥ زيد متحرك» و«بالضرورة كل متحرك متغير» ولا يلزم أن يقال «بالضرورة زيد متغير». وجوابه أن هذه الكبرى ضرورية مشروطة لامطلقاً وكلامنا في المطلقة.

وأما [٣-١ إلى ٩-١] مع الدائمة، والوجودية اللاضرورية، واللادائمة، و



مركز تحقيقات كميتر علوم إسلامي

(١) آك، دا، -فا / مل: آ.

(٢) مل (هامش): + الضرورية مع المشروطة ضرورية، والعرفية دائمة. اللاحقة مع العامتين كهي، اللاضرورية معهما مطلقة، وكذا اللاحقة معهما ومع الخاصتين كنفسها، الوقتيتان معهما مطلقة، ومع خاصتيهما للاحقة، الممكنتين مع الضروريتين والدائم كهما، ومع اللاضروريات ممكنة خاصة، ومع محتعات الضرورة ممكنة عامة. العرفية العامة مع المشروطة العامة كالصغرى، والمشروطتين مع الكل كالكبرى. العرفية الخاصة مع المشروطة العامة عرفي عام، ومع خاصتيها خاصة، ومع المشروطة الخاصة لضرورية.

(٣) مل (هامش): + المطلقة مع العامتين، مطلقة ومع الخاصتين فيه التوقف.

(٤) مع: المذكورة. (٥) مل: الإطلاق.

(٦) آك، دا، مل: -لامطلقاً.

الوقتية، والمنتشرة، والممكنة العامة، والخاصة، فالنتيجة كالكبرى، للاندرج المذكور.

وأما [١٠-١] مع العرفية العامة، فالنتيجة كالصغرى. لأن معنى الكبرى أن كل ما ثبت له الأوسط - كيف كان - ثبت له الأكبر في كل زمان ثبوت الأوسط له، لكن الأصغر ثبت له الأوسط من غير بيان كيفية ذلك الثبوت. فثبت له الأكبر في كل زمان ثبوت الأوسط له. ثم يبقى احتمال أن يكون ثابتاً له دائماً^١ وأن^٢ يدوم بدوام وصف الأصغر، وأن لا يكون كذلك، والمشترك هو الإطلاق العام.

وأما [١١-١] مع المشروطة العامة، فالنتيجة كالصغرى. لأن الأكبر ضروري للأوسط والأوسط ثابت للأصغر فالأكبر^٣ ثابت للأصغر^٤. لكن من المحتمل أن لا يكون الأوسط ضرورياً لذات الأصغر، ولا لوصف كونه أصغر، مع أن الأكبر لا يثبت^٥ للأصغر^٥ إلا عند ثبوت الأوسط^٦. وحينئذ لا يكون الأكبر ضرورياً لذات الأصغر، ولا للوصف^٧ الذي صار به^٨ أصغر، ويحتمل أن يكون كذلك، والقدر المشترك هو الإطلاق العام.

[١٢-١ و ١٣-١] وأما مع الخاصتين، ففيه التوقف.

«ب»^٩ [٢]، الصغرى الضرورية^{١٠}: [١-٢ إلى ٩-٢] مع التسع، فالنتيجة

- | | |
|-------------------|--------------------------------|
| (١) مل: لأدائماً. | (٢) دا: أو. |
| (٣) دا: والأكبر. | (٤) مل: - فالأكبر ثابت للأصغر. |
| (٥) دا: لا ثبت. | (٦) مل: + له. |
| (٧) مع: لوصف. | (٨) آك، مل: به صار. |
| (٩) مل: - ب. | (١٠) مل: للضرورة. |

كالكبرى، للاندراج.

[١٠-٢] ومع العرفية العامة، فالنتيجة دائمة مخالفة للمقدماتين. لأنّ الأكبر دائم بدوام الأوسط الدائم بدوام ذات الأصغر، فيكون دائماً بدوامها. ولا يجب أن يكون ضرورية لاحتمال أن يكون دوام الأكبر بدوام وصف الأوسط^١ خالياً عن الضرورة، مع أنّ الأكبر لا يثبت للأصغر إلا عند حصول الأوسط له.

[١١-٢] ومع المشروطة العامة، فالنتيجة كالصغرى. لأنّ الأكبر ضروري لوصف الأوسط الضروري لذات الأصغر، فيكون أيضاً ضرورياً لذات^٢ الأصغر.

[١٢-٢ و ١٣-٢] وأمّا مع العرفية والمشروطة^٣ الخاصتين، فغير منعقد.

[قرائنها مع الصغرى الدائمة]

«ج» [٢]، الصغرى الدائمة: [١-٣ إلى ٩-٣] مع التسع، النتيجة كالكبرى.

[١٠-٣] ومع العرفية العامة، كالصغرى. لأنّ الأكبر دائم بدوام الأوسط، الدائم بدوام ذات الأصغر، من غير بيان أنّ ذلك الدوام بالضرورة أم لا. فيلزم أن يكون الأكبر دائماً بدوام ذات الأصغر من غير بيان أنّ ذلك الدوام^٤ بالضرورة أم لا.

[١١-٣] ومع المشروطة العامة، فالنتيجة^٥ كالصغرى. لأنّ الأكبر وإن كان ضرورياً للأوسط، لكنّه لا يدري^٦ أنّ الأوسط ضروري للأصغر؛ فيتقدير أن

(٢) مل: ضروري الذات.

(١) مل: الأصغر.

(٤) مل: أنّه (بجاء) «لأنّ ذلك الدوام».

(٣) آك، دا، مل: - العرفية والمشروطة.

(٦) مل: لا يدري.

(٥) آك، دا، مل: النتيجة.

لا يكون ضروريا له مع أنَّ الأكبر لا يثبت للأصغر إلا عند حصول الأوسط له، لم يكن الأكبر ضروريا للأصغر، ويحتمل أن لا يكون على الوجه المذكور حتى يكون ضروريا له، لكن على التقديرين فلا شك في دوام الأكبر بدوام ذات الأصغر.

[١٢-٣ و ١٣-٣] وأمّا مع العرفية والمشروطة^١ الخاصتين، فغير منعقد لما مرّ.

[قرائنها مع الصغرى الوجودية اللاضرورية]

«د»^٢ [٤] الصغرى الوجودية اللاضرورية: [١-٤ إلى ٩-٤] مع التسع، فالنتيجة كالكبيرة.

[١٠-٤] ومع العرفية العامة، فالنتيجة مطلقة عامة مخالفة للمقدمتين. لأنَّ الأكبر دائم بدوام وصف الأوسط، مع احتمال أن يكون ضروريا وأن لا يكون. والأوسط ثابت للأصغر مع شرط اللاضرورية، ومع احتمال الدوام واللدوام، فالمعلوم أنَّ الأكبر ثابت للأصغر حال حصول الأوسط له.^٣ ثم يحتمل أن يكون ضروريا له ابتداء، وأن يكون دائما إمّا^٤ بدوام الذات، أو بدوام الوصف الذي جعل معه أصغر، وأن لا يكون كذلك، والمشترك هو الإطلاق العام.

[١١-٤] ومع المشروطة العامة، فالنتيجة مطلقة عامة أيضاً مخالفة^٥

(١) آك، دا، مل: - العرفية والمشروطة. (٢) دا: - د.

(٣) دا: - له. (٤) مل: - إمّا.

(٥) دا: لمخالفة.

للمقدمتين.^١ لأنَّ الأكبر ضروري الثبوت في جميع زمان الأوسط، والأوسط^٢ ثابت للأصغر من غير بيان أنَّه كيف ثبت^٣ اللاضرورة فيثبت^٤ الأكبر في ذلك الوقت؛ ويبقى ساير الاحتمالات، والمشارك هو الإطلاق العام.

[١٢-٤ و ١٣-٤] ومع العرفية والمشروطة^٥ الخاصتين، ففيه التوقّف.

[قرائنها مع الصغرى الوجودية اللادائمة]

«هـ»^٦ [٥]، الصغرى الوجودية اللادائمة: [١-٥ إلى ٩-٥] مع التسع، النتيجة

كالكبرى. [١٠-٥ و ١١-٥] ومع العرفية و^٧ المشروطة العامتين، النتيجة مطلقة عامة، للعلة المذكورة في الوجودية اللاضروورية.

[١٢-٥] ومع العرفية الخاصة بالصغرى. لأنَّ معني الكبرى أنَّ كل ما ثبت

له الأوسط حصل له الأكبر في جميع زمان حصول الأوسط لادائماً، لكنَّ الأصغر موصوف بالأوسط في بعض الأزمنة، فهو موصوف بالأكبر في ذلك الزمان. ويمتنع أن يكون موصوفاً به دائماً وإلا كان بعض الموصوفات بالأوسط موصوفاً بالأكبر دائماً وقد اشترطنا في الكبرى أنَّه ليس كذلك. هذا خلف. ولا يجب أن يدوم بدوام وصف الأصغر لاحتمال أن لا يدوم الأوسط بدوام وصف الأصغر مع أنَّ الأكبر لا يحصل للأصغر^٨ إلا عند ثبوت الأوسط له^٩ وحينئذٍ لا يجب دوام^{١٠} الأكبر بدوام وصف الأصغر. فظهر أنَّ

(١) آك، دا، مل: - للمقدمتين.

(٢) دا: - والأوسط.

(٣) آك: يثبت.

(٤) مل: فثبت.

(٥) آك: + و.

(٦) دا: - هـ.

(٧) مل: - و.

(٨) مل: - للأصغر.

(٩) دا: - له.

(١٠) دا: + وصف.

المتيقّن^١ هاهنا^٢ ليس إلّا ثبوت الأكبر للأصغر بشرط اللادوام فقط.

[١٣-٥] وأمّا المشروطة الخاصة، فالنتيجة كالصغرى، لعين هذه العلة.

[قرائنها مع الصغرى الوقتية]

«و»^٣ [٦]، الصغرى الوقتية: [١٤ إلى ١٥] مع التسع، النتيجة كالكبرى.

[١٠-٦] ومع العرفية العامة، النتيجة مطلقة^٤ عامة مخالفة للمقدّماتين. لأنّ^٥

المعلوم ثبوت الأكبر للأصغر حال حصول الأوسط له. وفيما وراء ذلك فالأقسام بأسرها محتملة.

[١١-٦] وكذلك مع المشروطة العامة.

[١٢-٦] وأمّا مع العرفية الخاصة، فالنتيجة وجودية لادائمة مخالفة

للمقدّماتين. لأنّ المعلوم ثبوت الأكبر للأصغر حال حصول الأوسط مع شرط اللادوام من غير بيان أنّه يدوم بدوام وصف الأصغر أم لا. لأنّا^٦ وإن اعتبرنا ثبوت الأكبر في جميع زمان الأوسط، لكنّا لم^٧ نشترط ثبوت الأوسط في جميع زمان وصف الأصغر.

[١٣-٦] وكذا القول مع المشروطة الخاصة.

[قرائنها مع الصغرى المنتشرة]

«ن»^٨ [٧]، الصغرى المنتشرة: الكلام فيها كالكلام في الوقتية من غير تفاوت.

(٢) آك، دا، مل: هنا.

(١) دا: المتعين.

(٤) آك: المطلقة.

(٣) دا: - و.

(٦) دا: - لأنّا.

(٥) مل: + من.

(٨) دا: ن.

(٧) دا: - لم.

[قرائنها مع الصغرى الممكنة العامة]

ح [٨] الصغرى الممكنة العامة: هنا الأصغر غير داخل بالفعل تحت^١ الأوسط، فلا يظهر كيفية النتيجة إلا ببيان^٢ منفصل،^٣ فلنفصل ضروبها.
[٨-١] أمّا^٤ مع المطلقة العامة، فالنتيجة كالصغرى. لأنّ الكبرى إن صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية وإلا ممكنة خاصة. والمشارك هو^٥ الإمكان العام.

[٢-٨ و ٣-٨] وأمّا مع الضرورية^٦ والدائمة، فالنتيجة كالکبرى على ما مرّ.
[٨-٤ إلى ٧-٨] وأمّا مع الوجودية اللا ضرورية، واللدائمة، والوقتيّة، والمنتشرة، فالنتيجة في الكل ممكنة خاصة مخالفة للمقدمتين.
[٨-٨ و ٩-٨] وأمّا مع الممكنة العامة والخاصة، فلا شكّ في كون النتيجة كالکبرى. لكن فيه بحث،^٧ وهو أنّ الأصغر غير مندرج بالفعل تحت الأوسط، فالحكم الثابت^٨ للأوسط كيف يتعدّى إليه؟ فقل في تقريره: الأكبر لمّا كان ممكنا للأوسط الممكن للأصغر،^٩ كان ممكنا للأصغر،^{١٠} لأنّ إمكان الإمكان قريب عند الذهن بالحكم بكونه إمكانا.

ولقائل أن يقول: لانسلّم أنّ الممكن للممكن للشيء يجب أن يكون ممكنا

(٢) دا: الاثنتان.

(١) دا: بحسب.

(٣) آك: وأمّا.

(٢) مل: مفصل.

(٤) مع: الضرورة.

(٥) دا: - هو.

(٨) دا: الثالث.

(٧) آك، دا، مل: بحثاً.

(١٠) مل: للصغير.

(٩) مل: الأصغر.

للشيء. لأن حقيقة الأوسط مخالفة لحقيقة الأصغر، فلا يلزم من كون الأكبر ممكناً للأوسط كونه ممكناً للأصغر. ولأننا بينّا أنه ليس المراد من الكبرى الحكم بثبوت الأكبر للأوسط، بل ثبوت الأكبر^١ للموصوفات بالأوسط^٢. وإذا كان كذلك لم يلزم اندراج الأصغر تحت الأكبر^٣ لأن الأصغر لم يثبت له الأوسط.

فالواجب أن يقال في بيان هذه القرينة: إن^٤ الإمكان إمّا أن يجعل جهة الحمل، أو جزءاً من المحمول. فإن كان الأول، كان الأصغر موصوفاً بالفعل بالأوسط على ما عرفت^٥ وحينئذ يزول الشبهة.

وإن كان الثاني، فإن عنيّا بالكبرى أنّ كل ما يمكن أن يثبت له الأوسط فله الأكبر، على ما هو رأي الفارابي، زالت الشبهة. وإن عنيّا به أنّ كلّ ما ثبت^٦ له الأوسط بالفعل، على ما هو رأي الشيخ، فحينئذ نقول بالكبرى دلّت على أنّ كل ما ثبت له الأوسط فله إمكان الأكبر، لكنّ الصغرى دلّت على أنّ الأصغر يمكن ثبوت الأوسط له. فبتقدير وقوع هذا الممكن يلزم ثبوت إمكان الأكبر للأصغر. فهذا الفرض الممكن كشف عن كون الأصغر قابلاً في ذاته للأكبر. لأن حقيقة الشيء لا ينقلب من اللاحق إلى الذاتي إلى القبول. نعم، لا يلزم منه ثبوت الإمكان التام، لاحتمال أن يكون ثبوت الأكبر للأصغر مشروطاً بثبوت^٨ الأوسط

(١) آك: - للأوسط بل ثبوت الأكبر.

(٢) مل: فالأوسط.

(٣) آك، دا، مع (نسخه بدل): مل: الكبرى.

(٤) آك، دا، مل: - إن.

(٥) آك، دا، مل: عرفت.

(٦) آك: - يمكن أن.

(٧) دا: يثبت.

(٨) مل: - الإمكان التام... بثبوت.

للأصغر، فيكون ثبوته له قبل ثبوت الأوسط له محالاً.^١ فهذا ما نعتقده^٢ هاهنا.^٣
 [١٠-٨ و ١١-٨] وأمّا مع العرفية العامة والمشرّطة العامة، فالنتيجة
 كالصغرى. لأنّ الكبريات^٤ إن صدقت في أنفسها^٥ ضرورية، كانت^٦ النتيجة
 ضرورية؛ وإلا كانت ممكنة خاصة وأمّا^٧ المشترك هو^٨ الإمكان العام.
 [١٢-٨ و ١٣-٨] ومع العرفية والمشرّطة الخاصتين، ففيه التوقف.

[قرائنها مع الصغرى الممكنة الخاصة]

«ط» [٩]، الصغرى الممكنة الخاصة: [٩-١] مع المطلقة العامة، النتيجة
 ممكنة عامة مخالفة للمقدمتين لما عرفت.^٩
 [٢-٩ و ٣-٩] ومع الضرورية والدائمة، كالكبرى.
 [٤-٩ إلى ٧-٩] ومع الوجودية اللا ضرورية، واللدائمة، والوقتيّة،
 والمنتشرة، كالصغرى لما قرّر.
 [٨-٩ و ٩-٩] ومع الممكنة العامة والخاصة، كالكبرى.^{١٠}
 [١٠-٩] ومع العرفية العامة، النتيجة ممكنة عامة مخالفة للمقدمتين. لأنّ
 العرفية العامة إن صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية، وإلا ممكنة^{١١}

(١) مع: لامحالاً. (٢) دا: يعتقده.

(٣) آك، دا، مل: هنا. (٤) آك، مل: الكبرى / دا: الأكبر.

(٥) آك، دا، مل: نفسها. (٦) آك: كان.

(٧) آك، دا، مل: - أمّا. (٨) آك، دا، مل: - هو.

(٩) مع: عرفته. (١٠) دا، مع، مل: فكالكبرى.

(١١) آك: فمممكنة.

خاصة، و^١ المشترك هو^٢ الإمكان العام.

[١١-٩ إلى ١٣-٩] وكذا القول مع المشروطة العامة، ومع العرفية

والمشروطة الخاصتين، ففيه التوقف.

[قرائنها مع الصغرى العرفية العامة]

«ي» [١٠]، الصغرى العرفية العامة: [١٠-١ إلى ٩-١٠] مع التسع، النتيجة

كالكبرى.

[١٠-١٠] ومع العرفية العامة، فالأمر ظاهر.

[١١-١٠] ومع المشروطة العامة،^٣ النتيجة كالصغرى. لأنّ الأكبر

ضروري للأوسط الدائم بدوام وصف الأصغر، فيكون دائماً بدوام وصف

الأصغر؛ ولا يجب^٤ أن يكون ضرورياً له لاحتمال أن لا يكون الأوسط^٥ ضرورياً

للأصغر،^٦ مع أنّ الأكبر لا يثبت للأصغر إلا عند حصول الأوسط له. وإذا كان

كذلك^٧ لم يعلم^٨ من هذا القياس إلا دوام الأكبر بدوام وصف الأصغر.

[١٢-١٠ و ١٣-١٠] وأما مع العرفية والمشروطة الخاصتين،^٩ ففيه التوقف.^{١٠}

[قرائنها مع الصغرى المشروطة العامة]

«يا» [١١]، الصغرى المشروطة العامة: [١١-١ إلى ٩-١١] مع التسع،

(٢) آك، دا، مل: - هو.

(١) دا: + القدر.

(٤) مل: فلا يجب.

(٣) آك: - العامة.

(٦) آك، دا، مل: للأصغر ضرورياً.

(٥) مل: الأوسط.

(٨) آك: لم نعلم.

(٧) دا: بذلك.

(١٠) آك: فالتوقف / دا: فبالوقف.

(٩) مل: الخاصيتين.

النتيجة كالكبرى.

[١٠-١١] ومع العرفية العامة، كالكبرى أيضاً. لأنَّ الأكبر حاصل للأوسط الضروري لوصف الأصغر فيكون حاصلًا في جميع زمان وصف الأصغر، لكنَّ يحتمل أن لا يكون ضرورياً له كما أنَّه غير ضروري للأوسط، ويحتمل أن يكون، والقدر المشترك هو العرفي العام.

[١١-١١] ومع المشروطة العامة، فلاشكَّ في النتيجة. لأنَّ الأكبر ضروري للأوسط الضروري لوصف الأصغر.

[١١-١٢ و ١٣-١١] ومع العرفية والمشروطة الخاصتين،^١ ففيه التوقف.^٢

[قرائنها مع الصغرى العرفية الخاصة]

«يب» [١٢]، الصغرى العرفية الخاصة: [١٢-١ إلى ٩-١٢] مع التسع، النتيجة كالكبرى.

[١٠-١٢] ومع العرفية العامة، النتيجة كالكبرى أيضاً. لأنَّ الأكبر دائم بدوام الأوسط الدائم بدوام وصف الأصغر. فيلزم أن يكون الأكبر دائماً بدوام وصف الأصغر وهذا لا ينافي كون الأكبر دائماً^٣ بدوام ذاته. لأنَّ كون الأوسط غير دائم بدوام ذات الأصغر لا ينافي كون الأكبر دائماً بدوام ذاته. فالنتيجة إذاً عرفية عامة.

[١١/١٢] ومع المشروطة العامة، النتيجة عرفية عامة،^٤ لهذه العلة.

[١٢-١٢] ومع العرفية الخاصة، فالنتيجة ظاهرة.

(١) مل: الخاصيتين. (٢) آك، دا، مل: فالتوقف.

(٣) مع (نسخه بدل)، آك، دا، مل: دوامه. (٤) آك، دا، مل: العرفية العامة.

[١٢-١٣] ومع المشروطة الخاصة، فالنتيجة^١ وجودية لاضرورية مخالفة للمقدمتين. لأنَّ الأكبر ضروري للأوسط الدائم بدوام وصف الأصغر، فيكون دائماً بدوام وصف الأصغر. ثمَّ يحتمل أن لا يكون ضرورياً له لاحتمال أنَّ^٢ الأكبر وإن كان ضرورياً لوصف الأوسط، لكنَّ الأوسط لا يكون ضرورياً للأصغر، مع أنَّ الأكبر لا يثبت للأصغر إلاَّ^٣ حال ثبوت الأوسط له،^٤ ويحتمل أن يكون ضرورياً له ابتداءً.

ولا يجوز أن يكون الأكبر ضرورياً لذات الأصغر وإلاَّ كان بعض الموصوفات بالأوسط يثبت له الأكبر بالضرورة، لكننا شرطنا في الكبرى لادوام الضرورة لجميع الموصوفات بالأوسط، لكن يجوز أن يكون الأصغر موصوفاً بالأكبر اتصافاً دائماً من غير ضرورة.^٥ لأنَّ المعتبر في الكبرى شرط لادوام الضرورة وهذا لا يناقض الدوام الخالي عن الضرورة. فإذاً هذه النتيجة يحتمل أن يكون ثبوت محمولها لموضوعها دائماً أو^٦ غير دائم. ويجب أن لا يكون ضرورياً، والقضية التي هذا شأنها ليست إلاَّ الوجودية للاضرورية.

[قراءتها مع الصغرى المشروطة الخاصة]

«يج» [١٣]، الصغرى المشروطة الخاصة: [ج ١٣-١ إلى ٩-١٣] مع التسع،

(١) آك، دا، مل: النتيجة.

(٢) دا: + يكون.

(٣) مل: - إلا.

(٤) مل: - له.

(٥) مل: الضرورة.

(٦) مج: موضوعها لمحمولها.

(٧) مل: وفيه (بجاء «أو»).

النتيجة كالكبرى.

[١٠-١٣] ومع العرفية العامة، كالكبرى.^١ لأنّ الأكبر حاصل في جميع زمان حصول الأوسط اللازم لوصف الأصغر فيكون حاصلًا في كل زمان حصول وصف الأصغر. ثمّ يحتمل بعد ذلك أن يكون ضروريًا لذات الأصغر، وأن لا يكون. والمشارك^٢ هو العرفي العام.

[١١-١٣] ومع المشروطة العامة، فالنتيجة^٣ كالكبرى. لأنّ الأكبر ضروري^٤ للأوسط الضروري لوصف الأصغر. فيجب أن يكون ضروريًا لوصف الأصغر. ثمّ يحتمل أن يكون ضروريًا لذات الأصغر وأن لا يكون. و^٥ المشارك هو المشروطة العامة.

[١٢-١٣] وأمّا مع العرفية الخاصة، فالنتيجة^٦ كالكبرى.

[١٣-١٣] ومع المشروطة الخاصة، فالنتيجة ظاهرة.^٧ والله الموفق.^٨

المختلطات في الشكل الثاني

^٩ وقبل الخوض في التعديد لابدّ من تقديم^{١٠} مقدّمة. وهي أنّ هذا الشكل متى كانت^{١١} إحدى^{١٢} مقدمتيه ضرورية ثم حصل الشرطان الآخران - أعني

(١) مل: + أيضاً.

(٢) آك، دا، مل: فالمشارك.

(٣) آك، دا: النتيجة.

(٤) مل: ضروريًا.

(٥) مل: + القدر.

(٦) مل: فالمنتجة.

(٧) مج، دا: ظاهر.

(٨) آك، دا، مل: وبالله التوفيق.

(٩) مل: - و.

(١٠) آك، مل: - تقديم / دا: ذكر.

(١١) آك: كان.

(١٢) دا: - إحدى.

الاختلاف في الكيف وكلية الكبرى - كانت النتيجة ضرورية لامحالة. لأنَّ إحدى المقدمتين إذا كانت ضرورية فالأخرى إمّا أن تكون ضرورية، أو لا تكون، أو محتملة لهما.

فإن كان الأوّل، كان المحمول ثابتاً لأحد الطرفين بالضرورة^١ ومسلوباً عن الآخر بالضرورة^٢. فكانت^٣ بين الطرفين مباينة ضرورية.

وإن كان الثاني، فثبتت الضرورة^٤ ضروري. وسلبها^٥ عن غير الضروري ضروري. وإذا كان كذلك صحَّ أنَّ أحد الطرفين بالضرورة له ضرورة هذا المحمول. والطرف الآخر بالضرورة ليس له ضرورة هذا المحمول. فيرجع هذا النوع في التحقيق إلى الأوّل ويكون النتيجة ضرورية.

وإن كان الثالث، فمعلوم أنَّ الذي يحتمل الضرورة وعدمها لا يخلو في نفسه عن أن يكون ضرورياً، أو لا يكون. وإذا كانت النتيجة ضرورية على التقديرين معا كانت أيضاً ضرورية في هذا القسم.

ومن^٦ هذا التقرير يظهر أنَّ اختلاف المقدمتين في الكيف لا بدّ منه في الأوّل والثالث، وغير محتاج إليه في الثاني، لأنّه حاصل في الحقيقة، سواء صرّح به أو لم يصرّح. وإذا عرفت هذا التفصيل في الضروري^٧ فاعرف مثله في الدائم من غير فرق.

(٢) مل: لضرورة.

(١) آك: - بالضرورة.

(٣) آك، دا، مل: الضرورية.

(٢) آك، دا: وكان.

(٦) آك، مج، مل: عن.

(٥) آك، دا، مل: سلبه.

(٧) آك: - في الضروري.

[مذهب المتقدمين في انتاج الثاني إذا كانت السالبة وجودية لاضروورية]

ولقد كان من مذهب المتقدمين أنَّ السالبة إذا كانت وجودية خالية عن الضرورة^١ كانت النتيجة وجودية. مثاله^٢ «بالوجود^٣ لاشيء من ج ب» و«بالضرورة كل آ ب»، فالنتيجة «بالوجود لاشيء من ج آ». واحتجوا عليه بثلاثة أوجه: فـ «آ» [الوجه الأول] بعكس الصغرى السالبة وبجعلها كبرى، «كل آ ب» و«بالوجود لاشيء من ب ج»^٤ «فبالوجود لاشيء^٥ من آ ج». «فبالوجود لاشيء من ج آ».

«ب» [الوجه الثاني] الخلف، لو كانت النتيجة «بالضرورة لاشيء من ج آ» لكان عكسها وهو «بالضرورة لاشيء من آ ج» حقا. قلن جعلها^٦ كبرى ونجعل عكس كبرى القياس الأول صغرى هكذا: «بعض ب آ» و«بالضرورة لاشيء من آ ج»، «فبالضرورة ليس بعض ب ج». هذا خلف. لأنَّ الصغرى السالبة الوجودية تنعكس وجودية وكون السلب وجوديا في الكل ينافي كونه ضروريا في البعض^٧. ولم يلزم ذلك إلا من فرضنا النتيجة ضرورية، فهي إذا ليست بضرورية، بل وجودية.

«ج» [الوجه الثالث] تمسكوا بهذا المثال: «بالوجود لاشيء من الأبيض

(١) آك، دا، مل: الضرورية.

(٢) دا: مثال.

(٣) آك، دا: - بالوجود / مع (نسخه بدل) + هكذا بالضرورة.

(٤) آك: لاشيء.

(٥) دا: ج ب.

(٦) دا: التعيين.

(٧) آك، دا، مل: فنجعلها.

(٨) آك: ضرورية.

بحيوان» و«بالضرورة كل إنسان حيوان». فلو كانت النتيجة ضرورية لكان الحق «بالضرورة لاشيء من الأبيض بإنسان». وهو باطل.

[نقد مذهب المتقدمين]

والجواب عن الأول، أنَّ السالبة الوجودية لاتنعكس إلّا إذا كانت عرفية خاصة. وحينئذٍ لا يكون عكسها عرفيا خاصا، بل عرفيا عاما محتملا للضرورة^١ وهو مع الصغرى الضرورية ينتج الدائمة على ما^٢ مرّ. وإن سلّمنا كون عكسها عرفيا خاصا، لكنّا بيّنا أنَّ هذه العرفية لا يلتئم^٣ مع الصغرى الدائمة في الأول. وعن الثاني، أنَّ الخلف إنّما يلزم لو كان^٤ عكس السالبة العرفية الخاصة كنفسها، لكن ذلك باطل. ويمكن أن يجعل هذا دلالة على صحة قولنا هناك. وعن الثالث، أنَّ السالبة كاذبة، لأنّ بعض ما يقال له أبيض فهو بالضرورة حيوان.

مركز تحقيقات كميّة وعلوم إسلاميّة

[قرائن المختلطات المنتجة في الشكل الثاني]

إذا عرفت هذه المقدمة فنقول: القضايا الثلاث عشرة^٥ تنقسم إلى ما سواها الكلية منعكسة، وإلى ما لا يكون^٦ كذلك. والقسم الثاني سبعة أنواع من القضايا: الممكنة العامة والخاصة، والمطلقة العامة، والوجودية اللاضرورية،

(١) مل: بالضرورة.

(٢) مل: - ما.

(٣) دا: لا ينتج.

(٤) مع: + و.

(٥) مع: عشر.

(٦) دا: - يكون.

والوجودية اللادائمة، والوقتيّة، والمنتشرة. وقد عرفت أنّ القياس لا ينعقد منها في الشكل الثاني - لاسيما ولا مختلطاً^١ - بعضها مع بعض. لأنّ الاستدلال باختلاف^٢ العوارض الزائلة، أو بما يحتمل أن يكون كذلك^٣ على تباين المعروضات أو توافقها غير جائز.

والقسم الأوّل ستة أنواع من القضايا: الضروري، والدائم، والعرفيتان، و^٤ المشروطتان. والنظر فيها تقع على ثلاثة أوجه: أحدها، انعقاد القياس من بعضها مع بعض بسيطاً أو^٥ مختلطاً. وثانيها، الأقيسة التي تجعل^٦ فيها إحدى^٧ السبعة^٨ صفري وإحدى^٩ الستة^{١٠} كبرى. وثالثها، الأقيسة التي تكون بالعكس من ذلك. لكنك لما عرفت أنّ هذا الشكل متى كانت إحدى مقدمتيه ضرورية، أو دائمة وكانت المقدمة الأخرى، أيّة مقدمة كانت، كانت النتيجة ضرورية أو دائمة؛ لم يكن في تفصيل أقسامهما^{١١} فائدة. فسقط من الست^{١٢} اثنتان،^{١٣} وبقيت^{١٤} العرفيتان والمشرّوطتان.

مركز تحقيق التراث
بمكتبة جامعة القاهرة

(١) آك، دا، مل: مخلوطاً.

(٢) مل: اختلاف.

(٣) دا: بذلك.

(٤) مل: - و.

(٥) دا، مل: و.

(٦) دا: تحصل.

(٧) آك، دا، مل: أحد.

(٨) مع: السبع.

(٩) آك، دا، مل: أحد.

(١٠) مع: الست.

(١١) آك، دا: أقسامها.

(١٢) دا: الستة.

(١٣) دا، مل: اثنتان.

(١٤) آك، مع، مل: + أربع.

[١] النظر الأول في الأقيسة التي يجعل فيها إحدى^١ السبع^٢ صغرى وإحدى^٣ الأربع^٤ كبرى. فنقول^٥ الصغرى إن كانت ممكنة عامة، أو خاصة،^٦ كانت^٧ النتيجة ممكنة^٨ عامة.

وإن كانت إحدى الخمس الباقية - أعني المطلقة العامة،^٩ والوجودية اللاضورية، والوجودية اللادائمة، والوقئية، والمنتشرة - كانت النتيجة^{١٠} مطلقة عامة.

بيان الأول: أنَّ الكبريات الأربع إن كانت سالبة، فهي مشتركة في الدلالة على أنَّ الأوسط والأكبر لا يجتمعان. وإذا^{١١} دلَّت الصغرى الممكنة على جواز اتصاف الأصغر بالأوسط وجب^{١٢} الحكم بجواز خلقه عن الأكبر في تلك الحالة استدلالاً بإمكان المنافي على إمكان الانتفاء. ثم إنَّه من المحتمل أن يكون ذلك الانتفاء ضرورياً وأن لا يكون. والقدر المشترك هو الإمكان العام. وإن كانت موجبة، فهي مشتركة في الدلالة على أنَّ الأكبر لا يتفك عن الأوسط، فإذا حكمنا في الصغرى الممكنة بجواز خلق الأصغر عن الأوسط وجب أيضاً في تلك الحالة جواز^{١٣} خلقه عن الأكبر استدلالاً بجواز الخلق عن^{١٤}

- | | |
|----------------------|-----------------------------|
| (١) آك، دا، مل: أحد. | (٢) آك، دا، مل: السبعة. |
| (٣) آك، دا، مل: أحد. | (٤) آك، دا، مل: الأربعة. |
| (٥) مل: فيقول. | (٦) دا: + ممكنة. |
| (٧) دا: - كانت. | (٨) مع: - ممكنة. |
| (٩) مل: العامية. | (١٠) آك، دا، مل: - النتيجة. |
| (١١) مل: فإذا. | (١٢) مع: وجود. |
| (١٣) مع: بجواز. | (١٤) مل: - عن. |

اللازم على جواز^١ الخلق عن الملزوم. ثم احتمال كون^٢ الخلق واجبا أو غير واجب حاصل والمشارك هو^٣ الإمكان العام.

بيان الثاني^٤: أن الكبريات الأربع إن كانت سالبة فهي مشتركة في الدلالة على أن الأوسط والأكبر لا يجتمعان. والصغريات الخمس مشتركة في اقتضاء ثبوت الأوسط للأصغر فيلزم من الجزم باتصاف الأصغر بالأوسط المنافي للأكبر، خلوه عنه حينئذ استدلالا بحصول المنافي على حصول الانتفاء. ثم احتمال كون ذلك الانتفاء واجبا أو غير واجب^٥ قائم. والمشارك هو الإطلاق العام. وإن^٦ كانت موجبة فهي دالة على أن الأكبر لا يتفك عن الأوسط. والصغريات دالة على خلق الأصغر عن الأوسط، ففي^٧ تلك الحالة وجب خلوه عن الأكبر استدلالا بالخلق عن اللازم على الخلق عن الملزوم. ثم احتمال كون ذلك^٨ الخلق واجبا قائم. والمشارك هو الإطلاق العام.

[٢] النظر الثاني في الأقيسة التي يجعل فيها إحدى الأربع صغرى وإحدى السبع كبرى. فنقول: إن شيئا من ذلك غير منتج. أما إذا جعلنا الكبرى إحدى

(١) آك، مل: + خلق.

(٢) مل: + ذلك.

(٣) آك، دا، مل: - هو.

(٤) مل (هامش): + أن الأصغر إما متصف بثبوت الأوسط للكل وعن الأكبر وجوبا أو سلب الأوسط

بالفعل اللازم للأكبر، فتنافي الأكبر بالفعل منافاة محتملة الضرورة وغيرها، والمشارك

الإطلاق العام. النظر الثاني.

(٥) آك، دا، مل: - أو غير واجب.

(٦) دا، مل: - في.

(٧) دا، مل: - في.

(٨) آك، دا، مل: - ذلك.

الممكنتين،^١ فلأنها إن كانت سالبة دلّت^٢ على جواز خلق الأكبر عن الأوسط. والصغريات الأربع دالة على أن الأصغر لا يتفكّ عن الأوسط فيلزم من^٣ جواز خلق الأكبر عن الأوسط اللازم^٤ للأصغر، جواز خلقه عن الأصغر. لكنك تعلم أنه لا يلزم منه صحة خلق الأصغر عن الأكبر. فلا جرم لا يحصل النتيجة.

وإن كانت موجبة فهي تدلّ على جواز اتّصاف الأكبر بالأوسط، والصغريات دالة على أن الأصغر والأوسط لا يجتمعان فيلزم من صحة اتّصاف الأكبر بالأوسط المتنافي للأصغر صحة خلقه عن الأصغر، لكن لا يلزم من هذا صحة خلق الأصغر عن الأكبر البتة. فكان ذلك هو المطلوب لا غير، فلم يكن منتجاً.

ولأننا إذا فرضنا ذاتاً لها^٥ صفتان متنافيتان ولا يمكن عروض واحدة منهما إلا لتلك الذات. و يكون كل واحدة منهما ممكنة الزوال عنها.^٦ فإنه يصح أن يقال بالضرورة المشروطة أنه لا شيء^٧ مما يقال له إحدى الصفتين موصوف بالأخرى و كل تلك الذات ممكنة^٨ الاتصاف بتلك الأخرى. ثم لا يلزم أن يقال: فبالضرورة لا شيء مما يقال له إحدى الصفتين بتلك الذات، بل كله^٩ هي بالضرورة. فإذا ثبت ذلك في الضروريتين،^{١٠} ثبت أيضاً في العرفيتين،^{١١}

- | | |
|---------------------|-----------------------|
| (١) مل: الممكنتين. | (٢) مل: دالة. |
| (٣) مل: - من. | (٤) آكه: مل: باللازم. |
| (٥) مل: له. | (٦) مع: عنهما. |
| (٧) آكه: مل: ممكن. | (٨) آكه: مل: كل. |
| (٩) آكه: مل: وإنا. | (١٠) آكه: للضرورة. |
| (١١) مل: العرفيتين. | |

لاندراجهما فيهما، ومتى لم ينتج الأخص في كل حال لم ينتج الأعم أيضاً.^١
 أمّا إذا جعلنا الكبرى إحدى الخمس الباقية، فإن كانت سالبة كان معناها
 خلق الأكبر عن الأوسط. وهذا لا يقتضي خلق الأوسط عن الأكبر لما عرفت أنّ
 هذه المطلقات لا تنعكس فإذا لا يلزم من اتصاف الأصغر بالأوسط خلقه عن
 الأكبر البتة. وإن كانت موجبة، كان^٢ معناها اتصاف الأكبر بالأوسط. وهذا
 لا ينافي خلقه عنه. فإذا حكمنا في الصغريات بخلق الأصغر عن الأوسط، لم
 يمكن الاستدلال بذلك على خلقه عن الأكبر.

[٣] النظر الثالث في الأقيسة المنعقدة من هذه الأربع. ولنذكرها على

سبيل التعديد:

[قراننها مع الصغرى العرفية العامة]

فـ «أ»^٣ [١]، الصغرى العرفية العامة: فـ «أ»^٤ [١-١] مع الكبرى العرفية
 العامة، النتيجة عرفية عامة. لأنّ الأوسط دائم الثبوت بدوام وصف أحد
 الطرفين ودائم السلب بدوام وصف الطرف الآخر من غير بيان أنّ ذلك الدوام
 في السلب والإيجاب ضروري أم لا. وذلك يقتضي دوام المباينة بين وصف
 الأصغر ووصف الأكبر من غير بيان أنّ ذلك الدوام ضروري أم لا.

بـ «ب»^٥ [٢-١] ومع المشروطة العامة، النتيجة عرفية عامة. أمّا إن كانت
 الكبرى سالبة، فلأنّها بعد العكس يبقى كنفسها وقد عرفت أنّ هذا الاختلاط في

(١) دا: - ولأنّا إذا فرضنا... أيضاً.

(٢) دا: كانت.

(٣) آك: دا، مل: - فأ.

(٤) آك: - فأ.

(٥) آك: - ب.

(٦) دا: إذا.

الأول ينتج العرفية العامة. ولأنَّ^١ الكبرى تدلّ على استحالة اجتماع الأوسط والأكبر، لكنّ الصغرى تدلّ على أنَّ وصف الأصغر لا يتفك عن الأوسط من غير بيان أنَّ ذلك الانفكاك محال أم لا. وبتقدير حصول ذلك الانفكاك فلا ندري^٢ أنَّ^٣ اجتماع الأصغر والأكبر هل هو ممكن أم لا؟ فالمتيقن إذاً أنَّ الأصغر والأكبر لا يجتمعان. فأما استحالة اجتماعهما فغير معلوم،^٤ فلا جرم كانت النتيجة عرفية عامة.

وأما إن كانت^٥ موجبة، فلنجعل السالبة العرفية كبرى، فيحصل النتيجة سالبة عرفية عامة، ويبقى بعد^٦ العكس كذلك. ولأنَّ الكبرى دلّت على استحالة خلق الأكبر عن الأوسط، والصغرى دلّت على خلق الأصغر عن الأوسط من غير بيان أنَّ ذلك الخلو واجب أم لا، فيلزم منه^٧ الجزم بخلق الأصغر عن الأكبر^٨ من غير بيان أنَّ ذلك واجب أم لا.

«ج» [٢-١]، و^٩ مع العرفية الخاصة، النتيجة عرفية عامة. أما إن^{١١} كانت الكبرى سالبة فلأنّها تنعكس عرفية عامة والنتيجة تابعة لها. ولأنّها تدلّ على أنَّ وصف الأكبر والأوسط لا يجتمعان فحين حصول الأوسط للأصغر وجب أن

(١) آك، دا: أن.

(٢) مل: فلا يدري.

(٣) آك: - أن.

(٤) آك: معلومة.

(٥) مل: كان.

(٦) آك: + ذلك.

(٧) دا: - منه.

(٨) مل: - من غير بيان... الأكبر.

(٩) آك: - ج.

(١٠) مل: - و.

(١١) مع: إذا.

لا يحصل الأكبر وهذا لا يمنع دوام هذا السلب. لأنّ لادوام سلب الأوسط عن الأكبر لا ينافي دوام سلب الأكبر عن الأصغر. وإن كانت موجبة، فكذلك بالبيان الذي قبله.

«د»^١ [٤-١]، ومع المشروطة الخاصة، النتيجة عرفية عامة. والبيان مأمّر بعينه.^٢

[قرائنها مع الصغرى المشروطة العامة]

«ب»^٣ [٢]، الصغرى المشروطة العامة: فأ [١-٢] مع الكبرى العرفية

العامة، النتيجة عرفية عامة، والعلة ظاهرة مما مرّ.

«ب» [٢-٢]، و^٤ مع المشروطة العامة، النتيجة مشروطة عامة. لأنّه لما كان

الأوسط ثابتاً بالضرورة لوصف أحد الطرفين ومسلوباً بالضرورة عن وصف

الطرف^٥ الآخر، فبالضرورة بين^٦ الوصفين مباينة. فبالضرورة لاشيء من

الأصغر بأكبر^٧ مادام الوصف الذي جعل معه أصغر.

«ج» [٢-٣]، و^٨ مع العرفية الخاصة، النتيجة عرفية عامة. أمّا إن كانت

سالبة، فلأنّها تنعكس عرفية عامة والنتيجة تابعة لها. ولأنّها تدلّ على أنّ الأكبر

والأوسط لا يجتمعان. ثم إنّه وإن كان سلب الأوسط عن الأكبر بشرط اللادوام،

لكن لا يلزم منه أن يكون سلب الأكبر عن الأوسط بهذا^٩ الشرط، لكنّ الأصغر

(١) آكد: د.

(٢) د: معينه.

(٣) آكه، د، مل: ب.

(٤) مل: و.

(٥) مل: الطرفين.

(٦) د: من.

(٧) آكد: بأكثر.

(٨) آكه، د، مل: و.

(٩) د: هذا.

يستحيل خلّوّد عن الأوسط، فوجب أن لا يتّصف بالأكبر البتّة من غير بيان أن ذلك واجب أم لا. وإن كانت موجبة، فالأمر كذلك بالطريق المذكور.

«د» [٢-٤]، و^١ مع المشروطة الخاصة، النتيجة عرفية عامة،^٢ بالبيان الذي

مرّ.

[قرائنها مع الصغرى العرفية الخاصة]

«ج»^٣ [٢]، الصغرى^٤ العرفية الخاصة: ف«أ» [١-٣] مع العرفية العامة،

النتيجة عرفية عامة، والعلة ظاهرة.

«ب» [٢-٣] و^٥ مع المشروطة العامة، النتيجة عرفية عامة. أمّا إن كانت

سالبة، فلأنّ هذه الكبرى يبقى بعد العكس كنفسها، وقد ذكرنا في الشكل الأوّل لميّة كون هذا الاختلاط منتجا لهذه النتيجة. وإن كانت موجبة، فكذلك.

«ج» [٢-٣]، ومع العرفية الخاصة، النتيجة عرفية عامة. إن كانت سالبة،^٦

فبالعكس. ولأنّ سلب الأوسط عن الأكبر وإن كان بشرط اللادوام لكن يحتمل أن يكون سلب الأكبر عن الأوسط دائماً، فحال حصول الأوسط للأصغر يجب أن لا يحصل له الأكبر. ثم هذا لا ينافي دوام السلب. لأنّ لادوام سلب الأوسط عن الأصغر لا ينافي لا^٧ دوام سلب الأكبر عنه. فالنتيجة عرفية عامة. وإن كانت موجبة، فكذلك بالطريق الذي مرّ.

(٢) مع (هامش): + صوابه مشروطة عامة

(١) آك، دا، مل: - و.

(٤) دا: من الصغرى.

(٣) آك، دا، مل: - ج.

(٦) مل: + عامة.

(٥) آك، دا، مل: - و.

(٧) دا: - لا.

«د»^١ [٢-٣]، ومع المشروطة الخاصة، النتيجة عرفية عامة، بالبيانين المذكورين.

[قرائنها مع الصغرى المشروطة الخاصة]

«د»^٢ [٤] الصغرى المشروطة الخاصة: ف«أ» [١-٤] مع العرفية العامة، النتيجة عرفية عامة والعلة ظاهرة.

«ب» [٢-٤]، و^٢ مع المشروطة العامة، النتيجة مشروطة عامة للعكس. ولأنّ الكبرى تدلّ على استحالة اجتماع الأكبر والأوسط. والصغرى تدلّ على استحالة خلق وصف الأصغر عن الأوسط، ففي تلك الحالة يستحيل اتّصاف الأصغر بالأكبر. ثم لا دوام ضرورة سلب الأوسط عن الأصغر. لا ينافي دوام ضرورة سلب الأكبر عنه، فيجب أن يكون النتيجة محتملة الحالتين^٢ وهي المشروطة العامة.

«ج» [٣-٤] و^٥ مع العرفية الخاصة، النتيجة عرفية عامة، بالعكس. ولأنّ الكبرى إن كانت سالبة فهي تدلّ على أن الأكبر والأوسط لا يجتمعان من غير بيان أنّ ذلك الخلق واجب أم لا، لكن وصف الأصغر يجب اتصافه بالأوسط فوجب القطع بخلوّه عن الأكبر من غير بيان أنّ ذلك الخلق واجب أم لا. ثم ليس هاهنا^٧ ما ينافي دوام هذا الخلق فيكون النتيجة عرفية عامة.

(٢) آك، دا، مل: - د.

(١) دا: ج.

(٣) آك، دا، مل: للحالتين.

(٣) آك، دا، مل: - و.

(٦) مل: - الخلو.

(٥) آك، دا، مل: - و.

(٧) آك، دا، مل: هنا.

وإن كانت موجبة، جعلنا الصغرى كبرى، فنتنتج عرفية عامة فتنعكس كنفسها. ولأنّ الأكبر لا ينفك عن الأوسط، لكن وصف الأصغر يستحيل اتّصافه بالأوسط فيجب القطع بخلوه عن الأكبر من غير بيان أنّه واجب أم لا.^١ وليس هاهنا^٢ ما يتنافي دوام هذا السلب فيكون النتيجة ما ذكرناه.

«د» [٤-٤]، و^٣ مع المشروطة الخاصة، النتيجة مشروطة عامة. بيانه أنّ الأوسط ضروري الثبوت لو وصف أحد الطرفين وضروري السلب عن وصف الطرف الآخر، فبالضرورة بين الموضوعين مباينة. ثم قد عرفت أنّ اشتراط^٤ اللادوام من أحد الجانبين لا يوجب اشتراطه من الجانب الآخر وذلك يوجب^٥ ما قلنا.^٦

فالحاصل أنّ ثلاثاً من هذه النتائج مشروطة عامة،^٧ والبواقي عرفية عامة. والله الموفق.^٨



مكتبة تكملة علوم اسلامی

المختلطات في الشكل الثالث

جهة النتيجة هاهنا^٩ كهي في الأول من غير فرق وذلك يتبيّن^{١٠} في واحدٍ العكس بالعكس؛ وأمّا في ذي العكسين وما لا يقبل العكس فبالافتراض. ولمّا

(١) مل: - لا. (٢) آك، دا، مل: هنا.

(٣) آك، دا، مل: - و. (٤) مع: شرط.

(٥) مل: يوجب. (٦) آك، مل: قلناه.

(٧) دا: عليه. (٨) آك، دا، مل: وبالله التوفيق.

(٩) آك، دا، مل: هنا. (١٠) آك: يبين.

كان الأمر كذلك لم يكن في الأطناب فائدة. والاختبار يبين^١ صحة ما ذكرناه. والله موفق.^٢

المختلطات في الشكل الرابع

لما كان الكلام في هذا الشكل قليل النفع جداً قنعنا ببعض ما فيه من الاختلاطات. وقبله فلنتكلم فيما ينعقد فيه من الضروريات البسيطة والممكنات البسيطة.

[١] الضروريات

فالضرب الأول والثاني، ينتجان ممكنة عامة. لأن الأصغر الضروري للأوسط ربما لم يكن الأوسط ولا شيء من موضوعاته^٣ التي منها الأكبر ضرورياً له، ويجوز أن يكون، فلا جرم كان الواجب ما يعمّ الاحتمالين وهو الإمكان العام.^٤

وأما الثلاثة الباقية، فنتائجها ضرورية، لأننا نبين الثالث^٥ إمّا بجعل الكبرى صغرى فينتج سالبة ضرورية وبعد العكس يبقى كذلك. وإما من الثاني بعكس الصغرى فيكون القياس^٦ من صغرى ممكنة عامة وكبرى ضرورية في^٧

(١) دا: هي. (٢) آك، دا، مل: - والله موفق.

(٣) مج: موضوعاتها. (٤) دا: العامة.

(٥) دا: - الثالث.

(٦) مج (هامش): + الصواب، القياس من مقدمتين ضروريتين. توضيح مطلب را به تعليقات

مراجعہ کنید. (٧) آك: - في.

الثاني فيكون النتيجة ضرورية. وأمّا الرابع والخامس فإنّنا نبيّن النتيجة فيهما إمّا من الثاني فيعكس^١ الصغرى وذلك ينتج الضرورية. وإمّا^٢ من الثالث بعكس الكبرى التي هي سالبة ضرورية حافظة للجهة بعكس والعكس والنتيجة فيه تابعة لها.

[٢] الممكنات

الثلاثة الأخيرة عقيمة. لأنّ السوالب الممكنة لاتنعكس. والأوّلان ينتجان ممكنة عامة، كيف كان إمكانهما. إمّا^٣ فإنّ بيانهما بالردّ الى الأوّل، ثمّ عكس النتيجة والموجبة الممكنة كيف كانت تنعكس ممكنة عامة. أو بالردّ الى الثاني^٤ بعكس الكبرى وهي تنعكس ممكنة عامة.



[٣] اختلاط المطلق والضروري

ولنجعل الكبرى ضرورية. إمّا الضربان المنتجان للموجبة الجزئية، فالنتيجة فيهما^٥ ممكنة عامة. لأنّ الصغرى دلت على أنّ الأصغر ثابت لكل الأوسط والكبرى دلت على أنّ الأوسط ضروري الثبوت لكل الأكبر أو لبعضه، فيلزم أن يكون الأصغر ثابتاً لكل الأكبر أو لبعضه.^٦ وذلك يقتضي أن يكون الأكبر ممكن الثبوت إمكاناً عاماً^٧ لبعض الأصغر، فبالإمكان العام بعض الأصغر أكبر.

(٢) آكه، دا، مل: - إمّا.

(١) آكه، دا، مل: بعكس.

(٣) دا: الثالث.

(٢) دا: إمكانها.

(٤) مل: - فيلزم - لبعضه.

(٥) مع، مل: فيها.

(٧) آكه، دا، مل: عامياً.

وأما الثلاثة^١ المنتجة للسالبين^٢ فالنتيجة فيها ضرورية. لأنها بعكس^٣ الصغرى يرتدّ إلى الثاني والكبرى ضرورية، ومتى كانت إحدى المقدمتين في الثاني ضرورية كانت النتيجة ضرورية.

ولنجعل^٤ المطلقة كبرى. فالمنتجان للموجبة الجزئية، ينتجان ممكنة عامة. لأنّ الصغرى دلت على كون الأصغر ضروريًا لكل الأوسط والكبرى دلت على أنّ الأوسط ثابت لكل الأكبر أو لبعضه. فيلزم أن يكون الأصغر ضروري الثبوت لكل الأكبر أو لبعضه. فيلزم أن يكون الأكبر ممكن الثبوت إمكانًا عامًا^٥ لبعض الأصغر.

وأما^٦ الثلاثة المنتجة للسالبة، ففيه تفصيل. أمّا الذي ينتج السالبة الكلية، فالنتيجة فيه^٧ ضرورية. لأنّ الصغرى فيه سالبة^٨ ضرورية فبعد العكس تبقي ضرورية. فيكون ذلك اختلاطًا من صغرى ضرورية وكبرى مطلقة في الثاني، فالنتيجة تكون ضرورية.

وأما المنتجان للسالبة الجزئية، فالنتيجة فيهما^٩ ممكنة عامة. لأنّ الصغرى فيهما^{١٠} موجبة ضرورية فإذا عكسها^{١١} صارت ممكنة عامة. فيكون

(١) د: الثلاث.

(٢) مل: للسالبين.

(٣) د: تنعكس.

(٤) مع: تجعل.

(٥) د: عامياً.

(٦) د: - أمّا.

(٧) مع، مل: فيها.

(٨) د: سالبة فيه.

(٩) مع، مل: فيها.

(١٠) مل: فيها.

(١١) آك، د، مل: عكست.

ذلك قياساً من صغرى ممكنة عامة وكبرى^١ مطلقة في الثاني. وقد عرفت أنه لا ينتج إلا إذا كانت المطلقة عرفية عامة أو خاصة، وحينئذ تكون النتيجة^٢ ممكنة عامة. واللمية أن الصغرى دلت على أن الأصغر ضروري الثبوت لكل الأوسط أو لبعضه. وهذا يقتضي أن يكون الأوسط ممكن الثبوت لبعض الأصغر إمكاناً عاماً^٣. والكبرى دلت على أن الأوسط والأكبر لا يجتمعان. فذلك البعض من الأصغر الذي يمكن^٤ ثبوت الأوسط له^٥ وجب صحة خلوه عن الأكبر استدلالاً بإمكان المنافي على إمكان الانتفاء. فبالإمكان العام بعض الأصغر ليس^٦ أكبر^٧. لكن ذلك إنما يكون لو كانت^٨ المطلقة عرفية، وإلا لم يصح.

[٤] اختلاط الممكن والضروري

ولنجعل الضرورية كبرى. فأما^٩ المنتجان للموجبة الجزئية، فالنتيجة فيهما^{١٠} ممكنة عامة. لأن الصغرى دلت على أن الأصغر ممكن الثبوت لكل الأوسط. والكبرى دلت على أن الأوسط ضروري الثبوت لكل الأكبر أو لبعضه. فيلزم أن يكون الأصغر ممكن الثبوت لكل الأكبر أو لبعضه. وعلى التقديرين^{١١}

(١) أك: الكبير / دا: مل: الكبرى.

(٢) دا: - النتيجة.

(٣) مص: عاماً.

(٤) دا: ممكن.

(٥) أك، مص: - له.

(٦) أك، مل: - ليس.

(٧) مص: بأكبر.

(٨) مل: كان.

(٩) مع: و أمّا.

(١٠) مع، مل: فيها.

(١١) دا: + يلزم أن يكون الأصغر ممكن الثبوت لكل الأكبر أو لبعضه وعلى التقديرين (مكرر).

يلزم أن يكون الأكبر ممكن الثبوت لبعض الأصغر إمكانا عامًا.

وأما المنتج للسالبة الكلية، فعقيم هاهنا.^١ لأن الكبرى دلت على وجوب اتصاف الأكبر بالأوسط والصغرى دلت على إمكان خلق الأوسط عن الأصغر. فهذا يقتضي إمكان^٢ خلق الأكبر عن الأصغر ولا يلزم منه إمكان خلق الأصغر عن الأكبر.

أما المنتجان للسالبة الجزئية، فالنتيجة فيهما^٣ ضرورية، لأنهما بعكس الكبرى^٤ ترتدان^٥ إلى الثالث.^٦ وقد عرفت أن هذا الاختلاط ينتج الضروري^٧ هناك.

ولنجعل الممكنة كبرى. فالمنتجان للموجبة الجزئية، ينتجان ممكنة عامة. لأن الكبرى دلت على إمكان اتصاف كل الأكبر أو بعضه بالأوسط والصغرى دلت على وجوب اتصاف كل الأوسط بالأصغر، فيلزم وجوب اتصاف كل^٨ الأكبر أو بعضه بالأصغر. وعلى التقديرين يلزم إمكان اتصاف بعض الأصغر بالأكبر.

وأما المنتج للسالبة الكلية، فينتج الضرورية هاهنا.^٩ لأن الصغرى

(١) آك، دا، مل: هنا.

(٢) آك، دا، مل: - إمكان.

(٣) مل: فيها.

(٤) مج (نسخه بدل)، دا: الصغرى.

(٥) آك: ترتد.

(٦) مج (نسخه بدل)، آك، دا، مل: الثاني / مص: برابر متن.

(٧) دا: ضروري.

(٨) دا: - كل.

(٩) آك، دا، مل: هنا.

السالبة الضرورية تنعكس ضرورية، وحينئذ ترتدّ إلى الثاني وتكون النتيجة ضرورية.

وأما المنتجان للسالبة الجزئية، فعقيمان. لأنّ الأصغر وإن كان ضرورياً للأوسط، لكن ذلك لا يناقضي كون الأوسط ممكناً للأصغر وهو أيضاً ممكن للأكبر. وقد عرفت لمية أنّه لا قياس عن الممكنتين^١ في الثاني.

[٥] اختلاط الممكن والمطلق

و^٢ لنجعل المطلق كبرى. فالمنتجان للموجبة الجزئية ينتجان ممكنة عامة. لأنّ الكبرى دلّت على اتصاف كل الأكبر أو بعضه بالأوسط والصغرى دلّت على إمكان اتصاف كل الأوسط بالأصغر.^٣ فيلزم إمكان اتصاف كل الأكبر أو بعضه بالأصغر. وعلى التقديرين يلزم إمكان اتصاف بعض الأصغر بالأكبر. وأما المنتج للسالبة الكلية فعقيم هاهنا.^٤ لأنّ الكبرى دلّت على اتصاف كل الأكبر بالأوسط والصغرى دلّت على إمكان خلق كل الأوسط عن الأصغر. فهذا يقتضي إمكان خلق الأكبر عن الأصغر ولا يلزم منه إمكان خلق الأصغر عن الأكبر.

وأما المنتجان للسالبة الجزئية فينتجان ممكنة عامة، إن كانت المطلقة عرفية - عامة كانت أم خاصة - لأنك متى عكست الصغرى حصل قياس من ممكنة صغرى ومطلقة منعكسة كبرى والنتيجة ممكنة عامة على ما مرّ.

(٢) أك، دا، مج: -و.

(١) دا: الممكن / مل: الممكنين.

(٤) أك، دا، مل: هنا.

(٣) مج: والأصغر.

ولنجعل الممكنة كبرى. فالمنتجان للموجبة الجزئية تكون النتيجة فيهما ممكنة عامة. لأنّ الصغرى دلت على اتصاف كل الأوسط بالأصغر والكبرى دلت على إمكان اندارج كل الأكبر أو بعضه تحت الأوسط. فيلزم منه إمكان اتصاف كل الأكبر أو بعضه بالأصغر. وعلى التقديرين يلزم منه^١ إمكان اتصاف بعض الأصغر بالأكبر.

فأما المنتج للسالبة الكلية. فهاهنا^٢ تنتج ممكنة عامة، إن كانت المطلقة منعكسة. لأنّ الصغرى تدلّ على أنّ الأصغر والأوسط لا يجتمعان، لكنّ الأكبر يمكن^٣ حصول الأوسط له فوجب إمكان خلق الأصغر عن الأكبر استدلالاً بإمكان المنافي على إمكان الانتفاء.

وأما المنتجان للسالبة الجزئية فهما عقيمان هاهنا.^٤ لأنّ ثبوت الأصغر للأوسط بالإطلاق المنعكس لا يقتضي إلا ثبوت الأوسط للأصغر بالإمكان العام. فإذا كان ثبوت الأوسط للأكبر أيضاً بالإمكان كان ذلك قياساً من الممكنتين^٥ في الثاني وأنه غير منعقد.^٦

وليكن هذا آخر كلامنا في المختلطات في الأشكال الأربعة على سبيل الاختصار. والله الموفق.^٧

(١) مل: - منه. (٢) آك، دا، مل: فهنا.

(٣) دا: ممكن. (٤) دا، مل: هنا.

(٥) مل: الممكنين. (٦) مل: متعبد.

(٧) آك، دا، مل: بالله التوفيق.

القسم الثالث

في الشرطيات (وهي على خمسة أنواع)

[النوع الأول] ما يتركب من المتصلات

و^١ المنتج منها ما يكون الشركة في جزء تامّ. والمشارك فيه إمّا أن يكون تاليا في الصغرى مقدّما في الكبرى وهو [الشكل الأول]. أو تاليا فيهما وهو [الشكل الثاني]. أو مقدّما فيهما وهو [الشكل الثالث]. أو مقدّما في الصغرى تاليا في الكبرى وهو [الشكل الرابع].

و الشرائط المعتبرة في هذه الأشكال هي التي كانت معتبرة فيها عندما كانت حمليات من غير تفاوت، فلا فائدة في الإعادة. ويجب أن تعلم أنّ هذه الأقيسة إنّما ينتفع بها في اللزومية، أمّا في الاتفاقية فلا.

[النوع] الثاني

ما يتركب^١ من المنفصلات

ولا يتألف من الحقيقتين منهما قياس إلا أن يكون الشركة^٢ في جزء غير تام. والمطبوع منه ما كان^٣ على نهج الشكل^٤ الأول. وشرائط إنتاجه أن يكون الصغرى موجبة والجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية. مثاله «إمّا أن يكون هذا العدد زوجا وإمّا أن يكون فردا»، «وكل فرد إمّا^٥ أن يكون أولاً^٦ أو مركبا»، «فهذا العدد إمّا زوج أو أول أو مركب». ^٧ وأنت تعلم أن هذه الصغرى يحتمل أن تكون كلية وجزئية. [و] المنفصلة إمّا أن تكون موجبة أو سالبة. وعلى التقديرين فإمّا أن تكون مركبة من موجبتين أو سالتين أو خلط منهما.

[النوع] الثالث

من الحمليات والمتصلات

والشركة إن كانت مع المقدّم والحملية فهو بعيد جدا عن الطبع.^٨ وإن

(١) آك، دا، مل: - ما يتركب.

(٢) مل: المشتركة.

(٣) مج: - كان.

(٤) آك، دا، مل: - الشكل.

(٥) آك، دا، مل: فإمّا.

(٦) آك، دا، مل: أول.

(٧) آك، مل: إمّا أن يكون زوجاً أو أولاً أو مركباً.

(٨) آك، مل: - عن الطبع.

كانت مع التالي والحملية فإمّا أن تكون الحملية كبرى، أو صغرى. فإن كان الأول، فإمّا أن يكون المتصلة موجبة، أو سالبة.^١

فإن كانت موجبة كانت النتيجة متصلة، مقدّمها ذلك المقدم بعينه وتاليها نتيجة التأليف من تالي الشرطية مع الحملية. وينعقد الأشكال المذكورة في الحملات. والشرائط المعتمدة هناك بين الحملتين^٢ معتبرة هاهنا^٣ بين تالي^٤ الشرطية وبين الحملية.

وإن كانت سالبة فالشرط أن كلّ موضع اعتبرنا في الأقيسة الحملية الساذجة أن تكون موجبة، فهاهنا^٥ يجب^٦ أن تكون سالبة. لأنّ سلب السلب إيجاب وباقي الشروط بحالها. مثال الضرب الأول من الشكل الأول «ليس البتة إذا كان هـ فلا كل ج آ». ينتج «ليس البتة إذا كان هـ فلا كل ج آ». يبرهانه أنّ المتصلة يلزمها «كلما كان هـ فكل ج د» و«كل د آ»، ينتج «كلما كان هـ ز فكل ج آ» ويلزمه «ليس البتة إذا كان هـ فليس كل ج آ». وأنت تعلم حال^٨ البواقي منه.

وأما إن كانت الحملية صغرى حدثت الأشكال المذكورة.^٩ فإن كانت المتصلة موجبة فالشرائط بين الحملية والتالي هي^{١٠} المذكورة. وإن كانت

(١) مل: + وعلى التقديرين فإمّا أن يكون مركبة من موجبتين أو سالتين أو خلط منهما.

(٢) مل: حمليين. (٣) آك، دا، مل: هنا.

(٤) آك: التالي. (٥) آك، دا، مل: فهنا.

(٦) آك، مل: ج د. (٧) دا: بحث.

(٨) آك، دا، مل: - حال. (٩) دا: المذكور.

(١٠) دا: + بين.

سالبة فالشرط أن كل موضع اعتبرنا في الحملية^١ السانحة أن يكون كلية، فالتوالي^٢ القائمة مقامها هاهنا^٣ يجب أن يكون جزئية. لأن المتصلة لما كانت سالبة كان معناها أنه ليس إذا كان المقدم كان ذلك الجزئي. وهذا يقتضي حصول الكلي، لأن رفع الجزئي يتضمن حصول الكلي. وباقي الشروط بحالها. مثال الضرب الأول^٤ من الشكل الأول «كل ج ب» و«ليس البتة إذا كان هـ»^٥ فليس كل ب آ ينتج «فليس البتة إذا كان هـ فليس كل ج آ»؛ وتبين^٦ بعكس المتصلة إلى الإيجاب، ثم أخذ لازم النتيجة

[النوع] الرابع

من الحمليات والمنفصلات

فإن كانت الحملية صغرى كان القريب من الطبع ما يكون على نهج الشكل الأول^٧. وهو أن يكون الحملية موجبة ومحمولها موضوع كل أجزاء^٨ الانفصال ويكون المنفصلة كلية. مثاله «كل متحرك جسم» و«كل جسم إما جماد أو نبات أو حيوان»، ف«كل متحرك إما جماد أو نبات أو حيوان».

(١) آك، دا، مل: الحمليات.

(٢) دا: فالبواقى.

(٣) آك، دا، مل: هنا.

(٤) مل: الثاني.

(٥) دا: زه.

(٦) آك: نيين.

(٧) آك، دا، مل: الشكل.

(٨) مع: أجزاء.

(٩) آك: وإما.

وإن كانت الحملية كبرى فإمّا أن يكون قضايا، أو قضية واحدة. فإن^١ كانت قضايا فإمّا أن يكون مشتركة في محمول واحد، أو لا يكون. فإن كانت مشتركة في محمول واحد فالمطبوع منه ما يكون على نهج الشكل^٢ الأول. ويجب أن يكون المنفصلة وأجزاءها موجبة والحمليات^٣ كليات ويكون أجزاء الانفصال مشتركة في الموضوع. مثاله «كل متحرك إمّا جماد أو نبات أو حيوان» و«كل جماد ونبات وحيوان جسم»، ف«كل متحرك جسم». وإن لم يشترك في محمول واحد فالشروط بعينها ما ذكرناه، لكن النتيجة منفصلة مانعة من^٤ الخلق، لاحتمال أن يكون كل واحد من محمولات أجزاء الانفصال أعمّ منه^٥. وإن كانت الحملية^٦ واحدة كانت النتيجة أيضاً منفصلة مانعة من^٧ الخلق، لاحتمال أن يكون محمول ذلك الجزء لازماً أعمّ منه غير منافٍ لسائر الأجزاء.

[النوع] الخامس من المتصلات والمنفصلات

وليكن المنفصلة حقيقية والشركة إمّا في جزء تام أو غير تام. فإن كان الأول، فالأقرب إلى الطبع أن يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى، ويكون

(١) آك، دا، وإن.

(٢) دا؛ شكل.

(٣) مل: الحملتان.

(٤) مص: - من.

(٥) آك، دا، مل، مع: منها / مص: برابر متن. توضيح مطلب را به تعليقات مراجعه كنيد.

(٦) مل: الحمليات.

(٧) مص: - من.

موجبة وإجداهما لامحالة يكون كلية وما لم يكونا كليتين لم يكن النتيجة كلية.
ثم يجوز جعل نتيجته^١ متصلة ومنفصلة.

وإن كان الثاني، فالمطبوع منه ما^٢ يكون محمول التالي موضوعا في
أجزاء الانفصال والتالي كليا ويكون النتيجة متصلة منفصلة التالي.

فهذا هو الكلام المختصر جدًا في الشرطيات، والاستقصاء فيها^٣ لو^٤ وفق
الله تعالى^٥ في المنطق الكبير.



مركز تحقيقات منطوق إسلامي

(٢) آك، دا، مل: أن.

(١) دا: النتيجة.

(٣) دا: إن / مص: برابر متن.

(٣) مج: + مذكور.

(٥) مج: - لو وفق الله تعالى.

القسم الرابع

في الأقيسة التي لا يتكرر الحد الأوسط بتمامه فيها^١

وهي مثل قياس المساواة،^٢ كقولنا «الجسم فيه سواد وكل سواد لون» فإنه يلزم بالضرورة من العلم بهاتين المقدمتين العلم بأن الجسم فيه لون. وكذلك^٣ قولنا «الدرّة في الحقّة والحقّة^٤ في الصندوق» فإنه يلزم منهما كون الدرّة^٥ في الصندوق، والأوسط غير متكرر، لكن^٦ قولنا «متى^٧ كان الأوسط متكررا لزمّت النتيجة» لا ينعكس. نعم، إن ذلك^٨ يختلف باختلاف المواد.

-
- (١) دا: فيهما. (٢) آك، مج، مل: + و.
(٣) آك، دا، مل: كذا. (٤) دا: - والحقّة.
(٥) آك، دا: + فيما / مل: هما / مص: برابر متن. (٦) مل: - لكن.
(٧) مل: - متى. (٨) دا: - ذلك.

القسم الخامس

في الاستثنائيات

قبل^١ الخوض في التفصيل لابد من مقدمتين: فـ«أ» [المقدمة الأولى]، القياس الاستثنائي مركب من مقدمتين: إحداهما شرطية والأخرى وضع أو رفع لأحد جزئيهما حتى يلزم منه وضع الجزء الآخر أو رفعه. وليس من شرطه أن يكون المقدمة الأخرى حملية، فإن الشرطية إن تركبت^٢ من حمليتين كان الأمر كذلك، وإلا لكان^٣ الاستثناء هي^٤ أيضاً شرطية.

«ب» [المقدمة الثانية]، المقدمة التي يجب أن تكون شرطية جارية هاهنا^٥ مجرى الكبرى في الاقترانيات، و^٦ الاستثنائية جارية مجرى الصغرى. لأنَّ

(٢) مع: يكتب / مل: تركب.

(١) مع: وقبل.

(٣) آك، دا، مل: كان.

(٤) آك، دا، مل: هي.

(٥) مع: و.

(٦) آك، دا، مل: هنا.

الكبرى في الحملات هي التي يقال فيها «إن كل ما له الأوسط فله الأكبر»، فكأنك قلت «إن كان الأصغر يوجد فيه الأوسط ففيه الأكبر»، ثم قلت «لكن الأصغر يوجد فيه الأوسط»^١ فيلزم النتيجة. فالشرطية قائمة مقام الكبرى والاستثنائية مقام الصغرى.

وإذا عرفت ذلك فنقول القياس^٢ الاستثنائي إمّا أن يكون مركبا من المتصلة، أو من^٣ المنفصلة.

القسم الأول إذا كانت الشرطية متصلة



وهي إمّا أن تكون لزومية، أو اتفاقية.

أما اللزومية: فاستثناء عين المقدم يوجب^٤ عين التالي، واستثناء نقيض التالي يوجب نقيض المقدم على تفصيل سنذكره. وإلا بطل اللزوم، لأنّه لو وجد الملزوم مع عدم اللازم، أو عدم اللازم^٥ مع وجود الملزوم كان ذلك قادحا في اللزوم. وأما استثناء نقيض المقدم واستثناء عين التالي فلا ينتجان، لاحتمال كون اللازم أعمّ من الملزوم ولا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص ولا من انتفاء الخاص انتفاء العام، وإلا بطل^٦ العموم.

(٢) مع: - القياس.

(١) دا: + وجد.

(٣) مع: ينتج.

(٣) آك، دا، مل: - من.

(٤) آك: لبطل.

(٥) دا: - أو عدم اللازم.

ومن الناس من قال «اللازم لو كان مساوياً حصلت النتائج الأربع». وهو خطأ. لأن لزوم هذا لذاك^١ غير لزوم ذاك^٢ لهذا. واللازم من مجرد لزوم هذا لذاك ليس إلا ثبوت هذا عند ثبوت ذاك وانتفاء ذاك عند انتفاء هذا. وأمّا النتيجتان الآخرتان^٣ فلا يلزم البتة من لزوم هذا لذاك،^٤ بل من لزوم^٥ ذاك لهذا، وذاك^٦ في الحقيقة شرطية أخرى.

ثم اعلم أن البيّن بذاته من هاتين^٧ النتيجتين استثناء عين^٨ المقدم لانتاج عين التالي. فأمّا استثناء نقيض التالي لإنتاج نقيض المقدم فهو بواسطة الضرب الأول. فإنه لما لزم شيء شيئاً كان عدم اللازم^٩ ملزوماً^{١٠} لعدم الملزوم،^{١١} فيكون الاستدلال بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم راجعاً عند التحقيق إلى الاستدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم.

وأمّا الاتفاقية، فغير منتجة. فإذا قلت «كلّما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق» فلو قلت «لكنّ الإنسان ناطق» لم يلزم «فالحمار ناهق». لأنّ العلم بصدق تلك الشرطية موقوف على العلم بوجود جزئها. فلو استفيد العلم بواحد منهما، منها^{١٢} [من تلك الشرطية] لزم الدور. ولو قلت «لكنّ الحمار ليس بناهق» لم يلزم

(١) مع: لذلك.

(٢) دا، مع: ذلك.

(٣) مل: الآخران.

(٤) مع: لذلك.

(٥) آك: لزم.

(٦) مع: ذلك.

(٧) آك: هذا أن.

(٨) دا: عن.

(٩) دا: اللزوم.

(١٠) آك، دا، مل: لازماً.

(١١) دا: اللازم.

(١٢) دا: - منها.

«فالإنسان ليس بناطق»، لأنَّ هذا الاتصال ليس بلزومي ولا باتفاقي. لأنَّ الاتفاقية هو الذي يطابق وجوده وجود غيره وما لا وجود له^١ في نفسه امتنع أن يطابق وجوده^٢ وجود غيره، لأنَّه لو لزم من التوافق في الصدق التوافق في الكذب، لبطل^٣ قياس الخلف.

لا يقال: إذا صدق «كلما كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق» صدق «إذا لم يكن الحمار ناهقا فالإنسان ليس بناطق»، وإلاَّ صدق نقيضه ويلزمه «قديكون إذا لم يكن الحمار ناهقا فالإنسان ناطق» وكان حقاً أنَّه «كلما كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق» لزم «قديكون إذا لم يكن الحمار ناهقا فالحمار ناهق». هذا خلف. لأنَّنا نقول: هذا ليس بخلف. لأنَّ معناه قد يكون إذا لم يكن الحمار ناهقا في

الفرض فالحمار ناهق في الوجود. وأما التفصيل الموعود^٤ فهو أنَّ الشرطية اللزومية إما أن يكون مهمة، أو محصورة. فإن كانت مهمة فجزءاها إما أن يكونا كليين، أو لا يكونا كذلك. والأوَّل غير منتج، لأنَّ معنى تلك القضية كون إحدى الكليتين^٥ لازمة^٦ للأخرى من غير بيان كلية تلك الملازمة، أي من غير بيان أنَّها حاصلة في كل الأوقات ومع كل الاعتبارات أم لا. فبتقدير أن لا يتحقق تلك المتابعة، إلاَّ على بعض الاعتبارات، فمن المحتمل أن يكون^٧ حال الاستثناء غير حال اللزوم، فحينئذٍ

(١) مل: - له. (٢) مل: بوجوده.

(٣) مج: أبطل. (٤) مل: الموجود.

(٥) مل: الكليين و. (٦) آك، دا: ملازمة.

(٧) دا: - يكون.

لا يلزم عند الاستثناء حصول اللزوم، فلم يكن القياس منتجا.

لا يقال: متى ثبت اللزوم على بعض الاعتبارات ثبت اللزوم دائماً. لأنَّ ما^١ لا يكون لازماً لا يصير لازماً في شيء من الأوقات. لأنَّنا نقول: لا نسلم أن ما لا يكون^٢ لازماً في كل وقت لا يكون لازماً في شيء من الأوقات، كالتنفس للإنسان. وإن سلمناه، لكنَّ الإنتاج إنما يحصل عند ثبوت كون القضية كلية بالدليل الذي ذكرتموه، وذلك تحقق مقصودنا من أنَّ الشرطية متى لم يكن كلية لم يلزم النتيجة.

و أمَّا الثاني - وهو ما إذا كانت الشرطية المهمة^٣ مركبة من قضيتين غير كليتين - فما ذكرناه قبل^٤ متوجه هاهنا،^٥ مع إشكال آخر. وهو أنَّ الجزئين إذا لم يكونا كليين كفى في صدق كل واحد منهما ثبوته في شخص واحد، مثلاً قولنا «إن كان آ ب ف ج د» فقولنا «آ ب» مهمة، فيكفي في صدقها اتصاف شخص من أشخاص الألف بالباء. وكذا القول في الثاني. وإذا كفى في صدق المهمة الشرطية المركبة من قضيتين غير كليتين أن يتصف شخص واحد من أشخاص موضوع التالي بمحموله عند اتصاف^٦ شخص واحد من أشخاص موضوع المقدم بمحموله في زمان واحد، ثم إذا استثنينا^٧ وقلنا «لكن آ ب»، فمن الجائز أن يكون^٨ الألف الذي صار^٩ ب في هذا الاستثناء غير الذي لأجله صدق

(١) آك، دا، مل: و. (٢) آك: كل يكون (بجاء «ما لا يكون»)

(٣) آك، دا، مل: مهمة. (٤) آك: - قبل.

(٥) آك، دا، مل: هنا. (٦) آك، دا، مل: + كان.

(٧) آك: - شخص واحد... اتصاف. (٨) دا: استثناء.

(٩) مل: صارت.

تلك الشرطية، وأن لا يكون الحكم في جميع الألفات واحداً، وإذا كان كذلك لم يلزم النتيجة.

وأما إذا كانت الشرطية كلية، فإن لم يكن جزءاها كليين^١ عاد الإشكال، وإن كان فلا يخلو إما أن يكون الدوام معتبرا في الجزئين، أو لا يكون. فالأول: كقولنا «كلما كان دائماً كل آ ب فدائماً كل ج د»، وهاهنا^٢ يحصل النتيجتان. وأما الثاني: فإن استثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي لا ينتج نقيض المقدم.

بيانه أنك إذا جعلت موضوع المطلقة^٣ العامة الحملية مقدّمها ومحمولها تالياً كما إذا قلنا «كلما كان هذا إنساناً فهو ضاحك بالفعل» فلو قلنا «لكنّه إنسان»، لزم «أنّه ضاحك بالفعل بالإطلاق^٤ العام»،^٥ ولو قلنا «لكنّه ليس بضاحك بالفعل» لم يلزم «أنّه ليس بإنسان بالإطلاق العام»،^٦ فإن بعض من ليس بضاحك بالفعل،^٧ بالضرورة إنسان.

لا يقال: قولكم «كلما كان هذا إنساناً فهو ضاحك بالفعل» قضية كاذبة، بل هذه إنما يصدق لو استحال انفكاك الإنسانية عن الضحك بالفعل. لأنّا نقول: فهذا يقتضي أن لا يكون القضية كلية في الشرطيات إلّا إذا كانت دائمة. وذلك باطل. لأنها قد تكون مطلقة عامة على ما بيّناه. ولأنّ معنى تلك القضية أنّه لا حال ولا

(٢) آك، دا، مل: هنا.

(١) آك، مل: كليتين.

(٣) مع: الإطلاق.

(٢) مل: المطابقة.

(٤) آك، دا، مل: - ولو قلنا... العام.

(٥) دا: + ولا يلزم الثاني.

(٧) آك، دا: - بالفعل.

اعتبار للإنسان إلا^١ و^١ يصدق معه كونه ضاحكاً بالفعل، وهذا أعم من قولنا: أنه لا حال ولا اعتبار^٢ إلا^٢ ويصدق معه كونه ضاحكاً بالفعل مع تلك الحالة،^٣ أو قبلها،^٤ أو بعدها.^٥

وأما إذا كان الدوام معتبراً في التالي كان^٦ استثناء النقيض فيه منتجاً^٧ أيضاً، لأنَّ السلب الدائم ينافي الإيجاب المطلق، فيكون منافياً لطبيعة المقدم.

القسم الثاني أن تكون الشرطية منفصلة

فإن كانت حقيقية وذات جزئين كان استثناء عين أيَّهما كان منتجاً^٨ نقيض الآخر. واستثناء نقيض أيَّهما كان منتجاً عين الآخر لاستحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما معاً. وإن كانت أكثر من ذات جزئين^٩ كان استثناء عين^{١٠} أيَّها^{١١} كان منتجاً نقيض البواقي^{١٢} واستثناء نقيض أيَّها^{١٣} كان منتجاً^{١٤}

(١) آك: وإلا. (٢) آك، دا، مل: - ولا اعتبار.

(٣) آك، دا، مل: الحال. (٤) آك، دا، مل: قبله.

(٥) آك، دا، مل: بعده. (٦) دا، مل: فإن.

(٧) آك، دا، مل: منتج. (٨) مج: منتج.

(٩) مج: - أكثر من ذات جزئين. (١٠) مج: - عين (نسخه بدل: غير).

(١١) آك، مل: أيَّهما. (١٢) مج: - نقيض البواقي.

(١٣) مج، مل: أيَّهما. (١٤) مج: - منتجاً.

منفصلة من الأجزاء الباقية.

وإن كانت غير حقيقية فإن كانت^١ مانعة الجمع كان استثناء عين أيها^٢ كان منتجاً^٣ نقيض البواقي لاستحالة اجتماع تلك الأجزاء، واستثناء نقيض أيها كان،^٤ لا ينتج عين شيء منها لصحة ارتفاع كلها. وإن كانت مانعة الخلو كان استثناء نقيض أيهما^٥ كان منتجاً حصول الآخر لاستحالة ارتفاعهما معاً، واستثناء عين أيهما^٦ كان، لا ينتج نقيض الآخر لصحة اجتماعهما.

واعلم أن هذه الاستثنائيات المنفصلة إنما انتجت لكونها في قوة الاستثنائيات المتصلة وهي أن رفع أحد الجزئين أو وضعه يلزمه رفع الآخر أو وضعه. وبالله التوفيق.^٧



مركز تحقيقات علوم إسلامي

(١) مع: كان. (٢) دا، مع، مل: أيهما.

(٣) دا: - منفصلة من... منتجاً.

(٤) آك، دا، مل: أيها. (٥) آك: أيها.

(٦) مع: - وبالله التوفيق.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مركز تقيت كچيپويز علوم اسلامي

وأما اللواحق

ففي الإشارة إلى بعض توابع القياس

(وذلك تسعة أمور)



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

فـ«آ» [الأول]

في أنّ كل قياس فلا بدّ فيه من مقدمتين لا أزيد ولا أنقص

لأنّ المجهول إنّما يكتسب من المعلوم. وذلك المعلوم إمّا أن يكون له نسبة إلى كلية المطلوب، أو إلى أجزائه. فإن كان الأول، حصلت هناك مقدمتان: إحداهما الدلالة على أنّه يلزم من حصول ذلك الشيء حصول المطلوب وهي الشرطية، والثانية أنّ ذلك الشيء قد حصل وهي الاستثنائية وحينئذٍ يلزم حصول المطلوب. وإن كان الثاني، فإمّا أن يكون له إلى جزئي المطلوب نسبة يلزم من العلم بها^١ العلم بالمطلوب وحينئذٍ يحصل بسبب انتسابه إلى جزئي المطلوب مقدمتان، فيكون المنتج مقدمتين^٢ لا أقلّ ولا أكثر. وإمّا أن لا يكون فحينئذٍ لا يكون منتجاً لنفس المطلوب، بل ربّما كان منتجاً لشيء من المقدمات المنتجة له. ثم يكون الكلام فيه بعينه كالكلام في الأول.

فثبت أن القياس المنتج بالذات للنتيجة^١ الواحدة لا يزيد على مقدمتين ولا ينقص عنهما. وأما المقدمات الكثيرة، فهي في الحقيقة^٢ مقدمات المقدمات إن أُحتج في تحقيق المطلوب إليها، ويسمى ذلك قياساً مركباً؛ وإلا كانت خارجة عن المطلوب.

والقياسات المركبة قد تكون موصولة وهي التي يذكر فيها النتائج تارة لبيان كونها^٣ نتيجة وتارة لجعلها^٤ مقدّمة لما بعدها؛ وقد تكون مطوية^٥، وهي التي لا يذكر فيها النتائج البتة.

ثم هذه المقدمات إنما يبتدء من الأوليات، فإنها^٦ بداية. فإن أمكن انتهاؤها إلى نتائج لا يمكن جعلها مقدمات لغيرها كانت ذوات نهاية، وإلا فلا.

«ب»^٧ [الثاني]

في الخلف

مركز تحقيقات كويتية للعلوم الإنسانية

حاصله راجع إلى الاستدلال بامتناع لازم أحد النقيضين على امتناعه و به على أن الحق هو^٨ الطرف الآخر. وهو من القياسات المركبة، لأنه مركب من قياسين: أحدهما اقتتراني، والآخر^٩ استثنائي. كقولك: لو كذب قولنا «ليس كل ج ب» صدق

(١) آك، دا، مل: النتيجة.

(٢) آك، دا، مل: بالحقيقة.

(٣) آك: كذبها.

(٤) مل: يجعلها.

(٥) دا: مفصولة.

(٦) مل: فلها.

(٧) آك: ب / دا: د.

(٨) آك، دا، مل: في.

(٩) مع: الثاني.

نقيضه وهو «كل ج ب». ومَعَنَا مقدمة صادقة وهي «أنَّ كل ب آ»، ينتج «لو^١ كذب ليس^٢ كل ج ب، لكان كل ج آ^٣»؛ ثم تجعل هذه الشرطية مقدمة لقياس استثنائي ويستثنى نقيض المحال فينتج نقيض المقدم.

واعلم أنَّ قياس الخلف حاصله راجع إلى إبطال النقيض. وذلك يقتضي كون النقيض الآخر حقا، أو كون أحد^٤ أقسامه حقا ولذلك لا يفيد جهة النتيجة على التعيين، فإننا لو قدرنا النتيجة مثلاً عرفية خاصة ومتى صدقت ذلك صدقت عرفية عامة، ثم مطلقة عامة، ثم ممكنة عامة، لأنَّه متى صدق الخاص صدق العام.

والخلف لابد وأن يساعد على إبطال نقائص هذه القضايا بأسرها. فإذا قام الخلف على إبطال نقيض^٥ الممكن العام لم يلزم كون النتيجة ممكنة عامة، بل أن تكون النتيجة إمّا^٦ هي، أو ما يصدق هي عليه. فلهذا السرَّ عدلنا في بيان أكثر جهات الاقتران^٧ات^٨ عن هذا الطريق.

وأما ردّ الخلف إلى المستقيم، فهو أن تأخذ نقيض التالي المحال وتقرنه بالمقدمة الصادقة، فينتج على استقامة^٩ المطلوب الأول، وإن كان لا يجب أن يرتد عن^٩ الاستقامة إلى الشكل المستعمل في الخلف.

(٢) آك: - ليس.

(١) دا: إن.

(٢) آك، دا: - أحد.

(٣) آك: ب.

(٤) مل: ما.

(٥) مل: النقيض.

(٨) مل: الاستقامة.

(٧) مل: الاقترانيات.

(٩) آك، دا، مل: عند.

«ج»^١ [الثالث] في العكس والدور^٢

أما الأول [العكس]، فهو أن تأخذه^٣ مقابل النتيجة بالضد أو النقيض،
وتضاف إلى إحدى^٤ المقدمتين، فينتج مقابله الأخرى.
و الثاني [الدور] و^٥ هو^٦ أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين
قياساً على إنتاج الأخرى. ولقطة الانتفاع بهما أحلنا بالاستقصاء^٧ فيهما على
الكتب القديمة.

«د»^٨ [الرابع] في اكتساب المقدمات

[في الإيجاب] ضاع طرفي المطلوب واطلب كل ما يمكن حمله على كل
واحد منهما من الخمسة المفردة أيضاً وجميع المحمولات الخمسة لكل واحد
من محمولاتها وجميع ما يحمل كل واحد منهما عليه على أحد الوجوه الخمسة
بالغة ما بلغت.

(١) آك، دا، -ج.

(٢) آك، دا، مج، مل: في الدور والعكس / مج (نسخه بدل)، مص: برابر متن.

(٣) مل: تأخذ (٤) آك: أحد.

(٥) آك، مل: -و. (٦) دا: -وهو.

(٧) مج: بالاستثناء. (٨) آك، دا: -د.

وأما في السلب فاطلب جميع ما يسلب هذا عنه، ولا حاجة إلى طلب ما يسلب عن^١ هذا، ولا تلتفت إلى الأوصاف المشتركة بين الطرفين - سلبي كانت^٢ أو^٣ إيجاباً - لما مرّ.

ثم إن كان مطلوبك إيجاباً^٤ كلياً، فإن وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يكون موضوعاً لمحموله،^٥ تمّ قياسك من [الشكل] الأول.^٦ وإن كان سلبياً^٧ كلياً، فإن وجدت في محمولات أحد الطرفين ما تسلبه^٨ عن كلية الآخر مادام الوصف، تمّ قياسك^٩ من [الشكل] الأول والثاني،^{١٠} لانعكاس السالب.^{١١}

وإن كان موجباً جزئياً ووجدت شيئاً واحداً موضوعاً للطرفين، حصل غرضك عن الشكل الثالث؛ وبعبارة من الأول.

وإن كان سالباً^{١٢} جزئياً، فإن وجدت في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعاً للآخر، فقد تمّ غرضك من [الشكل] الثالث. وإن وجدت في محمولات بعض الموضوع ما لا يحمل عليه المحمول، تمّ غرضك من [الشكل] الأول. إن وجدت في محمولات أحدهما أو بعضه ما لا يحمل على الآخر أو بعضه، تمّ

(٢) دا، مع: كان.

(١) آك، دا، مل: عنه.

(٤) آك، دا، مل: - إيجاباً.

(٣) آك، مل: أم.

(٦) آك، دا، مل: - من الأول.

(٥) مل: لمطلوبه.

(٨) دا، مع، مل: تسلب.

(٧) مع: سالباً.

(١٠) آك، دا، مل: من الثاني و الأول.

(٩) آك، مع، مل: القياس.

(١٢) دا: سلبياً.

(١١) آك: السالبة.

غرضك من [الشكل] الثاني.^١

«هـ»^٢ [الخامس]

في التحليل

حصّل المطلوب أولاً ثم انظر في القول الذي جعل منتجا له، فإن لم تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب لم يكن القول منتجا له، وإن وجدتها فإن كان الاشتراك في كلا الحدين كان القياس استثنائيا، ثم ضع الاستثنائية من الجزء الذي بيّن^٣ به هذه المقدمة المطلوبة^٤ إذ لا بدّ منه. وإن كان في أحد الحدين فالقياس اقتراني.

ثم انظر أنّه موضوع المطلوب أو محموله ليتميّز لك الصغرى والكبرى. ثم ضمّ إلى الجزء الآخر من المقدمة^٥ الجزء الآخر من المطلوب على أحد التأليفات المذكورة، فإن تألّفا فهو الوسط، وتميّزت لك المقدمات^٦ بالفعل وشكل القياس والنتيجة. وإن لم يكن كذلك لم يكن القياس بسيطا، بل مركبا، وحينئذٍ يُعمل العمل المذكور في كل واحد منها. ويجب أن لا تغترّ^٧ باشتراك الألفاظ واختلافها،^٨ في اشتراك المعاني واختلافها.

(١) مع: + ويمكنك اعتبار حال الرابع ممّا تقدم / مص: تمّ قياسك من الرابع.

(٢) آك، دا: - هـ. (٣) آك، دا، مل: يباين.

(٤) آك، دا، مل: المطلوب. (٥) آك: - الجزء الآخر من المقدمة.

(٦) آك، مل: المقدمتان. (٧) دا: تغيير.

(٨) دا: + بل.

«و»^١ [السادس] في استغزار النتائج^٢

القياس الذي ينتج الكلي، ينتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه وكذب نقيضه. والسالبة الجزئية إن كان لها عكس نقيض فهو تتبعها، وإلا فكذب النقيض حاصل على كل^٣ حال.

«ز»^٤ [السابع] في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

هذا غير ممتنع. لأنَّ حقيقة^٥ المقدمات والتأليف ملزوم لحقيقة^٦ التالي واستثناء عين التالي لا ينتج. و^٧ «لأنَّا لو قلنا «كل إنسان حجر وكل حجر حيوان يلزم منهما مع كذبهما «أنَّ كل إنسان حيوان» مع صدقه.

«ح»^٨ [الثامن] في الاستقراء

إن كان تامًا فهو القياس المقسم الذي مرّ، وإلا لم يفد العلم لاحتمال أر

- | | |
|--------------------|--------------------------------|
| (١) آك: -و. | (٢) آك، دا، مل: -النتائج. |
| (٣) آك: بكل. | (٤) آك، دا: -ز. |
| (٥) آك، دا: حقيقة. | (٦) آك، دا: حقيقة / مل: حقيقة. |
| (٧) دا: -و. | (٨) مل: -ح. |

يكون حال غير المذكور مخالفا لحال المذكور.

«ط»^١ [التاسع]

في التمثيل

لو ثبت أن المقتضي^٢ لثبوت الحكم في محل الوفاق^٣ هو القدر المشترك بينه وبين محل الخلاف، وثبت أن محل الخلاف يشارك محلّ الوفاق في قابلية ذلك الحكم^٤ وحصول الشرائط وارتفاع الموانع، لزم من ثبوت الحكم في محل الوفاق ثبوته في محل الخلاف^٥ لامحالة.

ثم إنهم^٦ احتجوا على عليّة الوصف المشترك بطريقتين: ف«أ» [الطريق الأول]، الدوران وهو ضعيف. لأنّ التام^٧ منه إنّما يتحقق لو ثبت^٨ أنّه أينما ثبت الوصف ثبت الحكم، لكنّ الوصف حاصل في الفرع فلا بدّ وأن يعرف ثبوت الحكم في الفرع ليتمّ الدوران. لكن ذلك لو ثبت لاستغنيا عن أصل التمثيل. ولأنّ بتقدير ثبوت الدوران التام لا يلزم العلية. لاحتمال كونه جزء العلة، أو شرط العلة،^٨ أو رافعا للمانع، أو محققا للقبول.

«ب» [الطريق الثاني]، التقسيم الذي لا يكون مترددا بين السلب والإيجاب.

(١) مل: - ط.

(٢) مج: بالمقتضي.

(٣) مل: + و.

(٤) آك: - الحكم.

(٥) مل: الوفاق.

(٦) دا: اعلم.

(٧) آك، دا، مل: بيتنا.

(٨) دا: العلية.

مثل أن تقولوا: الحكم في محل الوفاق إما أن يكون معللا بكذا أو كذا. والثاني باطل، فيتعين^١ الأول.

واعترض^٢ الشيخ عليه فقال: لم لا يجوز أن لا يكون هذا الحكم معللا بعلّة. لأنّه لو وجب في كل^٣ حكم أن يكون معللا بعلّة لوجب في عليّة تلك العلّة أن تكون معللة بعلّة أخرى ولزم التسلسل. وإن سلّمنا أنّه معلل، فلم قلتم: إنّ العلّة ليست إلا الأقسام التي ذكرتموها؟ ولم لا يجوز أن يكون هناك قسم آخر^٤ غير ما ذكرتموه، وهو الحق؟

وإن سلّمنا الحصر، لكن لم لا يجوز أن تكون العلّة مجموع تلك الأقسام، أو مجموع بعضها، لا كلّ^٥ واحد منها وحده؟ وإن سلّمنا أنّه ليس لسائر الأقسام دخل في البابين، لكن لم لا يجوز أن يقال: هذا القسم ينقسم إلى قسمين والعلّة هي أحد القسمين بخصوص وصفه^٦، وهو غير حاصل في الفرع فلا يلزم^٧ التعديّة؟

مركز تحقيقات كميّة وعلوم إسلاميّة

و اعلم أنّ المرجع بهذه الأسئلة إلى سؤال واحد وهو منع الحصر. أمّا السؤال الأول^٨: فظاهر أنّه كذلك. لأنّه لما قال «الحكم الفلاني إما أن يكون معللا بكذا أو كذا»، فأنت منعت هذا الحصر وأبديت قسما آخر وهو كونه غير معلل،

(٢) دا: أعرض.

(١) آك، دا، مل: فتعين.

(٤) مل: - آخر.

(٣) آك، مل: - كل.

(٦) آك: وصفه.

(٥) دا: لأول.

(٨) آك: - الأول.

(٧) مل: فلا يلزم.

(٩) مل: و.

حتى أنَّ المعلل لو أمكنه إقامة الدلالة القاطعة على الحصر لَسَقَطَ السؤال.

و أمَّا الثاني: فلاشك أنَّه عبارة عن منع الحصر.

و الثالث: كذلك. لأنَّه لمَّا ذكر أنَّ ذلك الحكم^١ إمَّا أن يكون معللاً بكذا أو كذا،

فأنت أبديت قسماً ثالثاً وهو ما يتركَّب عن القسمين اللذين ذكرهما، ولاشك أنَّ المتركب عن الشيئين مغاير لهما، فيكون حاصله راجعاً إلى منع الحصر.

و أمَّا الرابع: فكذلك. لأنَّ الشيء إذا انقسم إلى قسمين فلاشك أنَّ

خصوصية كل واحد من قسميه مغايرة^٢ له، فأنت بذكر تلك الخصوصية أبدت قسماً وراء ما ذكره المستدل. فظهر أنَّ السؤال المتوجه على هذه الطريقة ليس إلا منع الحصر.

وإن سلَّمنا كون الوصف المشترك علة، لكن لا يلزم من حصوله في الفرع

حصول الحكم فيه أيضاً، لاحتمال أن يكون خصوصية الفرع مانعة من قبول ذلك الحكم،^٣ إمَّا لنفسها، أو لاقتضاها صفة مانعة منها،^٤ أو لقوات شرط آخر.

وبالجملة، فلاشك أنَّ محل الوفاق يفارق^٥ محل النزاع بخصوصيتهما،^٦

فيجوز أن يكون خصوصية محل الوفاق شرطاً لليلة،^٧ أو خصوصية محل النزاع مانعاً من الحكم، والله الموفق.^٨

(١) دا: - الحكم.

(٢) دا: مغاير.

(٣) آك: - الحكم.

(٤) مع: منه.

(٥) آك، دا، مل: مفارق.

(٦) مع: بخصوصيته / مل: بخصوصيتها.

(٧) آك، مل: لليلة / دا: - لليلة.

(٨) آك، دا، مل: وبالله التوفيق.



مركز تحقیقات کپیوٹر علوم اسلامی

الباب الثالث

في البرهان



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

[تعريف البرهان]

المنطقيون طَوَّلُوا^١ في هذا الباب. والذي نقوله نحن إنَّك قد عرفت ممَّا^٢ تقدَّم أنَّه كيف ينبغي أن يكون التركيب حتى يكون صحيحا منتجا. فنقول: إذا وقعت تلك التركيبات في مقدمات يقينية، كان القياس مركبا من مقدمات يقينية بتركيبات معلومة الصحة، وكانت النتيجة لازمة عنها^٣ بالضرورة. ومعنا علم آخر بديهي وهو^٤ أنَّ اللازم عما هذا^٥ شأنه لا بدَّ وأن يكون يقينيا، فحينئذٍ يحصل اليقين.

وبهذا الطريق نجيب عن سؤال من يسأل^٦ فيقول: لزوم النتائج عن المقدمات إن كان ضروريا وجب اشتراك العقلاء فيه، وإلا فليفتقر إلى نظر آخر ولزم التسلسل.^٧ لأنَّا^٨ نقول: إنَّ اللزوم^٩ ضروري، والملزوم ضروري ابتداء، أو ضروري اللزوم عن الضروري إمَّا بواسطة واحدة، أو بوسائط شأن كل

(٢) آك: فيما.

(١) آك: طولوا.

(٤) آك، دا، مل: - وهو.

(٣) دا: عنهما.

(٦) آك، دا: سئل.

(٥) دا: - هذا.

(٨) دا: لا.

(٧) آك: - التسلسل.

(٩) آك: اللازم.

واحدة^١ منها ذلك.

[مبادئ البرهان]

فلنبحث الآن عن المقدمات التي هو أول الأواصل في التصديقات. وقد اتفقوا على أنَّ مبادئ البرهان إمَّا أوليات، أو المشاهدات، أو المتواترات، أو المجربات، أو الحدسيات.

أمَّا الحدسيات: فقد ذكروا في مثالها اعتقادنا أنَّ نور القمر مستفاد من الشمس لما نشاهد من اختلاف أشكاله بحسب قربه وبعده من الشمس. ونحن نقول: العلم بأنَّ القمر لمَّا اختلفت^٢ تشكلاته^٣ بحسب القرب و البعد من الشمس يقتضي أن يكون نوره مستفاداً منها، إمَّا أن يكون أولياً، أو^٤ لا يكون. فإن كان أولياً^٥ كان ذلك من العلوم البديهية، فلم يمكن^٦ جعله قسماً آخر غير الأوليات وقسماً^٧ لها. ولأنَّا قد^٨ بيّنا ضعف هذه المقدمة في الحكمة. و^٩ إن لم يكن أولياً^٩ و^{١٠} لا شك أنَّه غير محسوس. فإنَّ المحسوس هو الأشكال المختلفة. فأما أنَّ ذلك لأجل القرب والبعد من الشمس فغير محسوس. فحينئذٍ لا بدَّ فيه من البرهان، لأنَّه على هذا التقدير لا يكون الجزم حاصلاً، وإذا كان كذلك لم يجز عدّها من

(٢) آك: اختلف.

(١) دا: واحد.

(٤) مج: وإمَّا (بجاء «أو»).

(٣) دا: شكالاته.

(٦) دا: يكن.

(٥) آك، دا، مل: الأول.

(٨) مج: قد.

(٧) دا، مل: قسماً.

(١٠) دا: و.

(٩) دا: أوليات.

المبادي.

وأما المجربات: فحاصلها يرجع إلى الطرد والعكس، وهو أننا رأينا حصول الإسهال عند تناول السقمونيا مرة بعد أخرى. لكن ذلك لا يدل على الجزم. أما أولاً^١ فلأن ذلك يستند إلى مشاهدة حصول^٢ ذلك الأثر^٣ عند تناول ذلك الدواء الخاص. وسنبيّن أن الحس لا يعطي القضية الكلية اليقينية.^٤

وإن سلمنا أنه يفيد الكلية، لكنّ الحكماء اتّفقت كلمتهم على أن الطرد والعكس لا يفيد اليقين، فكيف جعلوه الآن مقدمة يقينية؟ ولأنّها بتقدير كونها مفيدة لليقين، و^٥ لكن ذلك غير معلوم بالضرورة، بل لابدّ فيه من الدلالة فلا يكون من المبادي المطلقة. ولأنّ حصول الحكم عند حصول الشيء المعين وانتفاؤه^٦ عند انتفائه لا يقتضي كونه معللاً به^٧ إلا عند إبطال أمور، من جملتها^٨ الفاعل المختار. فإنّ مع القول به لا يستبعد أن يقال^٩: إنّ الفاعل المختار أجرى سنته بخلق ذلك الأثر عند ذلك الشيء المعين من غير أن يكون له فيه أثر.

وأما المتواترات: ففي كونها مفيدة للعلم إشكالات. وبتقدير التسليم فالأصح أن إفادتها^{١٠} العلم^{١١} نظرية على ما^{١٢} بيّنّا هذين المقامين في أصول الفقه. وحينئذٍ لا يجوز عدّها من المبادي.

(١) مع: الأول.

(٢) مع: بحصول.

(٣) دا: الأمر.

(٤) آك، دا، مل: - اليقينية.

(٥) دا: - و.

(٦) دا، مع، مل: انتفاء.

(٧) دا: - به.

(٨) آك: منها (بجاء «من جملتها»).

(٩) دا: يقول.

(١٠) آك، دا، مل: إفادته.

(١١) آك، دا، مل: للعلم.

(١٢) دا: كما.

وإن سلّمنا كون هذه العلوم ضرورية، لكنّها لو لم ينته إلى الحس لم يفد العلم. فإنّ أهل العالم لو اتّفقت كلمتهم على الإخبار عن وجود الصانع^١ تعالى لم يحصل العلم بذلك. وإنّما يحصل^٢ العلم بوجود مكة ومحمد - صلى الله عليه وآ - لانتفاء المخبرين عن ذلك إلى الحس. وإذا كان كذلك كان التواتر مبدأً غير أول^٣. وأمّا المشاهدات: ففيها إشكالات^٤. الأول^٥، أنّ الحواس يعرض لها الغلط كثيرا. فإنّ البصر قد يدرك الساكن متحركا والمتحرك ساكنا، والواحد اثنين والاثنين واحدا، والصغير كبيرا والكبير صغيرا^٦، على ما هو مستقصي في كتب المناظر. ولولا القوة العقلية لما تميّز الحق فيها من الباطل. فإذا لا تكون الإدراكات الحسية مبادئ أولية، بل ما لم يستند إلى العقل ولم يتصرّف العقل فيها بالتمييز^٨، لم يجر الاعتماد عليها^٩.

الثاني^{١٠}: أنّ الحسّ إنّما يفيد كون هذه النار الملموسة حارّة وكون هذه الشمس في هذه الساعة منيرة. فأما «إنّ كل نار حارّة» و«كل شمس مضيئة» و«كل جسم ففي جهة»^{١١}، فذلك مما لا يتناول الحس. لأنّا وإن قدرنا الإحساس بجميع^{١٢} الجزئيات التي وجدت في^{١٣} الماضي والحاضر والمستقبل - وإن كان

(١) دا: للصانع. (٢) آك، دا، مل: حصل.

(٣) مج: عليه السلام / دا، مل: صلعم. (٤) دا: أولى.

(٥) دا: إشكالات. (٦) مج: فا.

(٧) دا: صغير. (٨) آك، مل: + والنقد / دا: والنقل.

(٩) مج: عليه. (١٠) مج: ب.

(١١) مج: حقيقة. (١٢) آك: لجميع.

(١٣) دا: + زمان.

ذلك ممتنعاً - لكنّ ذلك لا يعطي القضية الكلية، لكنّ الأقيسة لا بدّ فيها من القضية الكلية.

فقد ظهر أنّ مبدأ المبادي في إعطاء القضايا الكلية اليقينية^١ هو^٢ القوة العقلية وأنّ أوّل الأوائل في القضايا هي الأوليات وأنّ ما عداها متفرّع^٣ عليها.

[شكوك على رأي الجمهور]

ثم هاهنا^٤ إشكالات: ف«آ»^٥: زعم الحكماء أنّ كثيراً من الوهميات والمشهورات في قوة^٦ الأوليات.

أمّا الوهميات، فقد يكون كاذبة وإنّما يعرف كذبها لتطابق^٧ الوهم والعقل على التصديق بأمور يلزم من التصديق بها كذب تلك الوهميات. فلما اعترف الوهم بما أوجب نقيض حكمه عرف كذبه.

وأمّا المشهورات، فإنّما تمتاز الأوليات عنها بأنّها تفرض أنفسنا مجردة عن جميع الهيآت النظرية والعملية. وكأنّا خلقنا الآن دفعة من غير أن شاهدنا أحداً ولا مارسنا عملاً، ثمّ عرضنا على أنفسنا قضية، فإن وجدنا أنفسنا في هذه

(١) مل: اليقينة.

(٢) آك، مل: هي.

(٣) آك: يتفرّع.

(٤) آك، دا، مل: هنا.

(٥) قسمت ب كه بقية اشكالات مذكور مي باشد در ص ٣٣١ تا ص ٣٣٢ با عبارت «وبعد ذلك بقيت

إشكالات: فالأوّل... الخامس» بيان شده است.

(٦) آك، دا، مل: + هذه.

(٧) دا: التطابق.

الحالة جازمة بها عَلِمْنَا أَنَّهَا أولية، وإن توقفت في هذه الحالة علمنا أَنَّ القضية مشهورة.

والذي نذهب إليه نحن^١ أَنَّهُ لا يجوز أن يكون غير الأوليات في قوتها^٢ البتة. إذ لو كان كذلك لكان التمييز^٣ بينها وبين غيرها لابد وأن يكون بطريق آخر وراء جزم الذهن بها، فيكون التمييز^٤ بينها وبين غيرها نظريا. لكنّ النظري إنّما يتركّب عن^٥ الأوليات، فيلزم منه الدور وهو^٦ محال.

وأما الذي ذكرناه في الفرق بين الأوليات والوهميات فضعيف. لأنّ ذلك إنّما^٧ ينفع لو كان علمنا بصحة الأوليات لأجل سلامتها عن اعتراف العقل بما يقدر فيها. لكن ذلك باطل. لأنّا إنّما نعرف ذلك، لو عرفنا أَنَّهُ ليس في شيء من القضايا العقلية ما يقدر فيها، وذلك لا يتأتّى إلّا عند الإحاطة بجميع القضايا التي لانهاية لها على التفصيل. وذلك متعذر. وإذا لم يُعرف^٨ جميع القضايا فحينئذٍ جَوَزْنَا أن يكون فيها ما يقدر في المقدمات التي يظنّ^٩ كونها أولية، ومع هذا التجويز لا يبقى الوثوق.

ولأنّ المقدمات التي يكذب الوهميات، إن كانت الوهميات مساوية لها في القوة وقدر كل واحدة منهما في الأخرى فليس القدر في أحد النوعين بالآخر

(٢) دا: مدتها.

(١) دا: + و.

(٥) آك: من.

(٣) و (٤) دا: التمييز.

(٧) مع: + و.

(٦) مع: أَنَّهُ.

(٩) دا: يكن.

(٨) آك: لم نعرف.

أولى من العكس، وإن كانت الوهميات أضعف منها لم يكن بنا حاجة إلى تمييز^١ الأوليات عن الوهميات.

وأما الذي ذكرناه في الفرق بين المشهورات والأوليات فضعيف.^٢ لأننا إن فرضنا أنفسنا خالية عن جميع الهيئات النظرية والعملية،^٣ لكن بمجرد ذلك الفرض لا يحصل ذلك الخلق. وإذا جَوَّزوا^٤ في بعض القضايا أن يصير بسبب الألف والعادة^٥ جارياً مجرى الأوليات لم يحصل هذا الفرق إلا عند خلق النفس عن الألف والعادة. فأما عند فرض الخلق فذلك ممّا لا يقع فيه أصلاً و^٦ البتة إذ ليس كل ما فُرض حصل.

فقد تقرر^٧ ممّا^٨ بينّا أنه لا يجوز أن يقال «إن غير الأوليات يساويها في القوة والوثوق» بل كل ما عداها، فلا بد وأن يكون النفس مترددة فيها بوجه. وبعد ذلك بقيت إشكالات: فالأول،^٩ إننا نجد العقل جازماً بكثير من الأمور كجزمه بالأوليات، مع أن الجزم غير جائز فيه،^{١٠} وإذا كان كذلك ارتفع الأمان عن جزم العقل.^{١١} بيانه: أننا إذا رأينا زيدا ثم غاب عنا ثم شاهدناه مرة أخرى، فإن علمنا بأنه هو الذي رأيناه^{١٢} قبل يجري في القوة والوثوق مجرى علمنا بأن

(١) دا: تميز. (٢) آك، دا، مل: فهو ضعيف.

(٣) دا، مع: العلمية. (٤) آك: جَوَّزوا.

(٥) مل: + و. (٦) دا: - و.

(٧) دا: يفرد. (٨) آك، دا، مل: يما.

(٩) مع: الأول / دا: فأول. (١٠) مل: به.

(١١) مل: + به. (١٢) دا: رأينا / مل: أولاً.

الواحد تصف الاثنين. ثم إنَّ ذلك الجزم غير صحيح، لاحتمال أن يقال: إنَّ الله تعالى خلق شخصا مثل زيد من^١ جميع الوجود.

وكذا القول^٢ في جميع العاديّات. فإنّي إذا خرجت عن الدار، أقطع^٣ بأنَّ ما فيها من الأواني لم ينقلب ذهباً وياقوتاً، بل لم ينقلب أناساً فاضلين محققين في العلوم الدقيقة، مع أنَّ تجويز ذلك قائم في العقول، فإنَّها أجسام وكل جسم فإنَّه^٤ يقبل^٥ من الصفات ما يقبله سائر الأجسام.

لا يقال: هذا الاحتمال باطل بالأدلة^٦ اليقينية. لأنَّنا نقول: لانسلّم قيام الأدلة على فسادهِ. وبتقدير التسليم، فالإشكال غير^٧ مندفع. لأنَّ هذا الجزم لو كان حصوله بسبب تلك البراهين لوجب أن لا يحصل هذا الجزم إلّا لمن عرف تلك البراهين، لكنَّ الأمر ليس^٨ كذلك. فإنَّ الذين^٩ لم يخطر ببالهم شيء من البراهين يجزمون بهذه القضايا، فعلمنا أنَّ هذا الجزم^{١٠} غير مستفاد من البراهين. وإذا ثبت^{١١} أنَّ هذا الجزم الحاصل جزم^{١٢} غير واجب، مع أنَّ هذا الجزم يساوي الجزم بسائر الأوليات، فلم يلزم من حصول الجزم بها وجوبها في نفسها، وعند ذلك يتوجّه الطعن في الأوليات.

(٢) دا: العقل.

(١) دا: في.

(٤) مل: - فإنَّه.

(٣) دا: لقطع.

(٦) دا: بأدلة.

(٥) دا: مقبل.

(٨) آك، دا، مل: ليس الأمر.

(٧) دا: عند.

(١٠) مل: يجزمون.

(٩) آك: الذي.

(١١) آك، دا، مل: - أنَّ هذا الجزم... وإذا ثبت. (١٢) آك، دا، مل: - جزم.

الثاني: أنه لو كانت هناك مقدمات أولية، فإمّا أن يمكن تركيبها على وجه يلزم^١ منها النتيجة، أو لا يمكن. فإن أمكن، كان العلم بذلك إن كان نظرياً استند إلى الضروريات، ويكون الكلام في أن العلم بصحة تركيبها إمّا أن يكون ضرورياً، أو نظرياً ويعود الذي ذكرناه بعينه. وأمّا أن يكون ضرورياً فحينئذ يكون العلم بالمقدمات ضرورياً، وبصحة تركيبها ضرورياً، وبلزوم النظري عن تلك العلوم المركبة على ذلك الوجه ضرورياً، فيلزم كون العلوم النظرية ضرورية، وذلك محال. فما أدّى^٢ إليه مثله.

الثالث: هب أنا^٣ ساعدنا على أن العلم بأن الواحد نصف الاثنين وما يجري مجراه علم ضروري غير قابل للاحتتمالات، لكنكم^٤ في المباحث الحكمية والمعالم الطبيعية والإلهية لا تستعملون هذه المقدمات، بل إنّما تستعملون مقدمات أخرى، كقولكم^٥ «الممكن المتساوي لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا لمرجح»^٦ و«إن حكم الشيء حكم مثله».

وإذا انتهى كلامكم إلى هذه المقدمات وأشباهاها ادّعيتم الضرورة^٧ والجزم، ومعلوم أن هذه القضايا ليست في قوه قولنا «الواحد نصف الاثنين» وما يجري مجراه. ولذلك إذا عرضنا النوعين على العقل لم يكن^٨ الجزم بأحدهما كالجزم بالآخر. والتفاوت في العلوم اليقينية غير جائز، لأنه إن حصل

(٢) دا: يؤدى.

(١) مل: لزوم.

(٤) مع: لكنهم.

(٣) دا: أن.

(٦) دا: المرجح.

(٥) مع: كقولهم.

(٨) مل: لم يلزم.

(٧) دا: الضروري.

الاحتمال - ولو على أبعد الوجوه - لم يحصل اليقين وإلا لم يحصل التفاوت أصلاً.

فعلمنا أن المقدمات المستعملة في هذه العلوم غير يقينية.^١ ولذلك^٢ نقل بعض المتأخرين عن أرسطو أنه قال «الأمور الإلهية لا يمكن تحصيل الجزم فيها، وإنما المقصد الأقصى فيها تحصيل الاعتقاد على سبيل الأشبه والأخلق».^٣

الرابع^٤: أن جمهور المنطقيين اعتبروا في اليقين مع الاعتقاد المطابق الجازم اعتقاداً ثانياً^٥ وهو^٦ اعتقاد أنه لا يمكن أن يكون الأمر إلا كما اعتقدوا.^٧ و^٨ أيضاً فالبرهان يقتضي اعتبار هذا الاعتقاد في اليقين، وإلا وجب^٩ أن يكون اعتقاد المقلد علماً.

وإذا ثبت ذلك فنقول: ذلك الاعتقاد الثاني إن كان يقينياً وجب أن يحصل فيه اعتقاد ثالث^{١٠} متعلق^{١١} بأن الأمر ليس إلا كما تعلق الاعتقاد الثاني^{١٢} به، وحينئذ يكون الكلام فيه كالكلام في الأول، فيلزم^{١٣} التسلسل. وإن لم يكن يقينياً

(١) دا: غير يقينية. (٢) مع: أنه فلذلك.

(٣) آك، دا، مل: الأخلق والأشبه. (٤) دا، مل: + وهو.

(٥) مل: ثابتاً. (٦) آك، دا: + أنه.

(٧) آك، دا: اعتقد. (٨) مل: - و.

(٩) مل: لوجب. (١٠) مل: المقلد علماً (بجاء «ثالث»).

(١١) دا: معلق / مل: - متعلق. (١٢) مع: التالي.

(١٣) آك، دا، مل: ولزم.

والاعتقاد الأول إنما يصير يقينياً عند حصوله والمبني على ما لا يكون يقينياً أولى أن لا يكون يقينياً^٢ فوجب^٣ أن لا يحصل اليقين في شيء من الاعتقادات، وذلك قاذح في الأوليات.

الخامس: إن كتابكم هذا يشتمل^٤ على التوقف في كثير من المسائل بسبب تعارض الأدلة. وذلك يقذح في العلوم الضرورية. لأن تلك الأدلة القوية المتعارضة مركبة لامحالة من مقدمات، فكل^٥ واحدة من تلك المقدمات إن كان العقل جازماً بها غير متمكن^٦ من القذح فيها بوجه من الوجوه، مع أننا نعلم بالضرورة أن^٧ بعضها كاذب لاستحالة صدق المقدمات المتناقضة.

فحينئذ قد وجدنا ما^٨ جزم العقل به جزماً يقينياً من غير تردد واحتمال مع أنه^٩ كان كاذباً. وإذا كان الأمر كذلك ارتفع الوثوق عن جزم العقل وتآدى إلى القذح في الأوليات. وإن كان العقل متمكناً من القذح في شيء من تلك المقدمات لم يجز التوقف، بل لابد من بيان أن شيئاً من مقدمات أحد الجانبين محتمل، والمحتمل^{١٠} لا يفيد اليقين، وحينئذ لا نحتاج فيه إلى التوقف.

فهذه^{١١} جملة الإشكالات التي يذكرها السوفسطائيون^{١٢} المنكرون للضروريات.

(١) آك، مل: - أولى أن. (٢) دا: - أولى أن لا يكون يقينياً.

(٣) مج: ووجب. (٤) آك، دا، مل: مشتمل.

(٥) آك: وكل. (٦) دا: ممكن.

(٧) آك: - أن. (٨) آك: - ما.

(٩) مل: أن. (١٠) مج: المحتملات.

(١١) جملة نسخها: فهذا. (١٢) مج: السوفسطائية.

واعلم أننا إن احتجنا في الجزم بصحة البديهيات إلى الجواب عن^١ هذه الشبهات - ولا شك^٢ أن الجواب عنها نظري غير ضروري - فحينئذ يتوقف الجزم بصحة الضروريات على النظر، لكن النظر مركب من الضروريات، فيلزم الدور. وإن لم نحتج في الجزم بها إلى الجواب عن هذه الشبهات، لم يكن الجواب عنها لازماً علينا البتة، بل كان ذلك كالزيادة المستغني عنها.

وقد أطيننا في كتاب النهاية في الجواب عن هذه الشبهات، فمن أراد^٣ فليطالع ذلك الكتاب. وليكن^٤ هذا آخر ما نقوله في علم البرهان.

[في المغالطات]

وأما الكلام في تفصيل المغالطات،^٥ فهو أيضاً كالفضل المستغني عنه. لأن الإنسان إذا بالغ في تحصيل التصورات، ثم طلب التصديقات الأولية منها، فكل ما وجده كذلك ركب القياس منه على الشرائط التي مرّت في اعتبار التركيبات. فيكون القياس برهاناً لا محالة^٦ وما لا يكون كذلك لا يلتفت^٧ إليه وعلى هذا الطريق كان الاشتغال بالأشياء التي يذكرونها أموراً غير محتاج إليها جداً، فكان ذكرها في الكتب المطولة أولى.

وإن أحرّ الله في الأجل صنفنا في المنطق كتاباً يورد فيه جميع ما

(٢) دا: فلا شك.

(١) پایان نسخه «مل».

(٣) آك، دا: أرادها.

(٤) دا: لكن.

(٥) آك، دا: المغالطات.

(٦) مع: لا مخالفة.

(٧) دا: - لا يلتفت.

للمتقدمين^١ في كل باب، مع ما يستقر عليه الرأي الصحيح ويوجبه^٢ الحق الصريح. وأمّا الآن فنقنع بالقدر الذي مرّ^٣ ولنختم الكلام في المنطق، ولننتقل^٤ إلى العلوم الحكمية بعون الله وحسن تيسيره، والله الموفق.^٥ وحسبنا الله ونعم الوكيل.^٦



مركز تحقيقات علوم اسلامی

(٢) مع: موجه.

(١) دا: للمقدمين.

(٤) مع: ننتقل.

(٣) دا: - مرّ.

(٥) آك، دا: - والله الموفق.

(٦) آك: + تمّ ضحوة ٢٦٥ من شعبان سنة ١٢٣١ / مع: - وحسبنا الله ونعم الوكيل.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

التعليقات



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

ص ٣: الصرائم:

الصارم: السيف القاطع، ورجل صارم أي جَلْد وشجاع، الصريمة: العزيمة على الشيء، الصريمة ما انصرم من معظم الرمل. (هامش آك)

ص ٧: إِنَّ تَصَوْرًا:

معناه أَنَّ لنا تصوراً أو في الوجود تصوراً. (الكاتب)

مركز تحقيقات كويتية للدراسات والبحوث

ص ٧: تصديقاً:

التصديق عنده عبارة عن الحكم مع تصوّر الطرفين، وعن الحكم فقط عند الحكماء، وعن الحكم مع اعتبار صدقه أي مطابقة ما في الذهن لما في الخارج عند الشيخ. (هامش مل)

ص ٧: ففيه ثلاث تصورات:

وفيه نظر، لأنّ التصديق لا يتحقق بمجرد التصورات الكلية وإلا لكان كل من جملة هذه التصورات كان مصدقاً وليس كذلك، بل لابدّ من إيقاع النسبة بين المتصورين. (هامش مل)

ص ٧: تعذر ذلك الحكم:

أي الذي للإيقاع والسلب (هامش آك) معناه كلما لم يكن حقيقة إحدى هذه الثلاثة متصورة امتنع الحكم. و"الواو" في قوله «والمحكوم به وعليه» هي القاسمة لا العاطفة، وهي علة أن تصور هذه الأمور لابد منه لا علة أنه داخل فيه. والإمام ذكرها كذلك. (هامش مل)

ص ٨: لا يقال أستم حكمت على غير المعلوم:

إشارة إلى شبهة المجهول / المعدوم المطلق. وهو أن قضية «غير المعلوم يمتنع الحكم عليه» متناقضة في نفسها لأنها حكم على غير المعلوم. ينقل الفخر الرازي الجواب المشهور وينقده على طريقة «فلئن قلت... قلنا». وهو يكتفي ببيان أن الشبهة تشكيك في الضروريات فلا يقدح فيها. وهو أورد مثل هذه الشبهة في مسألة امتناع الدور (الإنارات، النمط الرابع، ص ١٩٨). وهذه الشبهة قد طرحت على نحو مفصل من قبل منطقة القرن السابع الهجري، وطرحت حولها تقارير وحلول مختلفة، ولقد تناولها بحل من أبهرى (٥٩٧-٦٦٤) في تنزيل الأفكار والطوسي (٥٩٨-٦٧٢) في تعديل المعيار (ص ١٤٣) والكاتبى (٦١٧-٦٧٥) في المنصص. إنهما قطب الدين الرازي (٦٨٩-٧٦٧) فينقل وينقد أهم الحلول المطروحة لهذه الشبهة يستعرض الحل الذي طرحه هو حيث يعتبره الجواب الحاسم لمادة الشبهة (شرح المطالع، ص ٢٥-٢٢). كمال الدين بخاري (٨٨٥-٩٤٧) طرح هذه الشبهة في رسالة المغالطات (ص ٢٩-٢٦). أيضاً حكماء اصفهان تناولوا شبهة المعدوم المطلق في سياق مباحثهم في مسألة الوجود الذهني فالمرداماد (٩٦٩-١٠٤١) يذهب إلى حل هذه الشبهة عن طريق

التمييز بين اعتباري الحمل الأولى والحمل الشائع في عقد الوضع، وبين ما هو بتي وما هو لا بتي في القضية الحقيقية. و اليوم يعرف حل الميرداماد لهذه الشبهة من خلال تقرير و تحقيق الملاصدر (٩٧٩-١٠٥١) (أسفار، ج ٨، ص ٣٢٥-٣٢٨).

قال الميرداماد في الأفق المبين (ص ٢٥): وإنما يتعمل العقل أن يقدر على الفرض البحث أنه عنوان لطبيعة ما باطلة الذات، محجوبة عن التقرر، مجهولة في التصور ويتمثل هذا المفهوم وتقدر أنه عنوان لمهية ما. وإن كانت مجهولة على الاطلاق غير متمثلة في ذهن ما من الأذهان اصلاً. يصح الحكم عليه بامتناع الحكم عليه والاخبار عنه مطلقاً على سبيل ايجاب حملي غير بتي. فكان مفهوم المعدوم المطلق بحيث ما يتوجه اليه في نفسه صحة الحكم وأن امتناع الحكم إنما يتوجه إليه بأن الانطباق على ما يقدر أنه بحذائه. (قرا ملكي)

مركز تحقيق مكتبة العلوم

ص ٨: فلا يكون المحكوم عليه غير معلوم:

إشارة إلى منع و هو أن يقال لانسلم أن المحكوم عليه في هذه القضية غير معلوم مطلقاً بل هو معلوم باعتبار و هو كونه غير معلوم. (هامش مل)

ص ٨: ثم نقول كل واحد من التصورات والتصديقات:

يقول المصنف في المحصل «وعندي أن شيئاً منها [التصورات] غير مكتسب لوجهين...» وينقده الطوسي في نقد المحصل (٩٧) والكاتب في المنصص في شرح الملخص (٣٥/١-٣٦) والمفصل في شرح المحصل (١٥٤) ونكرنا ما في هذا الباب في مقدمتنا على الملخص. (قرا ملكي)

ص ٨: يكون غنياً عن الاكتساب:

واعلم أنَّ الامام إنما عبر عن الضروري بالغني عن الاكتساب وعن النظري بالمحتاج اليه لدقيقة. وهي أنَّ الغني عن الاكتساب هو الذي لا يتوقف حصوله في العقل على القول الشارح ان كان تصوراً وعلى الحجة إن كان تصديقاً. ولا يلزم من عدم التوقف على القول الشارح والحجة عدم التوقف على شيء أصلاً فيجوز أن يتوقف التصور الغني عن القول الشارح على نوع تنبيه، والتصديق الغني عن الحجة على تصور الطرفين. (الكاتب)

ص ٨: وبتقدير صحته فالمطلوب حاصل:

لو تسلسلت التصورات والتصديقات إلى غير النهاية فإما أن يوجد فيها ما يوجب لذاته في الذهن شيئاً أو لا يوجد. فإن كان الأول، حكم العقل عند تصورهما بلزوم أحدهما عن الآخر من غير الحاجة إلى شيء آخر، وإن كان الثاني، وجب أن لا يوجب شيء منهما شيئاً لأنه لو أوجب لكان لوسائط متناهية أو غير متناهية. فالأول يستلزم اجتماع النقيضين والثاني حصر ما لا يتناهي بين حاصرين. (هامش مل)

ص ٩: فيحتاج إلى الاستعانة بالمنطق:

إنَّ ذهن الانسان قد يكفي في إصابة الحق في بعض أقسام الفكر فقط وليس ذلك أيضاً لكل شخص بل لبعض الأشخاص و هو الذي [يعلم] بنفسه قدسية ماهية الاشياء كما هي. (هامش مل)

ص ١٠: حكماً تقييدياً:

وهو التركيب الذي يكون الجزء الثاني قيداً في الأول ويصح إدخال لفظة «الذي» فيما بينهما ويقوم مقام بعض افراده لفظ مفرد كالحَيوان الناطق فإنه يقوم مقام الانسان. (الكاتبى)

ص ١٠: فهو في الدرجة الثانية:

وهو الحكم عليها بالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية والنوعية والموضوعية والمحمولية إلى غير ذلك من الأحكام، أو يلحق ببعضها أمور اكتسبت منها أو مجردها، بعضها عن عوارض خارجة منها. فهذا الحكم والإلحاق والتجريد، فإذا تلك الماهيات معقولات أولاً وهذه الأمور معقولات ثانية. فإذا بحث عن هذه الاعتبارات - أعني الكلية والجزئية - من حيث تركيبها ليتوصل بذلك التركيب إلى المجهول فهو المنطق. (هامش مل)

أقول: مراد المصنف من المعقولات الثانية هي المعقولات الثانية المنطقية لا الفلسفية والتمايز بينهما متأخر والمصنف استعمل المعقولات الثانية بمعنى المعقولات المكتسبة أيضاً (الإنارات، ص ٣). (قراملكى)

ص ١٥: اللفظ المفيد:

ولفظة «الدالة» سقطت من المتن و لا بد منها (الكاتبى) أي يجب أن نقول: دلالة اللفظ المفيد... (قراملكى)

ص ١٦: و مغاير له اعتباراً:

أي أن الذات التي عرضت لها الجنسية هي بعينها التي عرضت لها المقولية

في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة لكن اعتبار كونها جنساً مغايراً
لا اعتبار كونها مقولاً. (هامش مل)

ص ١٦: أو على كمال الجزء الذي به يمتاز عن غيره:

المراد أن الجزء إن كان كمال المشترك بين الماهية و بين كل ما يشاركها
فيه فهو الجنس القريب وإن كان كمال المميز فهو الفصل القريب و إلا فهو على
أحد الأقسام الأربعة. (هامش مل)

ص ١٧: لكن الجنس الذي هو فصله المقسم غير الذي هو نوع له:

لأن الجنس الذي الفصل مقسم له، خارج عن ماهية الفصل و الذي هو نوع
منه داخل فيها لوجوب دخول الجنس في ماهية النوع. (هامش مل)

مركز تحقيق التراث
بمكتبة جامعة القاهرة

ص ١٧: و أن لم يكن لازماً... و القعود:

المخطوطتان «أك» و «مل»، تفتقدان لهذه الجملة، ولقد جاء في حواشي
المخطوطة «مل» أن الكاتب أهمل هذا القسم. والنسخة الخطية «مج» تضمنت
هذه الجملة ولكن في الحاشية وعلى نحو منقوص. والكاتب الذي غالباً يشير
إلى الجمل والعبارات الناقصة والساقطة من النص، لم يأت على ذكر هذه الجملة،
لهذا، ننسبها للنص واعتبرنا النص كاملاً طبقاً لما ذهب إليه الكاتب (قرا ملكي).

ص ١٨: إفادة أولية:

أي وضعيّة و إنما قيّد بالأولية احترازاً عن دلالة التمني وعلى طلب الفعل

لكن لا بالوضع. فإنَّ قول القائل «ليت لي ألف دينار» يدل على طلب حصول الألف لكن لا بالوضع (الكاتب). يذكر الفارابي هذا القيد على طريقة «بالذات لا بالعرض وبالقوة» (المنطقيات، ٨٩/١) تمييزاً لمدلولي - المنطوق والمفهوم - الجملة الخبرية أو الانشائية. ربّما يكون لجملة انشائية مفهوم خبري وبالعكس. مناط كونها خبراً مدلولها الذاتي (أي المنطوق) لا ماتدل عليه بالعرض (أي المفهوم). (قراملكي)

ص ١٨: فهو الالتماس:

قال الفخر الرازي في شرحه على عيون الحكمة للشيخ الرئيس (ص ١٩): ولنا فيه بحث مستقصي ذكرناه في كتاب الهدى. (قراملكي)

ص ١٩: دلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام مسماه:

قيل: لو كان دلالة اللفظ على الجزء تبعاً لدلالته على المسمى لكان فهم الجزء متأخراً، لأنَّ المراد من الدلالة فهم المعنى من اللفظ وإنّه محال. وجوابه منع الشرطية، لأنَّ المراد أنّ دلالة اللفظ على المسمى مقصود بالذات وعلى الجزء بالعرض وإن كان فهم الجزء يتقدّم فهمه. (هامش مل)

ص ١٩: من حيث هو جزؤه:

قد اخرج المصنف بهذا القيد دلالة اللفظ على الجزء بالمطابقة عن تعريف الدلالة التضمنية إذا كان موضوعاً للجزء أيضاً كـ «الإمكان» الذي هو الموضوع للإمكان الخاص والعام الذي هو جزء الامكان الخاص. كما بقيد «تبعاً لدلالته

على مسمّاه» أخرج عن تعريف الدلالة اللزومية دلالة اللفظ على لازم المعنى بالمطابقة اذا كان اللفظ موضوعاً لل لازم المسمّى أيضاً كدلالة «الشمس» على الجرم و النور و كدلالة «الجوهر» على الصورة و الهیولی.

وللمحقق الطوسي، قدس سره القدوسي، طريق آخر للاحتراز والإخراج وهو قوله (حل معضلات الإشارات، ج ١، ص ٢٨ و ٢٩): ويشترط فيهما أن لا يكون الاسم دالاً بالاشتراك [اللفظي] على المعنى و على جزئه أو عليه و على لازمه بل يكون بانتقال من أحدهما إلى الآخر. (قراملكي)

ص ٢٠: ولزمها الالتزام:

هذا من آرائه الخاصة و ينقده المتأخرون كالابهرى فى كشف الحقائق (ص ٤٢) و الكاتبى فى المنصص (ج ١، ص ٣٧) والخوارزمى فى لوائح الأفكار (ص ٢٤) و نورالدين الانصارى فى تحفة السلاطين (ص ٣٢). (قراملكي)

ص ٢٠: دون الخارجى:

لأنه لو كان اللازم الخارجى شرطاً لها، لجاز استعمال احد المتلازمين فى الآخر و هو محتمل لوجهين: الاول، أن الكلام فى الدلالة لا فى الاستعمال. و الثانى، لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط لجواز كونه اعم. بل الدليل هو ما قاله الحكماء. (هامش مل)

ص ٢٠: إن الملازمة الذهنية شرط لا سبب:

أى ليست الملازمة الذهنية جملة ما يتوقف عليه الدلالة اللزومية لأنه لا بد

معها من فهم الملزوم وذلك يتوقف على وضع اللفظ بإزائه والعلم بالوضع وسماع اللفظ أو خطر أنه بالبال. (الكاتبى)

ص ٢٠: دلالة الالتزام مهجورة في العلوم:

يبدو أن الشيخ الرئيس قد طرح مهجورية الدلالة الالتزامية في الإشارات بمنزلة المسألة المدونة في المنطق ولقد كان لأتباعه روايتان أساسيتان في تفسير كلامه (رواية الفخر الرازي ورواية الخواجه الطوسي). و طرح مهجورية الدلالة الالتزامية في العلوم من قبل القدماء، يدل على اهتمامهم بمعرفة هوية لغة العلوم التي كونها من أهم خصائصها. ولقد أشرنا في مقدمة الملخص إلى آراء المنطقيين في هذا الخصوص. (قراملكى)



ص ٢٣: والثاني الاسماء المتباينة:

و هو أن يكون كل واحد من اللفظ والمعنى كثيراً كالسماء والارض و الحجر والمدر. (الكاتبى)

ص ٢٣: والثالث المترادفة:

و هو أن يكون اللفظ كثيراً والمعنى واحداً كالأسد والليث والغصنفر. (الكاتبى)

ص ٢٤: ونقضوه بالنداء:

قال الفارابى: وأما النداء ففيه شك هل هو قول جازم أو لفظة مفردة... و

قوم يجعلون النداء قولاً و الذي نرى أنه لفظ مفرد و لكن يكون قولاً بالقوة (المنطقيات، ج ٢، ص ٤٣، ٤٤).

أقول: مراده من «القوة» مفهومه التبعية لا المنطوق، أي البداء بالذات لفظ مفرد و بالعرض قول. (قراملكي)

ص ٢٤: و شك آخر:

و الامام ما تعرض لجواب هذا الشك. و جوابه أن يقال: لانسلم لزوم التناقض لو كان المحكوم عليه فيها الفعل أو الحرف، فإننا أخبرنا في هذه القضية عن الفعل و الحرف اللذين كل منهما اسم و نحن قد قلنا «إن الفعل و الحرف لا يخبر عن مسماهما». (الكاتب)

أقول: هذه الشبهة كشبهة المعلوم المطلق التي تقدمت الاشارة اليها. و سبب المغالطة فيها يعود إلى جمع المسائل في مسألة واحدة، لأن قضية «الفعل لا يخبر عنه» متضمنة لقضيتين متناقضتين ظاهرياً: الأولى، الفعل بالحمل الشائع (أي مصاديق الفعل) لا يخبر عنه و الثانية، «نخبر عن الفعل بالحمل اولى (أي عن مفهومه) بأن لا يخبر عنه». القضية الأولى سالبة كلية بينما القضية الثانية شخصية (على مبنى الكاتب) أو طبيعية (بحسب مبنى من يقول بالحمل الاولي في عقد الوضع). والقضيتان توهمان التناقض بسبب كونهما متوهمتين بأن موضوعهما واحد، من دون أن يكون في الواقع تناقضاً بينهما. (قراملكي)

ص ٢٥: كحائط من ياقوت:

و بحر من زبيب. و هذا القسم [ما لا يعرف وجوده] لم يذكر الشيخ و ذكره

أبو البركات صاحب المعبر (الكاتب). أقول: نسخا المخطوطتين «آك» و«مل» أوردوا عبارة الكاتب في النص كالتالي «كحائط من ياقوت و بحر من زيبق لم يذكرهما الشيخ وذكرهما أبو البركات». وكلام الكاتب دقيق. ولو أُورد ضمير «هما» الوارد في النسختين المذكورتين بشكل مفرد لتعزز الظن بأن هذا الكلام يعود للفخر الرازي وليس إلى الكاتب. وكما ذكرنا في المقدمة فإنّ الناسخين أحياناً يدخلون عبارات توضيحية على النصوص التي بين أيديهم.

و مع أنّ الفخر الرازي قد اقتبس هذا القسم من البغدادي (٥٤٧-٤٢٨) لكن عبارة الرازي أكثر دقة من الناحية المنطقية من عبارة البغدادي و للمقارنة بين العبارتين ننقل تالياً ما جاء في المعبر (ج ١، ص ١٨):

«وقد لا يكون منه الوجود ولا الواحد أيضاً لكثير من الصور الذهنية التي لم يوجد منها في الوجود ولا كثير ولا يوجد كجبل من ذهب أو كإنسان طائر». (قرا ملكي)

مرکز تحقیقات کتب و تراث اسلامی

ص ٢٦: كالشمس:

قال الرومي في المثنوى (١٢٠/١):

شمس، در خارج اگر چه هست فرد می توان هم، مثل او تصویر کرد (قرا ملكي)

ص ٢٧: فهناك أمور ثلاثة:

و اعلم أن الاعتبار الذي ذكره الامام في الكلي حاصل في كل واحد من أقسامه الخمسة. و الشيخ اعتبره في الجنس. (الكاتب) أقول: و كلامه في الشفاء المدخل، ص ٦٨ (قرا ملكي)

ص ٢٧: لأن الحيوان جزء من هذا الحيوان و متى كان المركب موجوداً كان البسيط موجوداً:

هذا دليل مشهور في اثبات وجود الكلي الطبيعي في الخارج و لكنه فيه وجوه من الضعف. لانه إن كان المراد من المركب في المقدمة الثانية التركيب الخارجي، فالاستدلال مصادرة على المطلوب الاول لأنها هي المدعا. و إن كان المراد منه التركيب الذهني [أي التحليلي] فلاتفي هذه المقدمة لإثبات المراد. فحينئذ صار القياس أخذ ما ليس بعلة علة. (قراملكي)

ص ٢٧: و إلا كان الموجود مركباً من المعدوم:

و كثيراً ما يستعمل هذا الدليل في المباحث الكلامية و الفلسفية. و المصنّف قد أبطل به قول من ذهب إلى أن ليس في الوجود إلا المحسوس (الإشارات، النمط الرابع، ص ١٩٠). و لنا في هذا الدليل نظر من جهة المنهجية. (قراملكي)

ص ٢٨: و أمّا الكلي العقلي فالمشهور أنه هو الصورة الذهنية.

هذا هو رأي الحكماء في الوجود الذهني و خالفهم المصنّف و استقصى الكلام في رد مذهبهم في شرح النمط الثالث من الإشارات. (قراملكي)

ص ٢٩: و هو مشكل من وجهين:

أورد المصنّف هاهنا وجوه ثلاثة من الاشكالات. (قراملكي)

ص ٣٠: و الكلي وإن كان أعم من الجزئي لكن عدمه أخص من عدم الجزئي: الفخر الرازي يستخدم قاعدة «نقيض الأعم أخص» في سبيل بيان النسبة بين عدم الكلي وعدم الجزئي. ولقد بحثت هذه القاعدة كثيراً في القرن السابع من وجهة منطقية على مرحلتين. الكاتب في المنصص يورد على هذه القاعدة ملاحظات نقدية متعددة. وهو طرح في نقد هذه القاعدة لغزاً (معنى) على شكل إحدى المغالطات المعروفة، بحيث أثبت مباحث كثيرة في عصرنا الحاضر حول تلك المغالطة. ومغالطته تبين أن القاعدة المذكورة حول النسبة بين نقيض الإمكان العام ونقيض الامكان الخاص تفضي إلى التناقض.

وهو يورد لغزه (معماه) على الخواجة الطوسي ولكنه يتصدي أيضاً لحل هذه الشبهة. ولقد طبعت مطارحات الطوسي والكاتب في المنطق و مباحث الألفاظ بأشراف عبدالله نوراني (ص ٢٨٣-٢٨٢). والقطب الرازي في شرح المطالع (ص ٥٥) يتحدث عن تلك الشبهة. معظم الآثار التي ألفت حول المغالطات تشتمل على البحث حول مغالطة الكاتب. (قرا ملكي)

ص ٣٠: ولميته:

هذا من اسلوب المصنف في بيان المسائل وهو اخذ طريق الإن في بيان آرائه و ايراد الدليل أولاً ثم اخذ طريق اللم و ذكر البرهان اللمي، لكن قياسه هاهنا مرخّم، مخدوف الصغرى. (قرا ملكي)

ص ٣١: كل معقولين:

هذا إشارة إلى المبحث عن النسب الأربع الذي لم يذكر في كتب المتقدمين

كمسألة مدونة في المنطق بل نراه في معيار العلم (ص ٦٣) للغزالي (٥٠٥-٤٥٠). و
لقد بحث المنطقيون حولها في القرن السابع. (قرا ملكي)

ص ٣١: أو لا أعم ولا أخص:

والإمام عبّر عن المتساويين والمتباينين بأمر أعم منهما وحينئذٍ يندرج
فيه الكليان اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه. فكان يجب أن لا يذكرهما أو
كان يذكر أولاً الكليين اللذين بينهما العموم من وجه، ثم يقول: أو لا أعم ولا
أخص، أي لا أعم مطلقاً ولا من وجه ولا أخص مطلقاً ولا من وجه حتى لا يتناول
إلا المتساويين والمتباينين. (الكاتب)



ص ٣١: فذلك محال:

فيه إشارة إلى لمية حصر النسب في الرابع. (قرا ملكي)

ص ٣١: الكلي أعرف من الجزئي:

هذه قاعدة مهمة في علم المعرفة، ومنهج المعرفة، وكثيراً ما تستخدم في
المباحث الكلامية والفلسفية، ويمكن تحليل هذه القاعده وفق صورتين
متمايزتين:

الصورة الأولى: كل مفهوم يكون أعم من مفهوم آخر، فهو أكثر وضوحاً
ومعرفة منه، ومراد الفخر الرازي من هذه القاعده في هذا المقام هو هذه
الصورة.

الصورة الثانية: كلما كان المفهوم أعم، فهو أكثر بداهة أيضاً، والأعمية

هنا على نحو مطلق بخلاف الصورة الأولى. ولقد عبر الفخر الرازي في المباحث المشرقية عن هذه القاعدة وفق هذه الصورة بقوله: «كل ما كان أعم، علمنا به أكمل وأتم». (ج ١، ص ٦) ومفهوم الوجود يمثل مصداقاً لهذه القاعدة وفق هذا التقرير. ابراهيمي ديناني بحث في كتابه «قواعد كلي فلسفي در فلسفه اسلامی» (ج ١، ص ٥٢-٤١) حول هذه القاعدة ومسألة بدهة الوجود. وَبَيَّنَ أَيْضاً أن أحد الفوارق بين الكلي والكل هو في كون الكلي بسبب أعميته، أعرف من الجزئي، والجزء أعرف من الكل لأنَّ العلم بالكل يتوقف على العلم بالجزء من غير عكس. (جرجاني، شرح المواقف، ج ٢، ص ٩٢). (قراملكي)

ص ٣١: فإن الاعم أقل شرطاً و معانداً من الاخص:

يمكن أن يعارض بيانه بأن الجزئي محسوس و كل محسوس فهو اعرف. ردّ المعارضة أن المراد من كون الشيء اعرف في القياس المعارضي هو المعنى العرفي الذي يعتبر نسبياً و يتغير حسب تغير الاشخاص و ملاكه استثناس ذهن الاشخاص بالمعنى، في حين المراد منه في بيان المصنف المعنى المنطقي و هو امر نفسي له ملاك ثابت و هو الوضوح و التمايز في التصورات و ايضاً استغناء الحكم عن الحد الاوسط في التصديقات، على ما يراه الجمهور، أو اقتضاء تصور الموضوع و المحمول الحكم، على ما يراه المصنف و الطوسي.

إنما الوضوح يحصل بتخليص المفهوم عن القيود و الشروط. و فقدان التعاند و التغاير يوجب التمايز. و لذلك كل ما كان اعمّ كان علمنا به أتمّ. المقدمة الكبرى في بيان المصنف تبتنى على هذا الأساس. (قراملكي)

ص ٣٥: لا يقال الاشكال بعد باق:

ذهب الكاتبى إلى أن السؤال في الشبهة عام الورود لكنّ جواب الفخر الرازى - لو سلّمنا صحته - غير عام بالنسبة إلى جميع القضايا بل هو خاص بما إذا كان المحمول في القضية اسماً مشتقاً.

أقول: جواب المصنف أخذ ما ليس بعلة علة. الجواب الصحيح العام على مايراد الكاتبى أن نقول أن أحدهما هو الآخر و لكن ليس المراد من قولنا «ج هو ب» أن ج نفس ب، بل المراد أن ما صدق عليه ج يصدق عليه ب و جاز أن يكون المفهومان متغايران و يصدق أحدهما على الآخر بهذا التفسير، لجواز صدق المفهومات المتغايرة على ذات واحدة. (قراملكي)



ص ٣٦: في مباحث الماهية:

اقتبس المصنف هذا المبحث من الإشارات. (ص ٨-٧) (قراملكي)

مركز تحقيق مكتبة التراث الإسلامي

ص ٣٧: الفرق بين المقول في جواب ما هو:

يبدو أن الشيخ الرئيس قد طرح الفرق بين المفاهيم الثلاثة «المقول في جواب ما هو» و «المقول في طريق ما هو» و «الداخل في جواب ما هو» في الإشارات (ص ٨) وظنّ الساوي في البصائر (ص ١٢) أن المفهومين الآخرين مترادفان واما الفخر الرازى والخواجه الطوسي فوضحا الفرق بينهما ولكن اختلفا في تفسيرهما و يمكن مراجعة ما ورد في مقدمتنا. (قراملكي)

ص ٣٧: المقول في جواب «ما هو» على أقسام ثلاثة:

قد عرفت فيما تقدم أقسام المقول في جواب ما هو. لمّا ظن بعضهم أن

المقول في جواب «ما هو» هو المشترك، ذكر المصنف أنه قسم واحد من اقسامه الثلاثة و لذلك اشار الى احكام هذا القسم و لم يذكر احكام قسمين آخرين. (قراملكي)

ص ٣٨: الدال على الماهية لايجوز تسميته بالذاتي:

اختلف المنطقيون في مفهوم الذاتي. فذهب الجمهور إلى أن الذاتي هو جزء الذات فينحصر الذاتي عندهم في الجنس والفصل. وذهب الشيخ في الشفاء (المدخل، ص ٣٠) و في الإشارات (ص ٥) إلى أن الذاتي ما لا يكون خارجاً عن الماهية حتى يتناول نفس الماهية وجزءاهما. والفخر الرازي منع منه واستدل على منعه من وجهين. وقد ردهما الكاتب. (قراملكي).



ص ٤٢: بناءً على نفي الجزء:

الذي لا يتجزأ الذي هو الجوهر المفرد، لأن الجسم لو كان مركباً من الجواهر المفردة - كما هو مذهب المتكلمين - امتنع أن يكون شيء من اجزائها متأخراً عنه في الوجود. (الكاتب)

ص ٤٣: و الشيخ لما ذكر:

بيان الشيخ في الإشارات (ص ٥) و الشفاء المدخل (ص ٣٤ و ٣٥). (قراملكي)

ص ٤٣: و فيه نظر:

وقد أجاب المتأخرون عنه بطرق مختلفة. منهم الخونجي (٤٤٦-٥٩٠) في

كشف الاسرار عن غوامض الافكار والطوسي في شرحه على الإشارات (ج ١، ص ٤٥-٤٦) والكاتب في شرحه على الملخص. ولقد ذكرنا ما في الباب في مقدمتنا على الملخص. (قراملكي)

ص ٤٥: والنزاع:

يستعرض الفخر الرازي هاهنا وصية مهمة في باب مناهج المعرفة تتعلق بمنهج نقد التفاسير المختلفة لمفاد كلمة واحدة. (قراملكي)

ص ٤٥: وهو أيضاً متعذر:

أي وهو غير ممكن لأن مفهوم الذاتي بحسب اللغة متعين وهو المنتسب إلى الذات. (الكاتب)



مركز توثيق التراث الحضاري

ص ٤٥: وان لم يتبق كان ذلك كوناً أي كان ذلك عدماً للماهية الموجودة قبل الاشتداد وكوناً لماهية أخرى. (الكاتب)

ص ٤٥: وإلا لم يكن معقولة:

هذا قياس استثنائي من نوع رفع التالي و تصريحه هكذا: أن اجزاء الماهية المركبة لو كانت غيرمتناهية لامتنع أن تكون معقولة و التالي باطل. بيان الشرطية أن الماهية المركبة لايمكن تعقلها إلا بعد تعقل اجزائها و لايمكن تعقل الاجزاء بأسرها لأنها غيرمتناهية. (قراملكي)

ص ٤٦: لا يستقيم أن على أصول الحكماء:

و ذلك لأنهم يمنعون أن كل عدد فهو إما شفع أو وتر. و يمنعون أيضاً أن كل عدد فله نصف. و يقولون إن ذلك من خواص العدد المنتاهي. و بعد التجاوز عن هذين المنعين لا يسلمون أن كل ما كان أقل من غيره فهو متناه. فإن مقدورات الله تعالى أقل من معلوماته مع أن كل واحد منهما غير متناه. (الكاتبى)

ص ٤٧: لفظ الذاتى قد يقال على معان:

اشتراك اللفظ على ثلاثة مراتب: جلى، خفى و أخفى. الجلى هو الذى يكون اللفظ حسب اللغة مشتركاً كالعين و الاحتراز عنه سهل.

و الخفى هو الذى لا يكون اللفظ حسب اللغة مشتركاً بل يكون حسب إطلاقاته فى العلوم و الصناعات المختلفة مشتركاً، كالحديث فى الرياضيات و المنطق و الجغرافيا و الفقه.

و الأخفى هو الذى يكون اللفظ بحسب استعمالات متعددة فى علم واحد مشتركاً كالإمكان فى المنطق و القوة فى الفلسفة و الاحتراز منه صعب جداً. لفظه الذاتى من هذا القسم و لذلك أثار مغالطات كثيرة. مثلاً حينما أقام القاضى عضد الدين الأيضى الدليل على نفى نظرية «الحسن و القبح الذاتيين» وقع فى مغالطة اشتراك اللفظ. قال: لو كان قبح الكذب ذاتياً لما تخلف عنه لأن ما بالذات لا يزول و اللازم باطل (المواقف، ص ٣٢٥). لا يخفى أن «الذاتى» فى دليله يطلق على معنيين مختلفين. الذاتى الذى لا يختلف و لا يتخلف و هو المصطلح عليه فى كتاب البرهان غير الذاتى الذى فى الحسن و القبح و هو الذى يطلق على ما هو غير وضعى.

لما أثار لفظ الذاتى مغالطات كثيرة، ذكر المنطقيون معانيه المتعددة. و المصنف ذكر عشر معان فى حصر استقرايى و المتأخرون قد زادوا معانى اخر كالتحتانى فى شرحه على المطالع (ص ٦٩) لأن جعل اصطلاح الذاتى على معان جديدة اثر مستمر. مثلاً حينما يطلق الشهيد الصدر لفظ الذاتى بما هو وصف لقسم خاص من التوالد الذهنى (الأسس المنطقية للاستقراء، ص ٣٢١-٣٣٢) فهو يكون قد جعل اصطلاحاً جديداً. (قراملكى)

ص ٤٩: الذى يلحقه لذاته و يكون أخص:

و اعلم أنّ هذا القسم محال لأن الجمع بين كون اللاحق أخص من الملحوق و بين استلزام الملحوق إياه لذاته محال. و ما ذكره المصنف من المثال فغلط. (الكاتبى)



ص ٤٩: اللاحق الذى يلحقه لوصف مساو له و هو أخص:

و لنا فى إمكان هذا القسم نظرٌ لأن الوصف الموجب للحوق اللاحق الأخص، إذا كان مساوياً للملحوق لزم من صدق الملحوق صدقه و من صدقه صدق اللاحق الأخص. و ما ذكره من المثال فغلط لأن الضحك بالفعل لا يلحق الانسان بواسطة قوة التعجب بل يلحقه بواسطة التعجب بالفعل. و التعجب بالفعل ليس مساوياً لقوة النطق بل أخص منها. (الكاتبى)

ص ٥٠: قال الشيخ:

وهو فى إشارات، ص ٥. (قراملكى)

ص ٥٠: على سبيل الاتفاق:

هذا لا يرد عليه لأن مراده بهذه الصحبة، صحبة الحمل. (الكاتب)

ص ٥١: وأما أن لازماً:

أي أما أن في الوجود لازماً. (الكاتب)

ص ٥١: لا فرق بين لزوم عدمي وبين عدم اللزوم.

الفرق بينهما أن اللزوم العدمي عبارة عن اثبات اللزوم الذهني و الثاني

عبارة عن عدم اللزوم مطلقاً. (هامش مل)

ص ٥١: والتميز من خواص الوجود:

وإن كان التميز في الاعدام متفقاً لكنه يمكن أن يكتسب التميز من ملكاته

و بتعبير الحكيم السبزواري:

لا ميز في الاعدام من حيث العدم وهو إذ بهم ترتسم

و هاهنا لا يكون دليله مكتملاً. (قراملكي)

ص ٥١: والجواب أنه تشكيك في الضروريات:

و المصنّف لم يعط جواباً، ولكن الكاتب أجاب على ذلك في نقده لمقدمات

الشبهة. (قراملكي)

ص ٥٢: لابد أن يعقل في اثبات لازم ذي وسط:

والمصنّف لم يذكر دليلاً لاثبات لازم ذي وسط. (قراملكي)

ص ٥٢: لازمها القريب:

يطلق اللازم البين على معنيين، الأول هو الذي متى تصورنا الماهية يلزم من تصورنا ذلك. الثاني، هو الذي اذا تصورناه مع تصور الماهية جزم العقل (بإيقاع النسبة) بينهما من غير التوقف على شيء آخر. ومعنى الأول اخص من الثاني. (قرا ملكي)

ص ٥٤: إلا بشرط حصول تصوّره في الذهن:

فدليل المصنف اعم من مدعا لأن القيد في المدعا لم يلاحظ في دليله و في هذه الحالة دليله من مواضع اخذ ما ليس بعلة علة. (قرا ملكي)

ص ٥٤: وما كان كذلك استحال أن يعرف وجوده:

وما ذكر من الدليل لا يدلّ عليه لأنّ تلك الوسطة المعينة علة لثبوت ذلك اللازم لملزومه في الخارج لا لثبوته لملزومه في الذهن. فيجوز أن يكون لثبوته لملزومه في الذهن علة أخرى، فيعلم ثبوته لملزومه بواسطة العلم بتلك العلة. (الكاتب)

أقول: فحينئذ يكون الدليل أخذ ما ليس بعلة علة. وفيه نظر لأنّه يمكن أن يقال في جواب الكاتبين إنّ مراده من المعرفة هاهنا المعرفة بطريق اللّم لا مطلقاً. (قرا ملكي)

ص ٥٤: و جوابه أن البسيط لم لايجوز:

هذا ما يراه المصنف و قد خالف الجمهور الحكماء في كون الامر الواحد فاعلاً و قابلاً من حيثية واحدة. يمكن مراجعة تفصيل كلامه للمباحث المشرقية

ج ١ ص ٥١٦-٥١٤. (قراملكي)

ص ٥٥: و هي حكم من لوازم تلك الماهية:

النزاع في أن الماهية البسيطة هل يجوز أن يكون لها لازم ثبوتي أم لا؟ وما ذكرتموه من اللوازم الاعتبارية ولا نزاع في جواز لزومها. (الكاتب)

أقول: فحينئذ يكون الدليل أخذ ما ليس بعلة علة. (قراملكي)

ص ٥٥: وهذه المقدمة عندنا باطلة:

احتجوا على عدم الجواز بأن البسيط لو لزمه لازمان معاً، لزم أن يكون مصدراً لهما [المقدمة الشرطية] وذلك محال [المقدمة الحملية] لأن البسيط لا يصدر عنه أكثر من الواحد. والامام قدّم منع استحالة التالي على منع الشرطية والترتيب الطبيعي ما ذكرناه. (الكاتب)

ص ٥٩: نعم إنه مشارك للنوع:

إشارة إلى دفع مقدّر. و قوله «لكن امتيازاه عنه بقيد عدمي» إشارة إلى جواب هذا الدفع. (الكاتب)

ص ٥٩: الرسم المشهور للجنس:

أورده فرفور يوس الصوري (بعد عام ٣٠١-٣ و ٢٣٢ م.) في ايساغوجي (منطق ارسطو، ص ١٠٦٠). (قراملكي)

ص ٥٩: ولانعني هاهنا بالمقول على كثيرين:

وفيه شك وأجاب عنه الأبهري (كشف الحقائق، ص ٢٤٢) و أورد الكاتب على جوابه شكاً وأجاب عن اصل الشك بطريق آخر. (قراملكي)

ص ٥٩: و رسمه الشيخ:

وذلك في الإشارات، ص ١١. و ينقده المصنف بأن أخذ الكلي في حد الجنس تكرار في الحد بلا اضطرار واستدراك بلا حاجة لأن الكلي و المحمول كالمترادفان. وقد بحثنا في مقدمتنا في أن المحمول كلي حقيقي خلافاً للفارابي. و في بيان المصنف إشارة إلى ترادف المحمول و الكلي لأن ملاك كلية المفهوم صلوحه للحمل. (قراملكي)



ص ٦٠: و قال صاحب المعين:

و هو ابو البركات ابن ملكاء البغدادي (٤٦٨-٥٦٦) قاله في المعين في الحكمة، ١٦/١. (قراملكي)

ص ٦٠: و كلها متقاربات:

أي متقاربة في المعنى و ليس بينها تقارب كثير. (الكاتب)

ص ٦٢: أما سائر الأجزاء فإنما يحمل على الجزء الذي هو الذات لاعلى المركب:

قرر الإمام العلامة قطب الدين مصري بأن قال: «إننا إذا قلنا «الإنسان ناطق»

كان ذلك حملاً للناطق على الحيوان المجرد عن غير الناطقية من الفصول. و
الحيوان بهذا الشرط جزء من ماهية الانسان والنطق محمول عليه حمل
الاشتقاق. (الكاتبى)

أقول: القطب المصري هو أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن محمد السلمي
المغربي (توفي ٦١٨) تتلمذ على الامام فخر الدين الرازي وأصبح من أشهر
تلاميذه و نسب إليه شرح المحصل للفخر. (قراملكي)

ص ٦٣ و هو بالحدود اشبه:

و فيه اشارة إلى مناط التمايز بين الحد والرسم. و فيه نظر لأن ما قاله
المصنف ملاك التمايز بين الحد و الرسم الاسمي و الحقيقى. و لذلك نتيجة
دليله اثبات كون حد الجنس اسماً فحينئذ دليله أخذ ما ليس بعلة علة (قراملكي)

مركز بحوث وتطوير علوم إندونيسيا

ص ٦٤ و هذا القسم مما تركوه:

لأنهم لم يجدوا له مثلاً في الوجود. وقد ذكروا في مثاله العقل، لكن إن قلنا
إن الجوهر ليس بجنس كما هو مذهب الإمام. (الكاتبى)

ص ٦٥ فالمضاف جنس الأجناس و جنس الأجناس نوع الانواع:

فالمضاف جنس الأجناس فى هذه المرتبة على التقديرين. و جنس
الاجناس، جنس متوسط على التقدير الاول و نوع أخير على التقدير
الثانى. (الكاتبى)

ص ٦٧: الحق أن كل واحد منهما قد يصدق على ما يكذب الآخر:

والشيخ ابطال ظن من قال إن النوع الحقيقي أخص من النوع الإضافي مطلقاً وذهب إلى ما اختاره المصنف هاهنا (الشفاء المدخل، ص ٥٤-٥٥) وقال في الإشارات: ان اسم النوع عند التحقيق انما يدل في موضعين على معنيين مختلفين ومما يسهو فيه المنطقيون ظنهم أن النوع في الموضعين له دلالة واحدة و مختلفة بالعموم والخصوص (١٠ و ٩).

قال بعض المعاصرين فهل يريد الشيخ هنا [في الاشارات] أن ينفي ما ذهب اليه في الشفاء من أن النسبة بينهما هي العموم المطلق ليثبت أنها العموم الوجهي كما ذهب اليه جماعة أم يريد أن ينفي النسبة بينهما على كلا الاعتبارين ويريد أنه لانسبة أصلاً (من تعليقات سليمان دنيا على الاشارات، ص ٤٧-٤٥). و اطال الكلام في بيان غموضات بيان الشيخ وحلها.

ولكن ليس في بيانه من غموض ولا تناقض بين كلامه في الإشارات وكلامه في الشفاء، لأن كلامه في الشفاء انما حول النسبة المصداقيه بين النوع الحقيقي والنوع الإضافي وعلى رأيه فان هذه النسبة هي العموم الوجهي وكلامه في الإشارات حول النسبة المفهومية وهي على رأيه التباين والاشتراك اللفظي.

و ليس للفظ النوع دلالة واحدة ومفهوم واحد بكلا قسميه، أي اشتراك الاخصين تحت الاعم أو اشتراك الاعم والاخص.

والمصنف ذهب إلى بيان الشيخ في الإشارات فيما قال «النوع يقال بالاشتراك». (الملخص، ص ٦٨). و ذهب إلى رأى الشيخ في الشفاء في بيان النسبة المصداقيه بينهما. (قرا ملكي)

ص ٦٨: أمّا الحقيقي فليست نوعيته بالقياس إلى شيء:

هذا فيه نظر لأنّ النوعية أمر اضافي إنّما يعرض للشيء بالقياس إلى غيره إلا أنّ نوعية النوع الحقيقي إنّما يكون بالقياس إلى ما فوقه. الحق أن يقال: إنّ النوع المضاف إنّ اعتبر بالقياس إلى النوع المضاف كانت مراتبه أربع. (الكاتب)

ص ٧٢: قال الشيخ:

ورد كلامه في الشفاء المدخل، ص ٧٠. (قراملكي)

ص ٧٣: وذهب الشيخ:

و هذا في الشفاء، المدخل، ص ١٠٤. (قراملكي)

مركز تحقيقات مكتبة الإمام موسى

ص ٧٣: و عندنا أن ذلك غير واجب:

وما ذكره الامام لا يبطل قول الشيخ لأنّ ردّ الشيخ إنّما ادعى ذلك في الماهيات الحقيقية لا في المفاهيم الاعتبارية. (الكاتب)
أقول: فحينئذٍ يستدلّ على ردّ قول الشيخ بأخذ ما ليس بعلة علة. (قراملكي)

ص ٧٣: لما أن الفصل قد يكون صفة:

استدلال المصنف قياس مركب مفصولة النتائج و هو مؤلف من اقترانيين. (قراملكي)

ص ٧٦: وتعويل المانعين:

إشارة إلى دليل من يمنع كون الشيء الواحد ببعينه جنساً و فصلاً
بالقياس إلى النوع الواحد. (الكاتبى)

ص ٧٧: فإذا صدق على بعض الجنس السافل:

فى لفظ المصنف تساهل لأنه لا يلزم من صدق قولنا «بعض الجنس
السافل أنه كذا و بعض الآخر أنه ليس كذا» صدق الحكمان معاً على بعض
العالى؛ بل يلزم منه صدق أحد الحكمين على بعض أفراد العالى و صدق الحكم
الآخر على بعض آخر منه. (الكاتبى)

ص ٧٨: و احتج الشيخ:

و احتجاه فى منطق الشفاء، المدخل، ص ١٠٤. (قراملكى)

مركز تحقيق مكتبة علوم إسلامي

ص ٧٩: مذهب الشيخ فى الفصول:

راجع منطق الشفاء، المدخل، ص ١٠٤. (قراملكى)

ص ٨٠: لأن البرهان إنما قام على انتهاء الممكنات إلى علة أولى لا إلى معلول أخير:

لانسلم أن البرهان مادلاً على انتهاء الممكنات إلى معلول أخير. فإن
برهان التطبيق كما دلّ على انتهاء الممكنات إلى علة أولى، دلّ أيضاً على انتهاء
إلى معلول أخير. نعم، البرهان الذى ذكره الامام فى هذا الكتاب لإبطال التسلسل،
لا يدل على ابطال التسلسل من جانب المعلول. (الكاتبى)

أقول: و فى برهان التطبيق أيضاً نظراً. (قراملكى)

ص ٨١: فعند الشيخ ذلك محال:

راجع منطق الشفاء، الجد، ص ١٧٦. (قراملكي)

ص ٨١: و خالفهم الشيخ فيه:

ذهب الشيخ في الإشارات إلى القول المشهور (ص ١١) لكن نقل الإمام في شرحه على الإشارات (الإنارات، قسم المنطق، ص ١٠٦) أن الشيخ رجع عنه في الحكمة المشرقة. (قراملكي)

ص ٨٢: لو جَوَزنا كون الفصل عديمياً:

وذلك لأن امتياز الجزء عن المركب حينئذ يكون بعدم دخول الجزء الآخر في ماهيته. و العدم لا يجوز أن يكون فصلاً سيما على قول الشيخ. (الكاتب)

ص ٨٢: قد عرفت أن الفصل جزء من النوع:

غرضه من هذا البحث أن مشاركة الفصل للنوع في ماهيته و امتيازه عنه لا يقتضي أن يكون للفصل فصل آخر. (الكاتب)

ص ٨٣: رسموا الفصل:

الرسم الأول هو الذي ذكره الشيخ في منطق الشفاء (المدخل، ص ٧٢) و هو بعينه رسم فرفور يوس في ايساغوجي (منطق ارسطو، ص ١٠٨٢) إلا أن الشيخ قيده بقيد «في ذاته من جنسه».

و رسمه الشيخ في الإشارات بأنه الكلي الذي يحمل على الشيء في جواب

أي شيء هو في جوهره (ص ١١) و هذا ذكر بعينه في معيار العلم (ص ٧٦) للغزالي وفي المعبر (١٨/١) للبغدادي. باقي الرسوم التي ذكرها الامام، ذكرت في ايساغوجي لفرفور يوس (منطق ارسطو، ١٠٨٢ و ١٠٨٣). (قرا ملكي)

ص ٨٥: فإن الكم و بعض الكيف كذلك:

اي الكم و بعض الكيف - و هو المختص بالكميات كالزوجية و الفردية - ايضاً غير قابلين للاشتداد و الضعف. (هامش مل)

ص ٨٨: و قد أورد بعض المتقدمين:

قال فرفور يوس في الفصل الاول من ايساغوجي (منطق ارسطو، ج ٣، ص ١٠٨٦): والسواد عرض غير مفارق للغراب و الزنجي. (قرا ملكي)

ص ٨٨: و الشيخ انكر ذلك:

انكر ذلك في منطق الشفاء (المدخل، ص ٨٥) و اعترض عليه البغدادي في المعبر (١/٢١ و ٢٢). (قرا ملكي)

ص ٨٨: و اعلم أن هذا البحث لفظي:

معناه أنهم إن ارادوا به المعنى الزائد على الموضوع الثابت له فلا شك في أن ذلك هو البياض. (الكاتب)

ص ٩٠: لكن من طرق المعبرة فيه القسمة:

ذهب الحكماء إلى أن الحد و اجزائه لا يكتسب بالقسمة و خالفهم

المتكلمون. و المصنف سلك طريق المتكلمين و لم يرد عليه الشارح -الكاتبى - من الردود. قال الشيخ فى النجاة : والحد لا يكتسب بالقسمة تضع اقساماً و لاتحمل من الاقسام شيئاً بعينه إلا أن يوضع وضعاً من غير أن يكون للقسمة فيه مدخل و أما استثناء نقيض قسم ليبقى القسم الداخل فى الحد فهو ابانة الشيء بما هو مثله أو أخفى منه. فانك إذا قلت «لكن ليس الانسان غيرناطق فهو إذاً ناطق». فلم تكن أخذت فى الاستثناء شيئاً اعرف من النتيجة. (ص ١٤٨) يمكن مراجعة تفصيل الكلام فى هذا المقام إلى كتابنا منهجية البحث فى الدراسات الدينية و ايضاً إلى قواعد كلى فلسفى در فلسفه اسلامى (ج ٣، ص ٢٤٠-٢٥٤) للدكتور ابراهيمى دينانى. (قراملكى)



ص ٩١: و أما الثانى:

و هو قسمة الكلى إلى جزئياته، فاثنا عشر قسمة. (الكاتبى)

مركز تحقيقات علوم اسلامى

ص ٩١: الذى يكون مورداً للقسمة إما الجنس أو النوع:

و ينبغى أن يكون مراده من النوع المتوسط و من الجنس العالى. أما الاول لاستحالة انقسام النوع الحقيقى إلى الجنس و إلى النوع لكل واحد من المعنيين و أما الثانى لتلايكون احد الأقسام غير الآخر. (الكاتبى)

ص ٩٢: و يتفرع عليه الخواص الاربع:

و هى تقدمه على الماهية المركبة فى الوجود و العدم الخارجيين و الذهنيين جميعاً و عدم كونه صفة لها إذا اريد بالصفة الخارج من الماهية و عدم

قبوله للاشتداد و الضعف و عدم كونه أخفى من الماهية. (الكاتبى)

ص ٩٣: عند من يجعل النوع ذاتياً:

إشارة إلى مذهب الشيخ. (الكاتبى)

ص ٩٣: عند من لايجوز كون الفصل أعم...:

إشارة إلى مذهب الشيخ. (الكاتبى)

ص ٩٣: مع الخاصة فى انه قد يوجد:

و إنما قال «قد يوجد» لأن من الخواص ما لا يحصل به التمييز أصلاً و هو

الخواص الخفية كتساوى الزوايا القائمتين للمثلث. (الكاتبى)

ص ٩٥: و مع الخاصة فى أن الأقوال القائمة المعرفة لا تألف إلا منها:

و فى هذه العبارة نظر لأن هذا المعنى لا يصدق على شيء من هذه الأمور

الثلاثة، فكيف يكون مشتركة فيه؟ بل الصواب أن يقال: إن كل واحد منها يصلح

أن جزءاً من المعرف التام. (الكاتبى)

ص ٩٥: مع العرض:

أي مع العرض العام. (قراملكى)

ص ٩٦: الخاصة و الفصل مع العرض:

فليس يوجد مشاركة فى هذه الأقسام الأربعة وراء المشاركات بين

الكليات الخمسة، لمامر من التعليل. (الكاتبى)

ص ٩٦: بل و كذا فى جميع القيود السلبية:
و فيه نظر. (الكاتبى)

ص ٩٦: مشاركة الفصل و النوع و الخاصة و العرض:
و ليس فى هذه الاقسام مشاركة سوى المشاركة الحاصلة بين الكليات
الخمس. (الكاتبى)

ص ١٠٦: و على هذا الوجه تسقط الشكوك:

إن المصنف اورد تلك الشكوك فى المحصل، دليلاً لاثبات أن لا شيء من
التصور بمكتسب. و هذا مبناه الخاص الذى خلف به اجماع المنطقيين و ذهب
بأن لا شيء من التصورات بمكتسب بل كل واحد منها إما بديهى أو حاصل فى
النفس بخلق الله تعالى من غير طلب و شوق إلى ذلك. و احتج عليه ببتلك
الشكوك. (الكاتبى، المفصل، ص ٦).

و قد اقام المتأخرون لردّها، منهم قطب الدين المصرى فى شرحه للمحصل
و الابهرى فى كشف الحقائق (ص ٧٣-٧٤) و الطوسى فى تلخيص المحصل
(ص ٩-٦) و الكاتبى فى المفصل فى شرح المحصل (ص ١٥٤) و المنصص فى شرح
الملخص (ج ١، ص ١٨٧-١٨٩) و جامع الدقائق فى كشف الحقائق.

يمكن أن يقال: إن مجد الدين الجبلى نقد مبنا ارسطاطاليس فى منطق
التعريف وأخذ منه، السهروردى و الرازى. قد اقام السهروردى لهدم قاعدة

المشائين في التعريفات (المصنفات، ج ٢، ص ٢٠) و الرازي انكر الكسبي من التصورات و ذهب إلى أن اكتساب التصورات بطريق الفكر، اعنى التعريف، محال. و هذا مبناه في المحصل و لكنه لم يؤخذ هذا في الملخص و لذلك تصدى الرد على الشكوك بعد نقده على رد الجمهور عليها. (قراملكي)

ص ١٠٨: فقد ظهر من هذه التقديرات أن البسيط:

و هذا ملاك البداهة الذي يفيد التمايز بين مصاديق البديهي و مصاديق الكسبي في التصورات. قال الكاتبى «قد عرفت ضعفه لجواز أن تكون الماهية البسيطة متصورة و يكون تصورها بواسطة الكسب». أقول: مراده من الكسب هاهنا تعريف حذى -سواء كان حقيقياً أو اسمياً- و التعريف الرسمى خارج عن البحث كما صرح المصنف به في مواضع اخر من الملخص حيث قال: إن البسائط لاحدود لها اليتة و قد يكون لها رسم (ص ١١٤). (قراملكي)

ص ١٠٩: كل تصور يتفرع عليه تصديق اولى كان بالأولية اولى:

هذا ملاك اخر - غير البساطة - الذي ذكره المصنف للتمايز المصداقي بين البديهي و النظرى من التصورات. و هو مبناه الخاص و يتفرع عليه أن تصور الألوان و الأصوات و الطعوم و الروائح و الملموسات اولى و كذا العلم و القدرة و الارادة و الشهوة.

وفيه نظرٌ من وجهين: الاول، إن كان المراد من توقف التصديق على التصور، توقف المشروط على الشرائط في مقام الثبوت لانسلم أن كل تصور يتفرع عليه التصديق الاولى كان بالأولية اولى. لأن اولوية التصديق متعلق

بمقام الإثبات دون الثبوت فالتوقف في مقام الثبوت لا ينافيه. فحينئذ دليله أخذ ما ليس بعلة علة. و منشأ غلطه عدم التمييز بين مقام الاثبات و مقام الثبوت. و ان كان المراد منه توقف المركب على اجزائه لانسلم أن التصديق مركب. فان كان المراد منه توقف المدعا على الدليل في مقام الاثبات لانسلم أن التصديق الاولى متوقف على التصور في هذا المقام. فحينئذ احتجاجة مبنية على خلط الدليل و العلة.

الثاني هذا معارض ما قاله آنفاً من أن كل مركب يحد لأن الألوان مركب ذهني من الجنس و الفصل و كل مركب يحد و كل ما له الحد فليس اولى التصور. (قرا ملكي)

ص ١١١: لأن الحد ليس إلا تفصيل مادل:

قال الحكماء: إن الحد لا يكتسب بالبرهان و الاستقراء. فصل المصنف في هذا المقام بين الحد بحسب الاسم و الحد بحسب الحقيقة و احتج أن الحد الاسمي غير مكتسب بالحجة بوجوه ثلاثة و بين أن الحد الحقيقي يشتمل على الدعوى بأن لهذا المحدود حقيقة خارجية و لذلك مكتسب بالحجة.

فاعلم: أن مسألة اكتساب الحد بالحجة و مسألة تعري التصور عن التصديق قريباً المأخذ فانك إن قلت بالتعري مطلقاً فقد لزم عليك أن تقول بعدم اكتساب الحد بالحجة فإن اخذت التفصيل في المسألة الاولى يمكن عليك أن تأخذ طريق المصنف. (قرا ملكي)

ص ١١١: فلا شك أنه لا بد له من حجة:

لأنه، كما يبين الطوسي في شرحه للإشارات (٢٣/١)، لا يتعري من تصديق

خلافاً للتصور الاسمي. ولكن فيه عندي نظر ذكرتها في المقدمة. (قراملكي)

ص ١١٣: في المناسبة بين الحدود و الرسوم:

غرضه من هذا البحث بيان النسبة التي هي واقعة بين الحد و الرسم في العموم و الخصوص و في كون ايهما اعم من الاخر. (الكاتبى)
أقول: حاصل ما ذكره المصنف أن الحد أتم من الرسم و هو اعم من الحد. (قراملكي)

ص ١١٦: فقالوا إن مداخل الخل فيها:

و القائل هو الشيخ في الإشارات (ص ١٤-١٣): نقل المصنف كلامه مع تصرف. (قراملكي)



مركز تحقيقات و توثيق علوم اسلامی

ص ١١٦: و لقائل أن يقول:

هذا من دلائله على نفي امكان اكتساب التصورات و قد مر نقله و نقده. و أجاب الكاتبى عنه بأنا لانسلم أن العلم بأن الرسم اعرف من المرسوم يتوقف على العلم بالمرسوم. (قراملكي)

ص ١١٨: و الشيخ لما قرّر ذلك و اعترض عليه صاحب المعتبر:

وذلك في مقدمته على رسالة الحدود و اعترض البغدادي في المعتبر (ج ١ ص ٦٩-٦٤) (قراملكي).

ص ١١٨: قوله: ان كان الغرض منه تفصيل مدلول الاسم:

الحد عند القدماء قسمان: حد اسمي وحد حقيقي. الحد الاسمي بين سياق الإجابة عن المطلب يتكفل ببيان شارحة الاسم والمراد منه تحليل مفهوم الاسم أمّا الحد الحقيقي الذي يذكر في سياق بيان حقيقة المطلب، فهو تحليل لماهية الشيء. قيل: الفرق بين الحد الاسمي والحد الحقيقي انما يكون باعتبار الحد قبل الهلية البسيطة الاسمية، وبعد هذا الاعتبار يكون الحد حقيقياً، بمعنى ان الحد باعتبار العلم بالوجود حقيقي، وباعتبار عدم العلم بالوجود اسمي، يقول الطوسي في تجريد المنطق: وربما صار شرح الاسم بعينه بعد الإثبات حداً حقيقياً (الجوهر النضيد ص ٣٢٢). وهذا التمايز يصدق في المفاهيم الماهوية المركبة لا المفاهيم الانتزاعية. والأجود أن يقال: التفاوت بين الحد الاسمي والحد الحقيقي انما هو الفرق بين التحليل المفهومي والتحليل الماهوي فالأول يشتمل المفاهيم الماهوية والانتزاعية. بينما الثاني يتعلق فقط بالمفاهيم الانتزاعية المركبة. (قراملكي)

ص ١٢٣: في تعريف قيل:

المصنف يذكر ثلاثة تعاريف للخبر. في سبيل التعرف على التعاريف المختلفة والسير التاريخي لتشكلات مفهوم الخبر نشير إلى نصوص التعليم الأول: قال الفارابي في شرحه على العبارة لارسطاطاليس: زعم المفسرون أنه (ارسطو) حده بثلاثة حدود: احدها ان الجازم هو القول الذي يوجد فيه الصدق والكذب (١٦٥٣) الثاني، ان الحكم البسيط هو بمنزلة ايحاء شيء على شيء او انتزاع شيء من شيء (١٦٥٢١) والثالث، ان الحكم البسيط لفظ دال على أن

الشيء موجود أو غير موجود على حسب قسمتنا للزمان. (٢١ - b - ١٦)
(المنطقيات، ج ٣ ص ٥٣ و ٥٤). (قراملكي)

ص ١٢٤: و لقائل أن يتعرض...:

أورد الشيخ هذه الشكوك في رسالة «المسائل الغربية العشرينية»
(ص ٨١ و ٨٢). و قد ذكرت هذه الشكوك مع ردودها في رسالتي تحليل
القضايا. (قراملكي)

ص ١٢٩: لا مكان تعقل كل واحد منهما:

[أي] أنها لو كانت عين أحدهما، لما أمكننا تعقل كل واحد منهما بدون
تعقلها و لما أمكننا تعقلها بدون تعقل كل واحد منهما. و كل واحد من اللازمين
باطل. (الكاتب)

أقول: احتجاج المصنف هكذا: $P \rightarrow (Q \& R), \sim Q, \sim R \vdash \sim P$
و هو مركب من قياسين: $P \rightarrow Q, \sim Q \vdash \sim P, P \rightarrow R, \sim R \vdash \sim P$

ص ١٣٠: لكن النسبة التي هي جزء ماهية القضية:

وهذا فيه نظر لأن معناه أن النسبة التي هي جزء ماهية القضية نسبة
الموضوع إلى المحمول وأما نسبة المحمول إلى الموضوع فخارجة عن ماهية
القضية لازمة لها. والامر بالعكس أولى، فإننا إذا قلنا «زيد كاتب» مثلاً، فإنما
ينسب المحمول إلى الموضوع لا الموضوع إلى المحمول. وإذا كان كذلك كانت
النسبة التي هي جزء القضية نسبة المحمول لا الموضوع. والامام نفسه صرح

بذلك في شرحه للإشارات (الكاتبى).

أقول: التحقيق أن النسبة التي هي جزء ماهية القضية المحصورة ليست نسبة الموضوع إلى المحمول ولا المحمول إلى الموضوع بل النسبة التي بين عقدين وهي اقتران اتفاقي في الخارجية يُعبر عنه بالعطف ($Fx \& Gx$) واقتران لزومي في الحقيقية ويُعبر عنه بالاستلزام ($Fx \rightarrow Gx$). (قراملكي)

ص ١٣٠: ثنائية في اللفظ بالطبع:

العبارة في المخطوطات هكذا و لكن قد اوردت في هامش «معج» و «دا» لفظة ثلاثية قبل «بالطبع». بين التعبيرين «ثنائية في اللفظ بالطبع» و «ثنائية في اللفظ، ثلاثية في الطبع» فرق كثير. التعبير الاخير موافق على ما يراه الشيخ في الاشارات، لأنه قال: إنَّ حق كل قضية حملية أن يكون لها مع معنى المحمول و الموضوع معنى الاجتماع بينهما و إذا توخى أن يطابق باللفظ المعنى بعدده، استحق هذا الثالث لفظاً ثالثاً يدل عليه. و قد يحذف ذلك في اللغات كما يحذف تارة في لغة العرب كقولنا «زيد كاتب» و حقه أن يقال زيد هو كاتب. (ص ١٩)

مراده أن هذه القضية ثنائية في اللفظ و ثلاثية في الطبع أى ثنائية في النحو و ثلاثية في المنطق. و قد خالفه المصنف في شرحه للإشارات فقال: فظهر بهذا أن من القضايا ما تكون ثنائية بالطبع و ليس الامر ما يظنه الظاهريون من أن الثنائية هي التي لم تذكر الرابطة فيها لفظاً حتى لو صرح بها صارت ثلاثية، بحيث لو اوردنا الرابطة إنه تكرر. و قد خالفه الطوسى و الكاتبى و غيرهما و أطنبوا الكلام.

تحقيق المرام في هذا المقام أن هاهنا مسألتان: الاولى، المسألة النحوية

والثانية المسألة المنطقية. ما يراه المصنف فهو حق من جهة النحوية و ما يراه الشيخ فهو متعلق بالمسألة المنطقية. لأن معنى الطبع في المسألتين متغاير. قال الرازي فهذه القضية ثنائية في اللفظ بالطبع و يريد منه ما هو حق من جهة النحوية. و هو صحيح لأن إذا كان المحمول اسم المشتق أو الكلمة فلا حاجة إلى الرابطة. و هذا لا يناقض ما قاله الشيخ لأنه قال: فهذه القضية ثنائية في اللفظ و ثلاثية بالطبع و يريد منه ما هو حق من جهة المنطقية و هو صحيح لأن هاهنا أيضا لابد من الموضوع و المحمول و الرابطة. و لذلك نختار المخطوطتين «أك»، «مل» دون ما جاء في هامش «مج» و «دا». و أما إن كان مراد المصنف من كونه ثنائية بالطبع، هويته المنطقية فهو من آرائه الخاصة و هو موافق لما يقال في المنطق الحديث. و يمكن مراجعة تفصيل الكلام إلى شرحنا الجامع لمنطق الإشارات. (قراملكي)

مركز تحقيق مكتبة علوم إسلامي

ص ١٣٢: لوجعلنا هذه الثلاثة امورا ثبوتياً في الخارج:

لأن كل ما يلزم من تحققه تكرره فهو اعتباري. (قراملكي)

ص ١٣٢: فبالنية:

و ذلك بأن يستفسر من المتكلم مراده من القضية التي صدرت. (الكاتب)

أقول: و هو مرتفع في المنطق الحديث بإمكان تعدد التعبير. فهاهنا ثلاثة

تعبير:

١) $\Box(x) (Fx \rightarrow Gx)$

الجهة خارجة عن القضية و واردة على السور فهي جهة بحسب السور

$$٢) (x) \square (Fx \rightarrow Gx)$$

الجهة واردة على النسبة فهو المراد من الجهة في مبحث الموجهات

$$٣) (x) (Fx \rightarrow \square Gx)$$

الجهة تكون جزءاً من المحمول. (قراملكي)

ص ١٣٣: السلب ليس بمعقول:

جواب المصنف تحويل الشك إلى شبهة جذر الأصم - كل كلامي كاذب -
و يكفي بيان أن قولكم «السلب ليس بمعقول» يستلزم نقيضه و لكن في
المحصل في علم الاصول (ج ٢، ص ١٤٦-١٤٧) يبسط الكلام. (قراملكي).



ص ١٣٥: بالنية و الاصطلاح:

بالنية اي بالاستقراء من المتكلم أن مراده الايجاب أو السلب أو
بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ كلفظة «غير» و «لا» للايجاب و
بعضها كلفظة «ليس» بالسلب. (الكاتبى)

ص ١٣٥: إن الناس ذكروا فرقين:

إشارة إلى قول الشيخ في الإشارات (ص ١٩) وبيان ابن سهلان الساوي
في البصائر (ص ٥٢-٥٣). (قراملكي)

ص ١٣٨: و الشيخ أبطله:

راجع منطق الشفاء، العبارة، ص ٨١ والحق ما قاله في الإشارات من أن

المسألة ليس بيانه على المنطقي بل على اللغوي بحسب لغة لغة (ص ٢٠) و اعلم انها هنا خلاف بين الفارابي و المتقدمين من شارحي ارسطو قد ذكرناه في شرحنا الجامع للإشارات. (قرا ملكي)

ص ١٣٩: موضوع القضية:

لم يذكر المصنف القضية الطبيعية وقد ذكرنا لميته في مقدمتنا. (قرا ملكي)

ص ١٤٠: في تحقيق الكلية الموجبة:

قد اهتم الفخر الرازي في هذا البحث من الشيخ الرئيس و ابدع فيه التمايز التاريخي بين القضية الحقيقية والخارجية. هنا يوجد نكتة تاريخية اشترت اليها في مقدمة الملخص. (قرا ملكي)

ص ١٤٠: ولا الكل من حيث هو كل:

ذكر المصنف هذا التعبير مكان قول الشيخ ولا كلية جيم لأنه مبهم وموهم أن مراده كلي منطقي كما قال به الطوسي في شرحه للإشارات (ج ١، ص ١٩) والشيخ نفسه يفسر «كلية جيم» بالكل من حيث هو كل في الشفاء (القياس، ص ١٩) وذكرنا ما فيه من الآراء في مقدمة الملخص. (قرا ملكي)

ص ١٤١: قد مرّ وسيأتي تمامه:

قد مرّ بعضه في باب الكلي والجزئي وسيأتي تمامه في الحكمة. (الكاتب)

ص ١٤١: بل ما يكون أعم منهما:

قد اقتبس المصنف هذا الكلام من بيان الشيخ في الإشارات (ص ٣٠).
(قراملكي)

ص ١٤١: لم يتعدّ الحكم:

لأنّ الحد الأوسط لا يتحد حينئذٍ (الكاتب). أقول: هذا إذا لم يكن الاقتراني
على الشكل الثالث. و كلام المصنف يتعلق بالشكل الأوّل. (قراملكي)

ص ١٤٢: زعم الفارابي

وهو في المنطقيات للفارابي (ج ٢، ص ٧٢ و ٧٣). (قراملكي)

ص ١٤٢: لأنّ الأسود لا يتناول:

وهذا ما يقول به الأصوليون من أنّ المشتق مجاز في خصوص ما يتلبس
بالمبدأ في المستقبل (الخراساني، كناية الاصول، ص ٣٨) وكذا في عرف اللغة.
(قراملكي)

ص ١٤٨: الانسان بعض الضحاك:

وفيه نظر لان ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه أنّه بعض الضحاك و
بهذه المقدمة اثبتنا أنّ صدق المهملّة في قوة الجزئية. (الكاتب)

ص ١٥٠: قد وقع خبط في الكتب المنطقية:

يريد بالخبط في نقيض الوجودية اللادائمة ما ذكره الشيخ في الإشارات.

إن كلام الشيخ في أكثر المواضع في كتاب الشفاء و غيره يشعر بأنه يريد بالضرورة الدائمة و من الظاهر أنه يريد بالدائم لا الدائم الذي يجوز أن لا يكون بل الدائم الذي يستحيل أن لا يكون، لدلالة قوله في المقالة الاولى من منطق الشفاء «عليه حيث يفسر الممكن بأنه قال: إن الممكن هو الذي ليس بضروري وجوده وعدمه و جاز أن لا يوجد أصلاً و يجوز أن يصاحبه دائماً» و كلامه في الإشارات أيضاً موافق لذلك (الكاتبى).

أقول: أولاً في ما فهم الكاتبى من بيان الشيخ في نقيض الوجودية اللا دائمة، نظر. ثانياً أكد الشيخ في الإشارات بأن الدائمة غير ضرورية في مواضع كثيرة مثلاً، قال: «و اعلم أن الدائم غير الضرورى» ص ٢٦. و لانعلم كيف يستنبط الكاتبى من كلام المصنف بأنه يريد بالخطب ما ذكره الشيخ في الإشارات ثم يستدل بدفعه. اعلم أن الكاتبى هاهنا نقل ما ذكره الخونجى فى كشف الاسرار (ص ٥٥).

قال الطوسى فى شرحه للإشارات (ج ١، ص ١٥٠): الجمهور من المنطقيين لا يفرقون بين الضرورى و الدائم إن كل دائم كلى ضرورى فالضرورى و الدائم متساويان فى الكليات و أما فى الجزئيات فقد يختلفان و العلوم إنما يبحث عن الكليات دون الجزئيات، فلذلك لم يفرقوا بينهما إذ لا حاجة إلى الفرق. (قراملكى)

ص ١٥٠: و هذا المعنى قلما يبحث عنه فى العلوم:

اختلف المنطقيون فى فائدة اعتبارها. قال الخونجى «و هذه لا فائدة فيها لكون كل محمول ضرورياً بهذا المعنى» (ص ٥٧) و قال الطوسى: و الفائدة فى

اعتبار هذه الضرورة أن يعلم أن القضية لا تكون خالية عن سائر الضرورات مع كونها فعلية (حل معضلات الإشارات، ج ١، ص ١٢٧). أمّا في قلة استعمالها في العلوم فما قاله المصنف هو مذهب الجمهور. (قراملكي)

ص ١٥٢: اشتراك الاخصين تحت الاعم:

هذا مقتبس من كلام الشيخ في الإشارات ص ٢٣ و ٢٤. (قراملكي)

ص ١٥٣: و في كلام الشيخ إشارة:

راجع منطق النجاة، ص ٣٠. (قراملكي)



ص ١٥٤: و اباه الشيخ:

و ذلك في الإشارات، ص ٢٥. (قراملكي)

ص ١٥٤: في الضرورة والامكان بحسب الذهن:

للجهة اعتبارات متعددة. تارة تكون جهة للسور، تارة أخرى تكون جهة للحمل و ثالثة تكون نفسها محمولاً أو جزء محمول، و رابعة تكون جهة للحكم. و المصنف يبحث عن كل الاعتبارات. (قراملكي)

ص ١٥٧: و إلا ارتفع الامان عن البديهيات:

لأنّه لو تكن في نفس الامر أيضاً ضرورية لارتفع الأمان عن حكم العقل و لو ارتفع الأمان عن حكم العقل لارتفع الامان عن البديهيات. (الكاتب)

ص ١٦٠: و ان بيّنت كانت موجهة:

قال الابهري: وفيه نظر لأن القضية لو تتوقف ماهيتها على الثبوت و اللا ثبوت بالفعل لتحققت ماهيتها بالثبوت و اللا ثبوت للذين كل منهما اعم من القوة و الفعل. فالقوة و الفعل كيفيتان زائدتان على نفس الثبوت (كشف الحقائق، ص ٨٦). (قراملكي)

ص ١٦١: و احتج الشيخ:

وهو في الإشارات، ص ٢٤. (قراملكي)

ص ١٦٢: و الذي عندي في هذا الموضع:

جوابه مبني على تمايز اعتباري الجهة بحسب الصدق و الحكم الذي مناطه العقل و الجهة بحسب الواقع الذي مناطه نفس الامر. (قراملكي)

مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامي

ص ١٦٣: فمن لم يعتقد:

و هذا المنع غير وارد على الشيخ لأن المراد بشروق الكواكب ظهوره علينا من جهة المشرق ومن غروبه خفاؤه عنا من جهة المغرب. و من البين الظاهر عند العقل أن كل كوكب يجب اتصافه بهذين الوصفين في الجملة، لكونه موصوفاً بهما في الجملة ويدل على ذلك الحس والمشاهدة. (الكاتب)

ص ١٦٣: فله مفهوم حقيقي ومفهوم عرفي:

التفطن بأن صيغة السالبة الكلية في عرف اللغة العربية والفارسية ليست

مطلقة حقيقية بل هي دائمة وصفية إنما هو من الشيخ الرئيس في الإشارات (ص ٢٧) ولكن المصنف سَمَّى كلا الإعتبارين بالسالبة المطلقة الحقيقية و السالبة المطلقة العرفية. (قراملكي)

ص ١٦٤: أن الجهة عبارة:

هذا بيان مشهور في تعريف الجهة و البيان الدقيق ما قاله الطوسي في شرحه للإشارات (ج ١، ص ١٤٣): الجهة هي ما يفهم و يتصور عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها إلى موضوعها سواء تَلَفَّظَ بها أو لم يتلفظ. بيان المصنف أخذ من كلام الفارابي في شرح العبارة - للمعلم الاول - حين قال: الجهات هي الألفاظ التي دلت على كيفية وجود المحمول للموضوع و بيان الطوسي أيضاً أخذ من تعابير الفارابي. (المطويات الفارابي، ج ٢، ص ١٨٣). (قراملكي)

مركز تحقيقات كليات علوم و ادب

ص ١٦٦: و هي الوجودية العرفية:

و نسب الكاتب تسميتها بالعرفية الخاصة إلى المتأخرين. و الحق هو ما قاله الطوسي من أنها من قبل المصنف. و المصنف صرح بها في شرحه لعيون الحكمة (١/ ١٣٧). (قراملكي)

ص ١٦٦: إذا جعلت الضرورة:

لفظة الضرورة هاهنا سهو وقع منه [المصنف] أو من الناسخ بل الصواب أن يكتب مكانها لفظة اللا ضرورة. (الكاتب)

ص ١٦٨: الضرورة المطلقة بقسميها:

أي ذات الموضوع بحاليها، حال كونها أزلية و حال كونها غير أزلية.
(قرا ملكي)

ص ١٦٨: وهي الضرورية العرفية:

وأما المتأخرون فيسمونها بالمشروطة الخاصة. (الكاتب)
أقول: قال الطوسي إن تسميتها بالمشروطة الخاصة يعود إلى الفخر
الرازي (حل معضلات الإشارات، ١/١٦٥) وهذا صحيح لأنه عبر عنها في شرحه
لبين الحكمة بالمشروطة الخاصة. (١/١٣٧)

ص ١٦٩: فالقضايا التي تلخصت لنا:

المخطوطات هاهنا مشوشة جداً في الاصطلاحات وترتيب ذكرها،
مخطوطتان «مج» و «دا» على نحو واحد ومخطوطتان «آك» و «مل» و هامش
«مل» على نحو واحد أيضاً. ونحن بعد المقارنة بين مباحث المصنف في سياق
ابحاث الموجهات وفي ما نحن فيه ومباحثه في الرسالة الكمالية (ص ١٦) و شرح
عين الحكمة (ص ١٣٧) والإنارات نختار الطريق الثاني. (قرا ملكي)

ص ١٧١: الجهة تارة تكون جهة للسور:

أول من ميز بين الاعتبارين المذكورين - على ما نعلم - هو الشيخ الرئيس
في الإشارات (ص ٢٨-٢٩). واختلف القوم في تفسير مراده و ينقد قطب الدين
الرازي ما فهمه المتأخرون من كلام الشيخ (شرح المطالع، ص ١٦٠) ويمكن بيان

الفرق بين الاعتبارين هكذا:

- ١- الضرورة التي تكون للحمل في الموجبة الكلية $(Fx \rightarrow Gx) \square (x)$
- ٢- الضرورة التي تكون للسور فيها $(Fx \rightarrow Gx) \square (x)$ (قراملكي).

ص ١٧١: الظاهر من كلام الشيخ:

كلامه جاء في الإشارات (ص ٢٩-٢٨). قضية «الدائم في الكليات لا يكون الا ضرورياً» قاعدة اساسية في علم المعرفة عند المشائين ومبناها ما قال الشيخ في الشفاء من أن الاتفاق لا يكون دائماً ولا أكثرية وعكس نقيضها أن الدائم والأكثرية لا بد وأن يكون لزومياً و ضرورياً. و هو المبدء الارسطي للاستقراء وقد رده الشهيد الصدر في الاسس المنطقية للاستقراء (ص ٤٧-٨١).

قد استدل الكاتب على صدق القضية بطريق الخلف. ولكن البحث عنها لا يليق في هذا المقام لأن الكلام هاهنا في جهة النسبة. والمراد من الضروري في هذه القضية جهة الصدق والحكم و فرق بين الاعتبارين لأنه يبحث عن الأول في الموجهات (في كتاب القضايا) وعن الثاني في كتاب البرهان. (قراملكي)

ص ١٧٢: في الامور المعتبرة في وحدة القضية و تعددها:

هذا الموضع من المواضع التي التفت المنطقيون فيها للتركيب العطفى (P&Q) في القضايا. و للفارابي بيان مفصل في هذا المقام و مع الأسف، بعد القرن السابع قليلاً ما نلاحظ أحداً يبحث حوله. (قراملكي)

ص ١٧٤: واحدة فيه بحسب المطابقة:

اي باعتبار نسبة مادّل عليه المجموع في جانب المحمول إلى مادّل عليه

المجموع في جانب الموضوع. (الكاتبى)

ص ١٧٤: متعددة بحسب التضمن:

أى صدقها يستلزم تعددها بحسب تعدد ما فى جانب المحمول من
الاجزاء. (الكاتبى)

ص ١٧٤: فقد يمكنك اعتبار حاله:

يمكن الرجوع لتحصيل طريق اعتبار حاله إلى ما قاله الكاتبى فى المنصص
(ج ١، ص ٢٩٥ و ٢٩٦). (قراملكى)



ص ١٧٥: وحده:

أخذ المصنف حدّ التناقض من كلام الشيخ فى الإشارات (ص ٢١) بعد
حذف قيد «بعينها أو بغير عينها»؛ لأنه زيادة على الحد بلا اضطرار و أخذ ما
ليس بمقوم فى الحد. (قراملكى)

ص ١٧٦: قد يكون تنافيهما لا لذواتها كقولنا هذا انسان وهذا ليس بحيوان:
هذا مثال مشهور فى كتب المنطقيين. ولكن ينبغى أن نذكر مثلاً آخر. إنا
إذا قلنا «كل مثلث شكل» و «لاشئ من المثلث بشكل» فالقضيتان متنافيتان
حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما ولكن لا لذاتهما. والمراد منه ليس بين «كل
ب ج» و «لاشئ من ب ج» تناقض فى أى مادة (= موضوع ومحمول). مثلاً إذا
قلنا «كل تلميذ شاعر» و «لاشئ من التلميذ بشاعر» فليس بينهما تناقض. وما

الفرق بين المثالين؟ التناقض الموجود بين «كل مثلث شكل» و«لا شيء من المثلث بشكل» حاصل من النسبة المتعينة بين المثلث والشكل وهذه النسبة مفقودة في المثال الثاني (أي بين التلميذ والشاعر). ولذا ينبغي أن نقول: إن قيد «لذاتها» في حد التناقض إنما لإخراج ما في قوة التناقض وله مصاديق متعددة، أهمها التضاد الذي في قوة التناقض مثل ما ذكرناه. (قراملكي)

ص ١٧٦: قد عرفت ان القضايا لا تخلو:

غرضه من هذا البحث أن الصدق و الكذب فى المواد بأى طريق هو؟
(الكاتبى)

ص ١٧٧: و عندي أن وحدة الموضوع و المحمول:

فهذا القول منسوب للفارابى. وقد خالفه الطوسى في شرحه للإشارات (ج ١، ص ١٨٠) وقد ذكرنا في مقدمة الملخص أن كلا المذهبين صحيح. (قراملكي)

ص ١٨٠: المطلقة العامة لا يناقضها من نوعها شيء.

اختلف المنطقيون في نقيض المطلقة العامة. ١ - ذهب الجمهور إلى أن نقيضها مطلقة. ٢ - قال الشيخ: إن نقيض المطلقة العامة «بعض ج هو دائماً ليس بب» (الإشارات، ص ٣٣) فعلى مذهبه نقيض المطلقة إنما هو الدائمة العامة. واختاره المصنف في شرحه لعبون الحكمة حيث قال: ثبت أن الإيجاب المطلق لا يزيل إلا السلب الدائم فنقيض الموجبة المطلقة على رأيه هو السالبة الدائمة المطلقة (ج ١، ص ١٥٢). لكنه قال في الملخص «وجوب اعتبار قيد الدوام في

نقيض هذه المطلقة لا على معنى أن هذه الدائمة نفس النقيض بل على معنى أنه لا يمكن الإشارة إلى النقيض إلا به».

قال الكاتب: إن نقيض كل قضية هي تلك القضية إذا دخل عليها حرف السلب والذي يقول إنه نقيض لها، لازم لما هو نقيض بالحقيقة (المنصص، ج ١، ص ٣٠٦) وأقول: دليله عام يشمل نقيض كل قضية وكلام المصنف يختص بنقيض المطلقة العامة. والحق أن لكلام المصنف وجهاً آخر. (قراملكي)

ص ١٨١: فأما إذا كان لا بعضه ب دائماً:

إشارة إلى جواب سؤال مقدر و هو أن يقال: لم لا يجعل قولنا «بعض آ ب دائماً لا بالضرورة» داخل في نقيض قولنا «كل آ ب لا بالضرورة»؟ أجاب عنه و قال: لأن هذه القضية داخلية في قولنا «كل آ ب لا بالضرورة» و إذا كان كذلك، استحال أن يكون داخل في نقيضه. (الكاتب)

ص ١٨٣: أو لجواز حصوله عند عدم ذلك الوصف:

هذا سهو والحق حصول الضرورة دائماً بحسب الذات. (الكاتب / هامش مج)

ص ١٨٤: حدّوه بأنه تصيير:

قال الفارابي: وانعكاس القضية هو أن يتبدل ترتيب جزءيها وتبقي كفيّتها وصدقها محفوظين دائماً في أي مادة وفي جميع الموارد والمواد وإذا تبدل ترتيب جزءيها وبقيت كفيّتها محفوظة ولم يكن صدقها يبقى محفوظاً في جميع ما هو تلك المادة، يسمى ذلك انقلاب القضية لانعكاسها (المنطقيات، ج ١،

ص ١٢٢) وتبعه الفخر رازي في شرحه للإشارات وسمى المتأخرون ذلك إيهام الانعكاس وهو جيد لأن المتقدمين سموا العكس انقلاباً (ابن المقفع، ص ٦٧).

وما ذكره المصنف من الحد لم يوجد بعينه في كتب المتقدمين بل هو كلام الشيخ في الإشارات (ص ٣٦). وفيه شكوك: الأول، هل هذا حد للعكس أم رسم له؟ ذهب المصنف إلى الأول والطوسي إلى الثاني (شرح الإشارات، ج ١، ص ١٩٦).

الشك الثاني، ما ذكر المصنف من أن «هذا التعريف إنما يتناول عكس الحملات فقط». ثم قال: فان اردنا أن يندرج فيه عكس الشرطيات قلنا إنه تصيير المحكوم عليه محكوماً به والمحكوم به محكوماً عليه...». وذهب إليه الطوسي في شرحه للإشارات (ج ١ ص ١٩٦) وفيه نظر لأن المحكوم عليه في الحملات مبهم وله إطلاقين: ذات الموضوع وهو الموضوع الحقيقي وعنوان الموضوع وهو الموضوع الذكري كما اصطلاح عليه الخونجي. قال الكاتب «العكس عبارة عن تبديل كل واحد من طرفي القضية إلى الآخر...». (المنصص، ج ١، ص ٣١٥) وانت تعلم أن في كلام الفارابي غنى عن هذا الشك واجوبته لأنه قال «هو أن يتبدل ترتيب جزءيها».

و اعلم ان المنطق عند ارسطو وتابعيه منطق الاقتراني وهو مبني على الحملي دون الشرطي ولهذا ذكر المعلم الأول بحث العكس في التحليل الاولى (كتاب القياس) لا العبارة فحينئذ يمكن أن يقال العكس و هو تبديل العقدين في الحملية.

الشك الثالث، أن العكس إنما يصح إذا جعل الموضوع بكلية محمولاً والمحمول بكلية موضوعاً. هكذا قال المصنف في شرحه للإشارات وقد ظن

الطوسي أن هذا الذي زاده المصنف قيداً أخذ في الحد جزءاً له وقال: لا حاجة اليه فان بعض المحمول لا يكون محمولاً (ج ١ ص ١٩٦). أقول: المصنف لم يزد هذا قيداً في الحد ولم يورده دفعاً للشك بل اورده توضيحاً للحد ودفعاً لمغالطة ايها الانعكاس.

الشك الرابع، ان اشتراط بقاء الكذب بحاله غير صحيح. وهذا القيد لم يوجد في كتب المتقدمين ولكن نراه في الإشارات والبصائر (ص ٧٢) وقال الطوسي تعريضاً للخطر الرازي: والكذب في الكتاب سهولعله وقع من ناسخيه فإن الكتب خالية عنها، وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب أيضاً خالية عنها وكثيراً من المتأخرين لم يتنبهوا لهذا وذكروا قيد الكذب في مصنفاتهم (ج ١ ص ١٩٦). والكاتب بعد ذكر ما ذكره الطوسي قال: اللهم إلا أن يفسر ذلك بغير ما هو المشهور فيقال معناه أن صدق القضية يستلزم صدق عكسها وكذبها يستلزم كذبها (المنصص، ج ١، ص ٣١٤).

أقول: قول الكاتب جيد. والعكس عندي ليس من احكام القضايا بل هو من قواعد الاستنتاج المباشر، والموضع الطبيعي لبيانه كتاب القياس كما ذكره المعلم الأول. والعكس ينحل لقاعدتين ١- صدق الاصل يستلزم صدق العكس ولا بالعكس ٢- كذب العكس يستلزم كذب الاصل ولا بالعكس. لأن العكس ليس من النسب المتقارنة خلافاً للتناقض. (قراملكي)

ص ١٨٥: فالسالبة الكلية منها:

وقد جرت العادة في بيان عكوس القضايا أن يبدأ بعكس السالبة المطلقة الكلية كما أشار اليه الشيخ في الإشارات (ص ٢٦) فلم يبينوا لميته. بدأ الطوسي

بعكس الموجبات في منطق التجريد (الجوهر النضيد، ٨٥). يمكن أن نقول في بيان لميته: إنَّ مناط التقدم في ذكر المحصورات اشرفيتها ومناط تقدم الأشرف، المطلوب ولا المقدمات. لما لم يكن المطلوب بطريق العكس المستوي موجباً كلياً فالأشرف السالب الكلي ولما كان عكس السالب الكلي، سالباً كلياً فيستحق بالتقدم. (قراملكي)

ص ١٨٥: تنعكس عند القدا كنفسها:

هذا المبحث اقتبس من الإشارات (ص ٣٦). إلا أن المصنف بعد ابطال زعم القدماء لم يذكر القول الحق في المسألة وقال الشيخ: و الحق أنه ليس لها عكس. (قراملكي)



ص ١٨٦: المختار عند الشيخ:

فهو في الإشارات (ص ٣٨) و للشيخ رأي آخر في بعض كتبه. (قراملكي)

ص ١٩٠: المذهب الحق هو الذي اختاره الشيخ في الإشارات و ارتضاه المتأخرون: كلام الشيخ في الإشارات (ص ٣٨) و مراده من المتأخرين ابن سهلان الساوي البصائر (ص ٧٧). (قراملكي)

ص ١٩٠: هذا خلف:

ر قد اجاب الكاتبى عن هذه الشكوك الثلاث بعد بيان مقدمة في تحليل القضية الضرورية المطلقة (ج ١، ص ٣٢٢-٣٢٤). (قراملكي)

ص ١٩١: والقدر المشترك:

أي بين دوام السلب بدوام الصفة مع اللادوام في كل واحد واحد بين دوام السلب بدوام الصفة مع اللادوام في البعض، هو دوام السلب بدوام الصفة. (الكاتب)

ص ١٩٤: وهو الذي اختاره صاحب البصائر:

و هو في ص ٧٥-٧٦. أما حديث اختلاف قول الشيخ، قد نقد الطوسي في شرحه للإشارات ما ظن المصنف في هذا المقام (ج ١، ص ٢١٠). (قراملكي)

ص ١٩٩: فهذا هو الذي تلخص عندي من مباحث العكوس:

اختلف المنطقيون في بيان عكوس القضايا اختلافاً كثيراً. ذكر الأبهري في كشف الحقائق عكوس الحملات مقارنة بين رأي الشيخ (ص ١٠٧-١١٠) و رأي الإمام (١١١-١١٢) و رأيه (١١٣-١١٨) و قد مرّ الكلام فيه في مقدمتنا. (قراملكي)

ص ٢٠٠: وهذا الرسم لا يتناول الشرطيات:

كلام الشيخ في منطق الشفاء، القياس، ص ٤٩٧. أعلم أنّ الشيخ رسم عكس النقيض للشرطيات في موضع آخر رسماً يتناول الشرطيات دون الحملات (الشفاء، القياس، ٣٨٥) فلماذا لم يرد نقد المصنف للشيخ. (قراملكي)

ص ٢٠٠: وهو غير معتبر هاهنا:

قال الأبهري في كشف الحقائق (ص ١٢٨): «وفيه نظر لأنّ ما ذكره [في

المثال المشهور] ليس عكس النقيض لأنه شرط في عكس النقيض أن يجعل نقيض المحمول فقط موضوعاً وهو قد أضاف إليه قيد الدوام». (قراملكي)

ص ٢٠٣: و لنترك الاستقصاء فيه للمنطق الكبير:

وما وجدت نسخة المنطق الكبير وإن وجدت ولكن ما اشتهرت (الكاتبى). أقول: يستنبط من كلامه أنه لم ير المنطق الكبير ونعلم أن للكاتبى فراخاً واسعاً للوصول إلى الكتب المختلفة وآثاره مليئة بإرجاعات كثيرة إلى كتب القوم و معاصريه و للكاتبى كلام آخر حوله سيأتى بيانه. (قراملكي)

ص ٢٠٧: وإلا كانت اتفاقية:

فسروها بأمرين: أحدهما هي التي يحكم فيها بمصاحبة صدق قضية لصدق أخرى وبهذا المعنى لا يصدق إلا عند صدق الجزئين. و الثاني هو التي يُحكم فيها بتحقيق التالي الصادق في نفس الأمر على تقدير تحقق المقدم. و هي بهذا المعنى اعم من الأول. (الكاتبى)

أقول: يستعمل الطوسي الاتفاقية بالمعنى الأول في تجريد المنطق (الجوهر النضيد، ص ٤٤) وقال: ولا اتفاقية إلا عن صادقين». (قراملكي)

ص ٢٠٨: و تلك شرطية أخرى غير الأولى:

و هو إذا كان الاتصال من جانبيين $(P \leftrightarrow Q)$ فحينئذٍ هاهنا شرطيتان في الواقع: $(Q \rightarrow P) \& (P \rightarrow Q)$. و للمصنف بيان مبسوط في توضيحه في البحث عن القياس الاستثنائي. (قراملكي)

ص ٢١٠: فلا يكون الاجتماع متعذراً ولا الخلّو أيضاً:

وفيه نظر، لأنّ ذلك إنما يلزم إن لو لزم من كون الشيء أخص من نقيض شيء آخر من وجه، كون الآخر اخص من نقيض ذلك الشيء من وجه وهو ممنوع. (الكاتب)

ص ٢١١: لكنّ التحقيق أن هذه المنفصلة:

قال المصنف في الإنارات: واعلم أن الذي يكون اجزاء المنفصل فيه اربعة أو خمسة ومع ذلك يكون منحصرأ فهو غير موجود (ص ٨٢). وقال الطوسي في نقده: ليس لهذا عندي وجه فإنّ الأشكال محصورة في اربعة و الكليات في خمسة. ولعلّ النسخة التي وقعت إلى من شرحه سقيمة وليست كشف من سائر النسخ (١/١٣٥). أقول: بيان المصنف في الملخص يكشف مراده، وكلامه في الإنارات غير واف للمقصود. (قرا ملكي)

ص ٢١٢: وإما أن لا يغرق، كان المراد:

أي فقد ركبنا منفصلة مانعة الخلّو من الجزء الموجب ومن اللازم السلبي الأعم من الجزء السالب. (الكاتب)

ص ٢١٣: وإما أن يكون نباتاً:

أي فقد ركبنا منفصلة مانعة الخلّو من الجزء السالب ومن اللازم الموجب الأعم من الجزء الموجب. (الكاتب)

ص ٢١٥: فصح ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإمّا أن تكون الشمس طالعة و إمّا أن لا يكون النهار موجوداً:

ذكر الشيخ هذا المثال في الإشارات (ص ٢٠). قال المصنف في شرحه: فهذه متصلة موجبة مهمة من متصلة موجبة كلية ومن منفصلة موجبة مهمة مانعة الخلو (الإشارات، ص ٧٩) ثم قال: وفيه نوع اشكال لأنه إذا صدق إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفرضنا أنه يلزمه إمّا أن تكون الشمس طالعة وإمّا أن لا يكون النهار موجوداً. كان معناه إمّا أن تكون الشمس طالعة وإمّا أن لا تكون. وإذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً. فيكون ارتفاع الملزوم موجباً لارتفاع اللازم وذلك باطل. فيشبه أن يكون سهواً وقع من الناسخ أو يقال هاهنا التالي مساو للمقدم... (الإشارات، ص ٨٠) ولهذا قيد المصنف في الملخص «ان كان لازم مساو».

والطوسي بعد ردّ كلام الرازي قال: والتحقيق في ذلك أن المتصلة اللزومية يلزمها منفصلة مانعة الجمع دون الخلو من عين المقدم ونقيض التالي هو الذي أورده الشيخ ومنفصلة مانعة الخلو دون الجمع من نقيض المقدم وعين التالي هو الذي أورده الفاضل الشارح ولا يلزمها منفصلة حقيقية بحسب الصورة (١٣٢/١-١٣٤).

أقول: أولاً لا يشترط في القضية التي ينظر فيها المنطقي أن تكون صادقة أيضاً كما نبّه عليه الشيخ في الإشارات (ص ٢٧). ثانياً مثال الشيخ الذي ذكره المصنف في الملخص صادق إذا أخذ التالي مساوياً للمقدم إن اعتبرناه منفصلة حقيقية و هو صادق ان اعتبرناه مانع الجمع دون الخلو $(P \rightarrow Q) \rightarrow (P \mid \sim Q)$. ومثال المصنف في شرحه للإشارات صادق إذا اعتبرناه مانع الخلو دون الجمع:

$(P \rightarrow Q) \rightarrow (\sim P \vee Q)$ (قراملكي)

ص ٢١٥: فصيح إن كان العدد:

اعلم أنَّ هذا المثال لا يطابق قوله «متى ثبت التعاند بين الشيئين فإنه يلزم من نفي أيهما كان ثبوت الآخر» لأنه جعل في المثال الثبوت ملزوماً لنفي الآخر. (الكاتب)

ص ٢١٦: قال الشيخ: وهذه قريبة القوة:

قال الشيخ في الشفاء (القياس، ٢٥٣-٢٥٤): مثال الثالث من المنفصلات «إمّا أن تكون هذه الحمى إمّا صفراوية وإمّا دموية وإمّا أن تكون هذه الحمى إمّا بلغمية أو سوداوية» وهذه قريبة القوة من منفصلة معمولة من هذه الأجزاء. إلا أنَّ التي أشرنا إليها توقع القسمة الثانية بعد الأولى على تدرّج. ولو جعلت منفصله من الأجزاء كلها بقسمة واحدة لما كان للتقسيم تدرّج. (قراملكي)

ص ٢١٧: انك ستعرف:

إن هذا وعد من غير الوفاء به في كتابه، ومع ذلك وفي ما ذكره من المثال نظر. (الكاتب)

ص ٢١٧: وإن كان في التالي لم يكن قضية واحدة:

قليل: لم يبحث المنطقيون المسلمون عن التركيب العاطفي و حصر التركيب عندهم في المتصلة والمنفصلة. هذا الظن باطل، لأنهم بحثوا عنه في

عدة مواضع كالتعدد في الحمليات والموجهات المركبات. وهذا البحث الذي اشار المصنف اليه من المواضع التي تفتن لها القوم وتتعلق بالتركيب العطفى في الشرطيات. ولا بد من التفتن له في الاستنتاج الاستثنائي. ومراد المصنف اننا نقدر أن نحل قضية «ان كان ب ج فكان د ص و ط ع» بقضيتين: «ان كان ب ج فكان د ص» و «ان كان ب ج فكان ط ع»: $P \rightarrow (Q \& R) \equiv (P \rightarrow Q) \& (P \rightarrow R)$ ولهذا ينتج قياس مؤلف من «ان كان ب ج فان د ص و ط ع ولكن لم يكن ط ع فينتج لم يكن ب ج» (قرا ملكي)

ص ٢٢٠: كل شرطية يمكن ردها إلى الحملية:

المصنف قد اقتبس هذا البحث من منطق الشفاء (القياس، ٢٥٦) قال الشيخ: وجميع القضايا المتصلة بل والمنفصلة، فإنها يمكن أن ترد إلى الحمليات وخصوصاً المتصل المشترك الجزئين في جزء. وقد استقصى الكلام في نظرية رد الشرطية كلها إلى الحملية ونقدها في مقدمتنا للتبحيح في المنطق الملاصدرا ص ٤٤-٤٦. (قرا ملكي)

ص ٢٢١: و الفرق بين سلب اللزوم و بين لزوم السلب ظاهر:

سلب اللزوم هو ما سلب فيه لزوم التالي للمقدم وهو إما موجبة أو سالبة وأما لزوم السلب فهو ما يحكم فيه بلزوم سلب التالي للمقدم وهو سالب. وللتحتاتي (قطب الدين الرازي) بيان آخر في الفرق بينهما (المحاكمات ١٢٢/١٠). (قرا ملكي)

ص ٢٢٣: في حصر الشرطيات وإهمالها:

وفيه نظر من وجهين: الوجه الأول، إنه مبني على نظرية احالة الشرطي إلى الحملي وقد ذكرنا ما فيه من الاشكالات في مقدمة الشقيح. الوجه الثاني، أن ظاهر كلامهم يدل على أن السور هاهنا ليس السور الذي في الحملات بل السور الزماني كـ «دائماً» في الكلية الشرطية، أو «في وقت ما» في الجزئية أو «في وقت معين» في الشخصية و «لا وقت معين» في المهمة ويستعمل السور في الحملات لإحلالها إلى العقدين. (قراملكي)

ص ٢٢٤: بل المراد تعميم الأحوال:

قال الشيخ في الشفاء (القياس، ص ٢٧٢): «إن القضية الشرطية الكلية إنما تكون كلية إذا كان التالي يتبع كل وضع للمقدم لا في المراتر فقط بل في الأحوال». أقول: أليس في اللزوم غنى من ذلك (الكلية)؟ (قراملكي)

مركز تحقيق مكتبة العلوم الإسلامية

ص ٢٢٥: فإن لم يعتبر هذا الشرط لم يصدق الكلية:

هذا كلام الشيخ في منطق الشفاء (القياس، ص ٢٧٢). (قراملكي)

ص ٢٢٦: فهي ترفع الموافقة أو اللزوم:

يريد به رفع اللزوم على جميع الأوضاع والفروض التي يمكن صدق المقدم عليها وفي الاتفاقية على جميع الأوضاع الواقعة في نفس الامر وفي الأزمان. (الكاتب)

ص ٢٢٩: في كيفية أجزاء الشرطيات:

هذا الفصل ظاهرٌ وليس فيه فائدة كثيرة (الكاتب). أقول: فائدته في الاقترانيات الشرطية. وقد وقع الخطأ كثيراً ما في الضروب التي الحد الاوسط ليس فيها بجزء تام في كلا المقدمتين ومعرفة كيفية اجزاء الشرطيات مفيد في الاحتراز من الوقوع في هذه الأخطاء. (قراملكي)

ص ٢٣١: و الذي اعتبره الشيخ على سبيل التفصيل:

و هو في قياس الشفاء، ص ٢٦٢ و ما بعده. (قراملكي)

ص ٢٣٢: في تلازم الشرطيات:

هذا المبحث كثير الفائدة جداً لأنه ينبت إلى الأصول التي يمكن أن تؤخذ كقواعد الاستنتاج وسميها استدلالاً مباشراً وإنها حقيقة كالعكس و لواحقه في الشرطيات. (قراملكي)

ص ٢٣٣: لاحتمال أن يصح مع الشيء وجود ذلك الاخر و عدمه:

مثاله قولنا «ليس البتة هذا إما أن يكون كاتباً أو ضاحكاً» فإنه لا يلزم وقوع المعاندة بين اللاكاتب والضحك فإن الكاتب لا يعاند الضاحك وكذلك اللاكاتب. (هامش مل)

ص ٢٣٤: مثل قولنا «لا يكون أ ب و يكون ج د» و هي من المنفصلات:

النسخ الخطية في هذا الموضع متعددة واخترنا المخطوطة مع «إمّا أن

يكون آ ب و إمّا أن يكون ج د» بناءً على منع الجمع وهو كما قال صاحب المحاكمات، التحتاني، وإذا قلت «لا يكون هذا العدد زوج المربع وهو فرد» فهذا التركيب يفيد منع الجمع بين الفرد و زوج المربع» (شرح الإشارات، ج ١، ص ١٤) فحينئذٍ مراد المصنف إحالته إلى منفصلة مانعة الجمع: $P | Q$

قال الشيخ في الإشارات: ونقول أيضاً «لا يكون هذا العدد زوج المربع وهو فرد» و هذا كما ذكره المصنف في الإشارات (ص ٨٥) منفصلة مانعة الخلو: $\sim(P \& Q) \equiv \sim P \vee \sim Q$

و هذا هو الطريق الذي نستعمله في نقيض الموجهات المركبات ولكن لم نجده في مخطوطات الملخص. و في سائر المخطوطات و ايضاً في المنصص للكاتبي ذكر هكذا: إمّا أن لا يكون آ ب و إمّا أن يكون ج د». (قراملكي)



ص ٢٣٤: لالتحاقها بها:

و هكذا تعبير المصنف في الإشارات (ص ٨٥). التحق به: التصق به و انضم اليه. (قراملكي)

ص ٢٣٥: لما لم يكن البحث عن هذه القضايا بحثاً معنوياً كان التقليل أولى: البحث عن المحرفات بحث لفظي راجع إلى اللغة ولكن هذا المبحث كثير الفائدة من جهة المنطق العملي (applied logic) لأن القضايا في اللغة الطبيعية، كالفارسية والعربية، محفوفة بأمور تستر هيأتها المنطقية ومنشؤها وجود الانحراف في هيئات القضايا وهو سبب للمغالطات الكثيرة. ومن أراد مراعاة القواعد المنطقية لا بد أن ينظر في المحرفات ويعلم هيأتها المنطقية. ومع الأسف

بعد القرن الثامن عمل المتطقيون بتوصية المصنف بأن التقليل أولى. (قراملكي)

ص ٢٣٥: في جهات الشرطيات:

قال الطوسي في شرحه للإشارات (ج ١، ص ١٤١): «ماجرت العادة باتصاف نسبة التالي إلى المقدم بالوجوب و الامكان والامتناع وإن كانت لا تخلو في نفس الامر منها. و ليس أيضاً في اعتبار هذه الامور فيها على ما يعتبر في الحملات فائدة يعتد بها و ان كان اللزوم والاتفاق يشبهان الضرورة والامكان من وجه». (قراملكي)

ص ٢٣٥: واعتبار الجهات في المتصلات أولى من اعتبارها في المنفصلات: ولا أعرف لهذه الأولوية وجهاً صحيحاً فإن الحاجة إلى اعتبار الجهات في المتصلات كالحاجة إلى اعتبارها في المنفصلات، لأن العناد فيها يقوم مقام اللزوم في المتصلات وكذا الاتفاق. (الكاتب)

أقول: يمكن أن نوجهه بأن اعتبار الجهات أولاً وبالذات في الحملات. والمتصلات راجعة إلى الحملات والمنفصلات راجعة إلى المتصلات ثم إلى الحملات. فحينئذٍ تعلق الجهات بالمنفصلات في الدرجة الثالثة، فاتصاف المتصلات بالجهات أولى. (قراملكي)

ص ٢٣٦: فالحال فيها كما في الحملات:

قال الشيخ في الإشارات (ص ٢١): و يجب عليك أن تجري امر المتصل و المنفصل في الحصر و الاهمال و التناقض و العكس مجرى الحملات على أن

يكون المقدم كالموضوع و التالي كالمحمول. أقول: و قد بيّنا ما فيه من الخلل في مقدمتنا للتنقيح في المنطق (للصدر). (قراملكي)

ص ٢٣٧: أمّا الخاتمة:

فهذا البحث متعلق بالبحث عن المنحرفات. والشيخ يبحث عنها و عن المنحرفات في إشارة واحدة (ص ٢١) وبيان المصنف هاهنا كالشرح لما ذكره الشيخ في الإشارات. (قراملكي)

ص ٢٣٧: وأحدهما غير الآخر:

فهذا من مواضع مغالطة جمع المسائل في مسألة واحدة. (قراملكي)



ص ٢٣٧: زيد است كه دبیر است:

وفي جميع المخطوطات: زيدست كي دبیرست. (قراملكي)

ص ٢٤٢: و إنما يتم عند اندراجهما في الكلى:

اي ان التمثيل إنما يتم عند اندراج الجزئيين الذين استدللنا بثبوت الحكم في أحدهما على ثبوته في الآخر تحت كلى واحد. (الكاتبی)

ص ٢٤٣: لأننا نجيب عن الأول:

والأجود أن نقول: قولك «فلان يتحرك فهو حي» قياس ضمير من الشكل الأول وكبراه محذوفة وقولك «لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودٌ» قياس

استثنائي و وضع المقدم محذوف دلت عليه «لما» فكلاهما يتألفان عن القضيتين. (قراملكي)

ص ٢٤٤: مثل قولك «الدليل على أن جزء الجوهر جوهر»:

فهو مأخوذ من الشئ، القياس، ص ٦١ (قراملكي)

ص ٢٤٤: وقولنا «قول آخر»:

عنى به أن النتيجة لابد أن تكون مغايرة لكل واحد من المقدمتين

(الكاتب) أقول: واحترز به عن المصادرة على المطلوب الاول. (قراملكي)



ص ٢٤٧: والجواب عن الأول:

وينقد الكاتب هذا الجواب من وجوه ثم قال: التحقيق في الجواب إنما

يكون بالمنع وكشف المقدمة الفاسدة. (قراملكي)

ص ٢٤٨: في تقسيم القياس:

ذهب القدماء إلى أن القياس إما حملي جزمي أو شرطي. والشيخ ينقد ذلك

فيقول: القياس على ما حققناه نحن على قسمين: اقتراني واستثنائي (الإشارات،

ص ٤٧) ومناط التقسيم ما ذكره المصنف ولكن فيه نظر من جهات عديدة.

(قراملكي)

ص ٢٥٠: لأن الترتيب الطبيعي غير حاصل إلا فيه:

و فيه نظر، لأن انتقال الذهن لا يكون على الوجه الذي ذكره بل الذهن ينتقل

من ثبوت محمول النتيجة للوسط ومن ثبوت الوسط للموضوع إلى ثبوت المحمول للموضوع الذي هو المطلوب. (الكاتب).

أقول: ينقل المصنف في شرحه لعيون الحكمة (١٦٤/١) مذهبين في التقسيم الذي ذكر لبيان الاشكال القياسية: الناصرون لظاهر كلام المعلم الأول فإنهم قالوا: انك اذا قلت «كل جسم مؤلف» و«كل مؤلف محدث» فهذا هو الشكل الأول وأما اذا قلت: «كل مؤلف محدث» ثم قلت بعده و«كل جسم مؤلف». فهذا هو الشكل الأول ولا تفاوت بينهما إلا بالتقديم والتأخير في محض اللفظ و مجرد العبارة. ومعلوم أن ذلك مما لا تأثير له في الامور العقلية. وأيضاً فاننا سنبين أن الكبرى أقوى المقدمتين في اقتضاء الانتاج. واذا كان الامر كذلك، كان تقديمها أهم و واجباً.

وأما لظاهر كلام الشيخ فما رأيت فيه وجهاً وأنا تكلفتُ له فيه وجهاً فقلت: القياس الطبيعي هو الشكل الأول فإنه ينتقل العقل من الاصغر إلى الأوسط ومن الأوسط إلى الاكبر وهذا هو الترتيب الطبيعي. (١٦٥/١)

أقول: دأب المنطقيين المسلمين في ترتيب القياس أن يبدأ من الاصغر و الصغرى و دأب المنطقيين الغربيين فيه أن يبدأ من الكبرى. (قرا ملكي).

ص ٢٥٠: ولا عن سالبين:

قال الشيخ في الإشارات: وفيه نظر نشرح لك (ص ٤٩). وحاصل نظره أن السالبة إن كانت منعكسة فهي صالحة لأن تؤخذ مقدمتي القياس أو الصغرى في الشكل الاول. و فسر المصنف بالممكنة حيث قال «لكنها لو كانت ممكنة سالبة يلزمها صدق موجبها جاز لكونها في قوة

الموجبة». والحق أن الممكنة الخاصة والوجودية اللا دائمة منعكسة بمعنى ليس بين موجبهما وسالبهما من فرق كما صرح به الشيخ في الإشارات (ص ٥٠). أقول: السالبة التي في قوة الموجبة وهي إما موجبة مركبة منعكسة كما في الممكنات الخاصة والوجودية اللا دائمة وإما سالبة محصلة قابلة للإحالة إلى معدولة كما في هذا القياس:

الصغرى: الانسان ليس بطائر.

الكبرى: وما ليس بطائر فليس له جناحين (قرا ملكي).

ص ٢٥٥: والمخصوصات فالقياس ينعقد منها لكنه قليل الفائدة:

اختلف المنطقيون في القياس المؤلف من المخصوصة. فذهب القدماء إلى أن الشخصية لم يكن القياس منها. قال الفاضل يحيى بن عدي (٢٨٠-٣٦٤): «لعل ارسطوطاليس إنما لم يذكر المقدمة الشخصية في تقسيم القضايا في التحليل الاولي (24a 16-22) لأن كلامه في المقدمة التي يكون القياس منها» (منطق ارسطو، ص ١٣٩). وهو الحق لأن مناط شركة القضية في الاقتراني انحلاله إلى العقدين والشخصية لا تنحل إلى العقدين. فان الاقتراني هو اقتران بين العقدين، عقد الوضع من الصغرى وعقد الحمل من الكبرى في الشكل الأول مثلاً.

والشيخ ذهب إلى أن القياس يتألف من المخصوصات فقال في الشفاء: إن المخصوصات أحكامها احكام الكلية. فإنه قد يكون من مخصصتين قياس كقولك: زيد هو أبو عبدالله وأبو عبدالله هذا أخو عمرو. ولكن النتائج تكون مخصصة شخصية وأكثر ما تستعمل المخصصات مقدمات الصغرى (القياس، ١٠٩) وأخذ منه المصنف وتبعه شارحوه. والفرق بين الاقتراني وما

ذكره الشيخ من الامثلة واضح وقد نقدناه في رسالة تحليل القضايا (ص ٢٧٦-٢٧٧). (قراملكي)

ص ٢٥٩: لوجعلنا الكبرى كلية كذبت:

وهذا جواب عن الشك الثالث. ينقل المصنف في شرحه للإشارات جواب المتقدمين عن هذا الشك وينقده. ثم يذكر جوابين آخرين أحدهما جوابه في الملخص. قال: والجواب المشهور عنه أن الحيوان الذي حمل عليه الجنس ليس هو الحيوان المحمول عليه الانسان لان الحيوان بلا شرط أن يكون معه غير، غير الحيوان بشرط أن لا يكون معه غير، كما عرف، والجنسية محمولة على الحيوان المطلق الذي لم يشترط فيه شيء أصلاً فلما اختلف الوسط لا جرم لم يلزم الانتاج.

وهذا الرد ضعيف من وجود... فيشبه أن يكون الجواب أن يقال: الحيوان الذي يحمل عليه الجنس هو الحيوان المحمول على الانسان لا كيف اتفق لكن بشرط أن يكون معه محمولاً على حقيقة أخرى. وبالجمله فالحمل بحال الشراكة هو الجنسية واعتبار حمله على الانسان وحده، ليس كذلك حملاً بحال الشراكة....

وهاهنا جواب آخر أظهر منه وهو اذا قلنا: الانسان حيوان فإن قلنا الحيوان جنس، كانت الكبرى مهمة، فكانت جزئية فلا تنتج وإن قلنا وكل حيوان جنس كذبنا (الإشارات، ١٤-١٤١).

قال الطوسي في شرحه للإشارات نظراً إلى ما قاله الرازي إن الحيوان الذي هو الجنس غير الذي هو المقول على الانسان حق لكن ليس وجه التغاير أن

احدهما بشرط لاشيء والثاني لا بشرط شيء. فإن كليهما لا بشرط شيء بل وجه التغير أن احدهما مأخوذ مع شيء و إن لم يكن أخذ ذلك الشيء شرطاً في مفهومه ليتحصل والثاني ليس مأخوذاً مع شيء... و ما أجاب [الفخر الرازي] به على سبيل الشك فهو الجواب. (ج ١، ص ٢٣٨)

أقول: أولاً، الجواب المشهور والجواب الأول للفخر الرازي الذي صدّقه الطوسي يتفقان في أن الحد الاوسط لم يتكرر ويختلفان في بيان لمية ايهام تكراره. ثانياً يظهر من هنا أن المصنف ألف الملخص بعد الإنارات و حذف جوابه الأول الذي قاله على سبيل الشك. ثالثاً قضية «الحيوان جنس» عند جمهور المنطقيين في القرن السابع و ما بعد قضية طبيعية و هي في قوة الشخصية. فحينئذ يمكن أن يجاب عن الشك من وجهين: الوجه الأول هو أن كبرى قياسكم ليست بكلية بل هي شخصية و شرط انتاجه كلية الكبرى. و يردده قول الشيخ في انتاج المؤلف من المخصوصيتين و أيضاً ممكن احواله إلى قياس آخر: «هذا المفهوم حيوان و الحيوان جنس».

الوجه الثاني ان الاوسط لم يتكرر لأن الحيوان في الكبرى يعتبر مستقلاً لا حاكياً عن المصاديق و معناه هذا المفهوم بينما الحيوان في الصغرى يعتبر حاكياً.

ولا يخفى أن في كلامه في الملخص دقة خلافاً لما في الإنارات، لأنه لم يقل في الملخص بأنها قضية مهمة. (قرا ملكي)

ص ٢٥٩: و حقيقته راجعة إلى الاستدلال بتعاند اللوازم على تعاند الملزومات بإحالة:

و هذا صريح بإحالة الاقتрани إلى الاستثنائي أولاً و ابتناء الاقتрани على

قياس العلاقات ثانياً. (قراملكي)

ص ٢٦٢: بيانه إمّا بعكس الكبرى... أو بالخلف:

ينقل الشيخ في الشفاء (القياس، ١١٥) قول من ذهب إلى أن لا حاجة إلى بيان الشكل الثاني بالعكس والخلف لأنه بين بنفسه. فمن البين أن ب لما كانت مسلوقة عن شيء موجبة لشيء آخر، فالشيئان متباينان. إذا كان آ مبايناً لب وكان ج غير مباين له. ثم ينقده من وجهين: الأول، أنه مصادرة على المطلوب لأنهم لم يجعلوا الحجة غير الدعوى نفسها، فإن المتباينين والمسلوب أحدهما عن الآخر معنى واحد. الثاني، انهم لم يفرقوا بين البين بنفسه و بين القريب من البين بنفسه.

أقول: والحجة المحدثّة في بيان عكس السالبة المطلقة العامة الكلية قريب المأخذ لهذا البيان ولهذا ينقد الشيخ هذه الحجة أيضاً بأنها جعل الحجة عين الدعوى. (قراملكي)

ص ٢٦٢: ولا يمكن بيانه بالعكس:

مراده من العكس هو العكس المستوي لأنه يمكن بعكس النقيض هكذا:

- | | |
|---------------------|---------------------------------|
| ١- ليس كل ج ب | فرض |
| ٢- كل آ ب | فرض |
| ٣- بعض لا ب ج | الأول وقاعدة عكس النقيض المخالف |
| ٤- لا شيء من آ لا ب | الثاني وقاعدة نقض المحمول |
| ٥- بعض ج لا ب | الثالث وقاعدة العكس المستوي |

- ٦- لا شيء من لا ب آ الرابع وقاعدة العكس المستوي
٧- ليس كل ج آ الخامس و السادس و الاقتراضي الاول. (قراملكي)

ص ٢٦٢: بل بيانه إمّا بالخلف و هو ظاهر:

و للمصنف في الخلف نظر سيأتي الكلام فيه. (قراملكي)

ص ٢٦٢: أو بالافتراض:

و في هذا الافتراض نظر لجواز أن تكون السالبة التي هي الصغرى بسيطة فيجوز أن يصدق بكذب الموضوع. وحينئذ لا يكون لها موضوع حتى يفرضه د. (الكاتب).

أقول: جوابه في ما قاله الشيخ في تحليل السالبة الكلية المطلقة (الإشارات، ص ٢٧) ويمكن أن يقال: لم يتفطن الكاتب للفرق بين السالبة الكلية المطلقة الحقيقية والعرفية على ما يراه المصنف. (قراملكي)

ص ٢٦٣: الشكل الثالث... ولا ينتج إلا الجزئيتين:

انتاج الجزئي من المقدمات الكلية الصرفة عند المعاصرين مغالطة ولهذا
أورد راسل فيه شكاً (تاريخ الفلسفة، ج ١ ص ٢٩١) وقال:

الصغرى: الجبل الذهبي جبل

الكبرى: الجبل الذهبي ذهبي

النتيجة: بعض من الجبل ذهبي

جوابه: لا يمكن انتاج الحمل الشائع من مقدمتين كليهما حمل اولي. فحينئذ

كذب النتيجة ينشأ من هذه المغالطة لا من عقم الشكل الثالث. (قراملكي)

ص ٢٦٣: لأن الأصغر المسلوب عن الاوسط يحتمل أن يكون خارجاً عن الأكبر و مبانئاً له:

قال الشيخ في بيان لمية الشرط الثاني للإنتاج الشكل الثالث: وإن كانت الصغرى سالبة لم يجب إذا سلب شيء عن أمر أن يوجد له ما يوجد لذلك الآخر أو يسلب عنه (القياس، ١١٧). واحتج المصنف بأنها لو كانت سالبة جاز توافق الطرفين وتباينها. وينقده الكاتب بأن هذا القدر من الاختلاف غير كاف في اثبات شرطية هذا الامر لجواز انتاج هذا الشكل حيث كانت الكبرى أيضاً سالبة بل الطريق فيه ما قاله الشيخ.

أقول: احتجاج المصنف أخذ ما ليس بعلة علة ولم نعلم لماذا عدل المصنف عن دليل الشيخ في الملخص و الإشارات (١٦٠). (قراملكي)

مركز بحوث فلسفة العلوم الإسلامية

ص ٢٦٥: ولا يمكن بيانه بالعكس:

مرّ الكلام فيه في الضرب الرابع من الشكل الثاني بأن مراده بالعكس هو العكس المستوي وأما بطريق عكس النقيض و قواعد النقض فيمكن بيانه. (قراملكي)

ص ٢٦٥: من شرائط انتاجه:

اختلف المنطقيون في ذكر الشكل الرابع واعتباره أولاً وفي بيان شرائط انتاجه ثانياً وقرائنه المنتجة ثالثاً. فذهب المصنف إلى أن الضابط في انتاج هذا

الشكل امور خمسة:

الأول، عدم استعمال السالبة الجزئية غير المنعكسة فيه.

الثاني، ان لا يكون القياس من السالبتين.

الثالث، ولا من الجزئيتين.

الرابع، وأن لا يكون من صغرى سالبة كلية لا يلزمها ايجاب وكبراه جزئية.

الخامس، أن لا يكون من صغرى موجبة جزئية وكبرى موجبة كلية.

و تبعه جمهور من المنطقيين كالخونجي في كشف الاسرار و الارموي في

بيان الحق ولسان الصدق و الطوسي في اساس الاقتباس و منطق التجريد.

بناءً على مذهبه فقرائنه المنتجة خمسة:

١ - موجبتان كليتان يتحان موجبة جزئية.

٢ - موجبتان و الكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية.

٣ - كليتان و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية.

٤ - كليتان و الكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية.

٥ - موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية.

و أمّا المتأخرون فذهبوا إلى أن قرائن المنتجة ثمانية. اول من قال به على

ما نحققه اثر الدين الأبهري في كشف الحقائق و تبعه الكاتبى، تلميذه، في الرسالة

الشمسية و التفاتزاني في تهذيب المنطق و غياث الدين الدشتكي في معيار العرفان و

الكلنبوي في البرهان و السبزواري في اللثالي المتظمة و الشهابي في رهبر خرد. و

الضروب الثلاثة الإضافية التي يستخرج المتأخرون هي هذه:

٦ - صغرى سالبة جزئية مشروطه خاصه أو عرفية خاصه وكبرى

موجبة كلية (ضرورية أو دائمة) ينتج سالبة جزئية دائمة.

٧ - صغرى موجبة كلية موجهة باحدى الجهات التي هي غير الامكان وكبرى سالبة مشروطه خاصة أو عرفية خاصة ينتج سالبة حينية مطلقة لادائمة.

٨ - صغرى سالبة كلية مشروطة خاصة أو عرفية خاصة وكبرى موجبة جزئية موجهة بالضرورة أو الدوام المطلقين أو بحسب الوصف ينتج سالبة ولكنها حينئذٍ سالبة حينية مطلقة لادائمة. (قراملكي)

ص ٢٧٠: لو كانت السالبة عرفية:

أي كونها منعكسة. (هامش دا) أقول: بل لأن نقيض المطلقة ليس من جنسها على ما يراه الشيخ والمصنف. فلو لم تكن السالبة عرفية لم يلزم الخلف لعدم تحقق التناقض. (قراملكي)

ص ٢٧٣: و بالخلف و ليكن القياس:

و بالخلف: إن لم يكن بالضرورة فإما بالضرورة بعض ليس أو بالامكان الخاص كذلك. فإن كان الأول ضممنا إليه الكبرى على هيئة الثاني و إن كان الثاني ضممنا الصغرى على الثالث. (هامش مل)

أقول: هكذا قاله المصنف و لكن فيه نظر لأن بالضرورة بعض ليس ضد المدعى (و ليس نقيضه) فحينئذٍ لا يلزم من فرض كذب المدعى صدقه لاحتمال كذب الضدين. (قراملكي)

ص ٢٧٧: لا يقال هاهنا شكّان:

أوردهما ابن سهلان الساوي في البصائر (ص ٨٨-٨٧). (قراملكي)

ص ٢٧٨: لكن لقائل أن يقول:

و في مخطوطة دا «والجواب عن السؤالين واحد و هو أنّه لا منافاة بين صدق هذه الكبرى و بين نفس هذه الصغريات وأنما المنافاة بينها وبين قسم من أقسام هذه الصغريات فلا يتحقق التكاذب لا محالة بين المقدمتين بخلاف الصغرى الضرورية مع الكبرى المشروطة الخاصة، فإنّ التكاذب حاصل هناك لا محالة بين المقدمتين».

أقول: و هذه الزيادة ليست في سائر المخطوطات ولا في المخطوطات التي اعتمد الكاتب عليها ويحتمل أن تكون كتعليقه المصنف أو غيره من الشارحين. (قراملكي)

مركز تحقيق مكتبة التراث الإسلامي

ص ٢٧٩: الاصغر متى كان داخلاً بالفعل تحت الأوسط:

إن الامام لما كان من مذهبه انتاج الصغرى الممكنة مع الدائمة في الشكل الأوّل والثاني نتيجة دائمة وجب أن يستثنى من هذه المقدمة جميع الصغريات الفعلية مع الكبرى الدائمة ويحكم بكون النتيجة فيها ضرورية. لكنّه حكم بكون النتيجة في الكل تابعة الكبرى. فقد ناقض مذهبه. و الامام العلامة الكشى استثنى عن هذه القاعدة الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة و الدائمة. و زعم كون النتيجة فيه ضرورية. (الكاتب)

ص ٢٨٠: مع الإشكال المذكور:

اي مع احتمال أن يكون الصغرى دائمة و الكبرى لا دائمة الموجب لعدم الانعقاد. و قد عرفت أنه لا وجه لهذا الإشكال. (الكاتبى)

ص ٢٨٠: وخالف ثامسطيوس أرسطو:

ثامسطيوس (themistius) من المفسرين لكلام أرسطو في القرن الرابع (الميلادي). و كلام ارسطو في التحليل الاولى (30 31b) راجع: منطق ارسطو، ص ١٧٢. (قراملكى)

ص ٢٨١: وأما مع الخاصتين ففيه التوقف:

قد عرفت أنه لا وجه لهذا التوقف بل الحق أن النتيجة على قانون قولهم مع المشروطة الخاصة وجودية لا ضرورية، ان كانت المشروطة مقيدة باللا ضرورة و إلا فهي مع المشروطة الخاصتين و مع العرفية الخاصة، وجودية لا دائمة. (الكاتبى)

ص ٢٨٢: وأما مع العرفية والمشرودة الخاصتين فغير منعقد:

و هو ضعيف لأننا لانسلم عدم الانعقاد بل لا ينعقد قياس صادق المقدمات و لا يلزم منه عدم الانعقاد اصلاً. فيجوز أن ينعقد قياس كاذب المقدمات و الحق ذلك. (الكاتبى)

أقول: مراد المصنف أن القياس منهما هو المؤلف من مقدمات متقابلة و قال الفارابى إن نتيجة قياس مؤلف من مقدمات متقابلة

يجب ان تكون كاذبة. (قراملكي)

ص ٢٨٢: و مع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى:

واعلم أن الامام افضل الدين الكاشاني، رحمه الله، ذكر في رسالة له في المنطق: أن نتيجة هذا الاختلاط ضرورية مطلقة مخالفة للمقدمتين. (الكاتبى). أقول: وهو افضل الدين محمد مرقى الكاشاني (٥٧٦-٦٢٧) و كلامه في منهاج مبین (باللغة الفارسية). مصنفات، ص ٥٥٦. (قراملكي)

ص ٢٨٦: لأن إمكان الإمكان قريب عند الذهن بالحكم بكونه امكاناً:

هذا بيان الشيخ في الإشارات (ص ٥٠) وينقده المصنف في شرحه للإشارات و حاصل نقده أن بيان الشيخ مبنى على كون الامكان من النسب المتعدية و هذا مما يحتاج إلى البيان. قال الكاتبى: هذا البيان فنى تقرير هذا الاختلاط مغالطة لأن الاكبر فى هذا القياس ممكن لذات الاوسط و وصف الأوسط ممكن لذات الاصغر. فالذى الاكبر ممكن له غير ممكن لذات الاصغر. و إذا كان كذلك كان الحد الاوسط فى القياس لم يتكرر. (قراملكي)

ص ٢٨٩: [١٠-١٠] و مع العرفية العامة فالامر ظاهر:

أي النتيجة كالكبرى. (قراملكي)

ص ٢٩٠: [١٢-١٢] و مع العرفية الخاصة فالنتيجة ظاهرة:

أي النتيجة كالكبرى (قراملكي)

ص ٢٩٢: [١٣-١٣] و مع المشروطة الخاصة فالنتيجة ظاهرة:
أي النتيجة كالكبرى. (قراملكي)

ص ٣٠٠: من غير بيان أن ذلك الدوام ضروري أم لا:
وفيه نظر أمّا أولاً فلأنّه إعادة للضرب بعينه وأمّا ثانياً فلأن اللازم منه و
هو دوام المباينة بين الوصفين ليس هو مطلوباً من القياس، بل المطلوب منه
دوام المباينة بين ذات الأصغر و وصف الأكبر و هو مغاير لما لزم منه و غير
لازم منه. (الكاتبى)

ص ٣٠٥: و مع المشروطة الخاصة النتيجة عرفية عامة:
صوابه مشروطة عامة (هامش مج). أقول: هو ليس بصواب من جهة
المخطوط، لأن المصنف قال: فلا حاصل أن ثلاثاً من هذه النتائج مشروطة عامة
ولو كانت النتيجة هاهنا مشروطة عامة، فهي صارت رابعاً و لم ينقل الكاتبى
مخطوطة أخرى فيها «رابعاً». و أمّا الحق فى هذا القياس ما قيل فى «هامش مج»
و هو مايراد جمهور المنطقيين. (قراملكي)

ص ٣٠٥: فالحاصل أن ثلاثاً من هذا النتائج مشروطة عامة
والبواقى عرفية:

وفى نسخة أخرى «انّي بيّنتُ من هذه النتائج مشروطه». و أنت قد عرفت
أن الامر ليس كذلك. (الكاتبى) / صوابه أن اربعاً (هامش مج). أقول: و قد عرفت
الحال مما ذكرناه آنفاً. (قراملكي)

ص ٣٠٥: جهة النتيجة هاهنا كهي في الأول من غير فرق:

هذا الحكم ليس بصحيح على اطلاقه وإنما يصح إن لو كانت الصغرى فعلية والكبرى احدى التسع التي هي غير المشروطتين والعرفيتين وأما فيما عدا ذلك فكثيراً ما يخالف جهة نتيجته جهة نتيجة الشكل الاول. (الكاتب)

أقول: هذا مذهب المصنف في آثاره ولم يتبعه المتأخرون. قال الطوسي في شرحه للإشارات (٢٧٣/١): اعلم أن هذا الشكل لا يخالف الشكل الأول إلا في حكمين: أحدهما، أن الصغرى الضرورية لاتناقض الكبرى العرفية الوجودية هاهنا. والثاني، أي العرفيتين لاتنتجان عرفية بل مطلقة وصفية. (قراملكي)

ص ٣٠٥: و ذلك يتبين في واحد العكس بالعكس:

فاعلم أنه يريد بواحد العكس، الضروب التي بيانها بعكس الصغرى وهي الثالثة الاول والخامس وبذي العكسين الضرب الرابع لأن في بيانه عكسين، عكس الكبرى وعكس النتيجة، وبما لا تقبل العكس الضرب السادس لأنه لا يمكن بيانه بعكس الصغرى. (الكاتب)

ص ٣٠٦: لأننا نبين الثالث إما بجعل الكبرى صغرى:

ليرجع إلى الاول وينتج ضرورة و عكسها أيضاً ضروري. وهو إنما يتم إن لو ثبت أن السالبة الضرورية ينعكس كنفسها وقد عرفت ما فيه بل اليقين أن النتيجة يكون دائماً. (الكاتب)

ص ٣٠٦: وإما من الثاني فبعكس الصغرى:

أي يتبين هذا الضرب بالرد إلى الشكل الثاني بعكس الصغرى و يصير

القياس حينئذٍ من ضروريتين على رأيه، لاعتقاده انعكاس السالبة الضرورية ضرورية. وقد زعم أنَّ القياس حينئذٍ يكون في الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية. ولا وجه لذلك. ويكون النتيجة ضرورية، لأن إحدى المقدمتين في الشكل الثاني إذا كانت ضرورية، كانت النتيجة عنده ضرورية. وأما على رأينا فيكون النتيجة لا دائمة. (الكاتب)

ص ٣٠٧: فبالإمكان العام بعض الأصغر اكبر:

هذا إنما يصح إنْ لو كان عكس الممكنة العامة، ممكنةً عامةً. وهو باطل.

(الكاتب)

ص ٣٠٨: ضروري الثبوت لكل الأوسط:

كما في الضرب الرابع. (الكاتب)

مركز بحوث فلسفة العلوم الإسلامية

ص ٣٠٨: أو لبعضه:

كما في الضرب الخامس. (الكاتب)

ص ٣٠٩: لو كانت عرفيه عامة وإلا لم يصح:

و أما اللمية فيها نظر أما أولاً، فلأننا لانسلم أن عكس الضرورية الموجبة، ممكنة عامةً. و أما ثانياً، فبأننا وإن سلمنا ذلك لكن لانسلم انتاج الممكنة العامة مع الكبرى العرفية في الشكل الثاني. و أما ثالثاً، فلأننا لانسلم أن صدق العرفية العامة أخص و الخاصة يقتضي المنافاة بين الأوسط و الاكبر. فأنه لا يلزم من

عدم الاجتماع بين الأمرين تحقق المناقاة بينهما، لجواز أن يكون ذلك بطريق الاتفاق. (الكاتب)

ص ٣١٣: في الشرطيات:

قال المصنف في شرحه لعيون الحكمة بعد بيان اقسام القياس الاقتراني: و الأصل في هذا الباب هو الحملات لا سيما وقد بينا أنه لا تفاوت بين الحملات وبين الشرطيات إلا في مجرد العبارة. ولهذا السبب فإن المعلم الأول ما تكلم في هذه القياسات الشرطية وما اقام لها وزناً. والشيخ زعم أن المعلم الأول كان قد أفرد لها كتاباً إلا أنه ضاع وما نقل إلى العربية.

ثم زعم الشيخ أنه تكفل باستخراجها. والاعلم على الظن أن المعلم الأول علم أنه لا تفاوت بين الشرطيات والحملات إلا في مجرد الألفاظ. فلهذا لم يلتفت إليها وما أقام لها وزناً البتة (١٦٤/١).

أقول: بيان المصنف أخذ من قول البغدادي في المعبر. وفيه نظر من وجوه: الأول، قال المعلم الأول و قياسات أخر كثيرة تتبين عن شرطية و قد ينبغي ان تتفقد وتعلم تعلماً يقينياً. وأما ما فصول هذه الشرطية و على كم جهة تكون، فستكلم عنها فيما نستأنف. و أما الآن فليكن هذا بياناً أنه ليس يكون أن تحل هذه المقاييس إلى الاشكال (منطق ارسطو، ص ٢٤٠ 50a35-50b1). فهذا صريح رد في ما قاله المصنف ونسبه إلى المعلم الاول.

الثاني، قال الفارابي وزعموا ان لارسطاطاليس كتباً في المقاييس الشرطية و أما في كتبه في المنطق فما نعلم أنه افرد قولاً في المقاييس الشرطية و انما يوجد ذلك في تفاسير المفسرين يحكونها عن ثاوفرسطوس (شرح

الفارابي لكتاب ارسطوطاليس في العبارة، ص ٢٥٣). و كلام الشيخ في الشفاء (القياس، ص ٣٩٧) يوحى بأنه زعم بهذا الظن.

الثالث، قال البغدادي في المعتبر (ج ١، ص ١٥٥): «وقال بعض المتأخرين أن ارسطوطاليس صنف فيها كتاباً خاصاً ولم ينقل إلى العربية وهو تخمين لا حقيقة له فإنه لو اراد ذكرها لما عدل بها عن موضعها هذا وليس فيها ما يستحق أن يفرد له كتاباً منقطع المبادي والاواخر». (قراملكي)

ص ٣١٤: لا يتألف من الحقيقتين قياس إلا في كون الشركة في جزء غير تام:

هكذا قال الشيخ في قياس الشفاء، ص ٣١٩. (قراملكي)



ص ٣١٦: «فكل متحرك جسم». (قراملكي)

و فيه نظر لأننا لانسلم أن الحملية إذا كانت فوق واحدة و كانت مشتركة في المحمول، كان المطبوع منه ما يكون على نهج الشكل الاول. و قوله «يجب أن يكون اجزاء الاتصال مشتركة في الموضوع» ليس بصحيح مطلقاً. (الكاتبى)

ص ٣١٧: لا احتمال أن يكون كل واحد..... اعم منه:

اى من الموضوع المشترك بين اجزاء الانفصال. (الكاتبى)

ص ٣١٩: و هي مثل قياس المساواة كقولنا «الجسم...»:

ولفظ الكتاب يشعر بأن هذا مثال المساواة لأنه قال «وهي مثل قياس

المساواة كقولنا الجسم فيه سواد وكل سواد لون». ومن البين أنه ليس كذلك بل هو مثال آخر للقياس الذي لا يتكرر فيه الحد الأوسط بتمامه. والصواب أن يقرأ هكذا: مثل قياس المساواة كقولنا: الجسم فيه سواد وكل سواد لون. (الكاتبى)

ص ٣١٩: فانه يلزم بالضرورة... أن الجسم فيه لون:

و الاستاذ منع ذلك و قال: فانا لم نقل فى الكبرى «و كل ما فيه سواد فيه لون». فانه لا ينتج ذلك. (الكاتبى) أقول: مراده من الاستاذ، اثيرالدين الابهرى و كلامه فى كشف الحقائق. (قراملكى)

ص ٣١٩: فانه يلزم منهما كون الدرة فى الصندوق:

الاستاذ يمنع ذلك ايضا و يقول: ما لم نقل فى الكبرى «كل ما فى الحقة فهو فى الصندوق». لا ينتج القياس قولها الدرة فى الصندوق. (الكاتبى)

مركز تحقيق التراث
مكتبة جامعة القاهرة

ص ٣٢٢: ان البين بذاته استثناء عين المقدم لانتاج عين التالي :

و فيه نظر لأن القول بعكس ما قاله المصنف أولى. وقال الكاتبى فى نقد استدلاله: وهذا فيه نظر لأننا لانسلم ذلك، فإنه متى حصل العلم لنا بلزوم امر الامر آخر ثم علمنا مع ذلك انتفاء اللازم جزمنا بمجرد هذين العلمين بانتفاء الملزوم وان لم يخطر ببالنا تلك المنفصلة الأخرى اعني عكس نقيض الملازمة الاولى ولا لزوما ايّاها [على ما ظنه المصنف]. (قراملكى)

ص ٣٢٣: و أمّا التفصيل الموعود:

لا يخفى من أن إحالة الشرطي إلى الحملي و رد الاستثنائي إلى الاقتراني

أشار إليه و من أشار إليه فقد حدّه و من حدّه فقد عدّه». و هذا قياس مؤلف من
الاقيسة الستة. (قراملكي)

ص ٣٣٣: و لذلك لا يفيد جهة النتيجة على اليقين:

أخذ الطوسي كلام المصنف حيث قال: و اعلم أنّ الخلف لا يفيد العلم بجهة
العكس على اليقين لأنّه مبني على نقيض المطلوب المعين فكيف يفيد تعيين
المطلوب بل يفيد العلم بما صدق مع العكس من لوازمه و إن كان اعم منه (شرح
الإشارات، ٢٠٧/١). (قراملكي)

ص ٣٣٤: في العكس و الدور:

النسبة بين القياسين على وجود الأول التعاضد، الثاني التعارض
و الثالث، ليس بينهما من تعارض ولا تعاضد. التعاضد على قسمين: إمّا بطريق
الدور أو بطريق العكس. و التعارض إمّا بطريق مخالفة قياس مع اقوى
مقدمتي قياس آخر، فهو المقاومة و إمّا بطريق معاندة مع نتيجة الاخر، فهو
المعارضة. (قراملكي)

ص ٣٣٤: و لقلة الانتفاع بهما:

اختلف المنطقيون في فائدة الدور و العكس. قال المصنف: لقلة الانتفاع
أحلنا بالاستقصاء فيهما على الكتب القديمة. و قال الطوسي و ليمتحن كل منهما
في الاشكال و يستعملان في المغالطة بالتلبيس و في الامتحانات للتدرب و في
العلوم قد يقع ما يشبه الدور عند تحويل البرهان الانبي إلى اللّمي و بالعكس و

العكس عند ردّ الخلف إلى المستقيم (الجوهر النضيد، ص ١٨٥).

أقول: استعمالهما في المغالطة كثيراً ما يقع في المباحث الفلسفية والكلامية والاجتماعية. ولا بد أن نعرفها للاحتراز من المغالطة فبالإستعمال المغالطي لهذين، يصير القياس مصادرة على المطلوب بنحو مضمرب بحيث يتعذر المعرفة بكونه مصادرة على المطلوب.

طريق معرفة وقوع الدور بين قياسين تحويلهما إلى الضميرين. إذا قلنا مثلاً: ١- كل آ ب وكل ب ج فكل آ ج؛ ثم قلنا: ٢- كل آ ج وكل ج ب فكل آ ب؛ كان بينهما دور وإذا حولناهما إلى ضميرين كشفنا الدور: ١- كل آ ج لأنه ب و ٢- كل آ ب لأنه ج.

و أمّا في المقاومة والمعارضة لم يبحث المصنف. ولهما أهمية وافرة من الناحية المنهجية لأنهما طريقان إلى نقد الأدلة والآراء ويستعملان كثيراً في المباحث العلمية والاجتماعية. والمصنف كثيراً ما يستعملهما في نقد أدلة الشيخ في الإنارات وغيره من الكتب. (قرا ملكي)

ص ٣٣٥: و لا تلتفت إلى الأوصاف المشتركة بين الطرفين:

يريد بذلك أن طلبك ما يحمل على الطرفين جميعاً و ما يسلب عن الطرفين. جميعاً لا يفيد لما عرفت أن الموجبتين في الثاني و السالبتين فيه لا ينتجان. و لذلك لا يفيد طلبك أن محمول المطلوب هل يحمل على شيء مسلوب عن موضوعه لأن الصغرى السالبة في الشكل الاول لا ينتج. و على هذا فتبين طلبك ما لا يفيد. (الكاتبى)

ص ٣٣٧: في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة هذا غير ممتنع:
 إلا في مواضع: الأول، أن تكون الكبرى كاذبة بالكل وحدها في الشكل
 الأول في ضربيه الأولين.
 الثاني، إذا كانت الصغرى كاذبة بالكل وحدها في الشكل الرابع في
 ضربيه الأول والثالث.
 الثالث، إذا كان القياس مؤلفاً من مقدمات متقابلة. (قراملكي)

ص ٣٣٨: في التمثيل:

و هو عبارة عن اثبات الحكم في جزئي لوجوده في جزئي آخر معلل
 بمعنى مشترك بينهما. فأما الامام فعديل عن تعريفه لاشتهاره بين اهل النظر.
 (الكاتب)

أقول: تعريف الشيخ للتمثيل أجود: و هو حكم على جزئي بمثل ما في
 جزئي آخر يوافقه في المعنى الجامع (الإشارات، ص ٤٧). (قراملكي)

ص ٣٣٨: الدوران و هو ضعيف:

لأن التام منه هو الطرد والعكس ومرجعه إلى الاستقراء الناقص و هو
 ضعيف عند المصنف. (قراملكي)

ص ٣٣٨: لأن التام منه انما يتحقق لو ثبت أنه...:

و في كلامه تقديم وتأخير. والمطبوع أن يقرأ هكذا: لأن التام منه إنما
 يتحقق إن لو بينا أنه إنما يتحقق الوصف ثبت الحكم لكن ذلك لو ثبت، استغنيا

عن أصل التمثيل. وقوله «ليتم الدوران» زائد لا حاجة اليه. (الكاتبى)

ص ٣٣٩: و اعترض الشيخ عليه:

و اعترضه في الشفاء، القياس ص ٥٧٦ و ٥٧٧. (قراملكي)

ص ٣٤٤: اتفقوا على أن مبادئ البرهان:

لم يذكر المصنف الفطريات. (قراملكي)

ص ٣٤٥: على ما بينا هذين في اصول الفقه:

وهو في المحصول (الكاتبى). أقول: كلامه في المحصول في علم الاصول،

ج ٢، ص ٣٤٥. (قراملكي)

ص ٣٤٧: ان أول الاوائل في القضايا هي الأوليات:

هذه نكتة مهمة في علم المعرفة عند المصنف و قد أخذ منه الطوسي في

التجريد حيث قال: «ومبادئه ستة، الأوليات والمحسوسات والمجربات

والمتواترات والحدسيات والقضايا فطرية القياس. والأخيرتان ليستا من

المبادئ بل واللذان قبلهما أيضاً والعمدة هي الأوليات (الجوهر النضيد،

ص ٢٠٣-١٠٩). (قراملكي)

ص ٣٤٧: و أمّا المشهورات فإنما تمتاز الأوليات عنها:

المشهورات والأوليات قسيما وليس بينهما من تداخل. وذهب بعضهم

في توجيههم الحسن والقبح العقليين إلى أنَّ قضية «العدل حسن» مشهورة من وجه و أولية من وجه. و هو باطل كما اشار اليه العلامة السيالكوتي (١٠٦٧): «والقول بأنه يجوز أن يكون بعض القضايا من الأوليات باعتبار و من المشهورات باعتبار ينافي جعل كل واحد منهما قسماً للمتقابلين، إذ لا يجمع اليقين بغيره وبهذا ظهر فساد ما قيل من أن الجدل قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة و ان كانت في الواقع يقينية أو أولية على أنه يستلزم تداخل الصناعات الخمس» شرح الشمسية، ص ٢٢٧). (قراملكي)

ص ٣٢٩: و بعد ذلك بقيت اشكالات:

اورد المصنف بعضها في المحصل ايضاً و قد قام إلى ردها المتأخرون من المنطقيين كالعلامة قطب الدين المصري في شرحه للمحصل و المحقق الطوسي في تلخيص المحصل والكاتب في المفصل في شرح المحصل و المنصص في شرح الملخص و قال المصنف في انتهاء البحث: و قد أطنبنا في كتاب الهداية في الجواب عن هذه الشبهات. (قراملكي)

ص ٣٥٤: أما الكلام في تفصيل المغالطات فهو كالفضل المستغنى عنه:

هذا من اسلوب المصنف في تدوين آثاره المختصرة وليس البحث في المغالطات كالفضل المستغنى عنه، لأن الوقوف على اصناف المغالطات ومواضعها يفيد في تعليم القواعد المنطقية وفي التدريب على مراعاتها. (قراملكي)



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

نمایه



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

النهاية (للمرازي) ۳۵۴.

اعلام، مذاهب و آثار (متن)

فهرست اعلام (تعليقات)

- ابن سهلان الساوي (صاحب البصائر) ۱۹۴. ابراهيمي ديناني، ۳۷۳، ۳۸۹.
- ابن سينا (الشيخ الرئيس) ۴۳، ۵۰، ۵۹، ۷۲. ابن سهلان الساوي، ۳۷۲، ۳۹۹، ۴۱۳، ۴۳۵.
- ۷۳، ۷۸، ۷۹، ۸۱، ۸۸، ۱۱۸، ۱۲۸، ۱۵۳. ابن سينا (غالب صفحات).
- ۱۵۶، ۱۶۱، ۱۶۳، ۱۷۱، ۱۸۶، ۱۹۰. ابن المقفع ۴۱۱.
- ۱۹۴، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۳، ۲۳۱، ۲۸۷. الأبهري اشيرالدين ۳۶۰، ۳۶۶، ۳۸۲، ۳۹۱.
۳۳۹. ۴۰۴، ۴۱۴، ۴۲۳، ۴۲۴.
- أرسطو ۲۸۰، ۳۵۲. أرسطاطاليس (المعلم الاول) ۳۸۱، ۳۸۷.
- الإشارات (لابن سينا) ۵۹، ۱۹۰. ۳۸۸، ۳۹۲، ۳۹۵، ۳۹۶، ۴۰۰، ۴۰۵.
- البصائر النصيرية (لابن سهلان الساوي) ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۳۶.
۱۹۳. ۴۳۱، ۴۳۲.
- البغدادی ابوالبركات (صاحب المعبر) ۶۰. ارسطو ← ارسطاطاليس
- ۸۸، ۱۱۸. الارموي ۴۳۳.
- ثامسطيوس ۲۸۰. الانصاري نورالدين ۳۶۶.
- السوفسطائيون ۳۵۳. الايجي عضدالدين ۳۷۷.
- الفارابي ابونصر ۱۴۲، ۲۸۷. البخاري كمال الدين ۳۶۰.
- محمد (رسول الله ﷺ) ۳۴۶. البغدادی ابوالبركات ۳۶۹، ۳۸۲، ۳۸۸، ۳۹۴.
- المعتبر (للبغدادی) ۶۰، ۸۸، ۱۱۸. ۴۳۱، ۴۳۲.
- المنطق الكبير (للمرازي) ۲۰۳، ۳۱۸. التحتاني ← الرازي قطب الدين.

- التفتازاني ٢٢٣. ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١١.
- ثامسطيوس ٢٢٦. ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣.
- ثاوفرستوس ٢٢١. ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٤٨.
- جرجاني مير سيد شريف ٢٧٢، ٢٤٥. ٢٢٩.
- الجيلي مجد الدين ٢٩١. الغزالي ٢٧٢، ٣٨٨، ٢٥٧.
- الخراساني آخوند ٢٠١. الفارابي ٢٦٥، ٢٦٧، ٣٨٢، ٣٩٥، ٢٠٠، ٢٠١.
- الخونجي ٣٧٥، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١١، ٢٢٣. ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١، ٢٣٦، ٢٢١.
- الدشتكي غياث الدين ٢٢٣. ٢٢٢.
- راسل برتراند ٢٣١. فرفوريوس الصوري ٣٨١، ٣٨٨.
- الرازي فخر الدين (همه صفحات تعليقه). الكاشاني افضل الدين محمد ٢٢٧.
- الرازي قطب الدين ٢٦٠، ٣٧١، ٣٧٨، ٢٠٦. الكشي ٢٣٥.
- ٢١٩، ٢٢٢. كلنبوي ٢٢٣.
- الرومي جلال الدين محمد ٣٦٩. مصري قطب الدين ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩١، ٢٢٩.
- السبزواري الملاحدي ٣٧٩، ٢٢٣. الملاصدرا الشيرازي ٢٦١، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٥٩.
- سليمان دنيا ٣٥٣، ٣٨٤، ٢٥٤، ٢٦١. الميرداماد ٣٦٠، ٢٦١.
- السهروردي ٢٩١. نوراني عبدالله ٣٧١.
- السيالكوتي ٢٢٩. يحيى بن عدي ٢٢٧.
- شهابي محمود ٢٢٣.
- صدر سيد محمد باقر ٣٧٨، ٢٠٧. فهرست كتاب (تعليقه).
- الطوسي نصير الدين ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٦٧. الأسفار بالحكمة المتعاليه.
- ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٧، ٢٠٠. اساس الاقتباس ٢٢٣.

الأسس المنطقية للاستقراء ٣٧٨، ٤٠٧.	تعديل المعيار في نقد تنزيل الافكار ٣٦٠.
الاشارات ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٩.	تخليص المحصل ← المحصل.
٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٧، ٣٩٩	تنزيل الافكار ٣٦٠.
٤١٢، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٧، ٤٣١.	التنقيح في المنطق ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٤.
٤٣٧، ٤٣٧.	تهذيب المنطق ٤٢٣.
الافق المبين ٣٦١.	جامع الدقائق في كشف الحقائق ٣٩١.
الانارات (شرح رازي بر اشارات) ٣٦٠، ٣٦٣.	الجوهر التضييد في شرح منطق التجريد ٣٩٥.
٣٧٠، ٣٨٧، ٣٩٧، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٦.	٤١٣، ٤١٥، ٤٢٦، ٤٢٨.
٤١٧، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢.	الحدود ٣٩٢.
٤٣٧، ٤٣٦.	الحكمة المتعاليه ٣٦١.
ايساغوجي ٣٨١، ٣٨٧، ٣٨٨.	الحكمة المشرقية ٣٨٧.
البرهان (للكنبوي) ٤٢٣.	حل معضلات الاشارات (شرح طوسي بر اشارات) ٣٦٦، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٥.
البصائر النصيرية ٣٧٢، ٣٩٩، ٤١٢، ٤١٣.	٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٤، ٤١٧.
٤١٢، ٤٢٥.	٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٥.
بيان الحق ولسان الصدق ٤٢٣.	الرسالة الشمسية ٤٢٣.
تاريخ الفلسفه ٤٢١.	الرسالة الكماليه ٤٠٦.
تجريد المنطق (منطق التجريد) ٣٩٥، ٤١٣.	رسالة المسائل الغريبة العشرينية ٣٩٦.
٤١٥، ٤٢٣، ٤٢٨.	رسالة المغالطات ٣٦٠.
تحفة السلاطين ٣٦٦.	روش شناسي مطالعات ديني ٣٨٩.
تحليل قضايا ٣٩٦، ٤٢٨.	رهبر خرد ٤٢٣.
التحليل الأولى ٣١١، ٤٢٦، ٤٢٦.	شرح للعبارة ٣٩٥، ٤٠٥.

المحصل ٣٦١، ٣٩١	شرح جامع منطق اشارات ٣٩٨، ٤٠٠
شرح المحصل (قطب الدين مصرى)	شرح عيون الحكمة ٣٦٥، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٩
٣٦١، ٣٨٣، ٣٩١، ٤٤٩	٤٢٥، ٤٤١
تلخيص المحصل (نقد المحصل)	شرح المطالع ٣٦٠، ٣٧١، ٣٧٨، ٤٠٦
٣٦١، ٣٩١، ٤٤٩	شرح المواقف ٣٧٣
المفصل فى شرح المحصل ٣٦١	شروح الشمسية ٤٤٩
٣٦١، ٣٩١، ٤٤٩	الشفاء ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧
المحصل فى علم الاصول ٣٩٩، ٣٤٨	٣٨٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٧
المعتبر ٣٦٩، ٣٨٢، ٣٨٨، ٣٩٤، ٤٤١	٤١٢، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣٠
مقيار العرفان ٢٢٣	٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٧
مقيار العلم ٣٧٢، ٣٨٨	العبارة (بارى ارميناس) ٢٤١
المفصل ← المحصل	عيون الحكمة ٣٦٥
الملخص ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٧٦، ٣٩١، ٣٩٢	قواعد كلية فلسفى در فلسفه اسلامى ٣٧٣
٣٦٠، ٣٩١، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٩، ٤٣٢	٣٨٩
المنصص فى شرح الملخص ٣٦٠	اللئالى المنتظمه ٢٢٣
٣٦١، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٩١	كشف الاسرار ٣٧٦، ٤٠٢، ٤٣٣
٣٠٨، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٢، ٤٢٢	كشف الحقائق ٣٦٦، ٣٨٢، ٣٩١، ٤٠٢، ٤١٢
٢٢٩	٢٢٣، ٢٢٣، ٢٢٤
مصنفات كاشانى ٢٣٧	كفاية الاصول ٤٠١
المنصص ← الملخص	المباحث المشرقية ٣٧٣، ٣٨٠
منطق ارسطو ٣٨١، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٢٧، ٤٣٦	مثنوى مولوى ٣٦٩
٢٤١	المحاكمات بين شرحى الاشارات ٣٩١، ٤١٩
منطق و مباحث الفاظ ٣٧١	٢٢١، ٢٤٩

- المنطق الكبير ٢١٥. ~ بإمكان المنافي على امكان الانتفاء
 المنطقيات للفارابي ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٩٦، ٤٠١، ٢٩٧، ٣٠٩، ٣١٢.
- ٢١٠، ٢٠٥. ~ بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم
 منهاج مبین ٢٢٧. ٢٢٢.
- النجاة ٣٨٩، ٤٠٣. ~ بوجود الملزوم على وجود اللازم
 المواقف ٣٧٧. ٢٢٢.
- الهداية (للرازي) ٣٦٥، ٢٢٩. استغزار النتائج ٢٢٧.
 الاستقراء ٢٤١، ٢٤٢، ٢٢٧.
- مفاهيم (متن) الاستفهام ١٨.
 الإسم ٢٢.
- الادراكات الحسية ٢٢٦. ~ الجنس ٢٢.
 الاستدلال ٢٤١، ٢٢٢. ~ المتباين ٢٢.
- ~ الاقناعي ٢٦٦. مركز تحقيق تكملة علوم اسلامی ~ المترادف ٢٢.
 ~ بالخلوعن اللازم على الخلوعن ~ المشترك ٢٢.
 الملزوم (/ على انتفاء الملزوم) ٢٦٣، ٢٩٨. ~ المنقول ٢٢.
- ~ بتعاند اللوازم على تعاند الملزومات الأصغر ٢٢٩، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٣،
 ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٥٩.
- ~ باختلاف العوارض الزائلة على تباين ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١ تا ٢٩٢، ٢٩٧
 المعروضات ٢٩٦. تا ٣١٢.
- ~ باشتراك العوارض الزائلة على توافق أصول الفقه ٢٢٥.
 المعروضات ٢٩٦. الإطلاق ١٦٠.
- ~ بحصول المنافي على حصول الإطلاق العام ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٩٨، ٣٢٥.
 الانتفاء ٢٩٨. الافتراض ٢٦٢، ٢٦٥، ٣٠٥.

البرهان ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٥٤	الاكبر ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣
البرهان اللمي ١٨٩	٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤
مبادئ البرهان ٣٢٤	٢٧٦ تا ٢٧٩، ٢٨١ الى ٢٩٢، ٢٩٧ تا
التحصيل ١٢٤، ١٢٥، ٢٥٦	٣١٢
التحليل ٣٢٦	الالتزام ١٥، ١٩، ٢٠
التسلسل ٢٤٦، ٢٤٧، ٣٢٣، ٣٥٢	الأمر ١٨
التصديق ٧	الامكان ١٢٩، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٧، ١٧٩
~ الاولى ١٠٩	٢٣٦، ٢٧٦، ٢٨٦، ٢٨٧
~ الغنى عن الاكتساب ٨	~ الاستقبالي ١٥٥، ١٥٦، ٢٧٢
~ المكتسب ٨	~ الخاص ١٥٩، ١٨٤، ١٨٩، ٢٧٢، ٢٧٥
التصور ٧	~ الذهني ١٥٧
~ الغنى عن الاكتساب ٨	~ العام ١٥٢، ١٥٩، ١٦٠، ١٩٥، ٢٧٦
~ المكتسب ٨	٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٦
التضاد ١٧٩	٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢
الداخل تحت ~ ١٧٩	~ العامي - الامكان للعام
التضمن ١٥، ١٩، ٢٠	الأوسط ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١
تعدد القضية ١٧٢	٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢ الى ٢٩٢
التعريف ١٠١، ١٠٦، ١١٦، ١٢٢	٢٩٧ الى ٣٢٢
~ بالمثال ١٠٢، ١٠٥	اول الأواقل ٣٢٢، ٣٢٧
~ الشيء بنفسه ١٠٢، ١٠٣	أوليات ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٥٠
التقسيم ٣٢٨	٣٥٣
التمثيل ٢٢٢، ٣٢٨	الايجاب ١٢٢، ١٢٣، ١٢٦
	البديهيات ٣٥٤

التناقض ١٢٧، ١٧٥، ١٨٠.	~ التام ١٠١.
التنبيه ١٨.	~ الناقص ١٠١.
التواتر ٣٤٦.	~ بحسب الاسم ١١١.
التوجيه ١٦٠.	~ بحسب الحقيقة ١١١.
الجزئي ١٥، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٤١.	الحدسيات ٣٢٤.
~ الاضافي ٢٦.	الحرف ٢٣، ٢٤.
~ الحقيقي ٢٦.	الحمل.
الجنس ١٦، ١٧، ٥٨، ٦٥، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٥.	~ الاشتقاق ٣٣، ٣٤.
٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٩٢.	~ المواطاة ٣٣، ٣٤، ٦٢.
٩٣، ٩٥، ٩٧، ١١٦.	الخاصة ١٨، ٨٥، ٨٦، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧.
~ الطبيعي ٦٣، ٧٠، ٧١.	~ المركبة ١٠١.
~ العقلي ٧٠.	الخبر ١٨.
~ القريب ٦٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨.	الداخل في جواب ماهو ٣٧.
~ الجنس البعيد ٦٥.	الدائم ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٦.
~ المنطقي ٦٣، ٧٠، ٧١.	٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦.
جنس الأجناس ١٧، ٦٤، ٦٥.	الدال على الماهية ٣٨.
الجهة ١٤٩.	الدلالة الوضعية ١٩.
جهة الحمل ١٧١، ٢٨٧.	الدوام ١٦٤.
جهة للسور ١٧١.	الدور ٣٢٢.
الحجة ٢٤١.	الدوران ٣٢٨.
الحد ٦٢، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦.	الذاتي ٣٦، ٣٨، ٤٢، ٤٧، ٤٨.



مرکز تحقیقات کتابت ویراسته‌های اسلامی

الرابطة ١٣٠، ١٣٢.	٣١٢، ٣٣٥، ٣٣٦.
الرسم ٤٢، ١٠٥، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٧.	الشكل الثالث ٢٥٠، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٦٩
~ التام ١٠٢.	٢٧٥، ٢٧٦، ٣٠٥، ٣١٠، ٣١٣، ٣٣٥.
~ الناقص ١٠٢.	الشكل الرابع ٢٥٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٠٦.
المسألة المطلقة الحقيقية ١٦٤.	٣١٢.
~ ~ العرفية ١٦٤.	الصانع تعالى ٣٢٦.
السؤال ١٨.	الصغرى ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٢.
السور ١٣٢.	٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٨٠.
السلب ١٣٢، ١٣٣.	الضد ٣٣٢.
الشبهة	الضرورة ١٢٩، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٢، ١٨٥، ٢٧٣، ٢٧٣
~ امتناع الحكم على المعدوم ٨.	٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤.
~ الفعل والخبر لا يخبر ٢٢.	٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥.
~ وجود اللازم الخارجى ٥١.	بشرط المحمول ١٥٠، ١٥٤.
~ تعرف المجهول ١٠٣ إلى ١٠٦.	~ بشرط وصف الموضوع ١٥١، ١٥٢.
الشخصية ٣٢.	١٥٣.
الشرطية ← القضية.	~ الخارجية ١٥٦، ١٥٨.
الشكل (القياص) الأول ٢٢٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٧.	~ التهنية ١٥٦، ١٥٨.
٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٢.	~ المطلقة ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٧.
٢٧٢، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٧.	الضروريات (≡ البديهيات) ٣٠٦، ٣٥٢، ٣٥٤.
٣٣٥.	الضرورية (الموجهة) ١٥٠، ١٥٧، ٢٠٢، ٢٣١.
الشكل الثانى ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٩.	٢٣٦، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٦.
٢٧٢، ٢٧٥، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٧.	٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣١١.

- ~ المشروطة بشرط وصف الموضوع ~ الخاصة ١٧٠، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٢
 ٢٧٤، ١٦٩
 ٢٨٨، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٠
 ~ المشروطة الخاصة ١٧٠، ١٩٨، ٢٧٦ ~ ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩
 ٢٨٢، ٢٧٧، ٢٨٨، ٢٨٥، ٢٨٨
 ~ العامة ١٧٠، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٥ ~ ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٤
 ~ للمشروطة العامة ١٦٩، ١٨٢، ١٩٢ و ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦
 ٢٨١، ١٩٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١
 ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢ ~ العكس ١٩٩، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٥٠
 ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥
 ~ العرفية ١٦٨ ~ المستوى ١٧٥، ٢٠١، ٢٢٣، ٢٦٤
 ~ المطلقة ١٦٩، ١٨٢، ١٩٢، ٢٠١، ٢٧٢ ~ ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٦
 ~ المنتشرة ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٩٦ ~ ٣٠٨
 ١٩٧، ٢٦٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٦ ~ النقيض ١٧٥، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٣٦
 ٢٨٨، ٢٩٦، ٢٩٧
 ~ الوقتية ١٦٨، ١٦٩، ١٨٢، ١٩٦، ١٩٧ ~ العلم الإلهي ٤
 ٢٦٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨ ~ العلوم الحكمية ٣٥٥
 ٢٩٦، ٢٩٧ ~ العلوم اليقينية ٣٥١
 الطردو العكس ٣٢٥ ~ الفاعل المختار ٣٢٥
 العاديات ٣٥٠ ~ الفصل ١٧، ٥٨، ٧٣، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٩٢، ٩٥
 العدول ١٣٢، ٢٥٦ ~ البسيط ٨٢
 العرض العام ١٨، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٤، ٩٧ ~ القريب ١١٦، ١١٧، ١١٨
 العرفية ٢٧٠، ٢٧٨، ٣٠١

~ المركب ٨٢	~ الحقيقية ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٣، ٢١٤.
~ المنطقي ٨٢	٢٢٦.
الفعل ٢٣، ٢٤.	~ المانعة الجمع ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٠، ٢٢٣.
القضية ١٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ٢١٧.	٢٢٧.
~ الثلاثي ١٣٢، ١٣٥.	~ المانعة الخلو ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٥.
~ الثنائي ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧.	٢٢٣، ٢٢٧.
~ الحملية ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ٢١٦.	~ المحرفة ٢٢٢، ٢٢٨.
٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٧.	~ المحسوسة ١٠٩.
~ الرباعية ١٢١، ١٢٢.	~ المحصورة ١٢٩، ١٣٠، ١٢٤، ٢٣٠.
~ الشرطية ٢٠٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٥.	٢٥٢، ٢٢٣.
٢٢٦، ٢٢٧.	~ المخصوصة ١٢٩، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٥٤.
~ المتصلة ١٢٢، ١٢٥، ٢٠١، ٢٠٧، ٢٠٨.	٢٥٥.
٢١٤ تا ٢١٩، ٢٢١ تا ٢٢٧، ٢٢٢ تا ٢٢٣.	~ الشخصي ← المخصوصة
٢٢٨.	~ المعدولة ١٢٧، ١٢٨، ٢٥٦.
~ الاتفاقية ٢٠٧، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣١، ٢١٣.	~ المهمة ١٢٩، ١٢٤، ١٢٥، ٢٢٩، ٢٣٠.
٢٢٢، ٢٢١.	٢٥٢، ٢٢٢، ٢٢٣.
~ اللزومية ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٢ تا ٢٢٤.	~ الموجهة ١٢١، ١٧٢، ٢٧٩.
٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢١٢، ٢٢١.	~ الوجدانية ١٠٩.
~ المنفصلة ١٢٥، ١٢٦، ٢٠٩ تا ٢٢٠.	القياس ٢٣٩، ٢٤١ تا ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٧٦، ٢٧٧.
٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٢، ٢٢٣ و ٢٢٥ و ٢٢٨.	٢٧٨، ٢٢٧.
٢١٤، ٢٢٦.	~ الاستثنائي ٢٠١، ٢٢٨، ٢٢٨، ٢٢٠.

الكلبي ١٥، ٢٦، ٣٠، ٢٢٨.	٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦.
~ الطبيعي ٢٧.	~ الاقتراني ٢٢٨، ٢٤٩، ٢٩٦، ٣٠٦.
~ العقلي ٢٧، ٢٨، ٢٩.	٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٤٣.
~ المتواطى ٢٢.	~ البسيطة ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٧١.
~ المشكك ٢٣.	~ الخلف ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٠.
~ المنطقي ٢٧.	٢٧٣ تا ٢٧٦، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٢٣، ٣٢٢.
أعرفية ~ ٣١	٣٢٣.
اللازم ١٧.	~ الدور ٣٢٤.
~ البين ٢١، ٥٢، ٥٣.	~ العكس ٣٢٢.
~ بغير الوسط ٥٢، ٥٤.	~ في الشرطيات ٣١٣.
~ الخارجي، ٥٠، ٥١.	~ المختلط ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٢.
~ ذي الوسط ٥٢.	~ المستقيم ٣٢٢.
~ للحقيقة ١٧.	~ المركب ٣٢٢.
~ للوجود ١٧.	~ ~ الموصولة ٣٢٢.
اللزوم ٣٢١.	~ ~ المطوية ٣٢٢.
المؤلف ١٥، ١٨، ٢٢.	~ المساواة ٢٢٤، ٣١٩.
المقواترات ٣٢٤، ٣٢٥.	~ المقسم ٣٢٧.
المجربات ٣٢٤، ٣٢٥.	توابع ~ ٣٢٩.
المحمول ٣٢، ٣٤، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧.	تقسيم ~ ٢٤٨.
١٢٩، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٤.	الكبرى ٢٢٩ تا ٢٥٠، ٢٥٤ تا ٢٥٩، ٢٦١ تا ٢٩٤.
٢٠١، ٢٣٧، ٢٦٥.	٢٩٦ تا ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١.
السورفي ~ ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩.	

المشاهدات ٣٢٤، ٣٢٤.	الممكنة ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٩.
المشتق ٢٣.	١٨٤، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٦.
المشهورات ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩.	٣٠٦، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢.
المشروطه ← الضرورية.	~ الاستقبالية ١٦٩، ١٩٩، ٢٧٢.
المطابقة ١٥، ١٩، ٢٠.	~ الخاصة ١٦٩، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٧.
المطلقة ١٨٠، ٢٣٠، ٢٨٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩.	١٩٩، ٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٦.
٣١١.	٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٧.
~ العامة ١٦٠، ١٦٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٨.	٢٩٩.
١٩٧، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤.	~ العامة ١٦٩، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٧.
٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧.	٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١.
٣٢٣، ٣٢٥.	٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٧.
~ العرفية ١٨١، ١٨٧، ١٩٣، ٢٠١، ٣١١.	٢٩٩، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩.
المعقولات الثانية ١٠.	٣١٠، ٣١١، ٣٢٣.
المغالطة ٣٥٢.	~ التي هي أخص ١٦٩، ١٩٩، ٢٧١.
المفرد ١٥، ٢٢.	~ المنعكسة ١٦٥.
المقول بالاشتراك ٣٢.	المنتشرة ← الضرورية
المقول بالتواطؤ ٢٢.	المنطق ٤، ٥، ٧، ٩، ١٠، ٣٥٢، ٣٥٥.
المقول في جواب أي ٨٣.	الحاجة الى ~ ٧
المقول في جواب مامو ١٦، ٣٦، ٣٧، ٧٤، ٧٥.	موضوع ~ ٩، ١٠.
٨٣.	الموجهات البسيطة ٢٧١.
المقول في طريق مامو ٣٧.	الموضوع ٣٢، ٣٤، ١٢٩ تا ١٣١، ١٣٣، ١٣٣.



مرکز تحقیقات کتب و اسناد اسلامی

- ١٢٨، ١٢٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٢ ~ العرفية ١٦٦.
- ٢٠١، ٢٣٧، ٢٦٥ ~ اللادائمه ١٦٥، ١٨١، ١٩٧، ٢٦٠، ٢٨٠.
- ~ بحسب الحقيقة ١٤٠، ١٩٩، ٢٢٢. ٢٨٢ تا ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٦، ٢٩٧.
- ~ بحسب وجود الخارجى ١٤٠، ١٩٩. ~ العرفية ١٨٢، ١٩١.
- ٢٢٢ ~ اللاضرورية ١٦٩، ١٨١، ١٩٠، ١٩٧.
- موضوع العلم ٩. ٢٦٠، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤.
- مهجورية دلالة الالتزام ٢٠، ٢١. ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥.
- النتيجة ٢٢٧ تا ٢٥٠، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٧٩ تا ٢٨٦. ٢٩٧.
- ٢٨٨ تا ٢٩٧، ٣٠٠ تا ٣٠٥، ٣٠٧ تا الوقتيه ← الضرورية.
- ٣١١، ٣١٥ تا ٣١٨، ٣٢٢ تا ٣٢٥، ٣٢٦. الوهميات ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩.
- النسب الاربعة ٣١. اليقين ٣٢٣، ٣٥٢.
- النقيض ٣٢٢، ٣٢٧. اليقينى ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٥١، ٣٥٢.
- نقيض الأعم ٣٠.
- النوع ٦٥، ٩٣، ٩٤ تا ٩٧.
- ~ الإضافى ٦٦، ٦٧.
- ~ الحقيقى ٦٦، ٦٧، ٦٨.
- ~ الطبيعى ٧٠، ٧١.
- ~ العقلى ٧٠.
- ~ المنطقى ٧٠، ٧١.
- ~ نوع الانواع ٦٥، ٦٨.
- الوجودية ١٥٠، ٢٣٠، ٢٩٢.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

مآخذ

ابراهيمى ديفانى، غلامحسين.

- قواعد كلى فلسفى در فلسفه اسلامى، ۳ ج، تهران: مؤسسه مطالعات و تحقيقات فرهنگى، ۱۳۶۵-۱۳۶۸.

ابن أبى اصيبعة.

- عيون الأنباء فى طبقات الأطباء، بيروت، ۱۹۵۷ م.

ابن باجه، ابوبكر محمد بن يحيى الصائغ بن باجه سرقسطى.

- «تعلیق من كتاب العبارة للفارابى»، در: المنطقيات للفارابى، ج ۳، صص ۱۵۹-۲۰۴.

- «تعلیق من كتاب القياس للفارابى»، در: المنطقيات للفارابى، ج ۳، صص ۲۰۵-۲۲۰.

ابن بهريز، ابوسعيد عبد يشوع حبيب بن بهريز.

- حدود المنطق ضميمه «المنطق لابن المقفع»، با مقدمه و تصحيح محمدتقى دانش پژوه، تهران: انتشارات انجمن فلسفه ايران، ۱۳۵۷ ش، هشتاد و يك + ۱۵۳ ص.

ابن تركه خجندى اصفهانى.

- المناهج فى المنطق، حققه و قدم له الدكتور ابراهيم الديباجى، تهران، ۱۳۷۶ ش.

ابن حزم، ابو محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم اندلسى.

- التقريب لحد المنطق و المدخل إليه بالألفاظ العامة و الأمثلة الفقهية، تحقيق

حسان عباس، بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٥٩م.

ابن خلدون.

- مقدمة، بيروت: دار لحياء التراث العربي، ١٤٠٨ق/١٩٨٨م.

ابن خلكان.

- وفيات الاعيان، بيروت، ١٩٧٢م.

ابن رشد، ابو الوليد محمد بن احمد اندلسي.

- تلخيص كتاب العبارة، تحقيق قاسم بترورث هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م، ١٢٥ص.

- تلخيص كتاب القياس، حققه محمد قاسم، راجعه واكمله و قدّم له و علق عليه تشارس بترورث، احمد عبدالمجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ٢٩٤ + ٢٢ص.

- همان، حققه و علق عليه عبدالرحمن بدوي، الكويت، الطبعة الاولى، ١٤٠٨هـق/ ١٩٨٨م.

مركز تحقيقات كويتية للدراسات والبحوث

ابن سينا، بوعلی.

- الشفاء، المنطق، (٣) العبارة، تصدير و مراجعة الدكتور ابراهيم مدكور، قاهره، بی تا.

- الشفاء، المنطق، (٤) القياس، القاهرة، ١٣٨٣ق/ ١٩٦٤م.

- النجاة من الغرق في بحر الضلالات، ويرایش و دیباچه محمدتقی دانش پزوه، تهران: دانشگاه تهران، ١٣٦٤ش.

- الإشارات و التنبيهات، تصحيح محمود شهابی، تهران: انتشارات دانشگاه تهران، ١٣٣٩ش.

- الإشارات و التنبيهات، مقدمة، تحقيق و تعليقه سليمان دنيا، ٢ج، مصر.

- دانشنامه علائی، رساله منطق، مقدمه و حواشی محمد معین و سید محمد

مشكوه، تهران، ١٣٥٣ ش.

- «أجوبة عن المسائل الغربية العشرينية»، م. مهدي محقق، منطق و مباحث الفاظ.

ابن عماد الحنبلي.

- شذرات الذهب، مكتبة القدسي، ١٣٥١ ق.

ابن كثير.

- البداية و النهاية، القاهرة، ١٣٥٨ ق.

ابن كمونه، عزالدوله.

- التنقيحات في شرح التلويحات، تركيه: نسخة خطي كتابخانه احمد ثالث، شماره ٢٢٤٤.

ابن مقفع.

- المنطق، مقدمه و تصحيح محمدتقي دانش پژوه، تهران، ١٣٥٧.

مركز تحقيق تكملة علوم اسلامي

ابهرى، اثيرالدين.

- كشف الحقائق في تحرير الدقائق، مصر: نسخة خطي دارالكتب المصريه، شماره ١٦٢، ميكرو فيلم دانشگاه تهران، ش ف ١٣٤٥.

- تنزيل الأفكار - خواجه طوسي، تعديل المعيار.

إخوان الصفا و خلان الوفا.

- الرسائل (٤ ج)، ج ١، قم: مركز النشر، ١٤٠٥ ق.

ارموى، سراج الدين.

- بيان الحق و لسان الصدق، نسخة خطي، ميكرو فيلم كتابخانه ملاي، شماره ٢٨٤٣.

اسفرايني، علي بن ابي نصر.

- شرح النجاة، تصحيح عزت الملوک قاسم قاضي، به راهنمايي دکتر غلامرضا

اعوانی، کرج: دانشگاه آزاد اسلامی، ۱۳۷۴.

بدوی، عبدالرحمن.

- منطق أرسطو (ج۲)، بیروت: دارالقلم، ۱۹۸۰ م.

بغدادی، ابوالبرکات.

- المعتمد فی الحکمة، عنی بنشره سلیمان الندوی، الجزء الأول فی المنطق،

حیدرآباد، دکن، ۱۳۵۷ ق.

بهمنیار بن مرزبان.

- التحصیل، تصحیح مرتضی مطهری، تهران: دانشگاه تهران، ۱۳۴۹ ش.

تفتازانی، سعدالدین.

- شرح الشمسیه، تصحیح نجمة السادات توکلی، به راهنمایی دکتر احد

فرامرز قراملکی، پایان نامه تحصیلات کارشناسی ارشد، تهران: دانشگاه

تهران، ۱۳۸۰.

- تهذیب المنطق، مؤلفی عبدالله یزدی.

تهرانی، محمدیوسف بن حسین.

- نقد الأصول و تلخیص الفصول، تصحیح محسن جاهد، به راهنمایی احد

فرامرز قراملکی، تهران: دانشکده الهیات دانشگاه تهران، سال

تحصیلی ۷۷-۱۳۷۶.

جرجانی، میرسیدشریف.

- منطق فارسی، کبری - صغری، با مقابله و تصحیح به کوشش مرتضی

مدرسی چهاردهی، تهران: کتابخانه ظهوری، ۱۳۳۴ ش.

- التعریفات، مصر، ۱۳۰۶ ق.

حائری یزدی، مهدی.

- متافیزیک، به کوشش عبدالله نصری، نهضت زنان مسلمان،

تهران، ۱۳۶۰ ش.

حاجی خلیفه.

- کشف الظنون، استانبول، ۱۹۴۱ م.

حرب علی.

- نقد الحقیقة، بیروت: مرکز الثقافی العربی، ۱۹۹۵ م.

حسنی، سید حسن.

- بررسی و داوری در مسائل اختلافی میان دو فیلسوف اسلامی خواجه

نصیرالدین طوسی و امام فخر رازی، تهران: دانشگاه تهران، ۱۳۷۳ ش.

حلی، علامه ابو منصور حسن بن مطهر.

- الجوهر النضید فی شرح منطق التجرید، قم: بیدار فر، ۱۳۶۳ ش.

- القواعد الجلیة فی شرح الرسالة الشمسية، تحقیق فارس حسون تبریزیان،

قم، ۱۴۱۲.

- الاسرار الخفية فی علوم العقلية، تحقیق مرکز الأبحاث و الدراسات الاسلامیة،

قم، ۱۳۷۹.

- مراصد التدقیق و مقاصد التحقیق، تهران: نسخه خطی کتابخانه مرکزی

دانشگاه تهران، شماره ۲۳۰۱.

خوارزمی.

- لوائح الافکار، تهران: نسخه خطی کتابخانه ملی ایران.

خونجی، ابوالفضائل افضل الدین.

- کشف الأسرار عن غوامض الأفكار، مصر: نسخه خطی الکتب المصریة،

شماره ۱۶۲.

دانش پژوه، محمدتقی.

- «منطق ابن سینا»، مقالات و سخنرانی های هزاره ابن سینا، تهران.

۱۳۵۹، صص ۱۴۲-۱۵۹.

- «آشنایی با شرح عیون الحکمة امام رازی»، معارف، دوره سوم، شماره ۱، فروردین - تیر، ۱۳۵۶ ش، ۱۰۹-۱۳۰.

دشتکی، غیاث‌الدین.

- تعديل الميزان، مشهد: نسخه خطی آستان قدس رضوی، شماره ۹۶۹۸.

- معيارالعرفان، تصحيح وجيهه حسيني فر، به راهنمایی دكتر مقصود محمدی، كرج: دانشگاه آزاد اسلامی.

دوانی، جلال‌الدین.

- «نهاية الكلام في شبهة جذر أصم»، تصحيح و مقدمه احد فرامرز قراملكی، نامه مفید، ش ۵، بهار ۱۳۷۵.

ذكر يا قزوينی.

- آثار البلاد و اخبار العباد، و مسابدين، ۱۸۴۸ م. افسست ۱۹۶۷ م.

مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

رازی، فخرالدین.

- المحصول فی علم أصول الفقه، بیروت: دارالکتب العلمیة، ۱۴۰۸ ق.

- اعتقادات فرق المسلمين والمشرکین، تقديم علی سامی النشار، قاهره، ۱۳۵۶ ق.

- الرسالة الكمالیة فی الحقایق الالهیة، تصحيح، حواشی، مقدمه و شرح حال: سید محمد باقر سبزواری، تهران: دانشگاه تهران، ۱۳۳۵.

- لباب الاشارات، ابن سینا، الاشارات.

- الإشارات فی شرح الاشارات، تهران: نسخه خطی کتابخانه مجلس شورای اسلامی، شماره ۱۸۴۷.

- المحصل ← طوسی، تلخیص المحصل.

- شرح عیون الحکمة، تحقیق الدكتور احمد حجازی، مصر، قاهره، ۱۹۸۶ م.

رازی، قطب‌الدین.

- شرح المطالع، قم: انتشارات کتبی نجفی، بی‌تا.

- شرح الشمسية، داراحیاء الكتب العربية، بی‌تا.

- التصور و التصديق، رسالتان فی...، تحقیق مهدی شریعتی، مؤسسه

اسماعیلیان، ۱۴۱۶ق.

- المحاکمات بین شرحی الاشارات. - الطوسی حل معضلات الاشارات.

رشر، نیکلاس.

- تطور المنطق العربي، ترجمة و التعليق للدكتور محمد مهران، مصر:

دارالمعارف، ۱۹۸۵م.

رفیق العجم.

- المنطق عند الغزالي فی أبعاده الأرسطوية و خصوصياته الإسلامية، بیروت:

دارالمشرق، ۱۹۸۹م.

زرکان، محمد صالح.

- فخرالدین الرازی و آراؤه الکلامية و الفلسفية، القاهرة: دارالفکر، بی‌تا،

(مقدمه، ۱۳۸۳ق).

سامی النشار علی.

- رازی فخرالدین، اعتقادات فرق المسلمين.

ساوی، ابن سهلان.

- البصائر النصيرية، علق علیه محمد عبده، مصر، ۱۳۱۶.

سبزواری، ملاهادی.

- شرح المنظومة، الجزء الاول، قسم المنطق، تهران: نشر ناب، ۱۳۶۹ش.

سُبکی.

- طبقات الشافعية الكبرى، قاهره، ۱۹۶۵م.

سهروردی، شهاب‌الدین یحیی بن حبش (شیخ اشراق).

- منطق التلویحات، حقه و قدم له علی اکبر فیاض، تهران: دانشگاه تهران، ۱۳۳۴ ش / ۱۹۵۵ م.

- مجموعه مصنفات شیخ اشراق (۳ ج)، تصحیح و مقدمه هانری کربن، انجمن اسلامی حکمت و فلسفه ایران.

- مجموعه مصنفات شیخ اشراق، ج ۴، تصحیح و تحشیه و مقدمه دکتر نجفقلی حبیبی، تهران: پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی، ۱۳۸۰.

- المشارع و المطارحات، المنطق، تصحیح اشرف عالی‌پور، به راهنمایی دکتر مقصود محمدی، پایان‌نامه تحصیلات کارشناسی ارشد، کرج: دانشگاه آزاد اسلامی، ۱۳۷۴.

شهابی، محمود.

- رهبر خرد، قسمت منطقیات، تهران: کتابفروشی خیام، چ ۶، ۱۳۶۱.

شهرزوری، شمس‌الدین محمد بن محمود الإشرافی.

- شرح حکمة الإشراف، تصحیح، تحقیق و مقدمه حسین ضیائی تربتی، تهران: مؤسسه مطالعات و تحقیقات فرهنگی (پژوهشگاه)، ۱۳۷۲ ش.

- نزهة الارواح و روضة الأفواج، حیدرآباد دکن، ۱۹۷۶ م.

شیرازی، صدرالدین محمد بن ابراهیم (ملاصدرا).

- الحکمة المتعالیة فی الأسفار الأربعة العقلیة (اسفار)، بیروت: دار احیاء التراث العربی، ۱۹۸۱ م.

- التتقیح فی المنطق، تصحیح و تحقیق غلامرضا یاسی‌پور، با مقدمه احد فرامرز قراملکی، تهران: بنیاد حکمت اسلامی صدرا، ۱۳۸۷.

شیرازی، قطب‌الدین.

- شرح حکمة الإشراف، تعلیق صدرالدین شیرازی (ملاصدرا)، قم:

انتشارات بیدار، بی‌تا.

صدر، سید محمد باقر.

- الأسس المنطقية للاستقراء، بيروت: دارالتعارف للمطبوعات، ۱۴۰۶ق.
صفدی.

- الوافی بالوفیات، ویسبادن، ۱۹۷۴م.

طاش کبری زاده.

- الشقائق النعمانية، بيروت، ۱۹۷۵م.

طاهری عراقی، احمد.

- «زندگی فخر رازی»، معارف، دوره سوم، شماره ۱، فروردین - تیر،
۱۳۶۵ش، ۲۸۵.

طوسی، خواجه نصیرالدین.

- حل مشكلات الإشارات (لابن سینا)، ج ۲، المطبعة آرمان، ۱۴۰۳ق.

- تلخیص المحصل (معروف به نقد المحصل) بانضمام رسائل و فوائد کلامی،
به اهتمام عبدالله نورانی، تهران، ۱۳۵۱ش.

- اساس الاقتباس، به تصحیح مدرس رضوی، تهران: انتشارات دانشگاه
تهران، ۱۳۶۱ش.

- تجرید المنطق، علامه حلی، الجوهر النضید.

- تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار (للأبهري)، به اهتمام عبدالله نورانی،
منطق و مباحث الفاظ، زیر نظر مهدی محقق و توشی هیکوایزوتسو، مقدمه
صفحه سی و چهار، چهل و هشت، متن صص ۱۳۷-۲۴۸.

عزیزی، نرگس.

- بررسی آراء اختلافی فخر رازی و خواجه طوسی در بخش منطق، پایان نامه
تحصیلات کارشناسی ارشد، استاد راهنما: بهجت واحدی، استاد مشاور:

احد فرامرز قراملكى، تهران: دانشگاه تربيت معلم، ۱۳۸۰ ش.
عسقلانى.

- لسان الميزان، حيدرآباد دكن، ۱۳۳۱ ق.

غزالى، ابو حامد امام محمد.

- القسطاس المستقيم، تقديم الدكتور شلحت اليسوعى، بيروت: المطبعة الكاتوليكية، ۱۹۵۹ م.

- محك النظر، تصحيح توفيق العجم، مصر: المطبعة.

- معيار العلم فى فن المنطق، سليمان دنيا، مصر: دارالمعارف بمصر، ۱۹۶۱ م.
و نیز: بيروت: دارالاندلس، بى تا.

- مقاصد الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، مصر: دارالمعارف بمصر، ۱۹۶۱ م.

- المستصفى (۲ ج)، لبنان: دارالمعرفة، ۱۳۲۳ هـ ق.

فارابى، ابونصر.

- إحصاء العلوم، ج ۲، ترجمة حسين خديو جم، تهران: شركت انتشارات علمى و فرهنگى، ۱۳۶۴ ش.

- شرح كتاب العبارة لأرسطو، تقديم ولهم كوتش اليسوعى، وستاملى صارو اليسوعى، بيروت: المطبعة الكاتوليكية، ۱۹۶۰ م.

- المنطقيات للفارابى، ج ۳، تصحيح محمدتقى دانش پژوه، قم: مكتبة آية الله العظمى النجفى المرعشى، ۱۴۰۹ هـ ق.

فانى، كامران.

- «فهرست آثار چاپى امام فخررازى»، معارف، دوره سوم، شماره ۱، فروردین - تیر، ۱۳۶۵ ش، ۲۷۷-۲۸۲.

فرامرز قراملكى، احد.

- روش شناسى مطالعات دينى، مشهد: دانشگاه علوم اسلامى رضوى، ۱۳۸۰.

- «کتابشناسی توصیفی پارادکس دروغگو»، اهواز: فصلنامه دانشکده الهیات دانشگاه شهید چمران، ۱۳۸۰.

- تحلیل قضایا، پایان نامه دکتری (Ph.D)، به راهنمایی دکتر ضیاء موحد، تهران: دانشکده الهیات و معارف اسلامی دانشگاه تهران، ۱۳۷۳.

- «مفاهیم غیرمحصل و منطق ماهیات»، مقالات و بررسیها، دفتر ۶۲، زمستان ۷۶.

فؤاد، سیدامین.

- فهرس المخطوطات المصورة، الجزء الاول، القاهرة: دارالکتب المصرية، دارالریاض للطبع و النشر، ۱۹۵۴م.

کاتبی نجم الدین دبیران قزوینی.

- المنصص فی شرح الملخص، منطق، بخش اول، تصحیح علی نظری علی آبادی، پایان نامه تحصیلات کارشناسی ارشد، استاد راهنما: محمدی، استاد مشاور: احد فرامرز قراملکی، کرج، ۱۳۷۵.

- همان، بخش دوم، تصحیح قربانعلی رحیم اوغلی، پایان نامه تحصیلات تکمیلی کارشناسی ارشد، استاد راهنما احد فرامرز قراملکی، استاد مشاور مقصود محمدی، کرج، ۱۳۷۵.

- المفصل فی شرح المحصل، تصحیح عباس صدری، پایان نامه دکتری (Ph.D)، به راهنمایی عبدالله نورانی، تهران: دانشگاه تهران، ۱۳۶۸.

- منطق العین و شرحه، تصحیح فاطمه جعفریان، پایان نامه کارشناسی ارشد، به راهنمایی احد فرامرز قراملکی، تهران: دانشکده الهیات و معارف اسلامی دانشگاه تهران، ۱۳۸۱.

کاشانی، افضل الدین فرقی.

- منهاج المبین (رساله در علم منطق)، مصنفات افضل الدین کاشانی، تصحیح

مجتبى مینوی و یحیی مهدوی، تهران: انتشارات خوارزمی، ج ۲، ۱۳۶۶ ش.
کحاله عمر رضا:

- معجم المؤلفین، دمشق: مطبعة الترقی، ۱۳۸۰ ق.

کلنبوی، اسمعیل بن مصطفی شیخ زاده.

- البرهان، تصحیح فرج الله زکی الکردي، با حواشی سه گانه مصنف،
ملا عبدالرحمن پنجیونی و ابن قره باغی، مصر، ۱۳۴۷ هـ.ق.

لوکری، ابوالعباس.

- بیان الحق بضمنان الصدق، المنطق (۱ - المدخل)، حقه و قدم علیه ابراهیم
دیباچی، تهران: انتشارات امیرکبیر، ۱۳۶۴ ش.

مشکوة الدینی، عبدالمحسن.

- منطق نوین (متن، ترجمه و شرح اللمعات المشرقیة، ملاصدرا)، تهران:
انتشارات آگاه، ۱۳۶۲ ش.

مطهری، مرتضی.

- مجموعه آثار، ج ۹، شرح مبسوط منظومه (۱)، تهران: انتشارات صدرا،
۱۳۷۷ ش.

معصومی همدانی، حسین.

- «میان فلسفه و کلام: بحثی در آراء طبیعی فخر رازی»، معارف، دوره سوم،
شماره ۱، فروردین - تیر ۱۳۵۶، صص ۱۹۵-۲۷۶.

موحد، ضیاء.

- «نظریه قیاسهای شرطی ابن سینا»، مجله معارف، دوره دهم، شماره ۱،
فروردین - تیر ۱۳۷۲، صص ۲۰-۳.

میری، سید محسن و علمی، محمد جعفر.

- فهرست موضوعی کتاب الحکمة المتعالیة فی الأسفار الأربعة (صدر

المتألهين)، تهران: انتشارات حكمت، ١٣٤٧.

نفيسي، سعيد.

- «آثار فخر رازي»، ايران امروز، سال اول، شماره پنجم و ششم، ١٣١٨ ش،
صص ١٤٨-٢١.

يزدي، مولي عبدالله بن شهاب الدين الحسين.

- الحاشية على تهذيب المنطق (للتفتازاني)، قم المشرقة: مؤسسة النشر
الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٢ هـ.

KENNY, ANTHONY.

- What Is Faith? Oxford, 1992.

KONYNDYK, KENNETH.

- Introductory Modal Logic, University of Notre Pame Press,
1986.

RESCHER, NICHOLAS.

- The Development of Arabic Logic, University of Pittsbrgh Press,
1964.



مرکز تحقیقات علوم اسلامی